



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه و آله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الْبَيْتُ الْمَقَامُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَأليف

القاضي الأزهري

الشيخ العلامة الفقيه

الشيخ الأزهري

((٦))

مجلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل

كاتب:

سيد على بن محمد طباطبائى (صاحب رياض المسائل)

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل المجلد ٢
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٥	تتمه كتاب الطهاره
١٥	الركن الثالث فى الطهاره التراييه
١٥	اشاره
١٧	الأول شروط التيمم
١٧	اشاره
١٧	عدم الماء
١٨	عدم الوصله إلى الماء
١٩	حصول مانع من استعمال الماء
٢٢	لو كان معه ماء و خاف العطش تيمم
٢٢	لو كان على جسده نجاسه و معه ماء يكفى لإزالتها أو للوضوء أزالها و تيمم
٢٣	من كان معه ماء لا يكفيه لطهارته
٢٤	الثانى فى ما يتيمم به
٣٧	الثالث فى كفيته
٣٧	اشاره
٤٢	استيعاب الوجه و الذراعين بالمسح
٤٤	فى عدد الضربات
٥٢	الواجب فيه النيه و استدامه حكمها و الترتيب
٥٤	الرابع فى أحكامه
٥٤	اشاره
٥٤	الأول لا يعيد ما صلى بتيممه

- ٦٠ الثاني يجب على من فقد الماء الطلب
- ٦٣ الثالث لو وجد المتيمم الماء قبل شروعه تطهر ..
- ٦٧ الرابع لو تيمم الجنب ثم أحدث بما يوجب الوضوء أعاد ..
- ٦٨ الخامس لا ينقض التيمم إلا ما ينقض الطهاره المائيه -
- ٦٩ السادس يجوز التيمم لصلاه الجنازه و لو مع وجود الماء ..
- ٧٠ السابع إذا اجتمع ميت و محدث و جنب و هناك ماء يكفى أحدهم تيمم المحدث ..
- ٧٢ الثامن فيمن صلى بتيمم فأحدث في الصلاه ثم وجد الماء قطع و تطهر و أتم ..
- ٧٤ الركن الرابع في النجاسات ..
- ٧٤ اشاره ..
- ٧٤ أعدادها ..
- ٧٤ اشاره ..
- ٧٤ الأول و الثاني البول و الغائط ممّا لا يؤكل لحمه ..
- ٧٧ الثالث المنى ..
- ٧٨ الرابع الميتة ممّا له نفس سائله ..
- ٨٤ الخامس الدم ..
- ٨٦ السادس و السابع الكلب و الخنزير -
- ٨٩ الثامن الكافر ..
- ٩٣ التاسع كل مسكر ..
- ٩٧ العاشر الفقاع ..
- ١٠٥ أمّا أحكامها فعشره ..
- ١٠٥ اشاره ..
- ١٠٥ الأول كل النجاسات يجب إزاله قليلها و كثيرها عن الثوب و البدن ..
- ١١١ الثاني دم الحيض تجب إزالته و إن قلّ ..
- ١١٦ الثالث تجوز الصلاه فيما لا تتم الصلاه فيه منفردا مع نجاسته ..
- ١١٨ الرابع يغسل الثوب و البدن من البول مرتين ..
- ١٢٤ الخامس إذا علم موضع النجاسه غسل ..

- السادس إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوبا أو جسدا و هو رطب غسل موضع الملاقاه ١٢٦
- السابع من علم النجاسه فى ثوبه أو بدنه و صلى عامدا أعادها فى الوقت و بعده ١٢٧
- الثامن المريبه للصبى إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد اجتزأت بغسله فى اليوم و الليله مره ١٣٧
- التاسع من لم يتمكن من تطهير ثوبه ألقاه و صلى عريانا ١٣٩
- العاشر إذا جففت الشمس البول أو غيره عن الأرض و البوارى و الحصر جازت الصلاه عليه ١٤١
- يلحق بذلك النظر فى الأوانى ١٥١
- اشاره ١٥١
- أوانى الذهب و الفضة ١٥١
- أوانى المشركين طاهره ما لم يعلم نجاستها ١٥٦
- لا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهرا فى حال حياته مذكى ١٥٨
- يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا ١٦٣
- يغسل الإناء من الخمر و الفأره ثلاثا ١٦٦
- كتاب الصلاه ١٦٩
- اشاره ١٦٩
- المقدمات سبع ١٧١
- اشاره ١٧١
- الاولى فى الأعداد ١٧١
- اشاره ١٧١
- الواجبات تسع ١٧١
- الاولى الصلوات المسنونه ١٧٢
- الثانيه فى المواقيت ١٨٢
- اشاره ١٨٢
- النظر الأول فى تقديرها ١٨٢
- أما اللواحق فمسائل ٢١٤
- اشاره ٢١٤
- الاولى يعلم الزوال بزياده الظل بعد نقصه ٢١٤

- ٢٢٧ الثانية لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحمرة المغربيه
- ٢٢٧ الثالثه لا تقدم صلاه الليل على الانتصاف
- ٢٣٠ الرابعه إذا تلبس بناقله الظهر و لو بركعه ثم خرج وقتها أتمها
- ٢٣٦ الخامسه إذا طلع الفجر الثاني فقد فاتت النافله
- ٢٤١ السادسه تصلى الفرائض أداء و قضاء ما لم يتضح وقت الحاضره
- ٢٤٨ السابعه يكره ابتداء النوافل
- ٢٥٦ الثامنه الأفضل فى كل صلاه تقديمها فى أول وقتها
- ٢٥٨ التاسعه إذا صلى ظاناً دخول الوقت، ثم تبين الوهم، أعاد إلا أن يدخل الوقت
- ٢٦٤ الثالثه فى القبله
- ٢٦٤ اشاره
- ٢٦٤ القبله هى الكعبه مع الإمكان و إلا فجهتها
- ٢٦٩ لو صلى فى وسطها استقبل أى جدرانها شاء
- ٢٧٢ لو صلى على سطحها أبرز بين يديه شيئاً منها
- ٢٧٢ اشاره
- ٢٧٤ يتوجه أهل كل إقليم إلى سمت الركن الذى يليهم
- ٢٨٨ لو صلى ظاناً أو ناسياً و تبين الخطأ لم يعد ما كان بين المشرق و المغرب
- ٢٩٠ يعيد الظان ما صلاه إلى المشرق و المغرب فى وقته لا ما خرج وقته
- ٢٩٦ لا يصلى الفريضة على الراحله اختياراً
- ٣٠٤ الرابعه فى لباس المصلى
- ٣٠٤ مسائل
- ٣٠٤ اشاره
- ٣٠٤ لا يجوز الصلاه فى جلد الميتة و لو دبح و ما لا يؤكل لحمه
- ٣١٩ يجوز فى الخبز الخالص
- ٣٢٩ لا تجوز الصلاه فى الحرير المحض
- ٣٤٣ لا تجوز فى ثوب مغصوب مع العلم
- ٣٥٣ يستحب فى النعل العربيه و يكره فى الثياب السود

٣٥٧ ----- تكره الصلاه فى الثوب الذى يكون تحت وبر الأرناب و الثعالب أو فوفه

٣٥٩ ----- تكره فى ثوب واحد للرجل

٣٦٢ ----- يكره أن يتزر فوق القميص

٣٧٨ ----- يكره للمرأة أن تصلى فى خلخال له صوت،أو متنقبه و يكره للرجال اللثام

٣٨٣ ----- مسائل ثلاث

٣٨٣ ----- اشاره

٣٨٣ ----- الاولى ما يصح فيه الصلاه يشترط فيه الطهاره

٣٨٤ ----- الثانيه يجب للرجل ستر قبله و دبره

٤٠١ ----- الثالثه يجوز الاستتار فى الصلاه بكل ما يستر به العوره

٤٠٨ ----- تعريف مركز

سرشناسه: طباطبائی کربلائی، علی بن محمد علی، ۱۱۶۱ - ۱۲۳۱ق.

عنوان و نام پدید آور: ریاض المسائل فی تحقیق الاحکام بالدلائل / تالیف محمد علی الطباطبائی؛ تحقیق موسسه آل البيت (ع) لاحیاء التراث.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث، ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶-

مشخصات ظاهری: ۱۶ ج.: نمونه.

فروست: موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث؛ ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۱۲، ۲۱۴.

شابک: دوره: ۹۶۴-۳۱۹-۰۸۸-۹؛ ۷۵۰۰ ریال: ج. ۹: ۹۶۴-۳۱۹-۱۱۱-۷؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۱: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۳-۳؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۲: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۴-۱؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۳: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۵-X؛ ۱۵: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۷-۶؛ ۹۰۰۰ ریال: ج. ۱۶: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۸-۴

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر مختصر النافع محقق حلی است.

یادداشت: ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۱۹ق. = ۱۳۷۷).

یادداشت: ج. ۱۱ - ۱۳ (چاپ؟: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت: ج. ۱۵ و ۱۶ (چاپ؟: ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰).

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۲ - ۶۰۲ق. المختصر النافع -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۶ - ۶۰۲ق. المختصر النافع. شرح

شناسه افزوده: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/م۳م۳۰۲۱۶/۱۳۷۶

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م۷۷-۴۷۷۴

ص: ۱

اشاره

الركن الثالث.

فى الطهاره التراييه المسّماه بالطهاره الاضطراريه، فى مقابله الاختياريه التى هى الطهاره المائيه.

و هى التيمم، و هو لغه: مطلق القصد، و شرعا: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه و الكفين على الوجه المخصوص. و شرعيته ثابتة بالكتاب (١)، و السنه، و الإجماع من المسلمين كافه.

و النظر فيه يقع فى أمور أربعه

ص: ٥

إشاره

الأول:

فيما هو شرط في صحه التيمم و إباحته، و مجمله العجز عن استعمال الماء، و يتحقق بأمر

عدم الماء

عدم الماء بأن لا- يوجد مع طلبه على الوجه المعتبر، إجماعاً (١)، للآيه (٢)، و النصوص المستفيضة منها الصحيح: «إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليمسح من الأرض» الخبر (٣). و نحوه الصحيحان (٤).

و لا- فرق فيه بين عدمه أصلاً و وجود ما لا- يكفي له طهارته مطلقاً، و لا- يجب صرفه إلى بعض الأعضاء في الوضوء قطعاً و إجماعاً، و في الغسل كذلك أيضاً، بل نسبة في التذكرة و المنتهى (٥) إلى علمائنا.

خلافاً لنهايه الأحكام فاحتمله (٦)، و لعله لعموم: «الميسور لا يسقط بالمعسور» (٧) مع عدم المانع عنه من فوات الموالاه كما في الوضوء، و لذا لا يحتمل ذلك فيه.

و هو حسن، إلا أنه خلاف ظواهر المستفيضة الواردة في مقام البيان،

ص: ٧

١- ليست في «ش».

٢- المائدة: ٦.

٣- التهذيب ١٩٣/٥٥٦، الاستبصار ١٥٩/٥٤٩، الوسائل ٣:٣٦٨ أبواب التيمم ب ١٤ ح ٧.

٤- الأول: الفقيه ٥٧/٢١٣، المحاسن: ٣٧٢/١٣٢، الوسائل ٣:٣٦٦ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١. الثاني: الكافي ٣:٣/٦٣، الوسائل ٣:٣٦٧

أبواب التيمم ب ١٤ ح ٤.

٥- التذكرة ٦١:١، المنتهى ١:١٣٣.

٦- نهايه الأحكام ١:١٨٦.

٧- عوالي اللئالي ٥٨/٢٠٥: ٤.

لعدم التعرض له بوجه بل ظاهرها الاكتفاء بالتيمم خاصه، كالصحيح: في رجل أجنب في سفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم و لا يتوضأ» (١) و نحوه آخر (٢).

كل إذا كان مكلفاً بطهاره واحده. و لو كان مكلفاً بطهارتين متعددتين كوضوء و غسل - كما في الأغسال عدا الجنابه على الأشهر الأظهر - و كفى الماء لإحدهما و جب استعماله فيها وفاقاً لجماعه (٣). و وجهه واضح.

عدم الوصله إلى الماء

أو عدم الوصله إليه مع وجوده، إمّا للعجز عن الحركة المحتاج إليها في تحصيله لكبر أو مرض أو ضعف قوه، و لم يجد معاوناً و لو بأجره مقدوره، أو لضيق الوقت بحيث لا يدرك منه معه بعد الطهاره ركعه على الأظهر الأشهر، خلافاً للمعتبر (٤)، أو لكونه في بئر بعيد القعر يتعذر الوصول إليه بدون الآله، و هو عاجز عن تحصيلها و لو بعوض مقدور أو شق ثوب نفيس أو إعاره، أو لكونه موجوداً في محل يخاف من السعى إليه على نفس أو طرف أو مال محترمه أو بضع أو عرض أو ذهاب عقل و لو بمجرد الجبن.

لصدق فقد الماء مع جميع ذلك، بناء على استلزام التكليف بتحصيل الماء في هذه الصور العسر و الحرج المنفيين كالضرر المنفى عموماً في الشريعة، مضافاً إلى المعتبره في بعضها كالصحيح في فقد الآله (٥)، مضافاً إلى الإجماع المحكى عن المنتهى فيه و في خوف اللص و السباع و ضياع المال (٦).

ص: ٨

١- التهذيب ١: ١٢٧٢/٤٠٥، الوسائل ٣: ٣٨٧ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٤.

٢- التهذيب ١: ١٢٦٦/٤٠٤، الوسائل ٣: ٣٨٧ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٣.

٣- منهم الشهيد الأول في البيان: ٨٤، الكركي في جامع المقاصد ١: ٤٧٧، الشهيد الثاني في روض الجنان: ١١٩.

٤- المعتبر ١: ٣٦٣.

٥- الوسائل ٣: ٣٤٣ أبواب التيمم ب ٣.

٦- المنتهى ١: ١٣٧.

و فى الخير: عن الرجل لا يكون معه ماء، و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحوهما، قال: «لا آمره أن يغرر بنفسه فيعرض له لَصّ أو سبع» (١).

حصول مانع من استعمال الماء

أو حصول مانع من استعماله كالبرد الشديد الذى يشق تحمله و المرض الحاصل يخاف زيادته أو بطء برئه أو عسر علاجه، أو المتوقع، لاستلزام التكليف باستعمال الماء معهما العسر و الحرج و الضرر المنفيات بعموم الآيات و الروايات، مضافا إلى خصوص الآية هنا (٢)، و الأخبار المستفيضة منها الصحيحان: فى الرجل تصيبه الجنابه و به قروح أو جروح أو يخاف على نفسه البرد، قال: «لا يغتسل و يتمم» (٣).

و الصحيحان: عن الرجل يكون به القروح و الجراحات فيجنب، قال:

«لا بأس بأن يتيمم، و لا يغتسل» (٤).

و مقتضى الأولين جواز التيمم بالتألم بالبرد باستعمال الماء و إن لم يخش سوء العاقبه، كما عن المنتهى و نهايه الإحكام و المبسوط و النهايه و الإصباح و ظاهر الكافى و الغنيه و المراسم و البيان و الجامع (٥) فيه و فى التألم بالحرّ أو الرائحه أو المرض.

و هو حسن، مضافا إلى عموم الأدله المتقدمه.

ص: ٩

١- الكافى ٨/٦٥، التهذيب ١٨٤/٥٢٨، الوسائل ٣:٣٤٢ أبواب التيمم ب ٢ ح ٢.

٢- المائده: ٦.

٣- التهذيب ١٨٥/٥٣١، و ١٩٦/٥٦٦، الوسائل ٣:٣٤٧ أبواب التيمم ب ٥ ح ٧٨.

٤- الفقيه ١:٢١٦/٥٨، الوسائل ٣:٣٤٨ أبواب التيمم ب ٥ ح ١١. و الصحيح الثانى: الكافى ٣:١/٦٨، التهذيب ١٨٤/٥٣٠، الوسائل

٣:٣٤٧ أبواب التيمم ب ٥ ح ٥.

٥- المنتهى ١:١٣٦، نهايه الإحكام ١:١٩٥، المبسوط ٣:٣٠، نقله عن النهايه: ٤٦، و الإصباح فى كشف اللثام ١:١٤٢، الكافى فى

الفقه: ١٣٦، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، المراسم: ٥٣، البيان: ٨٤، الجامع للشرائع: ٤٥.

و فى القواعد (١): لا، للأصل، المخصّص بما مرّ، و ورود الخير باغتسال مولانا الصادق عليه السلام فى ليله بارده و هو شديد الوجد (٢). و هو ضعيف، كضعف ما دلّ على وجوب اغتسال المجنب نفسه على ما كان (٣).

و لو لم يوجد الماء إلّا- ابتاعا وجب و لو كثر الثمن و زاد على المثل أضعافا، إجماعا كما عن الخلاف (٤)، و للمعتبره منها الصحيح: عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه، و هو لا- يقدر على الماء، فوجد قدر ما يتوضأ بمائه درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال: «لا بل يشتري، قد أصابنى مثل هذا فاشترت و توضأت، و ما يشتري بذلك مال كثير» (٥).

و المروى فى تفسير العياشى مسندا إلى العبد الصالح أنه سأله إن وجد قدر وضوئه بمائه ألف أو بألف و كم بلغ؟ قال: «ذلك على قدر جدته» (٦).

و فى شرح الإرشاد لفخر الإسلام: إنّ مولانا الصادق عليه السلام اشترى وضوءه بمائه دينار (٧). مضافا إلى أنه واجد للماء.

خلافًا للإسكافى، فنفى الوجوب مع غلاء الثمن، لكن أوجب الإعادة إذا وجد الماء (٨)، و هو محتمل نهاية الأحكام (٩)، لأن بذل الزائد ضرر، و لسقوط

ص: ١٠

- ١- قواعد الأحكام ١:٢٢.
- ٢- التهذيب ١٩٨/٥٧٥، الاستبصار ١٦٢/٥٦٣، الوسائل ٣:٣٧٣ أبواب التيمم ب ١٧ ح ٣.
- ٣- انظر الوسائل ٣:٣٧٣ أبواب التيمم ب ١٧.
- ٤- الخلاف ١:١٦٥.
- ٥- الكافي ٣:١٧/٧٤، الفقيه ٣:٧١/٢٣، التهذيب ١:١٢٧٦/٤٠٦، الوسائل ٣:٣٨٩ أبواب التيمم ب ٢٦ ح ١.
- ٦- تفسير العياشى ١:١٤٦/٢٤٤، الوسائل ٣:٣٨٩ أبواب التيمم ب ٢٦ ح ٢.
- ٧- نقله عن شرح الإرشاد فى كشف اللثام ١:١٤٣.
- ٨- نقله عنه فى المعتبر ١:٣٦٩.
- ٩- نهاية الأحكام ١:١٩٤.

السعى فى طلبه للخوف على شىء من ماله. و هو اجتهاد فى مقابله النص المعتضد بفتوى الأصحاب و الإجماع المحكى، مع صدق وجدان الماء حقيقه.

و قيل و القائل المشهور: إنما يجب ما لم يضرّ به فى الحال حال المكلف، أو زمان الحال فى مقابله الاستقبال. و الأوّل أوفق بأدله هذا الشرط من نفي الضرر و العسر و الحرج، بناء على كون مثله ضررا مطلقا.

و هو أى اشتراط هذا الشرط أشبه و أشهر. بل عن المعتبر أنه مذهب فضلاء الأصحاب (١). و عن المنتهى أنه لو احتاج إلى الثمن للنفقة لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً. و عنه أيضاً: لو كانت الزيادة كثيره تجحف بماله سقط عنه وجوب الشراء، و لا نعرف فيه مخالفاً (٢).

و ظاهرهما دعوى الإجماع على عدم الوجوب مع الإجحاف مطلقاً، و هو مع عموم الأدله المتقدمه كاف فى تقييد المعتبره المزبوره، مع عدم تبادل صورته الإجحاف منها، فتأمل.

ثم إن الفارق بين وجوب بذل المال الكثير فى تحصيل الماء و ابتياعه، و وجوب حفظه و إن قلّ عن نحو اللص، هو الإجماع و الصحيح و مفهوم آيه المقام الموجب للأوّل. و الخبر المتقدم كالإجماع الذى مرّ (٣) و عموم نفي العسر و الحرج و الضرر الموجب للثانى.

و بالجملة: الأدله هى الفارقه بين الأمرين، لا- أنّ الحاصل بالثانى العوض على الغاصب و هو منقطع، و فى الأوّل الثواب و هو دائم، لتحقق الثواب

ص: ١١

١- المعتبر ٣٧٠:١.

٢- المنتهى ١٣٣:١.

٣- راجع ص: ٤.

فيهما مع بذلهما اختيارا طلبا للعباده لو أبيض ذلك، بل قد يجتمع في الثاني العوض و الثواب، بخلاف الأول.

لو كان معه ماء و خاف العطش تيمم

و لو كان معه ماء و خاف العطش باستعماله على نفسه أو رفقة ممن يتضرر بمفارقتة مطلقا و لو كان كافرا، أو لم يتضرر بها و لكن له نفس محترمه ، أو حيوان يتضرر بإتلافه و لو يسيرا قطعاً، و بدونه على إشكال تيمم إن لم يكن فيه سعة عن قدر الضروره تفي للطهاره، إجماعا كما عن المعتمر و المنتهى و التذكرة (١)، للمعتبره المستفيضه، منها الصحاح، أحدها: في الرجل أصابته جناحه في السفر، و ليس معه إلا ماء قليل يخاف إن هو اغتسل أن يعطش، قال:

«إن خاف عطشا فلا يهرق منه قطره و ليتيمم بالصعيد، فإنّ الصعيد أحبّ إليّ» (٢).

و لا فرق في العطش بين الحال و المتوقع في زمان يخاف فيه عدم حصول الماء، لإطلاقها، و عموم الأدله النافيه للضرر (٣) و إلقاء النفس في التهلكه (٤).

لو كان على جسده نجاسه و معه ماء يكفى لإزالتها أو للوضوء أزالها و تيمم

و كذا يجب التيمم لو كان على جسده أو ثوبه الذي يتم فيه الصلاه نجاسه غير معفو عنها و معه ماء يكفى لإزالتها و عليه الإجماع كما عن المعتمر و المنتهى و التذكرة (٥). و هو الحجّه، لا- ما قيل من أن الطهاره عن الحدث له بدل، دون الطهاره عن الخبث (٦)، لتوقف البديله على فقد الماء و هو موجود كما هو فرض المسأله، فترجيح إزاله الخبث على إزاله الحدث محل

ص: ١٢

١- المعتمر ٣٦٧:١، المنتهى ١٣٤:١، التذكرة ٥٩، ٦١:١.

٢- الكافي ١/٦٥:٣، التهذيب ١٢٦٧/٤٠٤:١، الوسائل ٣:٣٨٨ أبواب التيمم ب ٢٥ ح ١.

٣- غوالي اللثالي ١١/٣٨٣:١.

٤- البقره: ١٩٥.

٥- المعتمر ٣٧١:١، المنتهى ١٥٣:١، التذكرة ٦١:١.

٦- قال به الفاضل الهندي في كشف اللثام ١٤٣:١.

مناقشه. و تعارض موجهما كتعارض العمومين من وجه، فلا بدّ من الترجيح.

و لولا- الإجماع المحكى لكان للتوقف مجال، و معه فلا- إشكال فى وجوب التيمم فى هذه الصورة أو صورته وجدان الماء للوضوء خاصه مع وجوبه مع الغسل عليه فإنه يتوضأ، و يتيمم بدلا عن الغسل كما مرّ.

من كان معه ماء لا يكفيه لطهارته

و كذا مرّ (1) أن من معه ماء لا يكفيه لطهارته مطلقا يتيمم فى الوضوء قطعا و إجماعا، و فى الغسل كذلك على الظاهر، بل حكى عليه الإجماع صريحا كما مرّ.

و إذا لم يوجد للميت اللازم تغسيله ماء يّم كالحى العاجز عن استعماله، و كذا إذا وجد الماء و لكن خيف من استعماله تناثر لحمه كما مرّ أدلته فى بحثه.

ص: ١٣

١- فى ص ٢.

الثانى:

فى بيان ما يتيمم به، و هو التراب الخالص دون ما سواه عند الحلبيين و المرتضى و الإسكافى (١)، فلم يجوزوا التيمم بغيره مطلقاً، و هو ظاهر من منع عن استعمال الحجر حاله الاختيار كالنهايه و المقنعه و السرائر و الوسيله و المراسم و الجامع (٢)، بل هو مذهب الأكثر كما يوجد فى كلام جماعه (٣).

و هو نص كثير من أهل اللغة، كالصحيح و المفضل و المقاييس (٤)، و الديوان و شمس العلوم و نظام الغريب و الزينه لأبى حاتم، و حكى عن الأصمعى و أبى عبيده (٥). و ربما ظهر من القاموس و صاحب الكنز الميل إليه (٦)، لتقديمهما تفسير الصعيد به على التفسير بمجرد الأرض، فتأمل.

و هو ظاهر الآيه، بناء على ظهور عود الضمير المجرور بمن إلى الصعيد (٧). و لا ينافيه إرجاعه فى الصحيح إلى التيمم (٨)، لظهور أنّ المراد به ما يتيمم به فله أيضاً ظهور فى ذلك، كالصحيح: «إذا لم يجد الرجل طهوراً

ص: ١٤

- ١- أبو الصلاح فى الكافى: ١٣٦، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٢، حكاه عن المرتضى فى المعبر ٣٧٢: ١، نقله عن الإسكافى فى المختلف: ٤٨.
- ٢- النهايه: ٤٩، المقنعه: ٦٠، السرائر ١٣٧: ١، الوسيله: ٧١، المراسم: ٥٣، الجامع للشرائع: ٤٧.
- ٣- لم نعثر عليه إلا فى شرح المفاتيح للوحيد البهبهانى، و هو مخطوط.
- ٤- الصحيح ٢: ٤٩٨، مجمل اللغة ٣: ٢٢٦، حكاه عن المفضل فى كشف اللثام ١: ١٤٤، معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧.
- ٥- حكاه عن الأصمعى فى معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧، و عن أبى عبيده فى الجمهور ٢: ٦٥٤.
- ٦- القاموس المحيط ١: ٣١٨.
- ٧- ..فَتَيْمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ. المائده: ٦.
- ٨- الكافى ٣: ٤/٣٠، الفقيه ١: ٢١٢/٥٦، التهذيب ١: ١٦٨/٦١، الاستبصار ١: ١٨٦/٦٢، الوسائل ٣: ٣٦٤، أبواب التيمم ب ١٣ ح ١.

فليمسح من الأرض» (١) لظهور تبعيضه الجار.

و هو ظاهر أخبار اشتراط العلق و غيرها ممّا فيه ذكر التراب كالصحيح:

«إنّ الله عزّ و جلّ جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (٢).

و الصحيح: «إذا كانت ظاهر الأرض مبتله ليس فيها تراب و لا ماء فانظر إلى أجف موضع تجده فتيّم» (٣).

و نحوه الصحيح الآخر (٤).

و في الخبر: عن الرجل لا يصيب الماء و التراب أ يتيمم بالطين؟ قال:

«نعم» (٥). و في آخر: «إنّ ربّ الماء ربّ التراب» (٦).

و لا يعارضها الأخبار المعلّقة فيها التيمم على الأرض كالصحيح: «إنّ ربّ الماء هو ربّ الأرض» (٧).

و الصحيح: «فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (٨).

ص: ١٥

١- التهذيب ١٩٣/٥٥٦، الاستبصار ١٥٩/٥٤٩، الوسائل ٣:٣٦٨ أبواب التيمم ب ١٤ ح ٧.

٢- الكافي ٣:٣/٦٦، الفقيه ٦٠/٢٢٣، التهذيب ٤٠٤/١٢٦٤، الوسائل ٣:٣٨٦ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٢.

٣- التهذيب ١٨٩/٥٤٦، الاستبصار ١٥٦/٥٣٩، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٤.

٤- الكافي ٣:٤/٦٦، الوسائل ٣:٣٥٦ أبواب التيمم ب ٩ ح ١٠.

٥- التهذيب ١٩٠/٥٤٩، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٦.

٦- الفقيه ٥٩/٢٢٠، التهذيب ١٩٥/٥٦٤، الاستبصار ١٦٠/٥٥٤، الوسائل ٣: ٣٧٠ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٣.

٧- الكافي ٣:٧/٦٤، الفقيه ٥٧/٢١٣، التهذيب ١٨٤/٥٢٧، المحاسن: ٣٧٢/١٣٣ بتفاوت يسير، الوسائل ٣:٣٤٣ أبواب التيمم ب ٣

ح ١، ٤.

٨- الكافي ٣:١/٦٣، التهذيب ٢٠٣/٥٨٨، الاستبصار ١٦٥/٥٧٣، الوسائل ٣: ٣٨٤ أبواب التيمم ب ٢٢ ح ١.

إذ غايتها الإطلاق المنصرف إلى التراب، لا إلى الحجر و نحوه، لندرته.

و نحو هذا الجواب يجرى فى كلام كثير ممّن فسّر الصعيد بوجه الأرض، كالعين و المحيط و الأساس و المفردات للراغب (١) و السامى و الخلاص، و الزجاج مع دعواه عدم الخلاف بين أهل اللغة فى ذلك (٢). و هذه الدعوى مؤيده له، إذ لو حمل مراده على مطلق وجه الأرض و لو خلى عن التراب لكان مخالفا لكثير من اللغويين كما عرفت، و يبعد غايه البعد عدم وقوفه على كلامهم، أو عدم اعتباره لهم، فسقط حجج أكثر المتأخرين على أنه وجه الأرض مطلقا.

هذا مضافا إلى أنه بعد تسليم عدم رجحان ما ذكرنا فلا- أقلّ من المساواه لما ذكره، و هو يوجب التردد و الشبهه فى معنى الصعيد، و توقيفيه العباده و وجوب الاقتصار فيها على ما يحصل به البراءه اليقنيه يقتضى المصير إلى الأوّل بالضروره، و رجحان ما ذكره عليه بعد ما تقرر فاسد بالبديهه.

نعم: سيأتى ما يؤيد مختارهم من الأخبار المنجبر قصورها بالشهره العظيمه بينهم، حتى أنه ادعى الطبرسى فى المجمع الإجماع عليه فى جواز التيمم بالحجر (٣). و لا- يخلو عن قوه. و يحمل أخبار التراب على الغالب بعين ما حمل عليه أخبار الأرض، مضافا إلى عدم استفاده المنع عن غيره منها، فتأمل .

و يؤيده حكايه الإجماع فى المختلف على جواز التيمم بالحجر عند الاضطرار (٤)، و لو لا دخوله فى الصعيد لكان هو و غيره ممّا لا يجوز التيمم به

ص: ١٦

١- العين ١: ٢٩٠، نقله عن محيط اللغة فى كشف اللثام ١: ١٤٤، أساس البلاغه: ٢٥٤، مفردات ألفاظ القرآن: ٢٨٠.

٢- نقله عن الزجاج فى معجم مقاييس اللغة ٣: ٢٨٧.

٣- مجمع البيان ٢: ٥٢.

٤- المختلف: ٤٨.

لكن الأحوط عدم الاكتفاء بأمثال هذه الظنون في مقام تحصيل البراهة اليقينية.

و أما ما يقال-بناء على ترجيح التفسير بالتراب-في توجيه جواز التيمم بالحجر بأنه تراب اكتسب رطوبه لزجه و عملت فيه الحراره فأفادته استمساكا (١).

فبعد تسليم صدق التراب على نحوه مدفوع بعدم تبادره من إطلاق التراب حيث ما يوجد. مع أن مقتضى أخبار العلق اعتبار التراب بالمعنى المتبادر دون نحو الحجر، لعدم علق فيه.

مضافا إلى جريان نحو هذا التوجيه في المعادن و لم يقولوا بجواز التيمم به معللين العدم بالخروج عن اسم الأرض فضلا عن التراب. و شهادته العرف بالخروج عن الترابيه هنا جاريه في نحو الأحجار، و إنكاره مكابره.

و كيف كان: فلا خلاف في المنع عن التيمم بغير الأرض من الأشياء المنسحقه الخارجه عن الاسم كالأشنان و الدقيق بل حكى عليه الإجماع منّا جماعه (٢).

و ليس في الخبر: عن الدقيق يتوضأ به؟ فقال: «لا بأس بأن يتوضأ به و ينتفع به» (٣)- مع قصور سنده- دلالة على الجواز بالأخير، لقوه احتمال التوضؤ فيه التنظيف و التطهير من الدرن، كما صرح به الشيخ (٤).

ص: ١٧

١- انظر الروضه البهيه ١:١٥٤.

٢- منهم العلامه في المنتهى ١:١٤٢، و صاحب المدارك ٢:٢٠١، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٤٤.

٣- التهذيب ١/١٨٨:٥٤١، الوسائل ٣:٣٥١ أبواب التيمم ب ٧ ح ٧.

٤- انظر التهذيب ١/١٨٨:٥٤١، و الاستبصار ١:١٥٥.

و المعادن كلها كالكحل و الزرنيخ و عليه الإجماع في المنتهى (١)، لعدم صدق الأرض عليه.

خلافًا للمعاني فجوزها بها، معلاً بخروجها منها (٢).

و هو ضعيف، إذ المعتبر صدق الاسم لا الخروج من المسمى. و لا دليل على اعتباره مطلقاً سوى مفهوم الخبر المعلل منع التيمم بالرماد بأنه لا يخرج من الأرض (٣). و نحوه المروى في نوادر الراوندى بسنده فيه عن علي عليه السلام مثله (٤).

و هما مع قصور سندهما و عدم جابر لهما في المقام يمكن أن يراد بالخروج فيها الخروج الخاص الذي يصدق معه الاسم لا مطلقاً، كيف لا؟! و الرماد خارج عنها بهذا المعنى قطعاً.

و يدل على العدم في الرماد-مضافاً إلى الخبرين-الإجماع المحكى في المنتهى (٥). و مورده كالخبر رماد الشجر. و في إلحاق رماد الأرض به تردد، أقرب به اعتبار الاسم فيه و في العدم كما عن الفاضل في التذكرة (٦). و عنه في النهاية إطلاق الإلحاق (٧). و فيه نظر.

و لا بأس بالتيمم بأرض النوره و الجصّ قبل الإحراق على الأشهر الأظهر، لصدق الاسم، و فحوى الخبرين.

ص: ١٨

١- المنتهى ١:١٤١.

٢- نقله عنه في الذكرى: ٢٢.

٣- التهذيب ١٨٧/٥٣٩، الوسائل ٣:٣٥٢ أبواب التيمم ب ٨ ح ١.

٤- نوادر الراوندى: ٥٠، المستدرک ٢:٥٣٣ أبواب التيمم ب ٦ ح ٢.

٥- المنتهى ١:١٤٢.

٦- التذكرة ١:٦٢.

٧- نهاية الأحكام ١:١٩٩.

خلافًا للحلّي فأطلق المنع عنهما، للمعدنيه (١). وفيه منع.

و للطوسي فنصّ الجواز بالاضطرار دون الاختيار (٢)، ولعله للاحتياط.

و هو حسن إلا أنه ليس بدليل.

و أما بعده فعن مصباح السيد و المراسم و المعتبر و التذكرة و الذكرى:

الجواز (٣)، لصدق الاسم. وفيه شك. و استصحاب الجواز و البقاء على الأرضيه معارض بأصالة بقاء شغل الذمه اليقيني، و بعد التعارض يبقى الأوامر عن المعارض سليمه، فتأمل .

و الخبران و إن دلّ على الجواز إلا أن ضعفهما هنا غير مجبور، فلذا عن الأكثر كالمبسوط و السرائر و الإصباح و نهايه الإحكام و التلخيص: المنع عنه (٤).

و عن المنتهى و المختلف: الإحالة على الاسم (٥). و هو الوجه إن اطمأن بصدقه.

كلّ ذلك على القول بكفايه مطلق وجه الأرض، و إلا فعلى القول باعتبار التراب فالبحث ساقط عن أصله.

و يكره التيمم بالسبخه و هي الأرض المالحة النشّاشه و الرمل على الأشهر، بل عليه الإجماع في المعتبر (٦)، لصدق الاسم.

خلافًا للإسكافي، فأطلق المنع عن الأول (٧)، ولعله لما في الجمهوره عن

ص: ١٩

١- قال في السرائر ١: ١٣٧: و لا يجوز التيمم بجميع المعادن.. و قد أجاز قوم من أصحابنا التيمم بالنوره، و الصحيح الأول. انتهى.

٢- راجع النهايه: ٤٩.

٣- نقله عن المصباح في المعتبر ١: ٣٧٥، المراسم: ٥٤، المعتبر ١: ٣٧٥، التذكرة ١: ٦٢، الذكرى: ٢١.

٤- المبسوط ١: ٣٢، السرائر ١: ١٣٧، نقله عن الإصباح في كشف اللثام ١: ١٤٤، نهايه الإحكام ١: ١٩٩.

٥- المنتهى ١: ١٤٢، المختلف: ٤٨.

٦- المعتبر ١: ٣٧٤.

٧- حكاه عنه في المختلف: ٤٨.

أبى عبیده: أن الصعید هو التراب الخالص الذى لا یخلطه سبخ و لا رمل (١)، و الصحیح: «لا تصلّ على الزجاج و إن حدّثتک نفسک أنه ممّا أنبتت الأرض، و لكنه من الملح و الرمل و هما ممسوخان» (٢) کذا قیل (٣). و فیہ نظر، إذ لیس فیہ ذکر السبخه، و الرمل لا یقول بالمنع عنه، و الملح لا کلام فی المنع فیہ لمعدنیته.

و کیف کان: فالأحوط التّرك حتى الرمل، لهذا الخبر.

و فی جواز التیمم بالحجر الخالی عن التراب اختیارا تردّد منشؤه الاختلاف المتقدم فی تفسیر الصعید. و هو فی محلّه.

لکن روى الراوندى بسنده فی نوادره عن على علیه السلام قال: «يجوز التيمم بالحصّ و النوره، و لا يجوز بالرماد، لأنه لم يخرج من الأرض» فقيل له:

أ يتيمم بالصفاء الباليه على وجه الأرض؟ قال: «نعم» (٤).

و هو نص فی إطلاق الجواز بالصفاء الذى هو حجر، و ظاهر بحسب مفهوم التعليل، خرج منه ما ظاهرهم الإجماع عليه كما مرّ و بقى الباقي.

و نحوه الخبر الآخر بحسب المفهوم و التصريح بجواز الحصّ و النوره (٥) و ضعفهما هنا بالشهره منجر، فالمصير إليه غير بعيد، مضافا إلى الإجماع المتقدم (٦).

و يؤيده الموثق: عن رجل تمرّ به جنازه و هو على غير طهر، قال: «يضرب

ص: ٢٠

١- جمهره اللغة ٢:٦٥٤.

٢- الكافي ٣:١٤/٣٣٢، التهذيب ٢:١٢٣١/٣٠٤، الوسائل ٥:٣٦٠ أبواب ما يسجد عليه ب ١٢ ح ١.

٣- انظر كشف اللثام ١:١٤٤، الحدائق ٤:٣١٤.

٤- تقدم مصادر الخبرين فى ص ١٣.

٥- تقدم مصادر الخبرين فى ص ١٣.

٦- و هو الإجماع المحكى عن الطبرسى، راجع ص ١١.

يديه على حائط لبن فيتيمم» (١) لعدم صدق التراب على نحو اللبن، و لا قائل بالفرق، فتأمل.

لكن الأحوط المنع عنه حال الاختيار، و أما حال الاضطرار فجائز إجماعا كما عن المختلف (٢)، و فى الروضه: و لا قائل بالمنع منه مطلقا (٣)، و لعلهما فهما من إطلاق المنع فى كلام من تقدم (٤) التقييد بحال الاختيار.

لكن المستفاد من قوله و بالجواز قال الشيخان وقوع الخلاف حال الاضطرار أيضا، لتخصيصهما الجواز به فى المقنعه و النهايه (٥)، فلو لا الخلاف لما كان لنسبته إليهما خاصه وجه، لكنه لا ينافى دعوى الإجماع كوجود القائل بإطلاق المنع عندنا (٦).

قيل: و من جوازه بالحجر يستفاد جوازه بالخزف بطريق أولى، لعدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض و إن خرج عن اسم التراب، كما لم يخرج الحجر مع أنه أقوى استمساكا منه (٧).

و هو حسن إن صحّ عدم الخروج. و لم يحتج إلى الأولويه، لكفايه صدق الاسم الذى هو المستند عنده فى الحجر، و لكنه محل شك موجب للشك فى صحه التيمم به. و هو الأجود فى الاستدلال للمنع عنه ممّا فى المعتبر من

ص: ٢١

١- الكافي ٣: ٥/١٧٨، التهذيب ٣: ٤٧٧/٢٠٣، الوسائل ٣: ١١١ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ٥.

٢- المختلف: ٤٨.

٣- الروضه ١: ١٥٤.

٤- راجع ص ٩ الهامش ٢.

٥- المقنعه: ٦٠، النهايه: ٤٩.

٦- بناء على عدم القدر فى تحقق الإجماع خروج معلوم النسب. منه رحمه الله.

٧- قال به الشهيد الثانى فى الروضه ١: ١٥٤.

دعوى خروجه عن الاسم (١)، إذ هو محل شك. و عرفت أن استصحاب الجواز معارض بمثله فى فساد العباده فتبقى الذمه مشغوله بها، للأوامر السليمه مما يصلح للمعارضه.

و مع فقد الصعيد مطلقا حتى الحجر على مذهب الأكثر كما عن التحرير و التذكره (٢)، و هو ظاهر جماعه (٣). أو التراب خاصه و إن وجد الحجر كما فى ظاهر القواعد و الشرائع (٤)، و المحكى عن ظاهر المبسوط و المقنعه و المنتهى و نهايه الأحكام (٥)، و صريح المراسم و الجامع (٦). و مقتضاه جواز الغبار مع الحجر دون التراب. و الأول أنسب بما يروونه من تعميم الصعيد لهما و عدم اشتراط الأول بفقد الثانى:

تيمم بغبار متصاعد من الأرض على الثوب و اللبد و عرف الدابه مخيرا على الأشهر بين الثلاثه.

خلافًا للنهايه فقدّم الأخيرين-مخيرا بينهما-على الأول (٧). و للحلى فعكس فقدّم الأول عليهما (٨). و لا مستند لهما سوى ما عن المنتهى للأول من كثره وجود أجزاء التراب غالبا فيهما دون الثوب (٩).

و ظاهر النصوص مع الأول، و هى المستند فى أصل الحكم بعد الإجماع

ص: ٢٢

-
- ١- المعتبر ٣٧٥:١.
 - ٢- التحرير ٢٢:١، التذكره ٦٢:١.
 - ٣- منهم الشهيد فى البيان: ٨٥، و المحقق الكركى فى جامع المقاصد ٤٨٣:١، و المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٢٢٣:١، و صاحب المدارك ٢٠٦:٢.
 - ٤- القواعد ٢٣:١، الشرائع ٤٨:١.
 - ٥- المبسوط ٣٢:١، المقنعه: ٥٩، المنتهى ١٤٢:١، نهايه الأحكام ١٩٩:١.
 - ٦- المراسم: ٥٣، الجامع للشرائع: ٤٧.
 - ٧- النهايه: ٤٩.
 - ٨- كما فى السرائر ١٣٨:١.
 - ٩- المنتهى ١٤٢:١.

المحكى عن المعتمر و التذكرة (١)، ففي الصحيح: عن الواقف إن لم يكن على وضوء ولا يقدر على النزول كيف يصنع؟ قال: «يتيمم من لبدته أو سرجه أو معرفه دابته، فإن فيها غبارا» (٢).

و فيه: «فإن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر» (٣).

و يستفاد منه و من ظاهر الأثر أكثر اعتبار اجتماع غبار يتيمم به في الثلاثة و نحوها، فيقتيد الأول به و بأصرح منه صحيح أيضا: «إذا كنت في حاله لا تقدر إلا على الطين فتيمم به، فإن الله تعالى أولى بالعدر إذا لم يكن معك تراب جاف و لا لبد تقدر على أن تنفضه و تتيمم به» (٤).

ثم ظاهر المتن كالأكثر و المحكى عن صريح نهایه الأحكام و السرائر (٥) اشتراط التيمم بالغبار بعدم التمكن من الأرض، و عن التذكرة الإجماع عليه (٦).

و هو الحجج فيه كالصحيح: «إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه، فإن ذلك توسيع من الله عز و جل، و إن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر» الخبر (٧).

و علله في المنتهى بأن الصعيد هو التراب الساكن الثابت. و هو كما ترى.

ص: ٢٣

١- المعتمر ٣٧٦:١، التذكرة ٦٢:١.

٢- التهذيب ١٨٩/٥٤٤، الاستبصار ١٥٧/٥٤١، الوسائل ٣:٣٥٣ أبواب التيمم ب ٩ ح ١.

٣- التهذيب ١٨٩/٥٤٦، الاستبصار ١٥٦/٥٣٩، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٤.

٤- الكافي ١/٦٧:٣، التهذيب ١٨٩/٥٤٣، الاستبصار ١٥٦/٥٣٧، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٧.

٥- نهایه الأحكام ٢٠٠:١، السرائر ١٣٧:١.

٦- التذكرة ٦٢:١.

٧- التهذيب ١٨٩/٥٤٦، الاستبصار ١٥٦/٥٣٩، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٤.

و احتمال فيه العدم مقويًا له، معلاً بأن الغبار تراب فإذا نفّض أحد هذه الأشياء عاد إلى أصله فصار تراباً مطلقاً (١).

و هو حسن-وفاقاً له و للمرتضى في الجمل (٢)- إن خرج منها تراب صالح مستوعب لمحالّ المسح و إلا فالعدم أقوى، لا لعدم تسميته صعيداً، بل لعدم امتثال الأمور به على وجهه. و لعلّ اختياره في كلام الأ-كثر منوط بعدم خروج مثل ذلك كما هو الغالب، و الأحوط مراعاة الأكثر.

و مع فقد أي الغبار تيمّم بالوحد اتفاقاً كما عن المعتمد و ظاهر التذكرة و المنتهى (٣). و هو الحجج فيه، كالمستفيضه منها الصحيح: «و إن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه» (٤).

و في الموثق نحوه في الحصر (٥) المستفاد منه- كظاهر الأصحاب المدعى عليه الوفاق (٦)- الترتيب و اشتراط فقد ما سبق عليه في التيمم به.

فالقول بتقديمه على الغبار مطلقاً- كما عن المهذب (٧)، و به صرح بعض متأخري الأصحاب (٨)- ليس في محلّه و إن دلّ عليه الخبر (٩)، لضعفه. نعم:

ص: ٢٤

- ١- المنتهى ١:١٤٢.
- ٢- جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٢٦.
- ٣- المعتمد ٣:٣٧٧، التذكرة ١:٦٢، المنتهى ١:١٤٢.
- ٤- التهذيب ١:٥٤٦/١٨٩، الاستبصار ١:٥٣٩/١٥٦، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٤.
- ٥- التهذيب ١:٥٤٥/١٨٩، الاستبصار ١:٥٤٥/١٥٨، الوسائل ٣:٣٥٣ أبواب التيمم ب ٩ ح ٢.
- ٦- انظر المعتمد ١:٣٧٧، و كشف اللثام ١:١٤٥.
- ٧- المهذب ١:٣٢.
- ٨- انظر الحدائق ٤:٣٠٤.
- ٩- التهذيب ١:٥٤٧/١٩٠، الاستبصار ١:٥٤٠/١٥٦، الوسائل ٣:٣٥٤ أبواب التيمم ب ٩ ح ٥.

حسن لو أمكن تجفيفه بحيث يصير تراباً، ولكنه ليس محل خلاف.

و الأصح فى الكيفيه ما عن السرائر من أنه كالتيتم بالأرض (١).

خلافًا لجماعه كالشيخين فى المقنعه و النهايه، فاعتبروا بعد ضرب اليدين مسح إحداهما بالأخرى و فرك طينهما بحيث لا يبقى فيهما نداوه (٢)، و علّله فى المعتبر بعد أن استوجهه بظاهر الأخبار (٣). و هو ممنوع، كيف لا؟! و لا ذكر لما ذكر فيها، مع احتمال الإخلال بالموالاه.

و لآخرين كالوسيله و التحرير، فاعتبروا التجفيف ثمّ النفض و التيمم به (٤).

و عن التذكرة و نهايه الأحكام أنه الوجه إن لم يخف فوات الوقت، فإن خاف عمل على الأوّل أى مذهب الشيخين (٥).

قلت: و قد يفوت الوقت بالأوّل، فتعيّن المسحان من غير فرك.

و مع فقد الوحل سقط فرض الصلاه و إن وجد الثلج الذى لا- يتمكن معه على التوضؤ و الاغتسال و لو بأقل جريان مطلقاً (٦)، وفاقاً للأكثر، لعدم صدق الوضوء و الاغتسال بمسحه على محلّهما بحيث يحصل شبههما، كعدم صدق التيمم المعتبر فيه الأرض بمسحه على محلّه، فظهر ضعف القول بالأوّل كما عن الشيخ (٧)، و بالثانى كما عن المرتضى (٨).

ص: ٢٥

١- السرائر ١:١٣٨.

٢- المقنعه: ٥٩، النهايه: ٤٩.

٣- المعتبر ١:٣٧٧.

٤- الوسيله: ٧١، التحرير ١:٢٢.

٥- التذكرة ١:٦٢، نهايه الأحكام ١:٢٠٠.

٦- أى سواء أمكن مسح محل الطهاره بنداوته و حصول شبه الوضوء و الغسل أم لا، أمكن به التيمم أم لا. منه رحمه الله.

٧- انظر المبسوط ١:٣١.

٨- حكاه عنه العلامه فى المختلف: ٤٩.

و ليس فى الصحيح: عن رجل أجنب فى سفر و لم يجد إلا الثلج و الماء الجامد، فقال: «هو بمنزله الضروره يتيمم» الخبر (١).

دلاله عليه، لاحتماله التيمم بالتراب، تنزيلا لكلام السائل بإرادته من السؤال عدم وجدانه من الماء إلا الثلج، لا عدم وجدانه ما يتطهر به مطلقا (٢).

كما لا- دلاله لأخبار الاغتسال به إذا بل الجسد (٣) على الأول، لاحتماله البلل الذى يحصل معه أقل الجريان، و معه يندفع الاستدلال. نعم: هو الأحوط إن أمكن و إلا فمختار المرتضى، و يتم الاحتياط بالقضاء إن أوجبه بفقد الطهور مطلقا. و الله أعلم.

ص: ٢٦

١- الكافي ١/٦٧: ٣، التهذيب ١/١٩١: ٥٥٣، الاستبصار: ٥٤٤/١٥٨، الوسائل ٣: ٣٩١ أبواب التيمم ب ٢٨ ح ٢.

٢- أى حتى الطهاره الاضطراريه.

٣- الوسائل ٣: ٣٥٧ أبواب التيمم ب ١٠ ح ٣، ٤.

الثالث: في بيان كفيته و يتعلق بها أنه لا يصح قبل دخول الوقت، و يصح مع تضييقه إجماعاً في المقامين، و نصوصاً، فحوى في الأول و نصاً في الثاني.

و في صحته مع السعه قولان.

أحدهما: الجواز إمّا مطلقاً، كما عن الصدوق و المنتهى و التحرير و الإرشاد و البيان و ظاهر الجعفي و البزنطي (١)، و هو مختار جمع من المتأخرين (٢). أو مع عدم رجاء زوال العذر، كما عن الإسكافي و المعتمر و ظاهر العماني (٣)، و إليه مصير الفاضل في جملة من كتبه (٤)، و كثير من المتأخرين (٥).

و ثانيهما و هو الذي جعله الماتن أحوطهما: لزوم التأخير إلى آخر الوقت مطلقاً، و هو المشهور بين القدماء، بل عليه الإجماع عن الانتصار و الناصريه و الطوسي و القاضي في شرح جمل السيد و الغنيه و السرائر (٦). و لا- دليل عليه سواه، و سوى إطلاق الرضوي: «و ليس للمتيمم أن يتيمم إلا في آخر الوقت، أو: إلى أن يتخوف خروج وقت الصلاة» (٧).

ص: ٢٧

١- نقله عن الصدوق في المعتمر ٣٨٢:١، المنتهى ١٤٥:١، التحرير ٢٢:١، الإرشاد ١: ٢٣٤، البيان: ٨٦، نقله عن الجعفي و البزنطي في الذكرى: ١٠٦.

٢- منهم الأردبيلي في مجمع الفائده ٢٢٣:١، و السبزواري في كفايه الأحكام: ٩، و الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٦٣:١.

٣- نقله عن الإسكافي و العماني في المختلف: ٥٤، المعتمر ٣٨٣:١.

٤- راجع القواعد ٢٣:١، التذكرة ٦٤:١، المختلف: ٥٤.

٥- منهم الشهيد في الروضه ١٦٠:١، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٥٠٠:١.

٦- الانتصار: ٣١، الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٨٩، حكاة عن الطوسي في المدارك ٢: ٢٠٩، شرح جمل العلم و العمل: ٦١ و لم يصرح فيه بالإجماع، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، السرائر ١٤٠:١.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ٨٨ بتفاوت يسير، المستدرک ٥٤٧:٢ أبواب التيمم ب ١٧ ح ١.

و نحوه الخبر: «و اعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت» (١).

و في الجميع نظر:

لوهن الأول بمصير أكثر المتأخرين إلى الخلاف و إن اختلفوا في إطلاق الجواز.

و الثاني بمصير الصدوق المعتمد عليه في الغالب إلى خلافه. و هو وهن عظيم فيه، إذ العمده في اعتباره في الأحكام إنما هو بعمله به و توغل اعتماده عليه حتى يجعل عبارته في الغالب عين عبارته.

و قصور الثالث عن الدلالة على اللزوم لو لم نقل بدلالته على العدم.

و مع ذلك فالجميع معارض بالأخبار الكثيره التي (كادت) (٢) تبلغ التواتر، الظاهره في الجواز المطلق، من حيث الدلالة على أن من تيمم و صَلَّى ثم وجد الماء لا- إعادته عليه. و هي ما بين مطلقه بل عامه بترك الاستفصال في ذلك، و خاصه فيه مصرّحه بعدمها في الوقت.

فمن الأوّل الصحاح المستفيضة منها: عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد و صَلَّى ثم وجد الماء، فقال: «لا يعيد إن ربّ الماء ربّ الصعيد» (٣).

و التعليل هنا و في غيره يؤكد الإطلاق.

و من الثاني الأخبار المستفيضة، كالموثقين، في أحدهما: عن رجل تيمم و صَلَّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت، فقال: «ليس عليه إعادته»

ص: ٢٨

١- التهذيب ٢٠٣/٥٩٠، الاستبصار ١٦٦/٥٧٥، الوسائل ٣:٣٨٢ أبواب التيمم ب ٢١ ح ٣.

٢- ليست في «ش».

٣- التهذيب ١٩٧/٥٧١، الاستبصار ١٦١/٥٥٧، الوسائل ٣:٣٧٠ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٥.

و نحوهما الخبر: في رجل تيمم و صلى، ثم أصاب الماء و هو في وقت، قال: «قد مضت صلاته و ليتطهر» (٢).

و قريب منها الصحيح: و إن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو في وقت، قال: «تمت صلاته و لا إعادته عليه» (٣).

و حمله على كون الصلاه في الوقت دون إصابه الماء بعيد غير جار فيما تقدمه، كحملها على صورته حصول العلم أو الظن بالضييق.

و لا ينافيها الأمر بالإعادة في الصورة المزبوره في الصحيح: عن رجل تيمم و صلى فأصاب بعد صلاته ماء، أ يتوضأ و يعيد الصلاه أم تجزيه صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ و أعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادته عليه» (٤).

لاحتماله الاستحباب كما صرح به الأصحاب. و يفصح عنه نفى الإعادة فيه في خارج الوقت، و ظاهر الموثق: في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء، قال: «أما أنا فإني كنت فاعلاً، إني كنت أتوضأ و أعيد» (٥).

ص: ٢٩

-
- ١- التهذيب ١٩٥/٥٦٥، الاستبصار ١٦٠/٥٥٥، الوسائل ٣:٣٦٩ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١١. الموثق الثاني: التهذيب ٢٠٢/٥٨٧، الاستبصار ١٦٥/٥٧٢، الوسائل ٣:٣٧١ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٧.
 - ٢- التهذيب ١٩٥/٥٦٣، الاستبصار ١٦٠/٥٥٣، الوسائل ٣:٣٧٠ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٤.
 - ٣- التهذيب ١٩٤/٥٦٢، الاستبصار ١٦٠/٥٥٢، الوسائل ٣:٣٦٨ أبواب التيمم ب ١٤ ح ٩.
 - ٤- التهذيب ١٩٣/٥٥٩، الاستبصار ١٥٩/٥٥١، الوسائل ٣:٣٦٨ أبواب التيمم ب ١٤ ح ٨.
 - ٥- التهذيب ١٩٣/٥٥٨، الاستبصار ١٥٩/٥٥٠، الوسائل ٣:٣٦٨ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٠.

مع أنه لا قائل بإطلاقه، وهو أماره أخرى على استحبابه. و منه يظهر قوه القول الأوّل.

مضافا إلى إطلاق إيجابه سبحانه التيمم عند إرادته القيام إلى الصلاة عند فقد الماء، فلا يتقيد بضيق الوقت.

المؤيد بإطلاقات الكتاب و السنّه الدالّه على دخول الوقت بالزوال و نحوه و تيمم العاجز عن استعمال الماء و الصلاة بعده من دون تقيد.

و باستلزام التأخير المطلق العسر و الحرج المنفيين عقلا و شرعا، سيّما في الأوقات التي لا تعلم أواخرها إلا بالترصيد. و تكليف العوام بتحصيله كاد أن يلحق بالتكليف بالمحال، و خصوصا لذوى الأعراض و الأمراض الشاقّ عليهم التأخير إلى الضيق.

مع كون الأمر به على بعض الوجوه لغوا محضاً مفوّتا لكثير من المستحبات المؤكده الملحق بعضها بالوجوب كفعل العباده في وقتها الاختيارى، بل و مضيقا لخصوص العباده، فقد وجدنا كثيرا أداء التأخير إلى الضيق إلى التضييع و لو اضطرارا من غير اختيار بنوم و شبهه.

و المعتضد بالصحيح: في إمام قوم أصابته جنبه و ليس معه ماء يكفيه للغسل، أ يتوضأ بعضهم و يصلى بهم؟ قال: «لا، و لكن يتيمم الجنب (١) و يصلى بهم، إنّ الله تعالى قد جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (٢).

لعدم إيجابه عليه السّلام على الإمام و المأمومين تأخيرهم الصلاة إلى ضيق الوقت مع غلبه وقوعها جماعه في أوّله، و يبعد غايه البعد تأخير المأمومين

ص: ٣٠

١- في النسخ: «الجنب الإمام».

٢- الكافي ٣: ٣/٦٦، الفقيه ١: ٢٢٣/٦٠، التهذيب ١: ١٢٦٤/٤٠٤، الوسائل ٣: ٣٨٦ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٢.

إلى آخر الوقت لدرك فضيله الجماعه مع خصوص هذا الإمام المتيمم مع وجود إمام متوضى، مع كونه فى غاية شده الكراهه و كمال المرجوحه بالاتفاق و المعتمره، سيما على القول بتنويع الوقت بالاختيارى و الاضطرارى، و حمله على اتفاق وقوع التأخير للمؤمنين سيمًا و جميعهم إلى ذلك الوقت بعيد جدا.

و لو لا الأخبار الأمره بالتأخير إلى الضيق مع رجاء الزوال- كما هو ظاهر موردها- المعتمده بالكثرة و الشهره بين قدماء الطائفه فى الجملة، المدعى عليها الإجماعات المستفيضه، المؤيده بلزوم الاحتياط معها فى العباده التوقيفيه، لكان المصير إلى التوسعه متعينا بالضروره.

فمنها الصحيح: «إذا لم تجد ماء و أردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (١).

و ليس فيه- كمضاهيه- الدلاله على اعتبار الضيق مطلقا، لإشعار التعليل بصوره الرجاء لا مطلقا. فالقول بالتفصيل قوى جدًا.

و مع ذلك فالمصير إلى إطلاق الجواز غير بعيد، لقوه الظن المستفاد من أدلته، و احتمال الأمر بالتأخير فى الأخبار الاستجاب، لكثرة استعماله فيه، مع التعبير عنه فيما تقدم (٢) بلفظه «لا- ينبغى» الظاهره فى الكراهه الصالحه لصرفها عن ظاهرها، فالظهور المستفاد منها ضعيف بالإضافة إلى الظنون المستفاده من أدله التوسعه.

و لكن المسارعه إلى طرح الإجماعات المنقوله المستفيضه المؤيده بالشهره العظيمه و ظواهر الأخبار المزبوره بالمّرّه جراه عظيمه، سيمًا فى مثل

ص: ٣١

١- الكافي ١/٦٣: ٣، التهذيب ١/٢٠٣: ٥٨٨، الاستبصار ١/١٦٥: ٥٧٣، الوسائل ٣: ٣٨٤ أبواب التيمم ب ٢٢ ح ١.

٢- راجع ص: ٢٣.

العباده التوقيفيه اللازم فيها تحصيل البراءه اليقنيه، فلا- يترك التأخير مع رجاء الزوال البته، بل مطلقا، وإن كان القول بإطلاق التوسعه لا يخلو عن قوه.

استيعاب الوجه و الذراعين بالمسح

و هل يجب استيعاب الوجه و الذراعين بالمسح؟ فيه روايتان، أشهرهما اختصاص المسح بالجبهه المكتنف بها الجبينان.

ففى الموثق: عن التيمم، فضرب بيديه الأرض، ثم رفعهما فنفضهما، ثم مسح بهما جبهته و كفيه مره واحده (١).

و هو و إن روى فى الكافى- الذى هو أضبط- بذكر الجبين بدل الجبهه إلا أنه بالشهره بين الأصحاب أرجح. مضافا إلى اعتضاده بالمحكى عن العماني (٢) من تواتر الأخبار بمسح الجبهه و الكفين فى تعليم عمّار (٣).

و بالرضوى: «تضرب يديك على الأرض ضربه واحده تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف» إلى آخره (٤).

و بالإجماعات المنقوله على نفي وجوب مسح الزائد من القصاص إلى طرف الأنف المعبر عنه بالجبهه عن الناصريه و الانتصار و الغنيه (٥).

هذا مع ما فى النسخه الأخرى من الشذوذ و المرجوحه إن حمل الجبين فيها على ما اكتنف الجبهه خاصه، بناء على ظهورها- لورودها فى العباده- فى كونه الواجب خاصه دون الجبهه، و لا قائل به، بل على وجوب مسحها الإجماع

ص: ٣٢

١- الكافى ١/٦١، التهذيب ١/٢٠٧، الاستبصار ١/٥٩٠/١٧٠، الوسائل ٣: ٣٥٩ أبواب التيمم ب ١١ ح ٣.

٢- حكاه عنه فى المختلف: ٥٠.

٣- انظر الوسائل ٣: ٣٥٨ أبواب التيمم ب ١١ الأحاديث ٩، ٨، ٤، ٢.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ٨٨، المستدرک ٢: ٥٣٥، أبواب التيمم ب ٩ ح ١.

٥- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٨٨، الانتصار: ٣٢، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.

عن الانتصار (١)، وصرّح بالوفاق في الذكري (٢)، وصرّح به الصدوق في الأمالي (٣)، وحرّك عنه ذلك صريحا (٤) وإن اختص عبارته في الفقيه بالجيين و ادعى عليه في الأمالي الإجماع (٥).

فلا بدّ من طرح تلك النسخة كالأخبار المضاهيه لها، كالصحيح: «ثمّ مسح جبينه بأصابعه» (٦) ونحوه آخران (٧).

أو تأويلها إمّا بحملها على ما يعمّ الجبهه. أو تخصيصها بها كما هو الأقوى، للشهره، و الإجماعات المنقوله، و شيوخ التعبير عن الجبهه بالجيين خاصه في المعتمره كالموثق: «لا صلاح لمن لا يصيب أنفه ما يصيب جبينه» (٨) و نحوه الحسن (٩). فيصلح حينئذ اتخاذ أخبار الجيين مستندا للجبهه.

و لعلّ دعوى الماتن كغيره أشهريه روايتها منوط بفهمهم من أخبار الجيين

ص: ٣٣

١- الانتصار: ٣٢.

٢- الذكري: ١٠٨.

٣- الموجود في الأمالي هكذا:.. فيمسح بهما وجهه.. و قد روى أن يمسح الرجل جبينه و حاجبيه و يمسح على ظهر كفيه، و عليه مضى مشايخنا. الأمالي: ٥١٥.

٤- حرّك في كشف اللثام ١: ١٤٧ عن الأمالي: و المسح من القصاص إلى طرف الأنف الأسفل. و لكنّا لم نعر عليه فيه.

٥- الفقيه ١: ٥٧.

٦- الفقيه ١: ٢١٢/٥٧، الوسائل ٣: ٣٦٠ أبواب التيمم ب ١١ ح ٨.

٧- الأول: مستطرفات السرائر: ٤/٢٦، الوسائل ٣: ٣٦٠ أبواب التيمم ب ١١ ح ٩. الثاني: التهذيب ١: ٦١٤/٢١٢، الاستبصار ١: ٥٩٤/١٧١، الوسائل ٣: ٣٦٠ أبواب التيمم ب ١١ ح ٦.

٨- التهذيب ٢: ١٢٠٢/٢٩٨، الاستبصار ١: ١٢٢٣/٣٢٧، الوسائل ٦: ٣٤٤ أبواب السجود ب ٤ ح ٤.

٩- الكافي ٣: ٢/٣٣٣، الوسائل ٦: ٣٤٥ أبواب السجود ب ٤ ح ٧.

الجبهه، إذ هي الأخبار المشهوره دون الموثقه المزبوره المتزلزله بحسب النسخه.

فانحصر الأخبار المقابله لأشهر الروايتين في الدالّه على مسح الوجه الظاهره في الاستيعاب، و هي كثيره تبلغ اثني عشر حديثا أكثرها بحسب السند معتبره.

لكنها ما بين شاذه، لتضمنها الوجه و الكفين لا الذراعين، و لا قائل به، إذ القول بالاستيعاب يشملهما كالقول بالعدم و لا ثالث يفرق. أو محموله على التقيه، لتضمنها الذراعين.

و مع ذلك فهي غير مقاومه لما تقدّم من الأدله، و خصوص الآيه و الصحيح المفسّر بآءها بالتبعيضيه (١).

فتطرح أو تؤول بما يؤول إلى الأول بحمل الوجه فيها على الجبهه. و لا- بعد فيه، لشيوع التعبير عنه في المعتبره في بحث السجود، كالصحيح: «إني أحب أن أضع وجهي موضع قدمي» (٢).

و الصحيح: «خرّ وجهك على الأرض من غير أن ترفعه» (٣).

فالقول باستيعابه- كما عن والد الصدوق (٤)- ضعيف جدًا. كضعف إلحاق الجبينين بالجبهه كما عنه (٥). إلا أنه أحوط، لدعواه الإجماع عليه في

ص: ٣٤

١- الكافي ٣:٤/٣٠، الفقيه ١:٢١٢/٥٦، التهذيب ١:١٦٨/٦١، علل الشرائع: ١/٢٧٩، الوسائل ٣:٣٦٤ أبواب التيمم ب ١٣ ح ١.

٢- التهذيب ٢:٣١٦/٨٥، الوسائل ٦:٣٥٧ أبواب السجود ب ١٠ ح ٢.

٣- التهذيب ٢:١٢٦٩/٣١٢، الاستبصار ١:١٢٣٩/٣٣٠، الوسائل ٦:٣٥٣ أبواب السجود ب ٨ ح ٢.

٤- نقله عنه في المختلف: ٥٠.

٥- نقله عن الفقيه في المدارك ٢:٢١٩، و لكن ظاهر عباره الفقيه اختصاص المسح بالجبينين و الحاجين لا- إلحاقهما بالجبهه. انظر الفقيه ١:٥٧.

الأمالى (١)، مع ظهور الأخبار المتقدمه فيه، و إن عورضا بأقوى منهما، إلا أن الاحتياط مهما تيسر أولى.

و ألحق الصدوق الحاجين (٢). و لا- دليل عليه إلا- ما يتوقف عليه منهما مسح تمام الجبين من باب المتقدمه إن قلنا بلزوم مسحهما.

نعم: فى الرضوى: «و قد روى أنه يمسح الرجل على جبينه و حاجبيه» (٣).

و لكنه مرسل غير مكافئ لما تقدّم من الأخبار البيانيه المقتصره على الجبهه أو الجبين خاصه، و لكنه أحوط.

و أشهر الروايتين أيضا اختصاص المسح بظاهر الكفين من الزندين إلى رؤوس الأصابع. و هو الصحاح المستفيضه و غيرها من المعبره.

منها الصحيح: وضع كفيه على الأرض، ثم مسح وجهه و كفيه، و لم يمسح الذراعين بشيء (٤).

و الموثق: ثم مسح بهما جبهته و كفيه مرّه واحده (٥).

و الرضوى: «ثم تضرب بهما اخرى فتمسح بها اليمنى إلى حدّ الزند، تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى» (٦).

و بها يقيد ما أطلق فيه اليان كالصحيحين (٧)، و عليها عمل أكثر

ص: ٣٥

١- الأمالى: ٥١٥.

٢- الفقيه ١: ٥٧.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٠، المستدرک ٢: ٥٣٩ أبواب التيمم ب ١١ ح ١.

٤- التهذيب ١: ٦٠٣/٢٠٨، الوسائل ٣: ٣٥٩ أبواب التيمم ب ١١ ح ٥.

٥- التهذيب ١: ٦٠١/٢٠٧، الاستبصار ١: ٥٩٠/١٧٠، الوسائل ٣: ٣٥٩ أبواب التيمم ب ١١ ح ٣.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٨٨، المستدرک ٢: ٥٣٥ أبواب التيمم ب ٩ ح ١ بتفاوت يسير.

٧- التهذيب ١: ٦١٠/٢١٠ و ٦١١، الاستبصار ١: ٥٩٨/١٧٢ و ٥٩٩، الوسائل ٣: ٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ١ و ٤.

الأصحاب، بل عليه الإجماع عن الناصريه و الأمالى و الغنيه (١). فالروايات [فيه] بمسح الذراعين (٢) مع قَلَّتْهَا و قصور سند بعضها مطرحة أو محموله على التقيه، فالقول به- كما عن والد الصدوق (٣)- ضعيف. كضعف القول ببعض الكف من أصول الأصابع (٤)، لضعف مستنده بالإضافه إلى ما تقدم كالمرسل كالصحيح: «فامسح على كَفِّيك من حيث موضع القطع، و قال وَ ما كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ٥ [١] (٥) مع احتماله موضع القطع عند العامه إشاره بالمعْرَف باللام إلى المعهود الخارجى.

فى عدد الضربات

و فى عدد الضربات فى بدل كلّ من الوضوء و الغسل هل هو واحد فيهما، كما عن العمانى و الإسكافى و المفيد فى العزّيه و المرتضى فى الجمل و شرح الرساله و ظاهر الناصريه (٦)، و الصدوق فى ظاهر المقنع و الهدايه (٧)، و هو ظاهر الكلينى-لاقتصاره بذكر أخبار المرّه- و القاضى (٨)، و صريح المعتمر

ص: ٣٦

١- الناصريه (الجوامع الفقيهه): ١٨٨، الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٥٥، و أما الأمالى ففيه: ثمّ يضرب بيده اليسرى الأرض فيمسح بها يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثمّ يضرب بيمينه الأرض فيمسح بها يساره من المرفق إلى أطراف الأصابع. و قد روى أن يمسح الرجل جبينه و حاجبيه و يمسح على ظهر كفيه، و عليه مضى مشايخنا. الأمالى: ٥١٥.

٢- الوسائل ٣٦٥، ٣٦١: أبواب التيمم ب ١٢ ح ٢، و ب ١٣ ح ٣.

٣- نقله عنه فى المختلف: ٥٠.

٤- نقله فى السرائر ١: ١٣٧ عن بعض الأصحاب.

٥- الكافى ٢/٦٢، التهذيب ١: ٥٩٩/٢٠٧، الاستبصار ١: ٥٨٨/١٧٠، الوسائل ٣: ٣٦٥ أبواب التيمم ب ١٣ ح ٢.

٦- نقله عن العمانى و الإسكافى و المفيد فى المختلف: ٥٠، جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٢٦، حكاه عن شرح الرساله فى المعتمر ٣: ٣٨٨، الناصريه (الجوامع الفقيهه): ١٨٨.

٧- المقنع: ٩، الهدايه: ١٨.

٨- الكلينى فى الكافى ٣: ٦١، القاضى فى المهذب ١: ٤٧.

و الذكري و المدارك (١)، و نسبة في السرائر إلى قوم من أصحابنا (٢)، و إليه مال جدى و خالى المجلسيان (٣) -رحمهما الله- و ذهب إليه كثير من المتأخرين و متأخريهم (٤)، و حكته العامه عن على عليه السلام و عمّار و ابن عباس و جمع من التابعين (٥).

أو متعدّد فيهما، كما عن أركان المفيد و والد الصدوق (٦)، و المحكى من عبارته اعتبار الثلاث مره للوجه و مره لليمنى و اخرى لليسرى.

أو التفصيل، فالأوّل فى الأوّل و الثانى فى الثانى، كما ذهب إليه الأكثر.

أقوال أجودها الأخير للوضوء ضربه و للغسل ضربتان جمعا بين النصوص المستفيضه الظاهره فى إطلاق المرّه لورودها فى بيان العباده، و الظاهره فى إطلاق المرّتين.

و لا شاهد له إلا ما يتوهم من الصحيح: «هو ضرب واحد للوضوء، و الغسل من الجنابه تضرب بيديك مرتين ثمّ تنفضهما نفضه للوجه و مرّه لليدين» الخبر (٧).

بناء على كون الواو للاستيناف المقتضى جعل ما بعدها مبتدأ و جمله «تضرب» خبرا له. و هو مع مخالفته الظاهر لا دليل عليه بعد احتمال العطف

ص: ٣٧

١- المعتبر ١: ٣٨٩، الذكري: ١٠٨، المدارك ٢: ٢٣٢.

٢- السرائر ١: ١٣٧.

٣- انظر روضه المتقين ١: ٢٧٥، و بحار الأنوار ٧٨: ١٥٩.

٤- منهم الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ١: ٢٣١، صاحب المدارك ٢: ٢٣٢، السبزواري فى كفايه الأحكام: ٩، الفيض الكاشانى فى مفاتيح الشرائع ١: ٦٢.

٥- انظر المغنى و الشرح الكبير ١: ٢٧٨.

٦- نقله عنهما الشهيد فى الذكري: ١٠٨.

٧- التهذيب ١: ٦١١/٢١٠، الاستبصار ١: ٥٩٩/١٧٢، الوسائل ٣: ٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٤.

المقتضى للتسوية بين الوضوء و الغسل المنافيه لما ذكره.

مضافا إلى رجحانه بملاحظه الموثق: عن التيمم من الوضوء و من الجنابه و من الحيض للنساء سواء؟ فقال: «نعم» (١).

و نحوه الرضوى: «و صفه التيمم للوضوء و الجنابه و سائر أبواب الغسل واحد، و هو أن تضرب يديك على الأرض ضربه واحده تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف، ثم تضرب بهما اخرى فتمسح بها اليمنى إلى حدّ الزند، و روى من أصول الأصابع تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى» (٢).

و حملة على التقية بناء على مصيرهم إلى التسوية (٣) غير ممكن، لاشتماله على الجبهه و الكفين، فيبعد في الموثق أيضا.

فحيث لا دليل على التفصيل، بل هو قائم على خلافه. نعم: ادعى عليه الإجماع فى الأمالى فقال: من دين الإماميه الإقرار بأن من لم يجد الماء - إلى قوله -: ضرب على الأرض ضربه للوضوء و يمسح بها وجهه من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى، و إلى الأسفل أولى، ثم يمسح ظهر يده اليمنى ببطن اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يمسح اليسرى كذلك، و يضرب بدل غسل الجنابه ضربتين ضربه يمسح بها وجهه و اخرى ظهر كفيه (٤).

انتهى. و هو ظاهر التبيان و مجمع البيان (٥).

ص: ٣٨

١- الفقيه ١: ٢١٥/٥٨، التهذيب ١: ٦١٧/٢١٢، الوسائل ٣: ٣٦٢ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٦.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٨٨، المستدرک ٢: ٥٣٥، أبواب التيمم ب ٩ ح ١.

٣- راجع بدايه المجتهد ١: ٧٠، المغنى لابن قدامه ١: ٢٧٨.

٤- قد نقلنا عبارته الأمالى من نسخته المطبوعه عندنا، فى ص ٣١ الهامش (١)، و هى تخالف ما نقله الشارح (ره) من وجوه. انظر الأمالى: ٥١٥.

٥- التبيان ٣: ٢٠٨، مجمع البيان ٢: ٥٢.

فيصلح هذه الإجماعات المنقوله وجها للجمع. و لكن كلام الأخيرين ليس نصيا في دعوى الإجماع، سيما مع نقلهما القول بالضربتين من قوم من أصحابنا. و الأول و إن كان أظهر منهما دلالة عليهما، إلا أن ظاهره دعوى الإجماع على كون الضربه الأولى في جنبابه للوجه الظاهر في المجموع، مضافا إلى تخصيصه الجبهه بالوضوء خاصه فيوهن لذلك. و بعد تسليمه فهو كسابقه موهون بمصير معظم الأصحاب و منهم هو في كتابيه و والده و شيخه الكليني و غيرهم - كما عرفت - إلى خلافه.

و لقد كتبنا رساله مبسوطه في تزييف هذا القول و تعيين الأول، لظواهر الأخبار البيانيه المسلم دلالتها عند المشهور على المره و لو في الجملة، و لذا استدلووا بها للاكتفاء بها في الوضوء خاصه، و صحاحها و اردته في بيان التيمم بدلا من جنبابه، و معه لا يصح الحمل على الوضوء، منهما الصحيح في بيان وصف النبي صلى الله عليه و آله التيمم لعمار: «أ فلا صنعت كذا» ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد، ثم مسح جبينه بأصابعه، و كفيه إحداهما بالأخرى، ثم لم يعد ذلك (1).

و في التتمه إشعار بل ظهور بكون المبيّن الملحوظ بيانه اتحاد الضرب أو تعدده، و ظاهره كونها من كلام الإمام عليه السلام، فنقله عليه السلام عدم الإعادة في نقل بيان العباده ظاهر في عدم لزومها.

و قريب منه الموثق لزراره عنه عليه السلام: عن التيمم، فضرب بيديه الأرض ثم رفعهما فنفضهما، ثم مسح على جبهته و كفيه مره واحده (2) و نحوه

ص: ٣٩

١- الفقيه ٥٧/٢١٢: ١، الوسائل ٣٦٠: ٣ أبواب التيمم ب ١١ ح ٨.

٢- التهذيب ٢٠٧/٦٠١: ١، الاستبصار ١٧٠/٥٩٠: ١، الوسائل ٣٥٩: ٣ أبواب التيمم ب ١١ ح ٣.

و حمل المره على المسح خاصه دون الضربه بعيد، إذ ليس تعدده محل توهم أو مناقشه من عامه أو خاصه، فنقله خال عن الفائدة بالمره. بل الظاهر رجوعها إلى الضربه، لفائده بيان تخطئه ما عليه أكثر العامه من نفي الضربه الواحده.

فاندفع ما يورد على هذه الأخبار من الإجمال المنافي للاستدلال، لاحتمال ورودها بيانا لكيفيه المسح و أنه ليس يجب على جميع الأعضاء- كما توهمه عمّار- بل على المواضع الخاصه، لا لبيان العدد.

لمخالفته الظاهر، مع عدم قبول ذلك الصحيح المتقدم كالخبرين بعده.

مضافا إلى أنّ الراوى له و للموثق- كغيره- زواره الذى هو أفقه من أكثر رواه أصحابنا، و هو أجلّ شأننا عن سؤاله عن نفس الكيفيه لأجل توهمه ما توهمه عمّار، بل الظاهر سؤاله عن عدد الضربات التى صارت مطرحا بين العامه و الخاصه، و لذا أجابه عليه السلام فى الحديث المتقدم بما يتعلق به. و لعلّه الظاهر من سؤال غيرهم من الرواه، حيث رأوا العامه اتفقوا على تعدد الضربات مطلقا، فسألوا أئمتهم صلوات الله عليهم استكشافا لذلك، فأجابوهم عليهم السلام بما ظاهره الوحده مطلقا.

و بما ذكرنا ظهر وضوح دلالتها عليها. و يؤيده اشتهار نقل ذلك بين العامه عن على عليه السلام و ابن عباس و عمّار الموافقين للشيعة فى أغلب الأحكام، و يؤيد النقل مصير أكثرهم إلى الخلاف و اعتبارهم الضربتين مطلقا.

و من هنا ينقدح الجواب عمّا دلّ على اعتبارهما كذلك من الصحاح،

منها: عن التيمم، فقال: «مرّتين مرّتين للوجه و اليدين» (١).

نعم: ربما لا يجرى ذلك في بعضها، كالصحيح: «التيمم ضربه للوجه و ضربه للكفين» (٢) لمصير العامه إلى الذراعين (٣). لكن عن الحنابلة اعتبار الكفين (٤)، فيحتمل التقيه فيه عن مذهبهم، و يتقوى بمعاصرتهم لمولانا الرضا عليه السلام المروى عنه هذا الخبر.

و يؤيد الحمل المزبور تضمن بعضها المسح على الوجه و الذراعين، كالخبر: «تضرب بكفّيك على الأرض مرّتين، ثمّ تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك» (٥).

نعم: ربما يأبى هذا الخبر الحمل المزبور من حيث تضمنه الأمر بالنفض الذي يأبى عنه العامه كما في المنتهى (٦).

و نحوه في الإباء من هذا الوجه الصحيح: «تضرب بيديك مرّتين ثمّ تنفضهما نفضه للوجه و مرّه لليدين» (٧).

و نحوهما الرضوى المتقدم (٨) في الإباء عنه، لكن من وجه آخر، و هو

ص: ٤١

١- التهذيب ١/٢١٠:٦١٠، الاستبصار ١/١٧٢:٥٩٨، الوسائل ٣:٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ١.

٢- التهذيب ١/٢١٠:٦٠٩، الاستبصار ١/١٧١:٥٩٧، الوسائل ٣:٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٣.

٣- انظر مغنى المحتاج ١:٩٩.

٤- كما في المغنى و الشرح الكبير ١:٢٩١.

٥- التهذيب ١/٢٠٩:٦٠٨، الاستبصار ١/١٧١:٥٩٦، الوسائل ٣:٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٢.

٦- المنتهى ١:١٤٧.

٧- التهذيب ١/٢١٠:٦١١، الاستبصار ١/١٧٢:٥٩٩، الوسائل ٣:٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٤.

٨- في ص: ٣٣.

اشتماله على الجبهه و الزندين المخالف لهم.

لكن الأوّل قاصر السند.

و الثاني ضعيف الدلاله على اعتبار المرّتين، للوجه مرّه و اخرى لليدين.

بل ظاهره تعاقب الضربتين ثمّ المسح بهما على الوجه و اليدين على التعاقب مع تخلل النفذه.

و الثالث موهون بمصير الصدوق-المعتبر له-إلى إطلاق الوحده تاره، و إلى التفصيل اخرى، و أبيه إلى المرّتين أو الثلاث كالمفيد إلى الأوّل. و السند فى حجّيته عملهم به المنتفى هنا، فلا عبره به. مضافا إلى ما فيه أيضا بعد ما ذكرناه ممّا يشعر بالمره مطلقا (١).

هذا، و الاحتياط بالجمع بين التيمم بضربه و اخرى بضربتين لا- يترك مطلقا، سيّما فى البذل عن الغسل، لأنّ المسأله من المتشابهات، و إن كان الاكتفاء بالمرّه مطلقا أقوى.

الواجب فيه النيه و استدامه حكمها و الترتيب

و الواجب فيه النيه المشتمله على القربه بإجماع العلماء كافه، و الوجوب و الندب و الاستباحه عند معتبرها فى المائيه.

دون رفع الحدث، لعدم زواله بالتيمم بإجماع الطائفه و أكثر العامه كما عن الخلاف و المنتهى (٢)، بل كلّهم كافه كما عن المعتبر و التذكره (٣)، بل قيل بالبطلان معه (٤)، فتركه أحوط.

ص: ٤٢

١- و هو: «و أروى: إذا أردت التيمم اضرب كفيك على الأرض ضربه واحده..» فقه الرضا (عليه السلام): ٨٧.

٢- الخلاف ١: ١٤٤، المنتهى ١: ١٤٥.

٣- المعتبر ١: ٣٩٤، التذكره ١: ٦٣.

٤- قال به الشيخ فى المبسوط ١: ٣٤، و ابن البراج فى جواهر الفقه: ١٣، و المحقق فى المعتبر ١: ٣٩٥، و العلامه فى القواعد ١: ٢٣.

و البدليه عن الوضوء و الغسل، إمّا مطلقا كما عن الخلاف (١)، أو مع عدم مساواه تيممهما في عدد الضربه كما عن المعتبر (٢)، أو إذا كان في الذمه تيممان أحدهما بدل من الوضوء و الآخر من الغسل، للافتقار إلى التميز. و لا دليل على شيء من ذلك سوى الأخير، لتوقف صدق الامتثال عليه.

و الأشهر العدم مطلقا، للأصل، و فقد المخصّص، مضافا إلى صدق الامتثال. و هو حسن بالإضافة إلى ما عدا الأخير، و فيه لا، لوجود المخصّص بالإضافة إليه، و منع صدق الامتثال مطلقا.

و حيث إنّ النيه عندنا هي الداعي إلى الفعل التي لا تنفك عنه على حال دون المخطر بالبال كفانا ذلك مؤثنه الاشتغال بذكر محلّها و بيان استدامه حكمها و مضى التحقيق فيه في بحث النيه و مباحث الوضوء.

و الترتيب بأن يبدأ بوضع اليدين على الصعيد إجماعا، باعتماد كما هو الأشهر الأظهر، و ورد الأمر به في عدّه أخبار صحيحة (٣) بها يقتيد إطلاق الآيه و غيرها من المعتبره (٤)، مضافا إلى الاحتياط اللازم في العباده التوقيفيه.

خلافًا للذكرى و الدروس، فاكتفى بمسمّى الوضع (٥). و هو ضعيف.

و يعتبر معيّنه اليدين في الضرب إجماعا كما حكى (٦)، و دلّت عليه أكثر النصوص. و ينبغي تقييده بالاختيار، فلو تعدّرت لقطع أو مرض أو ربط اقتصر

ص: ٤٣

-
- ١- الخلاف ١:١٤٠.
 - ٢- المعتبر ١:٣٩١.
 - ٣- انظر الوسائل ٣:٣٦١ أبواب التيمم ب ١٢ ح ٢ و ٤ و غيرهما من الأحاديث التي تشتمل على «الضرب».
 - ٤- انظر الوسائل ٣:٣٥٨ أبواب التيمم ب ١١ ح ٢ و ٤ و غيرهما من الأحاديث التي تشتمل على «الوضع».
 - ٥- الذكرى: ١٠٨، الدروس ١:١٣٢.
 - ٦- حكاة في المدارك ٢:٢١٧.

على الميسور و مسح الجبهه به،و سقط مسح اليد.و يحتمل قويا مسحها بالأرض كما يمسح الجبهه بها لو كانتا مقطوعتين،لعموم عدم سقوط الميسور بالمعسور (١).

قيل:و ليس كذلك لو كانتا نجستين (٢)،بل يمسح بهما كذلك مع تعذر التطهير،إلا أن تكون متعديه أو حائله فيجب التجفيف و إزاله الحائل مع الإمكان،فإن تعذر ضرب بالظهر إن خلا منها،و إلا ضرب بالجبهه فى الأول و باليد النجسه فى الثانى،كما لو كان عليها جبيره.

ثم يبدأ بمسح الجبهه مستوعبه عندنا،بهما معا كما هو المشهور، تبعا لظاهر أكثر النصوص المعتبره المقتيد به إطلاق ما عداه،مضافا إلى الاحتياط اللازم هنا.فظهر ضعف اجتزاء الإسكافى بإحداهما و مستنده (٣).

و لا ريب فيه مع الاضطرار.

و المتبادر من الأخبار اعتبار الباطن كما هو نص المقنعه و المراسم و المهذب و السرائر و الذكري و الدروس (٤).و لو تعذر فالظهر كما عن الذكري (٥)، إذا الميسور لا- يسقط بالمعسور.و إن اختص المانع منه بإحداهما ففى الاجتزاء بباطن الأخرى،أو لزوم ضمّ ظهر الاولى إليه وجهان، أوجهما الثانى،لما ذكر.

و ينبغى البدأ بالأعلى إلى طرف الأنف الأعلى كما هو الأشهر،للرضوى

ص: ٤٤

١- عوالى اللئالى ٤:٢٠٥/٥٨.

٢- قال به الشهيد الثانى فى الروضه ١:١٥٧.

٣- نقله عنه فى المختلف: ٥٠.

٤- المقنعه: ٦٢، المراسم: ٥٤، المهذب ١:٤٧، السرائر ١:١٣٦، الذكري: ١٠٩، الدروس: ١:١٣٣.

٥- الذكري: ١٠٩.

المتقدم (١)، و عموم البدليه-مع تأمل ما فيهما -مضافا إلى الاحتياط اللازم المراعاة.

ثمّ يتبعه بمسح ظهر اليد اليمنى من الزند ببطن اليسرى ثمّ بظاهر اليسرى كذلك ببطن اليمنى، مبتدئا فيهما بالأعلى، لما مرّ. مستوعبا لهما بإجماعنا و إجماع أكثر العامه كما عن المنتهى (٢). و هو المتبادر من الأخبار. كتبادر البطن في الماسح و الظهر في الممسوح، مضافا إلى الإجماع عليه، و التصريح به في الخبرين:

أحدهما: الحسن: ثمّ مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى (٣).

و الثاني: الموثق المروى في آخر السرائر: ثمّ مسح بكفيه كل واحده على ظهر الأخرى، مسح اليسرى على اليمنى و مسح اليمنى على اليسرى (٤).

و بهما يقيد إطلاق غيرهما على تقديره.

و ظاهر الثاني الترتيب، و أصرح منه الرضوى المتقدم. و هما الحجه في اعتباره بين اليدين و بينهما و بين الجبهه، مضافا إلى الإجماع عليه في التذكرة (٥)، و اقتضاء عموم البدليه، و الاحتياط اللازم في نحو المسأله.

ص: ٤٥

١- في ص ٣٣.

٢- المنتهى ١٤٧: ١.

٣- الكافي ٣/٦٢، التهذيب ١/٢٠٧/٦٠٠، الاستبصار ١/٥٨٩/١٧٠، الوسائل ٣: ٣٥٨ أبواب التيمم ب ١١ ح ١.

٤- مستطرفات السرائر: ٤/٢٦، الوسائل ٣: ٣٦٠ أبواب التيمم ب ١١ ح ٩.

٥- التذكرة ١: ٦٤.

الرابع: فى أحكامه، وهى ثمانيه:

الأول لا يعيد ما صلى بتيمنه

الأول:

لا يعيد ما صلى بتيمنه الصحيح شرعا فى السفر مع ظن ضيق الوقت مطلقا إجماعا. و فى الحضر كذلك على الأشهر الأظهر، بل عليه إجماع العلماء كافة عدا طاوس كما عن الخلاف و المعتبر و المنتهى (١)، للأصل، و إطلاق الصحاح المستفيضه، منها: عن الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء، قال: «يتيمم بالصعيد فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاه» (٢).

و منها: «لا يعيد، إن رب الماء رب الصعيد، قد فعل أحد الطهورين» (٣).

خلافًا للمرتضى فى شرح الرسالة فيه إذا تيمم لفقد الماء (٤)، و مستنده غير واضح، عدا ما ربما يستدل له بالخبرين المبيحين للتيمم لمن فى الزحام يوم الجمعة قال: «يتيمم و يصلّى معهم و يعيد إذا انصرف» (٥).

و هما مع أخصيتيهما من المدعى قاصران عن المكافأه لما تقدم. هذا مع أن المحكى عن الخلاف الإجماع على عدم الفرق بين المسافر و الحاضر فى عدم الإعادة مطلقا (٦).

ص: ٤٦

١- الخلاف ١:١٤٢، المعتبر ١:٣٩٥، المنتهى ١:١٥١.

٢- الفقيه ١:٢١٣/٥٧، المحاسن ١:٣٧٢/١٣٢، الوسائل ٣:٣٦٦ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١.

٣- التهذيب ١:٥٧١/١٩٧، الاستبصار ١:٥٥٧/١٦١، الوسائل ٣:٣٧٠ أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٥.

٤- نقله عنه فى المعتبر ١:٣٦٥.

٥- التهذيب ١:٥٣٤/١٨٥، الوسائل ٣:٣٧١ أبواب التيمم ب ١٥ ح ١. الخبر الثانى: التهذيب ٣:٦٧٨/٢٤٨، الوسائل ٣:٣٧١ أبواب

التيمم ب ١٥ ح ٢.

٦- الخلاف ١:١٤٢.

و كذا لا- إعادته مع التيمم في سعة الوقت مطلقا إن جَوَزناه في الجملة أو مطلقا على الأشهر الأظهر، لعين ما تقدّم، مضافا إلى خصوص المعْتَبَره المستفيضه، المتقدّمه في مسأله اعتبار الضيق أو كفايه السعه، الناصه على عدم الإعادته بوجدان الماء في الوقت (١).

خلافًا للعماني و الإسكافي فأوجبا الإعادته (٢)، للصحيح المتقدم مع الجواب عنه ثمّه، فلا وجه للإعادته.

و لو تعمد الجنابه لم يجز التيمم ما لم يخف التلف أو الضرر إجماعا، لتمكّنه من استعمال الماء بالضروره. و مع خوف شيء منهما جاز و صحّ على الأصح الأشهر، للأصل، و العمومات، و إطلاق خصوص المعْتَبَره، منها الصحاح المستفيضه، منها: في الرجل تصيبه الجنابه و به جروح أو قروح، قال: «لا يغتسل و يتيمم» (٣) و نحوها ما سيأتي.

خلافًا للشيخين، فأوجبا عليه الطهاره بالماء و إن أصابه ما أصابه (٤)، لأخبار قاصره الأسانيد (٥) ضعيفه التكافؤ لما مرّ، مخالفه للأصول القطعيه من الكتاب و السنّه و الدلاله العقليه، مضاده للإجماع على جواز الجنابه حينئذ، و للنصوص الداله عليه كالصحيحين: عن الرجل يكون معه أهله في السفر لا يجد الماء أي يأتي أهله؟ قال: «ما أحبّ أن يفعل إلا أن يخاف على نفسه» قال قلت: يطلب بذلك اللذه أو يكون شبقا إلى النساء، قال: «إنّ الشبق يخاف على نفسه» قال، قلت: طلب بذلك اللذه، قال: «هو حلال» قلت: فإنه يروى عن

ص: ٤٧

١- راجع ص: ٢٣-٢٤.

٢- نقله عنهما في الذكرى: ١١٠.

٣- التهذيب ١/١٨٥: ٥٣١، الوسائل ٣: ٣٤٨ أبواب التيمم ب ٥ ح ٨.

٤- المفيد في المقنعه: ٦٠، الطوسي في الخلاف ١: ١٥٦، و النهايه: ٤٦.

٥- الوسائل ٣: ٣٧٣ أبواب التيمم ب ١٧.

النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله أن أبا ذر سأله عن هذا فقال: «أنت أهلك تؤجر» فقال:

يا رسول الله آتيهم و أوجر؟! فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله: «كما أنت إذا أتيت الحرام أزرت و كذلك إذا أتيت الحلال أوجرت» فقال الصادق عليه السلام: «ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجر» (١).

و بالجمله: لا يرتاب في بطلان هذا القول ذو مسكه.

ثمَّ على المختار فإن خشى فتيّم و صَلَّى ففى وجوب الإعادة كما عن النهايه و المبسوط و الاستبصار و التهذيب و المهذب و الإصباح و روض الجنان (٢) تردّد ناش من عموم الأدله النافيه لها من الأصل و الصحاح المستفيضه المتقدمه فى المسأله السابقه، و من خصوص الخبرين، أحدهما الصحيح:

«عن الرجل تصيبه الجنابه فى الليله الباردة و يخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: يتيمم و يصلّى فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاه» (٣).

أشبهه و هو الأشهر أنه لا يجب أن يعيد لقصور الخبرين - مع إرسال الثانى - عن المكافأه لما مرّ، لكثرة العدد، و الاعتضاد بالأصل و الشهره فيه دونهما، مع أنه لا إشعار فيهما بالتعمد بل ظاهران فى الاحتلام، فحملهما على الاستحباب متعيّن، و التخصيص لما مرّ غير ممكن.

و كذا من أحدث فى الجامع و منعه الزحام من الطهاره المائيه يوم الجمعة تيمّم و صَلَّى الجمعة أو الظهر إذا ضاق وقتها (٤)، بلا خلاف فى

ص: ٤٨

١- الكافى ٥: ٣/٤٩٥، الوسائل ١٠٩: ٢٠ أبواب مقدمات النكاح ب ٥٠ ح ١. و الصحيح الآخر: مستطرفات السرائر: ٥٣/١٠٧، الوسائل ٣: ٣٩٠ أبواب التيمم ب ٢٧ ح ٢.

٢- النهايه: ٤٦، المبسوط ١: ٣٠، الاستبصار ١: ١٦٢، التهذيب ١: ١٩٦، المهذب ١: ٤٨، حكااه عن الإصباح فى كشف اللثام ١: ١٤٩، روض الجنان: ١٣٠ و فيه عدم وجوب الإعادة.

٣- الفقيه ١: ٢٢٤/٦٠، التهذيب ١: ٥٦٧/١٩٦، الاستبصار ١: ٥٥٩/١٦١ رواه فيهما مرسلًا، الوسائل ٣: ٣٧٢ أبواب التيمم ب ١٦ ح ١.

٤- فى «ش»: الوقت.

الظاهر، بل حتى صريحا (١)، لصدق عدم التمكّن منها بذلك، بناء على ضيق وقت الجمعة، واستلزام تحصيلها فواته، و للمعتبرين، أحدهما الموثق: عن رجل يكون وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفه لا- يستطيع الخروج من المسجد من كثره الناس، قال: «يتيمّم و يصلّي معهم و يعيد إذا انصرف» (٢).

و فى لزوم الإعادة للصلاه مع الطهاره قولان ناشئان من الخبرين، و من الأصل، و العمومات، و تعليل عدم الإعادة فى بعض الصحاح المتقدمه بأنّ ربّ الماء ربّ الصعيد، و أنه فعل أحد الطهورين، مضافا إلى عموم البدليه المستفاد من كثير من المعتبره.

و هو الأظهر، و فاقا للمعتبر (٣)، لقوه هذه الأدله، و قصور الخبرين عن إفاده التخصيص، بناء على قصور سندهما عن المكافأه لها من وجوه عديده، و ظهور ورودهما فى الصلاه مع العامه المنبئ عن عدم صحه الجمعة معهم بل لزوم الظهر و وقتها متسع، فليس فى تحصيل الطهاره المائيه عذر يتوصل به إلى الانتقال إلى الترابيه، و الأمر بها مع الصلاه فيهما لعلّه للتقيه و الاتقاء على الشيعه، و هو غير ملازم لصحه التيمم و الصلاه معهم بالضروره. فالأمر بالإعادة مبنى على عدم صحه التيمم، لفقد شرطه المعتبر فيها، لا للزوم الإعادة معها.

و من هنا يظهر وجه تخصيص العبارة بصلاه الجمعة أو الظهر مع ضيق وقتها، إذ لولاها لما صحّ التيمم و الصلاه، فالإعادة إن فعلهما و لو بوجه شرعى لازمه.

ص: ٤٩

١- انظر الحقائق ٤:٢٦٩.

٢- التهذيب ١٨٥/٥٣٤، الوسائل ٣:٣٧١ أبواب التيمم ب ١٥ ح ١. الثانى: التهذيب ٢٤٨/٦٧٨، الوسائل ٣:٣٧١ أبواب التيمم ب

١٥ ح ٢.

٣- المعتبر ١:٣٩٩.

الثانى:

يجب على من فقد الماء الطلب مع الإمكان و انتفاء الضرر، إجماعاً فتوى و نصاً. و مع عدمهما أو أحدهما فلا، إجماعاً فى الظاهر، و للخبرين:

«لا تطلب و لكن تيمم، فإنى أخاف عليك التخلف من أصحابك فتضلّ و يأكلك السبع» (١).

و عليه يحمل إطلاق الخبر: «لا- تطلب الماء يمينا و شمالا و لا- بئرا، إن وجدته على الطريق فتوضأ و إن لم تجده فامض» (٢) جمعا، مضافا إلى قصور سنده، و مخالفته الإجماع و النص.

و حدّ فى المشهور فى الحزنه بسكون الزاء المعجمه خلاف السهله، و هى المشتمله على نحو الأحجار و الأشجار و العلو و الهبوط المانع من رؤيه ما خلفه بغلوه سهم بفتح الغين، و هى مقدار رميه من الرامى بالآله المعتدلين هما كالهواء.

و غلوه سهمين فى السهله للخبر (٣) المنجبر قصور سنده بالشهره العظيمة التى كادت تكون إجماعا، بل إجماع كما عن ظاهر التذكرة و صريح الغنيه (٤)، و عن الحلّى دعوى التواتر فيه (٥).

ص: ٥٠

-
- ١- الكافى ٣:٦/٦٤، التهذيب ١:٥٣٦/١٨٥، الوسائل ٣:٣٤٢ أبواب التيمم ب ٢ ح ١. الخبر الثانى: الكافى ٣:٨/٦٥، التهذيب ١:٥٢٨/١٨٤، الوسائل ٣:٣٤٢ أبواب التيمم ب ٢ ح ٢.
 - ٢- التهذيب ١:٥٨٧/٢٠٢، الاستبصار ١:٥٧٢/١٦٥، الوسائل ٣:٣٤٣ أبواب التيمم ب ٢ ح ٣.
 - ٣- التهذيب ١:٥٨٦/٢٠٢، الاستبصار ١:٥٧١/١٦٥، الوسائل ٣:٣٤١ أبواب التيمم ب ١ ح ٢.
 - ٤- التذكرة ١:٥٩، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.
 - ٥- انظر السرائر ١:١٣٥.

و لا- ينافيه الحسن: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتميم و ليصل» (١) إلا على تقدير فهم استيعاب الوقت بالطلب، و ليس نصاً فيه، فيحتمل الدلالة على أن الطلب في سعة الوقت و التيمم عند ضيقه.

و على تقدير المنافاه فلا يعترض به الخبر السابق بعد الاعتضاد بما مرّ الموجب لقوه اعتبار سنده على سنده، مضافاً إلى شدوده و عدم مائل إليه سوى المعتبر و بعض من تابعه ممن تأخر (٢).

و ربما يجمع بينهما بحمل هذا على رجاء الحصول و السابق على جوازه (٣).

و إطلاقه يقتضى الاكتفاء بالطلب فى الجهة الواحده. و المشهور كما عن المبسوط و المهذب و شرح الجمل للقاضى و الغنيه و الإصباح و الإشاره و الشرائع:

إيجابه فى الجهات الأربع (٤) بل عن الغنيه الإجماع عليه، و هو كاف فى الحججه. و ربما وجه استنباطها من النص بعدم المرجح لبعضها، و عدم معلوميه تحقّق الشرط و براهه الذمه بدون الطلب فيها.

و عن النهايه و الاقتصاد و الوسيله: الاقتصار على اليمين و اليسار و يحتملان الأربع (٥). كالمحكى عن المفيد و الحلبي من ذلك بزياده الامام (٦)،

ص: ٥١

١- الكافي ٣: ٢/٦٣، التهذيب ٣: ٥٨٩/٢٠٣، الاستبصار ١: ٥٧٤/١٦٥، الوسائل ٣: ٣٤١ أبواب التيمم ب ١ ح ١.

٢- المعتبر ١: ٣٩٣، و انظر المدارك ٢: ١٨١، و مفاتيح الشرائع ١: ٥٩.

٣- كما فى الحدائق ٤: ٢٥٠.

٤- المبسوط ١: ٣١، المهذب ١: ٤٧، شرح الجمل: ٦١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، حكاة عن الإصباح فى كشف اللثام ١: ١٤١، الإشاره: ٧٤، الشرائع ١: ٤٦.

٥- النهايه: ٤٨، الاقتصاد: ٢٥١، الوسيله: ٦٩.

٦- المفيد فى المقنعه: ٦١، الحلبي فى الكافي: ١٣٦.

لكون الخلف مفروغا عنه بالمسير. فلا خلاف.

و إنما يجب الطلب كذلك مع احتمال وجوده فيها، فلو علم عدمه مطلقا أو فى بعض الجهات سقط الطلب مطلقا أو فيه، كما أنه لو علم أو ظن -على اختلاف فيه- وجوده فى أزيد من النصاب وجب قصده مع الإمكان ما لم يخرج الوقت. و النص و إن كان مطلقا إثباتا و نفيًا إلا أن التقييد فيهما آت من الخارج، لاستلزام القبح فى الأمر بالطلب مع الأول، و جواز التيمم مع فقد شرطه و هو العلم بعدم التمكن مع الثانى، مع أنّ شيئًا من الصورتين ليس متبادرا منه، فالرجوع فى غيره إلى الأصول متعين.

و تجوز الاستتابة فيه مع عدم إمكان المباشرة، بل قد يجب و لو بأجره مع قدره بشرط العدالة إن كانت ميسره، و إلا فالاستتابة المطلقة كافية، و يحتسب لهما الطلب على التقديرين بالضروره.

فإن أخلّ بالطلب اللازم عليه فتيّم و صلّى ثمّ وجد الماء تطهّر و أعاد الصلاه إن أتى بها فى السعه إجماعا.

و كذا فى الضيق على قول ظاهر من إطلاق العبارة محكى عن ظاهر الخلاف و المبسوط و النهاية (1)، بناء على بطلان التيمم، لفقدان شرطه الذى هو الطلب.

و فيه منع، بل شرطه الفقدان الحاصل هنا، و الطلب واجب آخر. فإذا:

الأظهر العدم، وفاقا للأشهر، للأصل، و العمومات الخاليه عن المعارض.

و يمكن تنزيل العبارة هنا و فى الكتب المتقدمه على الصوره الاولى. فلا-خلاف و لا كلام، لفقد شرطه الذى هو العلم بعدم التمكن.

ص: ٥٢

الثالث:

لو وجد المتيمم الماء قبل شروعه في مشروط بالطهاره تطهر - مع عدم خوف فوات الوقت على الأصح، وقيل: مطلقا (١)-
إجماعا، بناء على انتقاض تيممه بوجدانه مع تمكن استعماله إجماعا، وللنصوص المستفيضة، منها الصحيح: قلت: فإن أصاب الماء
و رجا على ماء آخر و ظنّ أنه يقدر عليه فلما أرادته تعسّر ذلك عليه؟ قال: «ينتقض تيممه و عليه أن يعيد التيمم» (٢).

و ليس في إطلاقه - كغيره - اعتبار تمكن الاستعمال بمضى زمان يسعه، كما هو أحد القولين و أحوطهما.

و قيل باعتباره (٣) كما قدّمناه، لأصالة بقاء الصحه، و عدم ما ينافيها في المستفيضة، بناء على عدم تبادر عدم إمكان الاستعمال
منها، فيقتصر في تخصيصها على القدر المتيقن.

و هو حسن لو لا - معارضه أصاله الصحه في التيمم بأصاله بقاء اشتغال الذمه بالعباده، و بعد التعارض تبقى الأوامر بها عن
المعارض سليمه.

و مظهر الثمره فقد الماء بعد الوجدان قبل مضى زمان الإمكان: فعليه إعادة التيمم مع عدم اعتباره، و لا معه.

و لو كان الوجدان بعد فراغه منه فلا إعادة مطلقا أو في الجملة كما مرّ.

ص: ٥٣

١- كما في الخلاف ١: ١٤١، و المعبر ٣٩٩: ١، و المنتهى ١: ١٥٤.

٢- الكافي ٣: ٤/٦٣، التهذيب ١: ٥٨٠/٢٠٠، الاستبصار ١: ٥٧٠/١٦٤، الوسائل ٣: ٣٧٧ أبواب التيمم ب ١٩ ح ١.

٣- انظر جامع المقاصد ١: ٥٠٧، و المسالك ١: ١٧، و مجمع الفائده ١: ٢٣٩، و كشف اللثام ١: ١٥٠.

و لو كان فى أثناء الصلاه مطلقا (١):

ففى وجوب الاستمرار مطلقا و لو قبل القراءه، كما عن المقنعه و الخلاف و المبسوط و الغنيه و المهذب و السرائر و الجامع (٢)، و كتب الماتن (٣)، و العلامه فى جملة من كتبه (٤)، و والد الصدوق و المرتضى فى شرح رساله (٥)، و هو الأشهر كما فى الروضه (٦)، بل عليه الإجماع فى السرائر فى بحث الاستحاضه (٧).

أو بشرط الدخول فى الركوع من الركعه الأولى، كما عن المقنع و النهايه و العمانى و الجعفى و المرتضى فى الجمل (٨).

أو من الركعه الثانيه، كما عن الإسكافى (٩).

أو الدخول فى القراءه، كما عن سلار (١٠).

أو لزوم القطع مطلقا إذا غلب على ظنه سعه الوقت بقدر الطهاره و الصلاه، و عدمه مع عدمه و استحباب القطع ما لم يركع، كما فى الذكرى عن ابن حمزه (١١).

ص: ٥٤

- ١- فريضه كانت أم نافله.
- ٢- المقنعه: ٦١، الخلاف ١: ١٤١، المبسوط ١: ٣٣، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، المهذب ١: ٤٨، السرائر ١: ١٤٠، الجامع للسرائر: ٤٨.
- ٣- راجع السرائر ١: ٥٠، المعبر ١: ٤٠٠.
- ٤- منها: القواعد ١: ٢٣، و المختلف: ٥١، و التذکره ١: ٦٥.
- ٥- نقله عنهما فى المنتهى ١: ١٥٤.
- ٦- الروضه ١: ١٦٣.
- ٧- السرائر ١: ١٥٣.
- ٨- المقنع: ٩، النهايه: ٤٨، نقله عن العمانى فى المختلف: ٥١، نقله عن الجعفى فى الذكرى: ١١٠، جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٢٦.
- ٩- نقله عنه فى المختلف: ٥١.
- ١٠- انظر المراسم: ٥٤.
- ١١- الذكرى: ١١١.

أما المشهور منها فقولان ذكرنا أولاً أصحهما البناء والاستمرار و لو كان على تكبيره الإحرام تبعاً لمن مرّ، لاستصحاب الصحة، و صريح بعض المعتبره كالرضوى: «فإذا كبرت في صلاتك تكبيره الافتتاح و أوتيت بالماء فلا تقطع الصلاة، و لا تنقض تيممك، و امض في صلاتك» (١).

و ظاهر غيره كالخبر: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يمضى في الصلاة» (٢).

و قصور السند منجبر بالشهره و بالتعليل الآتى في الصحيح المتضمن للإمضاء في حق من صلى ركعتين (٣).

و فى الجميع نظر: لمعارضه استصحاب الصحة باستصحاب بقاء شغل الذمه بالعباده. فتأمل.

و الأخبار بما هو أصحّ منها، كالصحيح: إن أصاب الماء و قد دخل في الصلاة، قال: «فليصرف و يتوضأ ما لم يركع، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإنّ التيمم أحد الطهورين» (٤).

و نحوه الخبر: «إن كان لم يركع فليصرف و ليتوضأ، و إن كان قد ركع فليمض في صلاته» (٥).

ص: ٥٥

١- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٠، المستدرک ٥٤٦: ٢ أبواب التيمم ب ١٦ ح ٣.

٢- التهذيب ٢٠٣/٥٩٠، الاستبصار ١٦٦/٥٧٥، الوسائل ٣: ٣٨٢ أبواب التيمم ب ٢١ ح ٣.

٣- انظر ص: ٥٧.

٤- التهذيب ٢٠٠/٥٨٠، الاستبصار ١٦٤/٥٧٠، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب التيمم ب ٢١ ح ١.

٥- الكافي ٥/٦٤، التهذيب ٢٠٤/٥٩١، الاستبصار ١٦٦/٥٧٦، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب التيمم ب ٢١ ح ٢.

و بالتعليل فى الأول يحصل الوهن فى التأيد بالتعليل المتقدم، لوروده هنا بيانا للإمضاء بعد الركوع خاصه مع التصريح بالإعاده قبله، فلعلّ الأوّل كذلك. و ليس حمل الركوع فى هذين الخبرين على الصلاه بأولى من حمل الصلاه فى الأخبار السابقه على الركوع، و ليس بعده أقوى من بعد الأوّل.

فمرجع جميع وجوه النظر إلى المعارضه.

و يمكن الجواب عنها بشىء جامع، و هو رجحان الأدله الأوّله بالاعتضاد بالشهره الظاهره و المحكيه التى هى أقوى المرجحات المنصوصه و الاعتباريه.

فالقول الأوّل لا يخلو عن القوه، إلا أنّ الأحوط الإتمام ثمّ القضاء أو الإعاده.

كلّ ذا مع القول بجواز التيمم مع السعه، و إلا فلزوم الاستمرار و الاستدامه لازم بالضروره، لاستلزام تركهما الإخلال بالعباده فى الوقت المضروب لها فى الشريعه.

و بما ذكرنا يظهر ضعف باقى الأقوال المتقدمه، مع خلّوها عن الأدله الشرعيه بالمرّه، عدا الثالث، لإمكان الاستدلال له بالجمع بين ما ظاهره لزوم الرجوع و لو صلّى ركعه كالخبرين، فى أحدهما: عن رجل صلّى ركعه على تيمم ثمّ جاء رجل و معه قربتان من ماء، قال: «يقطع الصلاه و يتوضأ ثمّ يبنى على واحده» (١).

و ما صريحه الإمضاء بعد صلاه ركعتين كالصحيح: فى رجل لم يصب

ص: ٥٦

١- التهذيب ١: ١٢٦٣/٤٠٣، الاستبصار ١: ٥٧٩/١٦٧، الوسائل ٣: ٣٨٣، أبواب التيمم ب ٢١ ح ٥. الخبر الثانى: التهذيب ١: ١٢٧٧/٤٠٦، الاستبصار ١: ٥٨١/١٦٨، الوسائل ٣: ٣٨٣، أبواب التيمم ب ٢١ ح ٦.

الماء و حضرت الصلاة، فتيمم و صلى ركعتين ثم أصاب الماء، أن ينقض الركعتين أو يقطعهما و يتوضأ ثم يصلى؟ قال: «لا، و لكنه يمضى فى صلاته فيتيممها و لا ينقضها، لمكان أنه دخلها و هو على ظهوره بتيمم» الحديث (١).

و لكن قصور سند الأولين يمنع الجمع، مضافا إلى عدم الشاهد عليه، بل وضوح الشاهد على خلافه كما مرّ، لاستفاضه المعتبره المتقدمه المعتضده بالشهره القطعيه بعدم الإعادة بعد الركوع المنافى للأمر بها بعده فى الخبرين القاصرين مكافاه لها من وجوه عديده .

الرابع لو تيمم الجنب ثم أحدث بما يوجب الوضوء أعاد

الرابع:

لو تيمم الجنب و من فى حكمه ثم أحدث بما يوجب الوضوء أعاد التيمم بدلا عن الغسل مطلقا، وجد ماء لوضوئه أم لا، كما عن المبسوط و النهايه و الجواهر و السرائر و الإصباح و الجامع و الشرائع (٢). و هو الأشهر الأظهر، بناء على بقاء حدث الجنابه و عدم ارتفاعه بالتيمم، لما مرّ من استفاضه حكاية الإجماع عليه (٣)، و إنما غايه التيمم حصول الاستباحه به و قد زالت بزواله بطرؤ ناقضه، فالحدث أى حاله المانع الناشئه عن الجنابه بحاله.

هذا مضافا إلى إطلاق الأخبار الناطقه بلزوم التيمم و لو وجد ما يكفيه للوضوء، منها الصحيح: فى رجل أجنب فى سفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به، قال: «يتيمم و لا يتوضأ» (٤).

ص: ٥٧

١- التهذيب ٢٠٥/٥٩٥، الاستبصار ١٦٧/٥٨٠، الوسائل ٣:٣٨٢ أبواب التيمم ب ٢١ ح ٤.

٢- المبسوط ٣٤:١، النهايه: ٥٠، جواهر الفقه: ١٣، السرائر ١٤١:١، حكايه عن الإصباح فى كشف اللثام ١:١٥١، الجامع للشرائع: ٤٦، الشرائع ٥٠:١.

٣- راجع ص: ٣٧.

٤- التهذيب ٤٠٥/١٢٧٢، الوسائل ٣:٣٨٧ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٤.

و مفهوم الصحيح: «و متى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً، و الوضوء إن لم تكن جنباً» (١).

شرط فى الوضوء عدم الجنابه، و هى موجوده، لما عرفت من عدم ارتفاعها بالتيمم، إذ غايته حصول الاستباحه لا الطهاره عن الجنابه.

خلافاً للمحكى عن المرتضى فى شرح رساله فأوجب الوضوء عند وجدان ما يكفيه له (٢)، و مقتضاه لزوم التيمم بدله عند فقده.

بناء على أصله من ارتفاع حدث الجنابه بالتيمم، المردود بالإجماعات المستفيضه، و صريح النصوص الموجبه للغسل عند وجدان ما يكفيه من الماء (٣) المسلمه عنده، الغير المجامعه لأصله، إذ لو لم تكن الجنابه باقيه لكان وجوب الطهاره لوجود الماء خاصه، إذ لا- وجه غيره على ما ذكره، و هو ليس بحدث إجماعاً حتى عنده، مع أن حديثه توجب استواء المتيممين فى وجبه، ضروره استوائهم، فيه، لكنه باطل، لأن المحدث لا يغتسل و المجنب لا يتوضأ إجماعاً.

و ذلك واضح، و المناقشه فى ذلك مردوده.

الخامس لا ينقض التيمم إلا ما ينقض الطهاره المائيه

الخامس:

لا ينقض التيمم إلا ما ينقض الطهاره المائيه، و وجود الماء مع التمكن من استعماله بإجماعنا، و نطق به أخبارنا، فى الصحيح: عن الرجل لا يجد الماء أ تيمم لكل صلاه؟ فقال: «لا هو بمنزله الماء» (٤).

ص: ٥٨

١- التهذيب ١: ٢١٠/٦١١، الاستبصار ١: ٥٩٩/١٧٢، الوسائل ٣: ٣٧٨ أبواب التيمم ب ١٩ ح ٥.

٢- نقله عنه فى الذكرى: ١١٢.

٣- الوسائل ٣: ٣٦٦ أبواب التيمم ب ١٤.

٤- التهذيب ١: ٥٨١/٢٠٠، الاستبصار ١: ٥٦٦/١٦٣، الوسائل ٣: ٣٧٩ أبواب التيمم ب ٢٠ ح ٣.

و الصحيح: يصلى الرجل يتيمم واحد صلاة الليل و النهار كلها؟ فقال:

«نعم ما لم يحدث أو يصب ماء» قلت: فإن أصاب الماء و رجا أن يقدر على ماء آخر و ظن أنه يقدر عليه، فلما أراد تعسّر ذلك عليه، قال: «ينتقض ذلك تيممه و عليه أن يعيد التيمم» (١).

خلافًا لبعض العامة فحكم بنقضه بخروج الوقت (٢)، لأنها طهاره ضروريه فيتقدر بالوقت كالمستحاضه. و لا ريب في بطلانه.

السادس يجوز التيمم لصلاه الجنازه و لو مع وجود الماء

السادس :

يجوز التيمم لصلاه الجنازه و لو مع وجود الماء مطلقا على الأشهر الأظهر، بل عليه الإجماع عن الخلاف و المنتهى و التذكرة (٣). و هو الحجه فيه كإطلاق المعبره، ففي الموثق: عن رجل مرّت به جنازه و هو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: «يضرب بيده على حائط اللبن فليتيمم» (٤).

و أولى منه المرسل: «و الجنب يتيمم و يصلى على الجنازه» (٥).

خلافًا للمعتبر تبعًا للمحكي عن الإسكافي (٦)، فخصّه بخوف فوت الصلاه، تمسّكا بعموم المشرط لعدم التمكن من استعمال الماء في صحه التيمم، و تضعيفا للإجماع بعدم العلم به، و للروايه الأولى بالوقف في الراوى

ص: ٥٩

١- التهذيب ٢٠٠/٥٨٠، الاستبصار ١٦٤/٥٧٠، الوسائل ٣:٣٧٩ أبواب التيمم ب ٢٠ ح ١.

٢- كابين قدامه في المغنى ١:٢٩٩.

٣- الخلاف ١٦٠:١، المنتهى ١:٤٥٥، التذكرة ١:٦٥.

٤- الكافي ٣:٥/١٧٨، التهذيب ٣:٤٧٧/٢٠٣ بتفاوت يسير، الوسائل ٣:١١١ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ٥.

٥- الكافي ٣:٥/١٧٩، التهذيب ٣:٤٨٠/٢٠٤، الوسائل ٣:١١٢ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٢ ح ٢.

٦- المعتبر ١:٤٠٥.

تاره و بالإضمار أخرى.

و ليس بشيء، لتخصيص العموم بما مرّ، و حجيه الإجماع المنقول و إن لم نعلم به إلا من جهة النقل، و عدم القدح بالوقف بعد ثبوت العدالة، و كذا الإضمار بعد كونه من سماعه، مضافا إلى انجبار الضعف من جهتهما - لو تمّ - بالشهره العظيمة و المسامحه فى أدله السنن و الكراهه.

ثمّ ليس فى الحسن بل الصحيح: عن الرجل تدركه الجنازه و هو على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه، قال: «يتيمم و يصلّى» (١) تقييد الحكم بخوف الفوت إلا فى كلام الراوى، و لا ينافى مثله ثبوت الإطلاق، فلا يتوهم التقييد به.

و حيث جاز التيمم فى الجمله أو مطلقا كان ندبا إجماعا، بناء على استحباب الطهر فى هذه الصلاه اتفاقا، كما عن الغنيه و ظاهر التذكرة (٢). و ليس واجبا، للأصل، و الأخبار، و الإجماع المحكى عن الخلاف و التذكرة و نهايه الأحكام و الذكرى (٣).

السابع إذا اجتمع ميت و محدث و جنب و هناك ماء يكفى أحدهم تيمم المحدث

السابع:

إذا اجتمع ميت و محدث و جنب و هناك ماء يكفى أحدهم خاصة اختص به مالكة، و ليس له بذله لغيره مع مخاطبته باستعماله، لوجوب صرفه فى طهارته. و لو كان ملكا لهم جميعا مع عدم وفاء حصه كل بطهارته، أو لمالك يسمح ببذله، فلا ريب فى ثبوت الخيره لمالكة فى تخصيص من شأوا به.

و اختلفوا فى ثبوتها بلا أولويه كما عن الخلاف (٤)، أو معها كما هو المشهور.

ص: ٦٠

١- الكافى ٣: ١٧٨، الوسائل ٣: ١١١ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ٦.

٢- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٦٤، التذكرة ١: ٦٥.

٣- الخلاف ١: ١٦٠، التذكرة ١: ٦٥، نهايه الأحكام ٢: ٢٦٤، الذكرى: ٦٠.

٤- الخلاف ١: ١٦٦.

و ظاهرهم الاتفاق على تيمم المحدث بالأصغر، لظاهر أكثر الروايات المتفقه في ثبوت الأولويه لمن عداه و إن اختلفت في تعيينه، كاختلافهم فيه و أنه هل يخص به الميت أو الجنب؟ فيه روايتان مختلفتان أشهرهما و أظهرهما أنه يخص به الجنب و هي كثيره:

منها: الصحيح: عن ثلاثه نفر كانوا في سفر أحدهم جنب و الثانى ميت و الثالث على غير وضوء، و حضرت الصلاه و معهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم، من يأخذ الماء و كيف يصنعون؟ قال: «يغتسل الجنب، و يدفن الميت بتيمم، و يتيمم الذى هو على غير وضوء، لأنّ الغسل من الجنابه فريضه، و غسل الميت سنّه، و التيمم للآخر جائز» (١).

و نحو الخبران المتضمنان للحكم مع التعليل (٢) المترجحان هما - كالصحيح - به و بالكثره و الشهره على غيره، مع قصور سنده، و هو روايتان، فى إحداهما: «يتيمم الجنب و يغسل الميت بالماء» (٣).

و فى الثانيه: يتيمم الجنب مع المحدثين و يتوضئون هم (٤).

و ترجيحهما على المعتبره المتقدمه مع اعتضادها بما مرّ كما ترى،

ص: ٦١

-
- ١- الفقيه ٢٢٢/٥٩، التهذيب ٢٨٥/١٠٩، الاستبصار ٣٢٩/١٠١، الوسائل ٣: ٣٧٥ أبواب التيمم ب ١٨ ح ١.
 - ٢- الأول: التهذيب ٢٨٦/١٠٩، الاستبصار ٣٣٠/١٠١، الوسائل ٣: ٣٧٦ أبواب التيمم ب ١٨ ح ٣. الثانى: التهذيب ٢٨٧/١١٠، الاستبصار ٣٣١/١٠٢، علل الشرائع: ١/٣٠٥، العيون ١٩/٨١، الوسائل ٣: ٣٧٦ أبواب التيمم ب ١٨ ح ٤.
 - ٣- التهذيب ٢٨٨/١١٠، الوسائل ٣: ٣٧٦ أبواب التيمم ب ١٨ ح ٥.
 - ٤- التهذيب ٥٤٨/١٩٠، الوسائل ٣: ٣٧٥ أبواب التيمم ب ١٨ ح ٢.

و الاستناد فيه إلى وجوه اعتباريه معارض بمثله أو أقوى.

فظهر ضعف القول بترجيح الميت على الجنب، مع عدم معرفيه قائله، بل عدمه في ترجيح المحدث على الجنب. كضعف القول بالتخير المطلق المبني على عدم المرجح، لظهوره بما مرّ.

ثم إن كل إذا لم يمكن الجمع بتوضؤ المحدث، و جمع مستعمله و اغتسال الجنب الخالي بدنه عن النجاسه به، ثمّ تغسيل الميت بمستعمله إن قلنا بظهوريته. و إذا أمكن تعين، و وجهه واضح.

الثامن فيمن صلى بتيمم فأحدث في الصلاة ثم وجد الماء قطع و تطهر و أتم

الثامن:

روى صحيحا فيمن صلى بتيمم فأحدث في أثناء الصلاة ثم وجد الماء قطع الصلاة و خرج منها و تطهر و أتم الصلاة من موضع القطع (١).

و حيث إن ظاهره الشمول لصورتى العمد و النسيان المخالف للإجماع القطعي نزلها الشيخان (٢) على النسيان و عملا- بها حينئذ، و تبعهما المصنف في غير الكتاب (٣).

و ظاهره هنا التردد، لصحة الروايه و عمل الشيخين بها، و للأدله الداله بالعموم و الخصوص على الفساد في هذه الصوره المعتضده بالشهره العظيمه، مضافا إلى الإجماعات المنقوله عن الأمالي و الناصريه و التذكره (٤). و هو

ص: ٦٢

١- راجع ص: ٥٢.

٢- المفيد في المقنعه: ٦١، الطوسى في التهذيب ١: ٤٠٣.

٣- المعتبر ١: ٤٠٧.

٤- أمالي الصدوق: ٥١٣، المسائل الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٩، التذكره ١: ٦٧، ١٣٠.

الأقوى، لقصور الروايه و لو كانت صحيحه عن المقاومه لما مرّ من الأدله، مع احتمالها التقيه و قصورها عن وضوح الدلاله.

و لتحقيق المسأله محلّ آخر.

ثمّ إنّ العامل بالروايه خصّيه بموردها و وقف في غيره- و هو ما إذا دخل الصلاه متطهرا بالمائيه، أو الترايبه مع عدم الماء بعد الحدث- على محلّ الشهره.

ص: ٦٣

الركن الرابع فى بيان النجاسات و النظر فى أعدادها و أحكامها، و هى

أى جنسها عشره:.

الأول و الثانى البول و الغائط ممّا لا يؤكل لحمه

الأول و الثانى البول و الغائط ممّا لا يؤكل لحمه شرعا ذى النفس و الدم القوى الذى يخرج بقوه من العرق عند قطعه، بإجماع العلماء كافه كما عن المعتمر و المنتهى و الغنيه (١).

و هو الحجه فيه، دون النصوص المستفيضه الآمره بغسل الثوب أو الجسد أو إعاده الصلاه، من البول مرّتين أو مرّه، كما فى الصحاح و الحسان و غيرها (٢) فى التطهير عنه المارّه بك فى محلّه (٣)، و من العذره كالصحاح و غيرها المستفيضه (٤)، لعدم الملازمه بين شىء من ذلك و بين النجاسه، لعدم انحصار وجهه فيها.

مضافا إلى أخصيتها من المدعى، إذ غايتها الإطلاق فى البول و العذره المنصرف إلى المتبادر منهما، و هو من الإنسان خاصه.

نعم: فى الصحيح: عن الرجل يصلّى و فى ثوبه عذره من إنسان أو سنّور أو كلب أ يعيد صلاته؟ قال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد» (٥).

و هو بمفهومه دالّ على الإعاده. و العذره فيه و إن عمّت عذره الإنسان

ص: ٦٤

١- المعتمر ١: ٤١٠، المنتهى ١٦٠، ١٥٩، ١: الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٠.

٢- الوسائل ٣: أبواب النجاسات ب ١٩، ٢، ١.

٣- انظر ص: ١٠٣.

٤- الوسائل ١: أبواب نواقض الوضوء ب ١٠، و ج ٣: أبواب النجاسات ب ٣٧، ٤٠.

٥- الكافى ٣: ١١/٤٠٦، التهذيب ٢: ١٤٨٧/٣٥٩، الاستبصار ١٨٠/١٦٣٠، الوسائل ٣: ٤٧٥ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ٥.

و غيرها إلا- أنها اختصت به و بالسنور و الكلب خاصة. و مع ذلك فليس الإعادة نسا في النجاسة، لاحتمال كونها من جهه استصحاب المصلّى فضلات ما لا يؤكل لحمه الموجب لها و لو كانت طاهره.

فلا- يتم الاستناد إليها في إثبات النجاسة إلا بعد ضمّ الإجماع و جعله قرينه للدلاله و التعديه، لكنه حينئذ هو الحجّه لا مجرد المستفيضة.

و منه ينقدح أنّ الوجه الحكم بالطهاره حيث لم يكن إجماع و لا روايه.

ثمّ إنّ الأشهر الأظهر نجاسه ذرق الطيور الغير المأكوله اللحم و أبوالها مطلقا، لعموم الإجماعين المحكيين عن الكتابين الأولين مع عدم القدح فيهما بخروج معلومى النسب عندنا.

و لعموم الحسن: «اغسل ثوبك من أبواب ما لا- يؤكل لحمه» (1) المؤيد بإطلاق ما مرّ، للإجماع على كون الأمر بالغسل فيهما للنجاسه، و على عدم الفرق بين موردهما و هو البول و غيره و هو الرجيع، و حكى عليه صريحا في الناصريات (2).

خلافًا للعماني و الفقيه و الجعفي (3) فالطهاره مطلقا، تمسكا بالأصل، و عموم: «كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر» (4) و خصوص الحسن: «كل شيء يطير فلا بأس بخثره و بوله» (5) المؤيد بالصحيح: عن الرجل في ثوبه خرد الطير

ص: ٦٥

١- الكافي ٣/٥٧، التهذيب ١/٢٦٤/٧٧٠، الوسائل ٣:٤٠٥ أبواب النجاسات ب ٨ ح ٢.

٢- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨٠.

٣- نقله عن العماني في المختلف: ٥٦، الفقيه ١:٤١، نقله عن الجعفي في الذكرى: ١٣.

٤- الكافي ٣، ١/٢، الفقيه ١/٦، التهذيب ١:٦١٩/٢١٥، الوسائل ١:١٣٤ أبواب الماء المطلق ب ١ ح ٥ و في الجميع بتفاوت.

٥- الكافي ٣، ٩/٥٨، التهذيب ١/٢٦٦/٧٧٩، الوسائل ٣:٤١٢ أبواب النجاسات ب ١٠ ح ١.

و غيره هل يحكّه و هو فى صلاته؟ قال: «لا بأس» (١).

و للمبسوط ففرّق بين الخشّاف فالأوّل و غيره فالثانى (٢)، استنادا فيه إلى ما مرّ، و فى الأوّل إلى الخبر الذى سيذكر، و لا إشكال فيه و إنما الإشكال فى غيره.

و فى جميع ما ذكر أدلّه له أو مطلقا نظر، لتخصيص الأوّلين بما مرّ كالثالث، و إن كان التعارض بينه و بينه عموما و خصوصا من وجه، لكن الرجحان مع الأوّل، للشهره العظيمه التى هى أقوى المرجحات النصيّه و الاعتباريه.

و ليس فى الصحيح تأييد، بناء على وقوع السؤال و الجواب فيه عن الحكّ فى الصلاه لا الطهاره و النجاسه. مضافا إلى عدم الملازمه بينها و بين نفى البأس عنه، لعدم السرايه مع اليوسه كما هى ظاهر الحكّ فى الروايه، و ليس نضا فى صحه الصلاه. مضافا إلى أنّ إطلاق الطير فيه ينصرف إلى المتبادر الغالب و هو ما كول اللحم، و غيره نادر.

و مع ذلك معارض بمؤيّد فى طرف الأوّل، و هو موثقه عمّار، المرويه فى المختلف عن كتابه، عن مولانا الصادق عليه السلام قال: «خرء الخطّاف لا بأس به، هو ممّا يؤكل لحمه، و لكن كره أكله لأنّه استجار بك و آوى إلى منزلك» (٣).

و هى كالصريحه فى أن المعيار فى الطهاره و النجاسه فى الطيور هو حلّ الأكل لا الطيران، و إلّا لعلّ به دونه.

و القدح فى الحسن السابق: باختصاصه بالبول مع عدم معلوميه حصوله للطير، مدفوع بالإجماع على عدم الفرق ظاهرا و محكيا، و دلالة المعارض

ص: ٦٦

١- الفقيه ١٦٤/٧٧٥: ١، قرب الإسناد: ٧٢٦/١٩٢، الوسائل ٧: ٢٨٤ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٧ ح ١.

٢- المبسوط ١: ٣٩.

٣- المختلف: ٦٧٩، الوسائل ٣: ٤١١ أبواب النجاسات ب ٩ ح ٢٠.

بالحصول صريحا.

هذا مع أنّ عموم الحسن الثانى مخصّص بالخشاف إجماعا كما فى المختلف (١)، ولا- يضره خروج معلوم النسب، مع احتمال إرادته من إطلاق عبارته ما عداه. مضافا إلى الخبر: عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه و لا أجده، قال: «أغسل ثوبك» (٢). و المعارض (٣)- مع ضعف سنده- غير مكافئ له محمول على التقيه.

فإذا ثبت التخصيص حصل المرجوحيه بالإضافه إلى عموم الحسنه السابقه التى ليست بمخصّصه. و خلاف الإسكافى فى نجاسه بول الرضيع قبل أكله الطعام (٤) شاذّ، على خلافه الإجماع عن المرتضى (٥)، و مستنده قاصر سندا و دلاله (٦)، معارض بأقوى منه كالحسن: عن بول الصبى، قال: «يصبّ عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله» (٧).

الثالث المنى

و الثالث المنى ممّا له نفس سائله، بإجماع الطائفه كما عن ظاهر المنتهى و صريح التذكره و غيرهما من كتب الجماعه (٨).

و هو الحجّه فيه، دون المستفيضه، لما مرّ سابقا، و لاختصاصها بحكم

ص: ٦٧

١- المختلف: ٥٦.

٢- التهذيب ٧٧٧/٢٦٥، الاستبصار ١/٦٥٨/١٨٨، الوسائل ٣:٤١٣ أبواب النجاسات ب ١٠ ح ٤.

٣- التهذيب ٧٧٨/٢٦٦، الاستبصار ١/٦٥٩/١٨٨، الوسائل ٣:٤١٣ أبواب النجاسات ب ١٠ ح ٥.

٤- كما نقله عنه فى المختلف: ٥٦.

٥- راجع الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨١.

٦- و هى روايه السكونى، انظر الوسائل ٣:٣٩٨ أبواب النجاسات ب ٣ ح ٤.

٧- الكافى ٣:٦/٥٦، التهذيب ١/٧١٥/٢٤٩، الاستبصار ١/٦٠٢/١٧٣، الوسائل ٣:٣٩٧ أبواب النجاسات ب ٣ ح ٢.

٨- المنتهى ١:١٦١، التذكره ١:٦، و انظر المدارك ٢:٢٦٥، و الذخيره: ١٤٦.

التبادر بالإنسان دون مطلق الحيوان.

نعم: في الصحيح: ذكر المنى فشُدَّده و جعله أشد من البول (١).

و هو دالٌّ بفحواه على تبعيه نجاسه المنى للبول. و لكن ثبوت نجاسه المتبوع مطلقا إنما هو بمعونه الإجماع أيضا، فيكون هو الحجج فيه أيضا جدا.

و التقييد بما ذكرنا- و هو ظاهر المتن- هو المشهور بين الأصحاب، بل كاد أن يكون إجماعا.

فالحكم في غير محل القيد الطهاره.

خلافًا للمحكي عن المعتمر و المنتهى فترددا فيها (٢). و يدفعه الأصل، مع اختصاص الأخبار- كما مرّ- بالإنسان، و عدم إجماع على النجاسه هنا، هذا.

و أما الصحيحان المشعران بطهاره المنى مطلقا كما في أحدهما (٣)، أو إذا كان جافا كما في الثاني (٤)، فشاذان محمولان على التقيه، لكون الأوّل مذهب جماعه من العامه (٥)، و الثاني مذهب شرذمه منهم (٦) كما حكاه بعض الأجله (٧)، فلا يرفع اليد بهما عن الإجماع القطعي و النصوص الصريحه الجليّه.

الرابع الميته ممّا له نفس سائله

و الرابع الميته ممّا له نفس سائله آدميا كان أو غيره، إجماعا

ص: ٦٨

١- التهذيب ٢/٢٢٣: ٨٨٠، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب النجاسات ب ٤١ ح ٢.

٢- المعتمر ١: ٤١٥، المنتهى ١: ١٦٢.

٣- الكافي ٣: ٢/٥٢، الوسائل ٣: ٤٤٥ أبواب النجاسات ب ٢٧ ح ٣.

٤- التهذيب ١: ١٣٣٢/٤٢١، الاستبصار ١: ٦٥٧/١٨٨، الوسائل ٣: ٤٤٦ أبواب النجاسات ب ٢٧ ح ٧.

٥- منهم الشافعي في الأم ١: ٥٥، و نقله عن الشافعي و أحمد و داود في بدايه المجتهد ١: ٨٢.

٦- كابين قدامه في المغنى ١: ٣٤١.

٧- نقله عن البهائي في الحدائق ٥: ٣٤.

كما عن الخلاف و المعتبر و المنتهى و التذكرة و الشهيدين و ابن زهره (١). و هو الحجّه فيه و المتمّم لدلاله المستفيضه بل المتواتره فى مواضع متفرقه على النجاسه، كالصّحاح و غيرها الوارده الآمره بالقاء الفأره و نحوها و ما يليها الميته فى الأشياء الرطبه الجامده، و الاستصباح بها إذا كانت أدهانا مائه (٢)، و ليس للأمر بذلك وجه سوى النجاسه بإجماع الطائفه.

و نحوها فى وجه الدلاله على النجاسه المعتبره الناهيه عن الأكل من آنيه أهل الذمه إذا كانوا يأكلون فيها الميته (٣).

و النصوص الوارده بنجاسه القليل بوقوع الجيفه، كالصّحيح: «إذا كان الماء أكثر من روايه لم ينجسه شيء، تفسّخ فيه أو لم يتفسّخ، إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء» (٤).

و فى آخر: «كلّما غلب الماء ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب، و إذا تغيّر الماء و تغيّر الطعم فلا تتوضأ و لا تشرب» (٥).

و نحوه الصّحيحان، فى أحدهما: عن غدیر أتوه فيه جيفه، فقال: إذا كان الماء قاهرا و لا يوجد فيه الريح فتوضأ» (٦).

ص: ٦٩

-
- ١- الخلاف ١:٦٠، المعتبر ١:٤٢٠، المنتهى ١:١٦٤، التذكرة ١:٧، الشهيد الأول فى الذكرى: ١٣، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٦٢، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥١.
 - ٢- الوسائل ٢٤:١٩٤ أبواب الأّطعمه المحرمه ب ٤٣.
 - ٣- الوسائل ٢٤:٢١٠ أبواب الأّطعمه المحرمه ب ٥٤.
 - ٤- الكافى ٣:٣/٢، التهذيب ١:١١٧/٤٢، الاستبصار ١:٤/٦، الوسائل ١:١٤٠ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ٩.
 - ٥- الكافى ٣:٣/٤ و فيه مرسل، التهذيب ١:٦٢٥/٢١٦، الاستبصار ١:١٩/١٢، الوسائل ١:١٣٧ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ١.
 - ٦- الكافى ٣:٤/٤، الوسائل ١:١٤١ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ١١.

و فى الثانى: يمرّ به الرجل و هو نقيع فيه الميتة الجيفه، فقال مولانا الصادق عليه السلام: «إن كان الماء قد تغير ريحه فلا تشرب و لا تتوضأ منه» الخبر (١).

و الموثق: عن الرجل يمرّ بالماء و فيه دابه ميته قد أنتنت، قال: «إن كان التّن الغالب على الماء فلا تتوضأ و لا تشرب» (٢).

و نحوه آخر: فى الفأره التى يجدها فى إنائه و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا، و غسل ثيابه و اغتسل، و قد كانت الفأره منسلخه، فقال: «إن كان رآها فى الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثمّ فعل ذلك بعد ما رآها فى الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه» الخبر (٣).

مضافا إلى المروى عن الدعائم، عن مولانا الصادق عليه السلام قال، قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «الميتة نجس و لو دبغت» (٤).

و الرضوى: «و إن مسست ميته فاغسل يدك» (٥).

و فى الموثق: عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمله و ما أشبه ذلك تموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه، قال: «كلّ ما ليس له دم فلا بأس» (٦).

ص: ٧٠

- ١- التهذيب ١: ١١٢/٤٠، الاستبصار ١: ١٠/٩، الوسائل ١: ١٣٨ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ٤.
- ٢- التهذيب ١: ٦٢٤/٢١٦، الاستبصار ١: ١٨/١٢، الوسائل ١: ١٣٩ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ٦.
- ٣- الفقيه ١: ٢٦/١٤، التهذيب ١: ١٣٢٢/٤١٨، الاستبصار ١: ٨٦/٣٢، الوسائل ١: ١٤٢ أبواب الماء المطلق ب ٤ ح ١.
- ٤- دعائم الإسلام ١: ١٢٦، المستدرک ٢: ٥٩٢ أبواب النجاسات ب ٣٩ ح ٦.
- ٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٧٤، المستدرک ٢: ٥٧٩ أبواب النجاسات ب ٢٧ ح ٧.
- ٦- التهذيب ١: ٦٦٥/٢٣٠، الاستبصار ١: ٦٦/٢٦، الوسائل ١: ٢٤١ أبواب الأثارب ١٠ ح ١.

و في الخير: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله» (١).

و بهما مع الأصل يستدل على طهاره ميته غير ذى النفس، مضافا إلى الإجماع المحكى عن المعبر و المنتهى صريحا (٢). و خلاف الشيخ و ابن حمزه فى العقر و الوزغه شاذ (٣)، و مستنده قاصر (٤). فالقول بالطهاره متعين.

ثمّ ما تقدّم من الأخبار و ما ضاهاها مختصه بغير الإنسان، و أمّا الأخبار فيه فالحسن: عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال: «يغسل ما أصاب الثوب» (٥).

قيل: و لا دلالة فيه، لإمكان أن يكون المراد منه إزالة ما أصاب الثوب ممّا على الميت من رطوبه أو قدر تعدّي إليه، يدل على ذلك ما فى الروايه الأخرى:

«إن كان غسّيل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسّل فاعسل ما أصاب ثوبك منه» (٦) فإنه إن كان نجس العين لم يطهر بالتغسيل (٧).

و فيه نظر؛ لمخالفه الاحتمال المذكور للظاهر أولا، و ظهور الدلالة معه ثانيا، بناء على استلزام نجاسه الرطوبه نجاسه الجسد لتفرعها عليها و صدورها منها.

و تقيدها بالرطوبه النجسه (بالذات) (٨) ينافى عطف القدر عليها المقتضى

ص: ٧١

١- التهذيب ١: ٢٣١/٦٦٩، الاستبصار ١: ٢٦/٦٧، الوسائل ١: ٢٤١ أبواب الأستار ب ١٠ ح ٢.

٢- المعبر ١: ١٠١، المنتهى ١: ٢٨.

٣- الشيخ فى النهايه: ٥٤، ابن حمزه فى الوسيله: ٧٨.

٤- الوسائل ١: ٢٤٠ أبواب الأستار ب ٩ ح ٥، ٦؛ و ص ١٨٧ أبواب الماء المطلق ب ١٩ ح ٢.

٥- الكافى ٣: ٤/١٦١، الوسائل ٣: ٣٠٠ أبواب غسل المس ب ٦ ح ٣.

٦- الكافى ٣: ٧/١٦١، التهذيب ١: ٨١١/٢٧٦، الوسائل ٣: ٤٦١ أبواب النجاسات ب ٣٤ ح ١.

٧- انظر المفاتيح ١: ٦٦.

٨- ليست فى «ش».

للتغاير و القسيميه،و الحال أنه على التقييد نوع منه أو عينه.

و تقييد القدر بالنجس العيني و حمل الرطوبه على النجس العارضى بدون (١)الموت و إن أمكن إلاّ أن ارتكاب مثله فى النص بعيد جدا،مع أن ظاهره وجوب غسل جميع ما لاقى من جسده الشامل للرطوبه الغير الملاقيه للنجاسه الخارجيه،و ذلك مستلزم للنجاسه كما مرّ،و التخصيص لا بدّ له من دليل،و لم يظهر.

و دعوى الملازمه بين النجاسه العينيه و عدم حصول التطهير بالطهاره المائيه ممنوعه،كيف لا؟!و الطهاره و النجاسه من الأمور التعبديه،فلا بعد فى حصول الطهاره لها بعد ثبوتها من الشريعة،كحصول الطهاره بالإسلام للكافر بالضروره.

ثمّ ليس فى الخبرين دلالة على تعدى النجاسه مع اليوسه،بل ظاهرهما -كما ترى-اختصاصه بالرطوبه.

نعم:هو ظاهر إطلاق الرضوى:«و إن مسّ ثوبك ميت فاعسل ما أصاب» (٢)فتأمل.

و أظهر منه المروى فى الاحتجاج عن مولانا القائم عليه السلام:«ليس على من مسّه -أى الميت- إلاّ غسل اليد» (٣).

و هو-مع قصور السند و المخالفه للأصل المعتمد-معارض بالموثق:

«كلّ يابس زكى» (٤).

ص: ٧٢

١- فى «ش»:دون.

٢- فقه الرضا(عليه السلام):١٦٩،المستدرک ٢:٥٧٩ أبواب النجاسات ب ٢٧ ح ٧.

٣- الاحتجاج:٤٨٢،الوسائل ٣:٢٩٦ أبواب غسل المس ب ٣ ح ٤.

٤- التهذيب ١:١٤١/٤٩،الاستبصار ١:١٦٧/٥٧،الوسائل ١:٣٥١ أبواب أحكام الخلوه ب ٣١ ح ٥.

والتعارض بينهما وإن كان عموماً من وجه لا بد من ترجيح أحدهما عليه، إلا أن المرجح من الأصل وغيره مع الثاني، مع قوه عموماً، واعتضاده بفحوى الصحيح: «وقع ثوبه على كلب ميت، قال: ينضحه و يصلّي فيه، ولا بأس به» (١).

و به و بالسابق يستدل على عدم تعدى نجاسه الميتة غير الآدمي مع اليبوسة، مضافاً إلى عموم الصحيح الناشئ عن ترك الاستفصال: «وقع ثوبه على حمار ميت، قال: ليس عليه غسله، و ليصلّ فيه، ولا بأس» (٢).

و أمّا ما ورد من الأمر بغسل ما لاقى الثعلب وغيره من السباع حياً أو ميتاً (٣) فهو محمول على الاستحباب قطعاً، إذ لم يقل أحد بثبوت الحكم المذكور مع الحياه أيضاً جداً.

فالقول بتعدى النجاسه مع اليبوسة هنا و فى السابق - كما عن الروض و المعالم و العلامه (٤) - محل مناقشه. كالقول بعدم تعدى نجاستها مطلقاً مع وجوب غسل الملاقى لها خاصة تبعداً كما عن الحلّي. و عبارته المحكيه لا تساعد الحكايه (٥). و على تقدير الصحه فهو ضعيف جداً، للإجماع ظاهراً على نجاسه ملاقى الملاقى للميته رطباً.

ثم إن مقتضى إطلاق النص و كلام الأصحاب النجاسه بمجرد الموت

ص: ٧٣

-
- ١- التهذيب ١: ٢٧٧/٨١٥، الاستبصار ١: ١٩٢/٦٧٤، الوسائل ٣: ٤٤٢ أبواب النجاسات ب ٢٦ ح ٧.
 - ٢- التهذيب ١: ٢٧٦/٨١٣، الاستبصار ١: ١٩٢/٦٧٢، الوسائل ٣: ٤٤٢ أبواب النجاسات ب ٢٦ ح ٥.
 - ٣- الكافي ٣: ٤/٦٠، التهذيب ١: ٢٦٢/٧٦٣، الوسائل ٣: ٤٦٢ أبواب النجاسات ب ٣٤ ح ٣.
 - ٤- روض الجنان: ١٦٨، معالم الفقه: ٢٧٨، العلامه فى نهايه الإحكام ١: ٢٨٠.
 - ٥- انظر السرائر ١: ١٦٣.

و إن لم يبرد، مضافاً إلى صريح المروى في الاحتجاج عن مولانا القائم عليه السلام: «إذا مسّ الميت بحرارته لم يكن عليه إلاّ غسل يده» (١) بل عن الخلاف و المعتبر و المنتهى و التذكرة: إجماع الطائفة عليه (٢).

خلافاً لبعض المتأخرين، فخصّيها بعد البرد (٣)، لظاهر إطلاق الصحيح: «مسّ الميت عند موته و بعد غسله و قبله ليس به بأس» (٤).

و هو ضعيف، لعدم مقاومته لما مرّ فيحمل نفى البأس على نفيه بالإضافه إلى لزوم الاغتسال بمسّه لا الغسل.

الخامس الدم

و كذا الدم نجس إذا كان ممّا له نفس سائله، و هو الخامس. و عليه الإجماع عن المعتبر و المنتهى و التذكرة (٥)، و هو الحجه فيه مع النصوص بضميمته، ففي الصحيح في نقط الدم إذا كانت أقلّ من درهم: «يغسله و لا يعيد الصلاه» (٦).

و في الصحاح المستفيضه و غيرها الأمر بإعادة الصلاه منه مطلقاً مع الأمر بغسله في بعضها بعده، كالصحيح: أصاب ثوبى دم رعا ف أو غيره أو شىء من منى، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبحت و قد حضرت الصلاه، و نسيت أن بثوبى شيئاً و صلّيت، ثمّ إنى ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد الصلاه و تغسله» (٧).

ص: ٧٤

- ١- الاحتجاج: ٤٨٢، الوسائل ٣: ٢٩٦ أبواب غسل المس ب ٣ ح ٥.
- ٢- الخلاف ١: ٧٠١، المعتبر ١: ٤٢٠، المنتهى ١: ١٦٤، التذكرة ١: ٥٧.
- ٣- كصاحبى المدارك ٢: ٢٧١، و الذخيره: ٩١.
- ٤- الفقيه ١: ٤٠٣/٨٧، التهذيب ١: ١٣٧٠/٤٣٠، الاستبصار ١: ٣٢٦/١٠٠، الوسائل ٣: ٢٩٥ أبواب غسل المس ب ٣ ح ١.
- ٥- المعتبر ١: ٤٢٠، المنتهى ١: ١٦٣، التذكرة ١: ٧.
- ٦- التهذيب ١: ٧٤٠/٢٥٥، الاستبصار ١: ٦١١/١٧٦، الوسائل ٣: ٤٢٩ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ١.
- ٧- التهذيب ١: ١٣٣٥/٤٢١، الاستبصار ١: ٦٤١/١٨٣، الوسائل ٣: ٤٧٩ أبواب النجاسات ب ٤٢ ح ٢.

و قد استدلل بها لنجاسته مطلقا حتى في الناقص عن سعه الدرهم أو قدر الحمصه،ردًا على الإسكافي و الصدوق،حيث إن ظاهر الأول الحكم بطهاره الأول،و الثاني الحكم بطهاره الثاني (١)،لإطلاقها أو عمومها.

و ليس في محله،إذ الأمر بإعادة الصلاه قرينه على زيادته على المقدارين،و لا كلام لهما في نجاسته.و كيف كان فقولهما شاذًا،و مستندهما قاصر (٢)معارض بالإجماعات و خصوص المتقدم على الصحاح.

ثم إن مقتضى الأصل و اختصاص الأخبار بدم ذى النفس بحكم التبادر يوجب المصير إلى تقييد الحكم به و القول بالطهاره في غيره،مضافا إلى الإجماع عليها في السمك المحكى عن الخلاف و المعتبر و المنتهى و الذكري و الغنيه و السرائر (٣).

و في الخبر:«إن عليا عليه السلام كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذكر يكون في الثوب،فيصلى فيه يعنى دم السمك» (٤).

و عن الأربعة الأول الإجماع عليها في غيره من مطلق غير ذى النفس، و المستند فيه الصحيح:ما تقول في دم البراغيث؟قال:«ليس به بأس»قال، قلت:إنه يكثر و يتفاحش،قال:«و إن كثر» (٥).

ص: ٧٥

١- نقله عن الإسكافي في المعتبر ١:٤٢٠،الصدوق في الفقيه ١:٤٢.

٢- انظر الوسائل ٣:٤٣٠ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٥،٧.

٣- الخلاف ١:٤٧٦،المعتبر ١:٤٢١،المنتهى ١:١٦٣،الذكري:١٣،الغنيه(الجوامع الفقيهيه):٥٥٠،السرائر ١:١٧٤.

٤- الكافي ٣:٤/٥٩،التهذيب ١:٧٥٥/٢٦٠،مستطرفات السرائر:٥١/١٠٦،الوسائل ٣:٤٣٦ أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ٢.

٥- التهذيب ١:٧٤٠/٢٥٥،الاستبصار ١:٦١١/١٧٦،الوسائل ٣:٤٣٥ أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ١.

و نحوه الخبر فيه: هل يمنعه ذلك من الصلاة؟ قال: «لا و إن كثر» (١).

و نحوهما الخبر في دم البق (٢).

و جمعهما آخر: «لا بأس بدم البراغيث و البق» الخبر (٣).

و لا قائل بالفرق، و قصور الأسانيد منجبر بالعمل و الأصل.

و في حكمه عند أصحابنا الدم المتخلف في الذبيحة المأكولة اللحم بعد القذف المعتاد، لتخصيص الحرمة في الآية بالمسفوح (٤) الظاهر في الحلّ في غيره المستلزم للطهاره، مع استلزام الحكم بالنجاسة عدم جواز حلّ الذبيحة، لعدم انفكاكها عن الدم و لو غسل اللحم مائه مرّة، مضافا إلى عمل المسلمين في الأعصار و الأمصار بالضروره، و أئى دليل أقوى من هذه الأدله؟ فلا وجه للمناقشه معهم في الحكم بالطهاره بشبهه عدم الدلاله.

السادس و السابع الكلب و الخنزير

و السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان بإجماعنا، و وافقنا عليه أكثر من خالفنا، و استفاض حكايته في كلام جماعه من أصحابنا كالخلاف و المعبر و التذكره و المنتهى و غيرها (٥).

و قد استفاض بالأوّل صحاح أخبارنا، بل قد صرح بلفظ النجاسة في بعضها كالصحيح: «إنه رجس نجس» (٦).

ص: ٧٦

١- الكافي ٣: ٨/٥٩، التهذيب ١: ٧٥٣/٢٥٩، الوسائل ٣: ٤٣٦، أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ٤.

٢- الكافي ٣: ٩/٦٠، التهذيب ١: ٧٥٤/٢٦٠، الوسائل ٣: ٤٣٦، أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ٣.

٣- التهذيب ١: ٧٧٨/٢٦٦، الاستبصار ١: ٦٥٩/١٨٨، الوسائل ٣: ٤٣٧، أبواب النجاسات ب ٢٣ ح ٥.

٤- الأنعام: ١٤٥.

٥- الخلاف ١: ١٨٦، المعبر ١: ٤٣٩، التذكره ١: ٧، المنتهى ١: ١٦٦، و انظر الذكرى: ١٣.

٦- التهذيب ١: ٦٤٦/٢٢٥، الاستبصار ١: ٤٠/١٩، الوسائل ٣: ٤١٥، أبواب النجاسات ب ١٢ ح ٢.

و فى الخير: أ ليس هو بسبع؟ قال: «لا و الله إنه نجس، لا و الله إنه نجس» (١).

و المراد منه المعنى المصطلح قطعاً بالإجماع و شهادته السياق.

و بنجاسه الثانى نطق القرآن الكريم أو لَحْمٍ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ [١] (٢) و هو هنا النجس بلا خلاف كما فى التهذيب (٣)، مضافاً إلى النصوص كالصحيح:

عن خنزير شرب ماء من إناء كيف يصنع به؟ قال: «يغسل سبع مرّات» (٤).

و النصوص الواردة بخلافها فى المقامين (٥) شاذة مطروحة، أو مؤوّلة، أو محمولة على التقيه، فتأمل .

ثمّ إنّ مقتضى الأصل و اختصاص ما مرّ من النص -بحكم التبادر و الغلبة- بالبرى: الطهاره فى البحرى إن قلنا بكون اللفظ حقيقته فى جنسه كما هو الأشهر. و إلاّ -فالإشكال مرتفع من أصله إلاّ على القول بجواز استعمال اللفظ فى حقيقته و مجازة فى إطلاق واحد إن كان المقام منه كما عن التحرير و نهاية الأحكام (٦)، أو معنييه المشترك بينهما لفظاً إن كان منه كما عن المنتهى (٧).

و كلاهما غير مرضى عند المحقّقين، و مع ذلك يتوقف على وجود القرينه الصارفه أو المعينه، و كلّ منهما مفقود فى مفروض المسأله.

ص: ٧٧

١- التهذيب ١:٢٢٥/٦٤٧، الاستبصار ١٩/٤١، الوسائل ٣:٤١٥ أبواب النجاسات ب ١٢ ح ٦.

٢- الأنعام: ١٤٥.

٣- التهذيب ١:٢٧٨.

٤- التهذيب ١:٧٦٠/٢٦١، الوسائل ٣:٤١٧ أبواب النجاسات ب ١٣ ح ١.

٥- الوسائل ١: أبواب الماء المطلق ب ١٤ الأحاديث ١٦، ٣، ٢، و أبواب الأسار ب ٢ ح ٦.

٦- التحرير ١:٢٤، نهاية الأحكام ١:٢٧٢.

٧- المنتهى ١:١٦٦.

فالقول بنجاسه البحرى كما عن الحلّى تبعاً للاسم (١) ضعيف غايته.

كالقول بطهاره ما لا- تحلّه الحياه منهما و من الكافر كما عن المرتضى (٢)، بناء منه على الأصل، لوجوب تخصيصه بما مرّ لعمومه، بل كون ذلك أغلب أفراده. و دعواه الإجماع ممنوعه، كيف؟ او هو منفرد من بين الطائفة بالقول بالطهاره.

نعم: فى الخبرين أحدهما الصحيح: عن الحلّى يكون من شعر الخنزير، يستقى به الماء من البئر التى يشرب منها، أ يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس» (٣).

و ربما أشعر بالطهاره، إلّا- أنه مبنى على رجوع الإشاره إلى الماء المستقى دون ماء البئر، و مع ذلك يتوقف على قلّته، و ليس بمتعيّن، فيحتمل الرجوع إلى الثانى، أو الأوّل بشرط كثرته، و يتصور فى الدلاء العظيمة المحتمل لمقدار الكثر. و لا ريب فى نفى البأس عنه على الاحتمال الثانى، و كذا على الأوّل بناء على المختار من عدم الانفعال.

و على تقدير التسليم فحملهما على التقية لازم، لحكاية القائل به منّا ذلك عن أبى حنيفة المشتهر رأيه فى زمان صدورهما.

هذا مع معارضتهما بالمستفيضه الصريحه بالنجاسه، منها: عن شعر الخنزير يخرز به، قال: «لا بأس و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلّى» (٤).

و منها: «خذوه- أى شعر الخنزير- فاغسلوه، فما له دسم فلا تعملوا به، و ما لم يكن له دسم فاعملوا به، و اغسلوا أيديكم منه» (٥).

ص: ٧٨

١- السرائر ٢: ٢٢٠.

٢- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨٢.

٣- الكافى ١٠/٦، التهذيب ٣: ١٠٩/٤٠٩، الوسائل ١: ١٧٠، أبواب الماء المطلق ب ١٤ ح ٢. الخبر الثانى: الكافى ٦: ٣/٢٥٨، الوسائل ١: ١٧١، أبواب الماء المطلق ب ١٤ ح ٣.

٤- التهذيب ٩: ٣٥٧/٨٥، الوسائل ٣: ٤١٨، أبواب النجاسات ب ١٣ ح ٣.

٥- الفقيه ٣: ١٠٩/٢٢٠، التهذيب ٩: ٣٥٦/٨٥، الوسائل ١٧: ٢٢٨، أبواب ما يكتسب به ب ٥٨ ح ٤.

و منها فيمن يعمل الجبائل بشعر الخنزير، قال: «إذا فرغ فليغسل يده» (١).

و منها: «فاعمل به، و اغسل يدك إذا مسسته عند كل صلاة» قلت:

و وضوء؟ قال: «لا، اغسل يدك كما تمس الكلب» (٢).

و هي - مع استفاضتها و اعتبار أسانيد بعضها و اعتضادها بالشهره العظيمه التي كادت تكون بالغه حدّ الإجماع - ظاهره الدلاله من جهه الأمر بغسل الملاقي الظاهر هنا في النجاسه بإجماع الطائفه، مع كونه عند الخصم من الأمور المسلّمه. فرجحانها على الخبرين ليس محل ريبه بالضرورة.

الثامن الكافر

و الثامن الكافر أصليا و مرتدًا و إن انتحل الإسلام مع جرده لبعض ضرورياته، و ضابطه من أنكر الإلهيه أو الرساله أو بعض ما علم ثبوته من الدين ضروره.

و الحججه في الحكم بعد الإجماعات المستفيضه المحكيه عن الناصريات و الانتصار و السرائر و الغنيه و المنتهى و ظاهر نهايه الأحكام و التذكره (٣): الآيه الكريمه إِنَّمَّا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ [١] (٤) المتمم دلالتها - حيث اختصت بالمشرك، و تضمنت لفظ «النجس» الغير المعلوم إرادته المعنى الاصطلاحي منه - بعدم القائل بالتخصيص، و ظهور المعنى المصطلح هنا بقرينه فلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ [٢] مع أن بيان النجاسه اللغويه خاصه ليس من وظيفه الحكمة الربانيه.

فإرادته ما ذكرنا متعيّنه، لا الخباثه الباطنيه كما اختارها بعض الأجلّه (٥)،

ص: ٧٩

-
- ١- التهذيب ١١٢٩/٣٨٢، الوسائل ١٧:٢٢٧ أبواب ما يكتسب به ب ٥٨ ح ١.
 - ٢- التهذيب ١١٣٠/٣٨٢، الوسائل ١٧:٢٢٨ أبواب ما يكتسب به ب ٥٨ ح ٢.
 - ٣- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨٠، الانتصار: ١٠، السرائر ٧٣: ١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥١، المنتهى ١: ١٦٨، نهايه الأحكام ١: ٢٧٣، التذكره ١: ٨.
 - ٤- التوبه: ٢٨.
 - ٥- انظر مجمع الفوائد ١: ٣١٩، و المدارك ٢: ٢٩٤.

إذ ليست من المعانى المعهوده المعروفه للفظ النجاسه حتى ينصرف إليها مع القرينه الصارفه عن اللغويه.

و النصوص المعبره بنجاسه أهل الكتاب مستفيضه (١)، و بفحواها يستدل على نجاسه غيرهم من أصناف الكفار.

إلا أنها معارضه بروايات آخر معتبره الأسانيد (٢). لكنها موافقه للتقيه، مخالفه للإجماعات المحكيه و الشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعاً، بل إجماع البتّه، كيف لا؟! أو يعدّ نجاستهم عوام العامه و الخاصه-فضلاً من فضلائهم-من خصائص الإماميه.

فحملها على التقيه متعين البتّه، مع إشعار بعض أخبار الطهاره بها، ففى الحسن: «أما أنا فلا أدعوه و لا أؤاكله، و إنى لأكره أن أحرم عليكم شيئاً تصنعونه فى بلادكم» (٣) و يؤيده مصير الإسكافى إليها (٤).

و مخالفه المفيد لنا فى العزّيّه (٥) غير معلومه، لذكركه الكراهه، و ظهورها فى المعنى المصطلح فى زمانه غير معلوم، فيحتمل الحرمه.

و كذا مخالفه العماني (٦)، لتصريحه بطهاره أسآرهم، و يحتمل إرادته الماء القليل من السور (٧)، كما قيل: إنه المصطلح بين الفقهاء من لفظ السور حيثما ذكره (٨) فتأمل.

ص: ٨٠

- ١- الوسائل ٣:٤١٩ أبواب النجاسات ب ١٤، و ج ٢٤:٢١٠ أبواب الأَطعمه المحرمه ب ٥٤.
- ٢- انظر الوسائل ١:٢٢٩ أبواب الأسآر ب ٣ ح ٣، و ج ٣ ص ٤٢٢ أبواب النجاسات ب ١٤ ح ١١، و ج ٢٤ ص ٢٠٨ أبواب الأَطعمه المحرمه ب ٥٣ ح ٣، ٢، ١، و ب ٥٤ ح ٤.
- ٣- الكافي ٦:٤/٢٦٣، الوسائل ٣:٤١٩ أبواب النجاسات ب ١٤ ح ٢.
- ٤- نقله عنه فى المعالم: ٢٤٩.
- ٥- كما نقله عنه فى المعتبر ١:٩٦.
- ٦- على ما حكى عنه فى المدارك ٢:٢٩٥، و الذخيره: ١٥٠.
- ٧- و هو قائل بعدم تنجس الماء القليل بالملاقاه، كما حكى عنه فى المعتبر ١:٤٨.
- ٨- حاشيه المدارك للوحيد البهبهاني. المدارك (الطبع الحجري): ٢٣.

و أما الشيخ فى النهايه فعبارة فيه صريحه فى النجاسه (١) و إن أتى بعدها بما ربما ينافيها (٢). لكنها مؤوله بتأويلات غير بعيده
تركن النفس إليها بعد إرادته الجمع بينه و بين العبارة الصريحه فى النجاسه.

و على تقدير مخالفه هؤلاء المذكورين لا يمكن القدح فى الإجماعات المستفيضه المحكيه بخروجهم البتة، كما مرّ غير مرّه.

و حيث قد عرفت انحصار أدله نجاسه الكفار فى الإجماع و فحوى الأخبار المزبوره ظهر لك وجه قوه القول بطهاره من عدا
الخوارج و الغلاة و النواصب من فرق المسلمين- إلا- أن ينكر ضروريا من الدين على وجه يلحق بالكافرين- سواء كان جاحد
النص أو غيره. و هو المشهور بين الأصحاب.

لأصالة الطهاره و عموماتها. مع عدم جريان شىء من الدليلين المخرجين عنهما هنا، لفقد الإجماع فى محل النزاع سيّما مع شهره
الطهاره، و عدم الأولويه، إذ ليسوا- لشرف الإسلام- أمرّ من أهل الذمه.

هذا، مع لزوم الحرج على تقدير النجاسه، و الإجماع على عدم احتراز الأئمه عليهم السلام و الأصحاب عنهم فى شىء من الأزمنه
على حدّ يظهر عدم كونه من جهه التقيه.

مضافا إلى النصوص المستفيضه بل المتواتره الحاكمه بحلّ ما يوجد فى أسواق المسلمين و الطهاره (٣)، مع القطع بندره الإماميه
فى جميع الأزمنه سيّما فى أزمنه صدور تلك النصوص، و أنه لا يتعدّد لخصوصهم سوق يكون الأحكام المزبوره وارده عليه، فهو
من أقوى الأدله على طهاره هؤلاء الكفره و إن كانوا فى المعنى أنجس من الكلاب الممطوره.

ص: ٨١

١- النهايه: ٥٨٩.

٢- قال: و يكره أن يدعو الإنسان أحدا من الكفار إلى طعامه، فيأكل معه، فإن دعاه فليأمره بغسل يديه، ثمّ يأكل معه إن شاء.

٣- الوسائل ٣: ٤٩٠ أبواب النجاسات ب ٥٠.

خلافًا للشيخ فحكم بنجاسه المجبره (١)، و للسيّد-رحمه الله-فحكم بنجاسه المخالفين (٢)، لإطلاق الكفر عليهم في كثير من الأخبار (٣).

و هو كما ترى، فإنه أعم من الحقيقة، مع أنّ أمارات المجازات من عدم التبادر أو تبادر الغير و صحه السلب موجوده. و على تقديرها فلا دليل على النجاسه كليه، و إن هو إلاّ مصادره محضه، لفقد الإجماع و ما مضى من الأولويه.

مضافا إلى معارضتها بكثير من المعتمره الدالّه على إسلامهم من حيث الشهاداتين، ففي الخبر: «الإسلام شهاده أن لا إله إلاّ الله و التصديق برسول الله صلّى الله عليه و آله، و به حققت الدماء و عليه جرت المناكحه و المواريث و على ظاهره عامه الناس» (٤).

و قريب منه آخر: «الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذى عليه جماعه الناس من الفرق كلّها، و به حققت الدماء و عليه جرت المواريث و جاز النكاح» (٥).

و المعتمره بمعناهما مستفيضه (٦) و فيها الصحيح و الحسن، لكن ليس فيها أن الإسلام هو الشهاداتتان و إن كان يظهر منها بنوع من التأمل.

فإذا ثبت إسلامهم ثبت طهارتهم، للخبر: أ يتوضأ من فضل وضوء جماعه المسلمين أحب إليك أو يتوضأ من ركو أبيض مخمّر؟ فقال: «بل من فضل وضوء جماعه المسلمين، فإنّ أحبّ دينكم إلى الله تعالى الحنيفيه السهله

ص: ٨٢

١- انظر المبسوط ١:١٤.

٢- كما نقله عنه في روض الجنان: ١٦٣.

٣- منها ما رواه فى الكافي ١:١١/١٨٧ و ص ٧/٤٣٧، و المحاسن: ٣٤/٨٩، الوسائل ٢٨: أبواب حدّ المرتد ب ١٠ ح ١٣، ٤٣، ٤٨.

٤- الكافي ٢:١/٢٥.

٥- الكافي ٢:٥/٢٦.

٦- انظر الكافي ٢:٢٤، ٢٥ كتاب الايمان و الكفر ب ١٥، ١٤.

و أمّا الحجّة على نجاسة الفرق الثلاث (٢) و من أنكر ضرورى الدين فهو الإجماع المحكى عن جماعه (٣) و يدخل فى الأخير المجسمه الحقيقه، لقولهم بالحدوث الباطل بالضروره من الدين.

و لولاه لكان القول بالطهاره متعينا، للأخبار المزبوره الحاكمه بإسلام من صدر عنه الشهادتان، المستلزم للطهاره، للروايه المتقدمه.

التاسع كل مسكر

و التاسع كل مسكر مائع بالأصالة، كما عن المنتهى و التذكرة و المدنيات و المذكرى و البيان و ظاهر المقنعه و الناصريات و النهايه و مصباح الشيخ و الغنيه و المهذب و الوسيله (٤)، لتعيرهم بالشراب المسكر.

و عن الأكثر - و منهم الشيخ فى المبسوط و الجمل - الإطلاق (٥) و ليس فى محلّه، للأصل، و اختصاص المثبت للنجاسه بالأشربه المائعه خاصه.

و الحجّه فى نجاسه الخمر منها بعد الإجماعات المستفيضه المحكيه عن السرائر و النزّه و الخلاف و المبسوط و الناصريات و الغنيه و التذكرة (٦): الصحاح المستفيضه. و نحوها فى الاستفاضه غيرها من المعبره فى نفسها و المنجبر قصور أسانيدھا بالشهره العظيمة.

ص: ٨٣

١- الفقيه ١٦/٩، الوسائل ١:٢١٠ أبواب الماء المضاف ب ٨ ح ٣.

٢- أى: الخوارج و الغلايه و النواصب.

٣- منهم: العلامه فى المنتهى ١:١٦٨، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٦٣، و السيزوارى فى الذخيره: ١٥٢.

٤- المنتهى ١:١٦٨، التذكرة ١:٧، حكايه عن المدنيات فى كشف اللثام ١:٦٥، المذكرى:

١٤، البيان: ٩١، المقنعه: ٧٣، الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨١، النهايه: ٥١، مصباح المتهدد: ١٣، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٠، المهذب ١:٥١، الوسيله: ٧٤.

٥- المبسوط ١:١١، ٣٦، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧١، و حكايه عن الأكثر فى كشف اللثام ١:٤٦.

٦- السرائر ١٧٨، ٧٠، نزّه الناظر: ١٧، الخلاف ٢:٤٨٤، المبسوط ١:٣٦، الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٠، التذكرة ١:٧.

ففى الصحيح: عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزى و يشرب الخمر فيردّه، أى يصلّى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلّى فيه حتى يغسله» (١).

و الصحيح: عن آنيه أهل الذمه و المجوس، فقال: «لا- تأكلوا فى آنيهم، و لا- من طعامهم الذى يطبخون، و لا- فى آنيهم التى يشربون فيها الخمر» (٢).

و الصحيح: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ يعنى المسكر فاغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف موضعه فاغسله كله، و إن صلّيت فيه فأعد صلاتك» (٣).

و ليس شىء منها- كما ضاهاها- يقبل الحمل على التقيه، لاتفاق العامه على أكل الجزى و طهاره أهل الكتاب و حلّ النبيذ مع تصريحها بمخالفتهم فى الأمور المزبوره، فليس حملها عليها إلاّ غفله و اضحه، بل يتعين حمل ما خالفها عليها (٤)، سيّما مع ندره القائل بها منّا (٥)، و شذوذها عند أصحابنا و قلّه عددها بالإضافه إلى ما مضى.

و أما نجاسه سائر الأشربه المسكره فكأنه لا فارق بينها و بين الخمر. و عن الناصريات: إنّ كلّ من حرّم شربها نجسها (٦). و عن الخلاف و المعتبر:

الإجماع على نجاستها (٧).

ص: ٨٤

١- التهذيب ١٤٩٤/٣٦١، الاستبصار ١٤٩٨/٣٩٣، الوسائل ٣:٤٦٨ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ١.

٢- الكافي ٥/٢٦٤، الوسائل ٣:٤١٩ أبواب النجاسات ب ١٤ ح ١.

٣- الكافي ١٤/٤٠٧، التهذيب ١:٨٢٦/٢٨١، الاستبصار ١:٦٦٩/١٩٠، الوسائل ٣:٤٦٨ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ٢.

٤- انظر الوسائل ١:١٤٥ أبواب الماء المطلق ب ٦ ح ٢، و ج ٣ ص ٤٧١ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ١٠ إلى ١٤.

٥- و هو العماني كما حكاه عنه فى المختلف: ٥٨، و الصدوق فى الفقيه ١:٤٣، و يظهر أيضا من المحقق الأردبيلي فى مجمع الفائدة ١:٣١٢.

٦- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ١٨١.

٧- الخلاف ٢:٤٨٤، المعتبر ١:٤٢٤.

و النصوص بنجاسه النيذ مستفيضه (١)، و ربما ظهر من الصحيح الأخير المتقدم تفسيره بمطلق المسكر، فيستفاد منها بمعونته نجاستها بأجمعها، مضافا إلى المرسل: «لا تصلّ في ثوب أصابه خمر أو مسكر، و اغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف موضعه فاغسل الثوب كلّهُ، فان صلّيت فيه فأعد صلاتك» (٢).

و نحوه الموثق: «لا تصلّ في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى تغسل» (٣).

و يعضده المعتبره الناصه على شمول الخمر لجميعها، ففي الصحيح:

«الخمر من خمسه: العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النيذ من التمر» (٤).

و في خبر آخر: «الخمر من خمسه أشياء: من التمر و الزبيب و الحنطه و الشعير و العسل» (٥).

و نحوهما في روايات ثلاث آخر معتبره (٦).

و في المروى عن علي بن إبراهيم، عن مولانا الباقر عليه السلام: «و إنما كانت الخمر يوم حرّمت بالمدينه فضيخ البسر و التمر، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله صلّى الله عليه و آله فقعد في المسجد ثمّ دعا بأنيتهم التي كانوا ينبذون فيها فأكفأها كلّها» ثمّ قال: «هذه خمر فقد حرّمها الله تعالى، و كان أكثر شيء

ص: ٨٥

١- منها ما رواه في الوسائل ٣:٤٧٠ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ٦ و ٨.

٢- الكافي ٣:٤/٤٠٥، التهذيب ١:٨١٨/٢٧٨، الاستبصار ١:٦٦١/١٨٩، الوسائل ٣:٤٦٩ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ٣.

٣- التهذيب ١:٨١٧/٢٧٨، الاستبصار ١:٦٦٠/١٨٩، الوسائل ٣:٤٧٠ أبواب النجاسات ب ٣٨ ح ٧.

٤- الكافي ٦:١/٣٩٢، التهذيب ٩:٤٤٢/١٠١، الوسائل ٢٥:٢٧٩ أبواب الأشربة المحرمة ب ١ ح ١.

٥- الكافي ٦:٢/٣٩٢، الوسائل ٢٥:٢٧٩ أبواب الأشربة المحرمة ب ١ ح ٢.

٦- الوسائل ٢٥:٢٨٠ أبواب الأشربة المحرمة ب ١ الأحاديث ٣، ٤، ٦.

اكفى من ذلك يومئذ من الأشربه الفضيخ، و لا أعلم أكفى من خمر العنب شىء إلا إناء واحد كان فيه زبيب و تمر جميعا، فأما عصير العنب فلم يكن يومئذ بالمدينه منه شىء» (١).

و ذهب جماعه من أهل اللغه إلى ما تضمنته هذه الروايات (٢).

و فى الخبر (٣): «ما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٤).

و إطلاق الخمر عليه يلزم الدلاله على النجاسه، إمّا لاقتضائه كونه حقيقه فيه، أو اشتراكه معه فى أحكامه. و لكن المناقشه فيه بتبادر الحرمة منها خاصه ممكنه.

ثم إن المشهور بين الأصحاب (٥) أن فى حكم الخمر العصير العنبى إذا غلى و اشتد، و لعلّه إمّا لكونه خمرا حقيقه، كما حكى عن جماعه من فقهاء العامه و الخاصه كالبخارى و الصدوقين و الكلينى (٦). أو لإطلاق لفظ الخمر عليه فى النصوص الملازم لكونه حقيقه فيه أو مشتركا معها فى الأحكام التى النجاسه

ص: ٨٤

١- تفسير القمى ١: ١٨٠، الوسائل ٢٨٠: ٢٥ أبواب الأشربه المحرمه ب ١ ح ٥.

٢- انظر القاموس ٢: ٢٣، و المصباح المنير: ١٨٢، و مجمع البحرين ٣: ٢٩٢.

٣- فى «ل»: الصحيح.

٤- الكافى ٦: ٢/٤١٢، التهذيب ٩: ٤٨٦/١١٢، الوسائل ٢٥: ٣٤٢ أبواب الأشربه المحرمه ب ١٩ ح ١.

٥- كما ادعاه جماعه، و عن كثر العرفان ٢: ٣٠٤ دعوى الإجماع عليه، و هو الحجج، المعترضه بما فى المتن من الأدله، مضافا إلى الرضوى: «و اعلم أنّ أصل الخمر من الكرم إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تصيبه النار فهو خمر و لا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار و يبقى ثلثه» فقه الرضا (عليه السلام): ٢٨٠ و هو سندا كالموثقه، و أظهر منها دلالة، لما فيه من عدم اختلاف النسخه، و بالجملة: القول بالنجاسه فى غايه القوه. منه عفى عنه.

٦- حكاه عنهم الوحيد البهبهانى فى حاشيه المدارك (المخطوط) و قال فيها: لعلّ المأخذ هو الأخبار التى رواها فى الكافى ٦: ٣٩٣ فى باب أصل تحريم الخمر، و رواه الصدوق فى العلل: ٤٧٦ أيضا، إذ ظهر من تلك الأخبار أن العصير بمجرّد الغليان يدخل فى حدّ الخمر حقيقه.. إلى آخر ما قال. و انظر أيضا المقنع للصدوق: ١٥٣ نقلا عن رساله أبيه، و صحيح البخارى ٧: ١٣٩، ١٣٧.

منها، ففي الموثق المروى في التهذيب: عن الرجل من أهل المعرفة يأتيه بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فقال:

«خمر لا تشربه» (١).

إلا- أنه مروى في الكافي و ليس فيه لفظ الخمر (٢)، لكن احتمال السقوط أولى من احتمال الزيادة و إن كان راوى الأول أضبط جدا. لكن في الاكتفاء بمثل هذا الاحتمال في تخصيص الأصول و العمومات إشكال. بل ربما انسحب الإشكال على تقديره أيضا، بناء على التأمل في تبادل النجاسة من علاقته الشباهه قطعاً، سيما بملاحظته سياق الخبر و تفرغ حرمه الشرب فيه على الإطلاق المزبور خاصة.

فانحصر دليل النجاسة في كلام الجماعة. و الاستناد إليه في إثباتها يتوقف على ثبوت الحقيقة منه. و على تقديره فشمول ما دلّ على إطلاق الخمر لمثله محل نظر، لعدم التبادر.

فإذا الطهاره أقوى، وفاقا لجماعه من متأخرى أصحابنا (٣). إلا- أن الاحتياط المصير إلى الأول إن لم يحصل له الإسكار، و إلا فالقول بنجاسته متعين جدا، لعموم ما تقدم.

العاشر الفقاع

و العاشر الفقاع بالإجماع كما عن الانتصار و الخلاف و الغنيه و المنتهى و نهايه الأحكام و ظاهر المبسوط و التذكرة (٤)، مع التأييد بإطلاق الخمر عليه في المعبره المستفيضه التي كادت تبلغ التواتر، بل في بعضها: «إنه الخمر بعينها» (٥).

ص: ٨٧

١- التهذيب ١٢٢/٥٢٦، ٩: ٢٩٣، الوسائل ٢٥: ٢٩٣ أبواب الأشربة المحرمه ب ٧ ح ٤.

٢- الكافي ٦: ٤٢١.

٣- منهم المحقق الأردبيلي في مجمع الفائده و البرهان ٣١٢: ١، صاحب المدارك ٢: ٢٨٩، السبزواري في الكفايه: ١٢.

٤- الانتصار: ١٩٧، الخلاف ٢: ٤٩٠، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٠، المنتهى ١: ١٦٧، نهايه الأحكام ١: ٢٧٢، المبسوط ١: ٣٦، التذكرة ١: ٧.

٥- الوسائل ٢٥: ٣٥٩ أبواب الأشربة المحرمه ب ٢٧.

و عليه يمكن الاستدلال بها على نجاسته جدا.

هذا مضافا إلى النص الصريح فيها، ولا يضر قصور سنده بعد الانجبار بعمل الأصحاب، وفيه: «لا تشربه فإنه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله» (١).

و المرجع فيه العرف و العاده، فحيثما ثبت إطلاق الاسم فيهما حكم بالنجاسه.

و اعلم أن الأظهر الأشهر بين قدماء الطائفة في عرق الجنب من الحرام مطلقا، حين الجنابه كان أم بعدها- وربما خص بالأول- هو النجاسه، بل عدّه في الأمالي من دين الإماميه (٢)، و صرّح بالإجماع في الخلاف شيخ الطائفة (٣)، و هو الظاهر من عبارته ابن زهره (٤). و نحوها عبارته سائر (٥)، إلا أن اختياره الطهاره بعد الحكايه بلا فاصله يعين إرادته منها الشهره العظيمه.

لنصوص المستفيضه، منها الرضوى: «إن عرقت في ثوبك و أنت جنب و كانت الجنابه من الحلال فتجوز الصلاه فيه، و إن كانت من حرام فلا تجوز الصلاه فيه حتى يغسل» (٦).

و نحوه المروى في الذكري عن زياد الكفرثوثي (٧)، و في البحار عن مناقب ابن شهر آشوب نقلا من كتاب المعتمد في الأصول عن علي بن مهزيار (٨)، و فيهما: «إن كان من حلال فصلّ فيه، و إن كان من حرام فلا تصلّ

ص: ٨٨

- ١- الكافي ٦/٤٢٣، التهذيب ٩/٥٤٤، الاستبصار ٤/٣٧٣/٩٦، الوسائل ٢٥: ٣٦١ أبواب الأشربه المحرمه ب ٢٧ ح ٨.
- ٢- أمالي الصدوق: ٥١٦.
- ٣- الخلاف ١: ٤٨٣.
- ٤- انظر الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥١.
- ٥- المراسم: ٥٦.
- ٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٨٤.
- ٧- الذكري: ١٤، الوسائل ٣: ٤٤٧ أبواب النجاسات ب ٢٧ ح ١٢، البحار ٧/٧٧.
- ٨- المناقب ٤: ٤١٤، البحار ٥/٧٧، المستدرک ٢: ٥٦٩ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٥.

و نحوهما خبر آخر مروى فى البحار (١).

و قصور أسانيدھا منجبر بالشهره العظيمه بين القدماء و الإجماعات المحكيه، و الدلاله و إن لم تكن ناصه بالنجاسه إلا أن الملازمه بينها و بين عدم جواز الصلاه المصرح به فيها هنا ثابتة، بناء على عدم القائل بما فيها خاصه من القائلين بالطهاره، و القول به خاصه دون الأحكام الأخر المترتبه على النجاسه إحداث قول فى المسأله.

هذا مضافا إلى التأييد بالروايات الوارده فى الحمام الناهيه عن غسلته معلله باغتسال الزانى فيها و الجنب عن حرام (٢). فتأمل .

و كيف كان: فخلاف المتأخرين و مصيرهم إلى الطهاره ضعيف، و أدلتهم من الأصل و العمومات بما تقدم مخصّصه.

و نحوه فى النجاسه عرق الإبل الجلاله فى الأظهر الأشهر بين قدماء الطائفه، بل ربما يستشعر الإجماع عليه من عباره ابن زهره (٣)، و من عباره سائر الشهره العظيمه (٤)، للصحيحين: «فإن أصابك من عرقها شىء فاغسله» (٥).

و الثانى منهما عام للإبل و غيرها (٦). و به صرح بعض الأصحاب (٧) و حكى عن النزّه (٨). خلافا للأكثر فخصّوا الحكم بالأول.

ص: ٨٩

١- البحار ٦/١١٨: ٧٧، المستدرک ٢: ٥٦٩، أبواب النجاسات ب ٢٠ ذيل الحديث ٥.

٢- الوسائل ١: ٢١٨، أبواب الماء المضاف ب ١١.

٣- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥١.

٤- المراسم: ٥٦.

٥- الكافى ٦: ٢/٢٥١، التهذيب ١: ٧٦٧/٢٦٣، الوسائل ٣: ٤٢٣، أبواب النجاسات ب ١٥ ح ٢.

٦- الكافى ٦: ١/٢٥٠، التهذيب ١: ٧٦٨/٢٦٣، الوسائل ٣: ٤٢٣، أبواب النجاسات ب ١٥ ح ١.

٧- انظر كشف اللثام ١: ٥٠.

٨- نزّه الناظر: ١٩.

و بهما يخص أدله الطهاره التي تمسك [بها] (١) الجماعه المتأخره البالغين حدّ الشهره. لكنها بالإضافه إلى شهره القدماء مرجوحه. و على فرض التساوى فترجيحها عليها يحتاج إلى دلاله واضحه، و هي منتفيه. و الأصل و العمومات بالصحيحين المرجحين لشهره القدماء مخصّصه، و هما أدله خاصه، و تلك عامه، و الخاص مقدم بالضروره. فالمرجح مع الشهره القديمه البتّه، مضافا إلى المخالفه للتقيه، لتصريحهم بالطهاره كما حكاه بعض الأجله (٢).

و الأظهر طهاره لعاب المسوخ (٣) عدا الخنزير و ذرق الدجاج غير الجلال، وفاقا للأشهر (سيما) (٤) بين من تأخر، للأصل، و العمومات، و خصوص النصوص فى الأول فى بعضها كالعقرب و الفأره و الوزغه و العاج و نحوها (٥)، و خصوص الخبر فى الثانى: «لا بأس بخره الدجاج و الحمام يصيب الثوب» (٦).

خلافًا للمراسم و الوسيله و الإصباح فى الأول فالنجاسه (٧). و ليست مستنده إلى دلاله واضحه، و على تقديرها فهى لما تقدّم من الأدله غير مكافئه، سيما مع اعتضادها بالشهره العظيمه، بل و الضروره فى بعض أفرادها كالزنبور و نحوه ممّا يوجب القول بوجود التحرز عنه مخالفه الطريقه المستمره بين المسلمين فى الأعصار السابقه و اللاحقه، مضافا إلى استلزامه العسر و الحرج المنفيين فى الشريعه السهله السمحه.

ص: ٩٠

- ١- ما بين المعقوفين أثبتناه لاقتضاء السياق.
- ٢- قال المحقق فى المعتبر ١:٤١٤ بعد نقل قول سائر باستحباب غسل الثوب: و هو مذهب من خالفنا. و لم نعر على غيره نسب التصريح بالطهاره إلى العامه.
- ٣- قد وردت روايات فى بيان أنواع المسوخ فى الوسائل ٢٤:١٠٤ أبواب الأطمه المحرمه ب ٢.
- ٤- ليست فى «ش».
- ٥- الوسائل ١:٢٣٨ أبواب الأستار ب ٩، الوسائل ٢:١٢٢ أبواب آداب الحمام ب ٧٢.
- ٦- التهذيب ١:٨٣١/٢٨٣، الاستبصار ١:٦١٨/١٧٧، الوسائل ٣:٤١٢ أبواب النجاسات ب ١٠ ح ٢.
- ٧- المراسم: ٥٥، الوسيله: ٧٨، و نقله عن الإصباح فى كشف اللثام ١:٤٩.

فأبواب المناقشات في هذا القول مفتوحه. كأنفتاحها في القول بنجاسه عينها و لعابها كما عن المبسوط في موضعين منه (١)، مدّعيًا في أحدهما الإجماع. و هو غريب. و لا يبعد جعله أماره لإرادته الخباثه من النجاسه لا المعنى المتعارف بين المتشرعه.

و يقربه المحكى عن اقتصاده من أنّ غير الطير على ضربين: نجس العين و نجس الحكم، فنجس العين هو الكلب و الخنزير، فإنّه نجس العين نجس السؤر نجس اللعاب، و ما عداه على ضربين: مأكول و غير مأكول، فما ليس بمأكول كالسباع و غيرها من المسوخات مباح السؤر و هو نجس الحكم (٢).

انتهى.

فيحتمل إرادته من النجاسه فيما مضى ما فسّر بها به هنا. و يؤيده حكمه في الخلاف بجواز التمشط بالعاج و استعمال المداهن منه مدّعيًا عليه الإجماع (٣).

و للصدوقين (٤)، و الشيخين (٥) في الثاني فنجسوه، للخبر: عن ذرق الدجاج تجوز فيه الصلاه؟ فكتب: «لا» (٦).

و فيه - مع الضعف و الإضمار و كونه مكاتبه محتمله لأجلها الحمل على التقيه - قصور الدلاله، إلا على تقدير الملازمه بين نفى جواز الصلاه معه و النجاسه. و هي منتفيه، لانتفائها في مواضع كثيره. إلا أن ينجر بعدم القول بالفرق بينه و بينها هاهنا.

ص: ٩١

١- المبسوط ١٦٦: ٢، و ج ٢٨٠: ٦.

٢- الاقتصاد: ٢٥٤.

٣- الخلاف ٦٧: ١.

٤- الصدوق في المقنع: ٥، و لم نعثر على من نقله عن والده بل إنما نسبوه إلى الصدوق خاصه، انظر كشف اللثام ١: ٥٠، مفتاح الكرامه ١: ١٥٣.

٥- المفيد في المقنع: ٧١، الطوسى في المبسوط ٣٦: ١.

٦- التهذيب ٧٨٢/٢٦٦، الاستبصار ١٧٨/١٩٦، الوسائل ٣: ٤١٢، أبواب النجاسات ب ١٠ ح ٣.

و كيف كان: لا- ريب في قصوره عن مقاومه لما مرّ من الأدله بالضروره، فينبغي طرحه، أو حملة على الجلال، لعدم خلاف في نجاسه ذرقه كما في التنقيح (١)، بل عليها الإجماع في المختلف (٢). و يؤيده عموم ما دلّ على نجاسه أبوال ما لا يؤكل لحمه مطلقا، كما مضى (٣).

و في نجاسه الثعلب و الأرنب و الفأره و الوزغه اختلاف بين الطائفة: فبين حاكم بنجاسه الأربعة، كما عن موضع من المبسوط و موضع من النهايه (٤)، مع حكمه بکراهه الرابع في الموضع الآخر من الأول (٥)، و کراهه الثالث في الموضع الآخر من الثاني (٦)، أو الأخيرين خاصه، كما عن المراسم و المقنعه (٧). أو الأولين كذلك، كما عن الحلبيين (٨). أو هما مع الرابع مکرها للثالث، كما عن القاضي (٩). و عن الغنيه الإجماع على القول الثالث.

و الكراهيه في الجميع أظهر وفاقا لعامه من تأخر، للأصول و العمومات فيها أجمع.

و خصوص النصوص في الأول الداله على قبولها التذكيه، منها الصحيح: عن الصلاه في جلود الثعالب، قال: «إن كانت ذكيه فلا بأس» (١٠) و لو كان نجس العين لما قبل التذكيه.

و النصوص المستفيضه في الثالث، منها الصحاح و غيرها، فمن الاولى

ص: ٩٢

١- التنقيح الرائع ١: ١٤٦.

٢- المختلف: ٥٥.

٣- في ص ٦٠.

٤- المبسوط ٣٧: ١، النهايه: ٥٢.

٥- المبسوط ٣٧: ١.

٦- النهايه: ٦.

٧- المراسم: ٥٦، المقنعه: ٧٠.

٨- أبو الصلاح في الكافي: ١٣١، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥١.

٩- انظر المهذب ٥٢، ٥١: ١.

١٠- التهذيب ٢٠٦/٨٠٩، الاستبصار ٣٨٢/١٤٤٧، الوسائل ٤: ٣٥٧ أبواب لباس المصلي ب ٧ ح ٩.

الصحيح: عن الفأره تقع في السمن و الزيت ثم تخرج منه حيا، فقال: «لا بأس بأكله» (١).

و في الصحيح: «لا بأس بسؤر الفأره إذا شربت من الإناء أن تشرب منه و تتوضأ منه» (٢).

و نحوه الخبر من الثاني المروى عن قرب الإسناد (٣).

و في آخر منه: عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرّات، و قليله و كثيره بمنزله واحده، ثم تشرب منه و تتوضأ منه، غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما وقع فيه» (٤).

و خصوص الصحيح في الرابع: عن الوزغ يقع في الماء فلا يموت فيه، أ يتوضأ منه للصلاه؟ قال «لا بأس» (٥).

و المراد بعدم الانتفاع بما وقع فيه في الخبر السابق - و نحوه الرضوى (٦) - الكراهه، أو المنع منه في مثل الشرب من جهه السّميه لا النجاسه.

و لا - معارض لهذه الأدله سوى المرسل في الأولين: هل يجوز أن يمسّ الثعلب و الأرنب أو شيئا من السباع حيا أو ميتا؟ قال: «لا يضره و لكن يغسل يده» (٧).

ص: ٩٣

- ١- الكافي ٦: ٤/٢٦١، التهذيب ٩: ٣٦٢/٨٦، الوسائل ٩: ١٩٧، أبواب الأطحه المحرمه ب ٤٥ ح ١.
- ٢- الفقيه ١٤/ ٢٨، التهذيب ١: ١٣٢٣/٤١٩، الاستبصار ١: ٦٥/٢٦، الوسائل ١: ٢٣٩، أبواب الأسآر ب ٩ ح ٢.
- ٣- قرب الإسناد: ٥٤٢/١٥٠، الوسائل ١: ٢٤١، أبواب الأسآر ٩ ح ٨.
- ٤- التهذيب ١: ٦٩٠/٢٣٨، الاستبصار ١: ١١٣/٤١، الوسائل ١: ٢٤٠، أبواب الأسآر ب ٩ ح ٤.
- ٥- التهذيب ١: ١٣٢٦/٤١٩، الاستبصار ١: ٥٨/٢٣، الوسائل ١: ٢٣٨، أبواب الأسآر ب ٩ ح ١.
- ٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٣، المستدرک ١: ٢٢٣، أبواب الأسآر ب ٧ ح ٢.
- ٧- الكافي ٣: ٤/٦٠، التهذيب ٣: ٧٦٣/٢٦٢، الوسائل ١: ٣٠٠، أبواب غسل المس ب ٦ ح ٤.

و هو-مع إرساله و عدم مكافأته لما مرّ-دالّ بظاهر إطلاقه على نجاسه السباع أيضا، و مع ذلك شامل لحالتى الملاقاه برطوبه و بدونها جدّا، و لا قائل بالإطلاقين قطعاً.

و النصوص فى الثالث، أجودها سندا و دلالة الصحيح: عن الفأره الرطبه قد وقعت على الماء تمشى على الثياب، أ يصلّى فيها؟ قال: «أغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره فانضحه بالماء» (١).

و هى-مع قصور سند أكثرها و دلالته-ضعيفه أجمع عن المكافأه لما مرّ من وجوه عديده، فلتحمل على الاستحباب. و مع ذلك محتمله للحمل على التقيه، لحكاية نجاسه الفأره فى المنتهى عن بعض العامه (٢).

و أما حكاية الإجماع المتقدمه عن الغنيه فهى بمصير عامه المتأخرين إلى الطهاره موهونه، و مع ذلك فغايتها أنها روايه صحيحه لا تعارض-كسابقته- شيئا من الأدله السابقه.

ص: ٩٤

١- التهذيب ١/٧٦١/٢٦١، الوسائل ٣:٤٦٠ أبواب النجاسات ب ٣٣ ح ٢.

٢- المنتهى ١:١٦٥.

و أما أحكامها فعشره:

الأول كل النجاسات يجب إزاله قليلها و كثيرها عن الثوب و البدن

الأول كل النجاسات يجب شرعا إزاله قليلها و كثيرها عن الثوب و البدن للصلاه و الطواف الواجبين، و شرطا لهما، مطلقا إجماعا، إلاّ من الإسكافي في دون سعه الدرهم من النجاسات- عدا الحيض و المنى- فلم يوجب الإزاله حاكما بالطهاره (١). و يدفعه إطلاق المستفيضه الأمره بغسل النجاسات (٢) الشامل لما ذكره و غيره. كدفعها المحكى في السرائر عن بعض الأصحاب من نفى البأس عمّا يترشح على الثوب أو البدن من النجاسات مطلقا (٣)، أو مقيدا بالبول خاصه عند الاستنجاء كما عن ميفارقيات السيد (٤). مضافا إلى اندفاعهما و لا سيّما الأخير بالخصوص بالصحيح و غيره: عن رجل يبول بالليل، فيحسب أن البول أصابه و لا يستيقن، فهل يجزيه أن يصبّ على ذكره إذا بال و لا يتنّشف؟ قال: «يغسل ما استبان أنه قد أصابه و ينضح ما يشك فيه من جسده و ثيابه، و يتنّشف قبل أن يتوضأ» (٥).

و بالجملة: لا ريب في وجوب الإزاله مطلقا عدا الدم فقد عفى عمّا دون الدرهم البغلى سعه لا وزنا في الصلاه خاصه، إجماعا كما عن المعتمر و المنتهى و نهايه الأحكام و المختلف و التذكرة (٦)، للنصوص المستفيضه الآتية.

ص: ٩٥

١- نقله عنه في المختلف: ٥٩.

٢- الوسائل ٣: ٤٢٨ أبواب النجاسات ب ١٩.

٣- السرائر ١: ١٨٠.

٤- رسائل الشريف المرتضى ١: ٢٨٨.

٥- التهذيب ١: ١٣٣٤/٤٢١، الوسائل ٣: ٤٦٦ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ٢.

٦- المعتمر ١: ٤٢٩، المنتهى ١: ١٧٢، نهايه الأحكام ١: ٢٨٥، المختلف: ٦٠، التذكرة ١: ٨.

و موردها العفو عن الثوب خاصه، و لذا حكى الاقتصار عليه عن جماعه (١). و لكن المحكى عن المنتهى نسبه إلحاق البدن به إلى أصحابنا (٢)، مشعرا بالإجماع عليه، فهو الحجّه إن تمّ، لا الاشتراك في العله و هى حصول المشقه فى الإزاله، فإنّها مستنبطه لا إشعار عليه فى شىء من المعتمره.

و لا الروايه: إنى حككت جلدى فخرج منه دم، فقال: «إن اجتمع منه قدر حمصه فاغسله و إلا فلا» (٣).

لقصور سندها أوّلا. و مخالفتها الإجماع ثانيا من حيث جعل المعيار قدر الحمصه و لا قائل به من الأصحاب إن أريد به سعه، و كذلك إن أريد به وزنا، لزياده سعته من سعه الدرهم لو أشيع فى البدن أو الثوب بكثير جدا و لا قائل به من الأصحاب أيضا.

إلا- أن يجاب عن القصور بالانجبار بالعمل، و الدلاله بقراءه الحمصه بالخمصه بالخاء المعجمه، و هو (٤) ما انخفض من راحه الكف، كما سيأتى نقل تقدير الدرهم به سعه عن بعض الأجله (٥)، لكنه يتوقف على القرينه على هذه النسخه و هى مفقوده.

فإذا المستند إنما هو حكاية الإجماع المستشعر بها عن عباره العلامه إن تمّ، و إلا فمقتضى الأصل المستفاد من النصوص المعتمره المستفيضه عدم العفو و وجوب الإزاله. لكن الظاهر تماميته، فقد صرّح به المرتضى فى الانتصار (٦)، و لم نر فيه مخالفا، و كيف كان فالاحتياط مطلوب فيها البتّه.

ص: ٩٦

١- منهم الصدوق فى الفقيه ١: ٤٢، المفيد فى المقنعه: ٦٩، الطوسى فى المبسوط ١: ٣٥، سلار فى المراسم: ٥٥.

٢- المنتهى ١: ١٧٣.

٣- التهذيب ١: ٧٤١/٢٥٥، الاستبصار ١: ٦١٣/١٧٦، الوسائل ٣: ٤٣٠ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٥.

٤- فى «ش» و «ل» زياده: سعه.

٥- و هو الحلّى فى السرائر ١: ١٧٧.

٦- الانتصار: ١٣.

ثم إن المراد بالبغلي هو الكبير الوافي المضروب من درهم و ثلث على المستفاد من أكثر الأصحاب، بل حكى اتفاقهم عليه (١)، و عليه نص الرضوي: «إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاه فيه ما لم يكن مقدار درهم واف، و الوافي ما يكون وزنه درهما و ثلثا، و ما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله و لا بأس بالصلاه فيه» إلى آخره (٢).

و ربما ظهر من الحلّي مغايره الوافي للبغلي (٣).

و اختلفوا في سعته، فبين من قدّره بما يقرب سعته من سعه أخصص الراحة و ما انخفض منها كما عن الحلّي (٤)، و بسعه الدينار كما عن العماني (٥)، و بسعه العقد الأعلى من الإبهام كما عن الإسكافي (٦)، و حكى اعتبار سعه العقد الأعلى من السبابه و من الوسطى (٧).

و لا دليل على شيء منها و إن كان الأول منسوبا إلى الأشهر بين أصحابنا (٨). و ربما يستشهد للثاني بالخبر المروى عن مسائل على بن جعفر:

«و إن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله و لا تصلّ فيه حتى تغسله» (٩) و لا - حجه فيه من حيث السند، مع إجمال سعه الدينار.

و الأوفق بالقواعد الأخذ بالأقل من المقادير، و قوفا فيما خالف الأصل المتقدم على المتيقن، إلا أن الأخير ضعيف جدّا تشهد القرائن الحاليه بفساده قطعا. بل و ربما لا يبعد ترجيح الأول، لإخبار الحلّي عن رؤيته كذلك و هو

ص: ٩٧

١- انظر الحدائق ٣٣١:٥.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٥، المستدرک ٥٦٥:٢ أبواب النجاسات ب ١٥ ح ١.

٣- السرائر ١٧٧:١.

٤- السرائر ١٧٧:١.

٥- نقله عنه في المختلف: ٦٠.

٦- حكاه عنه في المختلف: ٥٩.

٧- كما حكاه الفاضل الهندي في كشف اللثام ٥٢:١.

٨- كشف اللثام ٥٢:١.

٩- مسائل على بن جعفر: ٣٠٥/١٧٣، الوسائل ٤٣٢:٣ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٨.

حجه، و ليس من باب الشهاده ليعتبر فيها التعدد، و مع ذلك فهو معتضد بالشهره المحكيه.

و اختلفوا أيضا فى وجه التسميه بالبغلى، فعن المعتبر و التذکره: إنه النسبه إلى قريه بالجامعين (١)، قيل: فعلى هذا فالغين مفتوحه و اللام مشدده (٢).

و فى الذکرى: إنه البغلى بإسكان الغين، و هو منسوب إلى رأس البغل ضربه الثانى فى ولايته بسكه كسرويه و وزنه ثمانيه دوانيق، قال: و البغليه كانت تسمى قبل الإسلام الكسرويه، فحدث لها هذا الاسم فى الإسلام و الوزن بحاله و جرت فى المعامله مع الطبريه و هى أربعه دوانيق، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما و اتخذ الدرهم منهما و استقر أمر الإسلام على سته دوانيق، قال:

و هذه التسميه ذکرها ابن دريد، و حكى النسبه إلى قريه بالجامعين قولاً، و استدل له بأن هذه الدراهم لا بدّ من تقدمها على الإسلام ليحمل عليها الأخبار، و أجاب بما أشار إليه آنفاً من أنها متقدمه و إنما الحادث التسميه (٣).

و عن المهذب البارع ردّ ما فى الذکرى بأن المسموع من الشيوخ فتح الغين و تشديد اللام، و اتباع المشهور بين الفقهاء أولى من اتباع المنقول عن ابن دريد (٤). و لا ثمره فى هذا الاختلاف.

و ربما يستشكل فى حمل إطلاق النصوص على البغلى، بناء على ما يستفاد من الذکرى و غيره إطلاق الدرهم عليه و على غيره من الطبريه و غيرها و أنه ترك فى زمن عبد الملك، و هو متقدم على زمان صدور الروايات. و هو كذلك لو لا الفقه الرضوى المتقدم المعتضد بفتوى الأصحاب، و روايه العامه ذلك عن النبى صلّى الله عليه و آله (٥)، فتدبر.

و لم يعف عمّا زاد عنه إجماعاً، للعمومات، و صريح النصوص

ص: ٩٨

١- المعتبر ١: ٤٣٠، التذکره ٨: ١.

٢- انظر المهذب البارع ١: ٢٣٩، و المدارك ٣١٤: ٢.

٣- الذکرى: ١٦.

٤- المهذب البارع ١: ٢٣٩، ٢٤٠.

٥- انظر سنن البيهقى ٢: ٤٠٤.

و في العفو عما بلغ قدر الدرهم حال كونه مجتمعاً روايتان، أشهرهما و أظهرهما وجوب الإزالة ففي الصحيح: «يغسله-أى الدم-و لا يعيد صلاته، إلا أن يكون قدر الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة» (١).

و نحوه المرسل لجميل: «لا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم» (٢).

و نحوهما الرضوى المتقدم (٣).

و هذه الأخبار-مع اعتبار أسانيدها و اعتضاها بالعمومات و الشهره العظيمه-واضحه الدلاله.

و الروايات الثانيه مع قصور أسانيدها-و لو بالإضافه إلى الروايات السابقه فى بعضها-و قلّه عددها، و ندره القائل بها-إذ لم ينقل إلا عن الديلمى و المرتضى (٤)-غير واضحه الدلاله، فإنّ إحداها الخبر: «فى الدم يكون فى الثوب:» إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلّى فليعد صلاته» الحديث (٥).

و ليس فيها الدلاله إلا- من جهه مفهوم العبارة الثانيه، و هو معارض بمفهوم العبارة الاولى، و الترجيح معها-دون نيه-لاعتضاها بالمعاضدات السابقه.

و ما يقال فى ترجيح العكس من أصاله البراءه غفله واضحه، كيف لا؟! و هى بالعمومات الدالّه على وجوب الإزالة، و استصحاب شغل الذمه اليقيني بالعباده المستدعى للبراءه اليقينيّه مخصّصه، و على تقدير بقائها فلا ريب فى

ص: ٩٩

١- التهذيب ٢٥٥/٧٤٠، الاستبصار ١٧٦/٦١١:١، الوسائل ٣:٤٢٩ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ١.

٢- التهذيب ٢٥٦/٧٤٢، الاستبصار ١٧٦/٦١٢:١، الوسائل ٣:٤٣٠ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٤.

٣- فى ص: ٩٢.

٤- الديلمى فى المراسم: ٥٥، حكاه عن المرتضى فى المدارك ٣:٣١٢.

٥- التهذيب ٢٥٥/٧٣٩، الاستبصار ١٧٥/٦١٠:١، الوسائل ٣:٤٣٠ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٢.

عدم مكافاتها لشيء من المعاضدات المتقدمه،فضلا عن جميعها،و لا سيما الشهره.و بالجمله:لا حجه في مثل هذه الروايه.

نعم في الحسن:قلت له:الدم يكون في الثوب على و أنا في الصلاه، قال:«إن رأيتَه و عليك ثوب غيره فاطرحه و صل،و إن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك و لا إعاده عليك،و ما لم يزد على قدر الدرهم فليس بشيء رأيتَه أو لم تره،فإذا كنت قد رأيتَه و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيعت غسله و صليت فيه صلاه كثيره فأعد ما صليت فيه»(١).

و دلالتُه غير صريحه،و غايتها العموم القابل للتخصيص بما تقدم بحمل ما لم يزد و ما ليس بأكثر من الدرهم على خصوص الناقص عنه.

هذا مع أن هذا الخبر مروى في الكافي و الفقيه-اللذين هما أضبط من التهذيب الذي روى فيه كما مر-بإسقاط الواو في«و ما لم يزد»و زياده:«و ما كان أقل من ذلك فليس بشيء»بعد قوله:«ما لم يزد على مقدار الدرهم» و سبيله حينئذ سبيل الروايه السابقه.

و لعل ترك ذكر الواسطه بين الأقل و الأكثر في الروايتين لأجل ندرتها و غلبه تحقق الأمرين،فليس فيهما على هذا ذكر حكمها لو لم نقل بدلالتهما على عدم العفو عنها،فلاستناد إليهما لا وجه له أصلا.

و لو كان مقدار الدرهم فصاعدا متفرقا لم تجب إزالته مطلقا و إن زاد الجميع عن مقدار الدرهم و تفاحش،وفاقا للطوسى و الحلّى و ابن سعيد (٢) و التلخيص،و في الذكري إنه المشهور (٣)،لظاهر المرسل الذي مرّ (٤)،إلا أن في السند مع الإرسال على بن حديد.و دعوى الجبر بالشهره المحكيه مدفوعه

ص:١٠٠

١- الكافي ٣:٣/٥٩،الفقيه ١:٧٥٨/١٦١،التهذيب ١:٧٣٦/٢٥٤،الاستبصار ١:٦٠٩/١٧٥،الوسائل ٣:٤٣١ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٦ بتفاوت يسير.

٢- الطوسى فى المبسوط ١:٣٦،الحلى فى السرائر ١:١٧٨،ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ٢٣.

٣- الذكري:١٦.

٤- راجع ص:٩٤.

بالشهره بين المتأخرين على الخلاف و هي وجدانيه.

نعم:الصحيح المتقدم (١)ظاهر فيه،من حيث إن الظاهر كون«مجتمعا» خبرا ليكون،لا حالا مطلقا،لا مقدّره و لا محقّقه،و إن تمّ دلالتة على الثانى أيضا بالضروره،لظهور اتحاد زمانى الاجتماع و الكون بقدر الدرهم مع أن تغايرهما شرط فى المقدّره اتفقا،و لامتناع المحقّقه فى النقط المتفرقه المفروضه فى الروايه،فانحصر الأمر فيما مرّ و هو كون«مجتمعا»خبرا.و على تقديره فالدلاله ظاهره،و مع ذلك معتضده بالشهره المحكيه،و لكن فى بلوغها قوه المعارضه للعمومات،و استصحاب اشتغال الذمه بالعباده التوقيفيه،و إطلاقات أكثر ما مضى من المعتبره نوع مناقشه.

و لعله لذا قيل إنه تجب الإزاله حينئذ مطلقا و إن كان غير متفاحش،و لا ريب أنه أحوط لو لم يكن أقوى،وفاقا لسلاّر و ابنى حمزه و البراج و أكثر المتأخرين (٢).

و قيل كما عن النهايه و المعتبر (٣)- كما حكاه عنه بعض الأجلّه (٤)- بوجوب الإزاله بشرط التفاحش و لا دليل على الشرط و تقديره بالمره كما اعترف به جماعه (٥)،بل ربما يمكن المناقشه فى نسبه هذا القول إلى النهايه، فإنّ عبارتها غير صريحه فيه بل و لا ظاهره على ما حكاه بعض الأجلّه (٦).

الثانى دم الحيض تجب إزالته و إن قلّ

الثانى:

دم الحيض تجب إزالته و إن قلّ و نقص عن سعه الدرهم اتفقا، كما

ص:١٠١

١- فى ص:٩٤.

٢- سلاّر فى المراسم:٥٥،ابن حمزه فى الوسيله:٧٧،ابن البراج فى المهدّب ١:٥١، و انظر جامع المقاصد ١:١٧٢،و الذكرى:١٦،و روض الجنان:١٦٦.

٣- النهايه:٥١،المعتبر ١:٤٣١.

٤- انظر الحدائق ٥:٣١٥.

٥- منهم صاحب المدارك ٢:٣٢٠،و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٥٣،و صاحب الحدائق ٥:٣١٩.

٦- كشف اللثام ١:٥٢.

حكاه بعض الأجله (١)، للأصل المستفاد من إطلاق المعبره الأمره بغسله، كالنبي الأمر لأسماء: «حتيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء» (٢).

و الصادق: عن الحائض، قال: «تغسل ما أصاب ثوبها من الدم» (٣).

مضافا إلى الأصل في العباده و استصحاب شغل الذمه المحتاج إلى البراءه اليقنيه في محل الشبهه.

و للخبر المروى في الكافي و موضع من التهذيب، مسندا إلى الصادق عليهما السلام: «لا تعاد الصلاه من دم لا تبصره إلا دم الحيض، فإن قليله و كثيره في الثوب إن رآه و إن لم يره سواء» (٤).

و قصور السند بالعمل و الأصول مجبور، و السند - كما عرفت - على الراوى غير موقوف.

و نحوه الرضوى: «إلا أن يكون دم الحيض، فاغسل ثوبك منه و من البول و المنى قل أو كثر» (٥).

و هذه الأدله مع ما هي عليه من القوه سليمه عمّا يصلح للمعارضه، سوى ما يتوهم من إطلاق أخبار العفو المتقدمه. و شموله للمقام محل مناقشه، لعدم التبادر، لاختصاص الخطابات فيها بالذكر دون النسوه، و احتمال إصابه ثيابهم دم الحيض نادر بالضروره، و لذا لم يكن من الأفراد المتبادره، فلا يعترض بمثل ذلك شيء من الأدله السابقه.

ص: ١٠٢

١- كشف اللثام ٥٢: ١.

٢- سنن الترمذى ١٣٨/٩١، سنن النسائى ١: ١٥٥ و فيهما بتفاوت يسير.

٣- الكافي ١/١٠٩، التهذيب ١: ٧٩٦/٢٧٠، الاستبصار ١: ٦٥٢/١٨٦، الوسائل ٣: ٤٤٩ أبواب النجاسات ب ٢٨ ح ١.

٤- الكافي ٣: ٣/٤٠٥، التهذيب ١: ٧٤٥/٢٥٧، الوسائل ٣: ٤٣٢ أبواب النجاسات ب ٢١ ح ١.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٥، المستدرک ٢: ٥٦٦ أبواب النجاسات ب ١٦ ح ١.

و ألحق الشيخ به تبعا للمرتضى (١)، بل وغيره من القدماء (٢)، بل وربما يستفاد عن ظاهر الخلاف و صريح الغنيه الإجماع عليه، و عن الحلّي نفى الخلاف عنه (٣) دم الاستحاضه و النفاس و لا- بأس به، للإجماعات المحكيه، و الأصل المتقدم في العباده، مع عدم عموم في أخبار العفو كما مضت إليه الإشاره، و اعتضاد إلحاق الثاني بما يستفاد من المعتبره من أنه دم الحيض المحتبس في أرحام النسوه و أنه حيض في الحقيقه.

و عن ابن حمزه و القطب الراوندى و التحرير (٤): إلحاق دم الكلب و الخنزير أيضا.

و عن العلّامه في جملة من كتبه: التعميم لدم مطلق نجس العين الشامل لهما و للكافر و الميت (٥). و لا دليل عليه سوى الأصل المتقدم السالم عن معارضه أخبار العفو لما مرّ. و هو الحجّه فيه، لا الاستدلال بملاقاته البدن النجس الغير المعفو، لا بتناؤه على تزايد نجاسه نجس العين و قد يمنع. و لو سلّم فلا دليل على عدم العفو في مثله سوى إطلاق الأخبار بال غسل و إعاده الصلاه عنه، و لم ينصرف إليه، لما مرّ فتأمل.

و العمده في التعديه هو الإجماع، و ليس في المسأله، مع أن المحكى عن الحلّي إنكار الإلحاق مدّعا عليه الوفاق (٦).

فإذا: الأجداد الاستدلال بما مرّ، و بالخبر الموثق بابن بكير- المجمع على تصحيح رواياته-: «إن الصلاه في كلّ شيء حرام أكله فالصلاه في وبره و شعره و جلده و بوله و كلّ شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاه حتى يصلّى في غيره ممّا

ص: ١٠٣

- ١- الشيخ في النهايه: ٥١، و المبسوط ١: ٣٥، و الخلاف ١: ٤٧٦، المرتضى في الانتصار: ١٣.
- ٢- كسلار في المراسم: ٥٥، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٠.
- ٣- السرائر ١: ١٧٦.
- ٤- ابن حمزه في الوسيله: ٧٧، و نقله عن القطب الراوندى في المختلف: ٥٩، التحرير ١: ٢٤.
- ٥- راجع نهايه الأحكام ١: ٢٨٥، و المختلف: ٥٩، و التذكرة ١: ٨.
- ٦- السرائر ١: ١٧٧.

أحلَّ الله تعالى أكله» الخبر (١). فتدبّر.

و عفى عن دم القروح و الجروح الذى لا- يرقأ و لا- ينقطع، فى الثوب كان أم البدن، قليلا- كان أو كثيرا، إجماعا، للنصوص المستفيضة، منها الصحيح:

عن الرجل يخرج به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلّى؟ فقال: «يصلّى و إن كانت الدماء تسيل» (٢).

و نحوه الصحيحان (٣) و الحسن (٤) و غيرها.

و ظاهرها الدم السائل الغير المنقطع، و لذا خصّ العفو به فى العبارة كجماعه (٥)، نظرا إلى مخالفته الأصل المستفاد من إطلاق المعتبره الأمره بغسل الدم و الحاكمه بإعادة الصلاه عنه، فيقتصر فيها على مورد النص.

و حينئذ فإذا رقا لم يعف عنه مطلقا بل اعتبر فيه سعه الدرهم جدّا، و هو أحوط و أولى. و إن كان ربما يقال: فى تعينه نظر، لعدم انحصار أخبار العفو عنه فيما مرّ، بل هنا معتبره آخر دالّه على العفو إلى أن يبرأ، منها الخبر: «إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ و ينقطع الدم» (٦). و فيه نظر.

و الأولى الاستدلال بعموم الموثق: عن الدماميل تكون بالرجل فتنفجر

ص: ١٠٤

-
- ١- الكافي ٣: ١/٣٩٧، التهذيب ٢: ٨١٨/٢٠٩، الاستبصار ١: ١٤٥٤/٣٨٣، الوسائل ٤: ٣٤٥ أبواب لباس المصلّى ب ٢ ح ١.
 - ٢- التهذيب ١: ٧٤٩/٢٥٨، الاستبصار ١: ٦١٥/١٧٧، الوسائل ٣: ٤٣٤ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٤.
 - ٣- الأول: التهذيب ١: ٧٥٠/٢٥٨، الوسائل ٣: ٤٣٤ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٥. الثانى: التهذيب ١: ٧٥١/٢٥٩، الوسائل ٣: ٤٣٥ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٦.
 - ٤- الكافي ٣: ١/٥٨، التهذيب ١: ٧٤٧/٢٥٨، الاستبصار ١: ٦١٦/١٧٧، الوسائل ٣: ٤٣٣ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ١.
 - ٥- منهم سلّار فى المراسم: ٥٥، الشهيد فى البيان: ٩٤، العلامة فى المنتهى ١: ١٧٢.
 - ٦- التهذيب ١: ٧٥٢/٢٥٩، الوسائل ٣: ٤٣٥ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٧.

و هو فى الصلاه،قال:«يمسحه و يمسح يده بالحائط أو بالأرض و لا يقطع الصلاه» (١).

مضافا إلى نص الموثق:دخلت على الباقر عليه السلام و هو يصلى، فقال لى قائدى: إن فى ثوبه دما،فلما انصرف قلت له:إن قائدى أخبرنى أن بثوبك دما،قال عليه السلام:«إن بى دماميل فليست أغسل ثوبى حتى تبرأ» (٢).

إلا أن فى السند قصورا و لا جابر له يعتد به. و مع ذلك فليس فى الدلاله صراحه فيحتمل البرء فيه الانقطاع،كاحتماله من البرء فى الخبر السابق.بل و لا يبعد قربه فيه،لاشتراط السيلائن فى صدره،و عطف الانقطاع عليه فى ذيله.

فلم يبق إلا العموم فى الموثق السابق،و فى تخصيص الأصل و العمومات بمثله نظر،سيما مع كون العمل بهما فى غير محل الوفاق هو الأشهر،كما يظهر من كلمات القوم للأحقر.

هذا مضافا إلى ظهور التقييد بعدم الانقطاع و الإشعار بكون العله فى العفو هنا هو الحرج من روايات آخر،و قصور أسانيدها-لو كان-بالشهره منجبر،ففى المروى عن السرائر عن البنظى عن مولانا الباقر عليه السلام:«إن صاحب القرحة التى لا- يستطيع صاحبها ربطها و لا حبس دما يصلى و لا يغسل ثوبه فى اليوم أكثر من مره» (٣).

و فى الموثق:عن القرحة و الجرح فلا يستطيع أن يربطه و لا يغسل دمه، قال:«يصلى و لا يغسل ثوبه،فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعه» (٤).

فإذا:القول الأول حيث لا يلزم معه الحرج أظهر.و عليه فهل يناط الحكم بالانقطاع على الإطلاق كما هو ظاهر عبارته و جماعه،أو يقيد بزمان يتسع لأداء

ص:١٠٥

١- التهذيب ١٠٢٨/٣٤٩،الوسائل ٣:٤٣٥ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٨.

٢- الكافى ٣:١/٥٨،التهذيب ١:٧٤٧/٢٥٨ الاستبصار ١:٦١٦/١٧٧،الوسائل ٣:٤٣٣ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ١.

٣- مستطرفات السرائر: ٢٦/٣٠.

٤- الكافى ٣:٢/٥٨،التهذيب ١:٧٤٨/٢٥٨،الاستبصار ١:٦١٧/١٧٧،الوسائل ٣:٤٣٣ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٢.

الصلاه كما عن المعتمر و الذكرى (١)؟قولان.

و ربما يناط العفو و عدمه بحصول المشقه بالإزاله و عدمه، كما فى الشرائع و عن ظاهر العلامه فى النهايه (٢)، و عن المنتهى و التحرير (٣):الجمع بينه و بين عدم الانقطاع.و الأول من هذين فى الجملة أقوى، و ذلك فى صورته حصول المشقه مع الانقطاع، إذ الانقطاع بمجرد حصول المشقه بالإزاله غير كاف فى عدم العفو قطعاً، و ينزل تعليق عدم العفو على مجرد البرء و الانقطاع فى الخبرين على هذا قطعاً. هذا، و لا- يبعد قوّته مطلقاً، فيجب الإزاله مع عدم المشقه فى صورته عدم الانقطاع أيضاً، لظهور سياق الروايات السابقه فى العفو مع عدم الانقطاع فى صورته حصول المشقه بالإزاله.

و الأقوى عدم وجوب إزاله البعض و لو مع إمكانها. خلافاً لمحتمل نهايه الأحكام (٤). و إطلاق النصوص تدفعه. كدفعها وجوب إبدال الثوب و لو مع الإمكان و إن حكى الحكم به عن الكتاب المذكور و المنتهى (٥)، مع أن الشيخ ادعى فى الخلاف على خلافه الوفاق (٦)، و هو عليه حجّه أخرى. لكنه أحوط و أولى، لإشعار روايه البيزنطى المتقدمه به جدّاً، إلا أنها لضعفها و عدم جابر لها هنا مع عدم معارضتها لما مرّ ليست هنا محل الفتوى، فتأمل جدّاً .

الثالث تجوز الصلاه فيما لا تتم الصلاه فيه منفرداً مع نجاسته

الثالث:

تجوز الصلاه فيما لا- تتم الصلاه للرجال فيه منفرداً و لو كان مع نجاسته مغلظه كالتكه و الجورب و القلنسوه و نحوها. مطلقاً كما هو الأشهر الأقوى، وفاقاً للمرتضى (٧)، أو من الملابس خاصه مطلقاً كما عن الحلّى

ص: ١٠٦

١- المعتمر ١:٤٢٩، الذكرى: ١٦.

٢- الشرائع ١:٥٣، نهايه الأحكام ١:٢٨٥.

٣- المنتهى ١:١٧٢، التحرير ١:٢٤.

٤- نهايه الأحكام ١:٢٨٥.

٥- نهايه الأحكام ١:٢٨٦، المنتهى ١:١٧٢.

٦- انظر الخلاف ١:٤٧٦.

٧- الانتصار: ٣٨.

و غيره (١)، أو مقيدا بكونها في محالها كما عليه العلامة في أكثر كتبه (٢).

و لا خلاف في أصل الحكم في الجملة، بل عليه الإجماع عن الانتصار و الخلاف و السرائر و ظاهر التذكرة (٣)، و صرح به أيضا جماعه (٤)، و النصوص به مع ذلك مستفيضه، منها الموثق: «كل ما كان لا- تجوز الصلاة فيه وحده فلا- بأس أن يكون عليه الشيء، مثل القلنسوه و التكه و الجورب» (٥).

و المرسل كالصحيح على الصحيح: «إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه فلا بأس» (٦).

و ظاهرهما- كغيرهما- تعليق الحكم بجواز الصلاة فيما لا تتم فيه منفردا على هذا الوصف.

و أظهر منهما الرضوي: «إن أصاب قلنسوتك أو عمامتك أو التكه أو الجورب أو الخف منى أو بول أو غائط فلا بأس بالصلاة، و ذلك أن الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده» (٧).

و مقتضاه عدم اختصاص الحكم بالملايس فضلا عن اشتراط كونها في محالها، و إن كان هذا غير بعيد بعد ثبوت الأول، نظرا إلى التبادر من المذكورات في سياق الأخبار.

و يقرب العموم مضافا إلى ما مرّ (٨) الإتيان بلفظه في بعضها، و الترديد بين كون تلك الأشياء عليه أو معه في المرسل (٩). و بجميع ما ذكر يخص الأصل في

ص: ١٠٧

١- الحلى في السرائر ١: ١٨٤، و انظر نهايه الأحكام ٣٨٣: ١.

٢- انظر التذكرة ١: ٩٦، و التحرير ١: ٢٤، و المنتهى ١: ١٧٤.

٣- الانتصار: ٣٨، الخلاف ١: ٤٧٩، السرائر ١: ٢٦٣، التذكرة ١: ٩٦.

٤- منهم القطب الراوندى على ما حكى عنه فى المختلف: ٦١، و انظر المدارك ٢: ٣٢٢، الذخير ١٦٠.

٥- التهذيب ٢: ١٤٨٢/٣٥٨، الوسائل ٣: ٤٥٥ أبواب النجاسات ب ٣١ ح ١.

٦- التهذيب ٢: ١٤٧٩/٣٥٧، الوسائل ٣: ٤٥٦ أبواب النجاسات ب ٣١ ح ٢.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٥، المستدرک ٢: ٥٧٥ أبواب النجاسات ب ٢٤ ح ١.

٨- من التعليل و التعليق على الوصف. منه رحمه الله.

٩- التهذيب ١: ٨١٠/٢٧٥، الوسائل ٣: ٤٥٦ أبواب النجاسات ب ٣١ ح ٥.

العباده كما مرّ.

و ما ربما يقال: من إثبات أصل الحكم هنا بأصاله البراءة عن إزاله النجاسه عن مثل هذه الأشياء السالمه عن المعارض، لخلو الأخبار عن الأمر بها، لاختصاص الأمر منها بالثوب الغير الصادق على مثل هذه الأشياء.

ليس في محلّه، كيف لا؟! و هو بعد معارضته بالأصل المتقدم ذكره الذى هو منه أقوى يدفعه تصريح الأصحاب - كظواهر النصوص - باستثنائها الملازم لدخولها تحت أدله المنع عنها.

و منه يظهر التمسك بمثل ذلك لإثبات العفو عن النجاسه فى العمامه تبعا للصدوقين (١). و مستندهما من النصوص غير واضح، سوى الرضى المتقدم.

و مع ذلك فهو غير ظاهر أيضا؛ لاحتماله إرادته العمامه الصغيره كما يشعر به التعليل فى ذيله، فإنّ الكبيره تتأنى الصلاه فيها قطعاً، فلا وجه لتعليل الحكم بجواز الصلاه فيها بما ذكر، و عليها حمل الراوندى كلامهما (٢).

الرابع يغسل الثوب و البدن من البول مرّتين

الرابع:

يغسل الثوب و البدن من البول مرّتين على الأظهر الأشهر، بل عن ظاهر المعتمد الإجماع عليه (٣)، و هو الحجّه كالصحيح المستفيضه و غيرها، منها الصحيحان: عن الثوب يصيبه البول، قال: «اغسله مرّتين» (٤).

و نحوهما الصحيح بزياهه: «فإن غسلته فى ماء جار فمرّه واحده» (٥).

خلافاً للمنتهى و البيان فمرّه مطلقاً (٦)، لإطلاق الأمر. و يقيد بما مرّ.

و لشاذ، فخص التعدد بالثوب خاصه (٧)، عملاً فيما عداه بالأصل و إطلاق

ص: ١٠٨

١- الصدوق فى الفقيه ١: ٤٢، و قد نقل عنه و عن والده العلامه فى المختلف: ٦١.

٢- نقله عن القطب الراوندى فى المعتمد ١: ٤٣٥.

٣- المعتمد ١: ٤٣٥.

٤- التهذيب ١: ٧٢١/٢٥١ و ٧٢٢، الوسائل ٣: ٣٩٥ أبواب النجاسات ب ١ ح ١ و ٢.

٥- التهذيب ١: ٧١٧/٢٥٠، الوسائل ٣: ٣٩٧ أبواب النجاسات ب ٢ ح ١.

٦- المنتهى ١: ١٧٥، البيان: ٩٣.

٧- كما فى التحرير ١: ٢٤.

الأمر السالمين عن معارضة النصوص المتقدمة، لاختصاصها بالثوب خاصة.

و الإجماع المحكى حجه عليه، و الأصل معارض باستصحاب النجاسه، و مع ذلك هو كالإطلاق مقيد بالإجماع الذى مرّ و نصوص أخرى هى ما بين صحيح و حسن و قاصر قصوره بالشهره منجر، ففى الصحيح: عن البول يصيب الجسد، قال: «صَبَّ عليه الماء مرتين» (١).

و نحوه الحسن بزياده: «و إنما هو ماء» (٢).

و نحوه بعينه المروى فى مستطرفات السرائر، عن جامع أحمد بن محمد بن أبى نصر (٣) و ربما يعدّ مثله صحيحا، لنقله عن الكتاب المشهور بلا واسطه، و هو معتبر.

ثمّ إن إطلاق العبارة و النصوص المتقدمه و ظاهر جماعه (٤) عموم التعدد لصور الغسل بالقليل، أم الكثير الراكد، أو الجارى.

خلافًا لجماعه، فاكثفوا بالمره فيما عدا الأول مطلقا، كما عن العلامه فى التذكره و النهايه و الشهيدين و غيرهم (٥)، أو الجارى خاصه كما عن الجامع (٦).

و ربما علّل الإطلاق بالاقصر فيما خالف الأصل و إطلاق الأوامر على القدر المتيقن من النصوص المتقدمه، و ليس إلا القليل خاصه، للغلبه، و لما فيما عداه من الندره زمن صدور تلك المعتره.

و الأصل معارض بمثله بل و أقوى، و الإطلاق مجاب بما أجيب به عن

ص: ١٠٩

١- التهذيب ١: ٧١٦/٢٤٩، الوسائل ٣: ٣٩٥ أبواب النجاسات ب ١ ح ٣.

٢- الكافي ٣: ١/٥٥، التهذيب ١: ٧١٤/٢٤٩، الوسائل ٣: ٣٩٥ أبواب النجاسات ب ١ ح ٤.

٣- مستطرفات السرائر: ٢١/٣٠، الوسائل ٣: ٣٩٦ أبواب النجاسات ب ١ ح ٧، و لكنه مروى فى المستطرفات عن نوادر أحمد بن محمد بن أبى نصر لا عن جامع.

٤- منهم العلامه فى التحرير ١: ٢٤، المحقق الثانى فى جامع المقاصد ١: ١٧٣، الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٥٣.

٥- التذكره ١: ٩، نهايه الأحكام ١: ٢٧٩، الشهيد الأول فى الذكري: ١٥، الشهيد الثانى فى الروضه ١: ٦٢، و انظر الذخيره: ١٦١.

٦- الجامع للشرائع: ٢٢.

فإذا: القول الأخير أقوى، استنادا في لزوم التعدد فيما عدا الجارى باستصحاب النجاسة، لا إطلاق النصوص الأمره بالإزالة ليرد عليها المناقشه المزبوره. و في الاكتفاء بالمره فيه بالصحيح الثالث، لقوله: «فإن غسلته في ماء جار فمره واحده».

و الرضوى: «فإن أصاب بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مره، و من ماء راكد مرتين، ثم أعصره» (١).

و فيهما مفهومهما في الأول و منطوقا في الثانى بحسب العموم ردّ للقول بنفى التعدد فيما عدا القليل على الإطلاق، إلا أن يجابا بالورود مورد الغلبه.

و اعلم أن ظاهر العبارة و صريح جماعه (٢) اختصاص التعدد بالبول خاصه و الاكتفاء فيما عداه بالمره الواحده، تمسكا بالأصل و إطلاق النصوص.

خلافًا لآخرين، و هم ما بين مطلق للتعدد فيه (٣)، و مقيد له بما له قوام و ثخانته (٤)، للأولويه، و هى ممنوعه، و للصحيحه: ذكر المنى فشده و جعله أشد من البول (٥). و الدلاله غير واضحه، فيحتمل إرادته الأشديه فى النجاسه ردًا لما ذهب إليه بعض العامه من القول بالطهاره (٦)، لا الأشديه فى كيفية الإزاله، مع أنها تستلزم الزيادة على المرتين و لو بواحد. فإذا: الأقوى هو القول بالمره و إن كان الأحوط مراعاة التعدد مطلقا البته.

ص: ١١٠

- ١- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٥، المستدرک ٢: ٥٥٣ أبواب النجاسات ب ١ ح ١.
- ٢- منهم الشهيد الأول فى الذکرى: ١٥، و الشهيد الثانى فى الروضه ١: ٦١، و صاحب الحدائق ٥: ٣٦٤.
- ٣- كالشهيد الأول فى الدروس ١: ١٢٥، و الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٨، و المحقق الكركى فى جامع المقاصد ١: ١٧٣.
- ٤- كما فى التحرير ١: ٢٤.
- ٥- التهذيب ١: ٧٣٠/٢٥٢، الوسائل ٣: ٤٢٤ أبواب النجاسات ب ١٦ ح ٢.
- ٦- كالشافعى فى الأم ١: ٥٥، و ابن رشد فى بدايه المجتهد ١: ٨٤.

ثم إن الأقوى-وفاقا لأكثر أصحابنا (١)، بل ربما نفى الخلاف عنه (٢)- لزوم العصر في الغسل، وقد حَقَّقناه في بعض تحقيقاتنا يطول الكلام بذكره هنا إلا من بول الصبي الذي لم يأكل أكلا مستندا إلى شهوته و إرادته كما في المعتبر و المنتهى (٣) فإنه يكفى صب الماء عليه من غير عصر، بلا- خلاف في الظاهر، مضافا إلى حكاية الإجماع عليه عن ظاهر المعتبر و الخلاف (٤)، للحسن بل الصحيح: عن بول الصبي، قال: «صبَّ عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله غسلا، و الغلام و الجارية شرع سواء» (٥).

و نحوه الرضوى مبدلا فيه الصبي بالرضيع (٦).

و أمّا الموثق الأمر بالغسل (٧) فإطلاق الصبي فيه محمول على ما فصَّله الخبران. و نحوه الجواب عن الحسن القريب منه (٨)، مع احتمال له لمحامل آخر .

ثمَّ ظاهر الأولين- كالمحكى عن ظاهر الصدوقين (٩)- مساواه الجارية للغلام في البين.

خلافًا للأكثر، فنفوا المساواه و خصوا الحكم بالذكر. و هو الأظهر، للأصل، و الإطلاقات، و احتمال رجوع الحكم بالتسوية في الخبرين و عبارته القائلين إلى صورته لزوم الغسل لا صورته الاكتفاء بالصب.

ص: ١١١

١- في «ح»: الأصحاب.

٢- الحدائق ٣٦٥: ٥.

٣- المعتبر ١: ٤٣٦، المنتهى ١: ١٧٦.

٤- المعتبر ١: ٤٣٦، الخلاف ١: ٤٨٤، ٤٨٥.

٥- الكافي ٣: ٦/٥٦، التهذيب ١: ٧١٥/٢٤٩، الاستبصار ١: ٦٠٢/١٧٣، الوسائل ٣: ٣٩٧ أبواب النجاسات ب ٣ ح ٢.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٥، المستدرک ٢: ٥٥٤، أبواب النجاسات ب ٢ ح ١.

٧- التهذيب ١: ٧٢٣/٢٥١، الاستبصار ١: ٦٠٤/١٧٤، الوسائل ٣: ٣٩٨، أبواب النجاسات ب ٣ ح ٣.

٨- الكافي ٣: ١/٥٥، التهذيب ١: ٧١٤/٢٤٩، الاستبصار ١: ٦٠٤/١٧٤، الوسائل ٣: ٣٩٧، أبواب النجاسات ب ٣ ح ١.

٩- الصدوق في الفقيه ١: ٤٠، و قد نقل عنه و عن والده العلامة في المختلف: ٥٦.

مضافا إلى صريح الخبر: «لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأن لبنها يخرج من مثانه أمّها. و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا بوله قبل أن يطعم، لأن لبن الغلام يخرج من العضدين» (١).

و ضعف السند و كذا الاشتمال على ما لا يقول به أحد مجبور بالشهرة، مؤيد بروايات أخر حكاها بعض الأجله (٢) عن غير الكتب المشهوره، فأحدها العامى النبوى: «بول الغلام ينضح، و بول الجارية يغسل» (٣).

و قريب منه الآخر و فيه: كان الحسن بن على عليهما السلام فى حجر رسول الله صلى الله عليه و آله فبال عليه، فقلت: أعطنى إزارك لأغسله، فقال:

«إنما يغسل من بول الأنثى» (٤)(٥).

ثمّ المفهوم من الصب يشمل ما ينفصل معه الماء و غيره، و المستوعب و غيره، فيشمل الرشّ، إلا أن المتبادر المنساق إلى الفهم المستوعب.

و عن الأصحاب القطع بعدم اعتبار الانفصال (٦)، لمقابله الصب فى النصوص بالغسل الداله على ذلك على كلّ من القول بتضمن الغسل العصر و القول بعدم تضمنه له و أن غايته و حدّه الانفصال كما عن الخلاف و نهايه الأحكام (٧)، فالمقابله صريحه فى نفي الانفصال على الثانى، و ظاهره فيه على الأوّل. و ربما يحتمل عليه وجوب الانفصال بناء على نجاسه الغساله، و المقابله غايتها على هذا القول الدلاله على عدم لزوم العصر، و هو أعم من عدم لزوم الانفصال، فقد يراد بغير العصر من وجوه الانفصال.

ص: ١١٢

١- التهذيب ٧١٨/٢٥٠، الاستبصار ١/١٧٣، الوسائل ٣:٣٩٨ أبواب النجاسات ب ٣ ح ٤.

٢- الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٥٤.

٣- مسند أحمد ١:٧٦، سنن ابن ماجه ١:٥٢٧/١٧٥، سنن الدار قطنى ١:٣/١٢٩.

٤- سنن ابن ماجه ١:٥٢٢/١٧٤، سنن أبى داود ١:٣٧٥/١٠٢.

٥- فى «ح» زياده: و المرتضى. انظر المستدرک ٢:٥٥٤ أبواب النجاسات ب ٢.

٦- المدارك ٢:٣٣٣.

٧- الخلاف ١:٤٨٤، نهايه الأحكام ١:٢٧٧.

و كيف كان: فلا- ريب أن الانفصال أحوط و إن كان في تعينه نظر، لإطلاق الأمر بالصّب، و لتصريح النبوي المتقدم بكفايه النضح و الرشّ الذي قد لا يتحقق معه الانفصال، و السند و إن ضعف إلا أنه كما مرّ بالشهره بل و ظاهر حكاية الإجماع المتقدمه منجبر.

و يكفى إزاله عين النجاسه و إن بقى اللون و الرائحة على الأظهر الأشهر بين الطائفه، بل عن المعبر عليه إجماع العلماء كفاه (١)، و هو الحجّه فيه كالنصوص المستفيضه، منها الحسن: قلت له: للاستنجاء حدّ؟ قال: «لا، حتى ينقى ما ثمّه» قلت: فإنه ينقى ما ثمّه و يبقى الريح، قال: «الريح لا ينظر إليها» (٢).

و قصوره عن إفاده تمام المدعى بالإجماع المركب بل البسيط مجبور.

و به يجبر قصور باقى النصوص سندا و دلالة من حيث القصور عن إفاده تمام المطلوب، فعنه صلّى الله عليه و آله فى الدم: «لا يضر ك أثره» (٣).

و عن مولانا الرضا عليه السلام: عن الرجل يطأ فى الحّمّام و فى رجله الشقاق، فيطأ البول و النوره فيدخل الشقاق أثر أسود ممّا وطئ من القدر و قد غسله، كيف يصنع به و برجله الذى وطئ بها، أ يجزيه الغسل أم يخلّل أظفاره بأظفاره؟ و يستنجى فيجد الريح من أظفاره و لا يرى شيئا، فقال عليه السلام:

«لا شىء عليه من الريح و الشقاق بعد غسله» (٤).

و فى الخبرين فى دم الحيض الذى لم يذهب أثره: «اصبغيه بمشوق» (٥).

و الأمر للاستحباب عند كفاه الأصحاب لا لإزاله الأثر، كيف لا و هى

ص: ١١٣

١- المعبر ١:٤٣٦.

٢- الكافي ٩/١٧، التهذيب ٣:٧٥/٢٨، الوسائل ٣:٤٣٩ أبواب النجاسات ب ٢٥ ح ٢.

٣- راجع سنن أبى داود ١/٣٦٥، سنن البيهقي ٢:٤٠٨.

٤- الفقيه ١:١٦٥/٤٢، الوسائل ٣:٤٤٠ أبواب النجاسات ب ٢٥ ح ٦.

٥- الكافي ٣:٦/٥٩، التهذيب ١:٨٠٠/٢٧٢، الوسائل ٣:٤٣٩ أبواب النجاسات ب ٢٥ ح ١. و الخبر الثانى: التهذيب

١:٧٤٦/٢٥٧، الوسائل ٣:٤٤٠ أبواب النجاسات ب ٢٥ ح ٤. المشق و المشق: المغره و هو صبغ أحمر. لسان العرب ١٠:٣٤٥.

بالصنع غير حاصله قطعاً.

هذا، مع أن الأصل يساعد النصوص، وهو البراءة عن إزاله نحو اللون و الرائحة. و لا يعارضه المعتبره بإزاله الأعيان النجسه، لعدم صدقها على نحو الأمرين فى العرف و العاده و إن قلنا ببقاء الأجزاء الجوهرية.

و بالجمله: لا- ريب فى المسأله. و فتوى العلامه فى النهايه بلزوم إزاله الطعم لأنها سهله (١)، ضعيفه. كفتواه فى المنتهى بوجوب إزاله اللون مع الإمكان (٢).

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق فى الحكم بين صورتى العسر فى الإزاله و عدمه. و ربما قيد بالأولى. و هو أحوط.

و المرجع فى العسر و المشقه إلى العاده، فلو كان بحيث يزول بمبالغه كثيره لم يجب.

و هل يتعين له نحو الأسنان و الصابون، أم يتحقق المشقه بمجرد الغسل بالماء و لو مرّه إذا لم يزل به الآثار المتقدم إليها الإشارة؟ كلّ محتمل، و الأصل يقتضى الثانى، و الاحتياط الأوّل.

الخامس إذا علم موضع النجاسه غسل

الخامس:

إذا علم موضع النجاسه غسل خاصه بلا إشكال و إن جهل و كان محصوراً غسل كل ما يحصل فيه الاشتباه و جوباً، و فى النجس بالأصله، و فى الباقي من باب المقدمه، تحصيلاً للبراءه اليقينية الغير الحاصله بغسل مقدار ما وقع عليه النجاسه بالضروره، و إن احتمله بحسب القاعده بعض الأجله (٣). و إن هو إلا غفله واضحه.

و الأصل فى الحكم بعد ذلك إجماع الطائفه و كثير من العامه المحكى

ص: ١١٤

١- نهايه الأحكام ٢٧٩: ١.

٢- المنتهى ١٧١: ١.

٣- انظر المدارك ٣٣٤: ٢.

عن المعتمر و المنتهى و التذكرة (١)، و صرح به جماعه (٢). و النصوص به مع ذلك مستفيضه، منها الصحيح: «تغسل ثوبك من الناحيه التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك» (٣).

و فيه إشاره إلى ما مرّ إليه الإشاره من القاعده و ردّ للقاعده التي ادعاها بعض الأجله. و منها يظهر عدم نجاسه الملاقي له ناقصا عن مقدار ما حصلت فيه النجاسه، و أنّ الأصل فيه الطهاره إلا إذا لاقى الجميع، فيحكم بالنجاسه حينئذ بالضروره.

و لو نجس أحد الثوبين و لم يعلم عينه و فقد غيرهما و تعدّر التطهير صلّى الصلاه الواحده في كل واحد منهما على حده-ناويا فيهما الوجوب- على الأظهر الأشهر بين الطائفه، لتمكنه معه من الثوب الطاهر و استيفاء الشرائط، و للحسن: عن رجل كان معه ثوبان، فأصاب أحدهما بول و لا يدري أيهما هو، و حضرت الصلاه و خاف فوتها و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال:

«يصلّى فيهما جميعا» (٤).

و قيل: كما عن ابني إدريس و سعيد (٥) يطرهما و يصلّى عريانا لوجوب الجزم عند الافتتاح بكونها هي الصلاه الواجبه و هو منتف في كل منهما.

و فيه: منع ذلك أوّلا- ثمّ إسقاطه فيما نحن فيه ثانيا، لمكان الضروره، و ليس بأولى من الستر و القيام و استيفاء الأفعال بل هي أولى، لكونها واجبات متعدده لا يعارضها الواجب الواحد البتّه. ثمّ النقض به في الصلاه عريانا ثالثا، لعدم

ص: ١١٥

١- المعتمر ٤٣٧:١، المنتهى ١٨٠:١، التذكرة ١٠:١.

٢- منهم السبزواري في الكفايه: ١٣، و الذخيره: ١٦٥، و الفيض في المفاتيح ٧٨:١، و صاحب الحدائق ٤٠١:٥.

٣- التهذيب ١٣٣٥/٤٢١، الاستبصار ١٨٣/٦٤١، علل الشرائع: ١/٣٦١، الوسائل ٣:٤٠٢ أبواب النجاسات ب ٧ ح ٢.

٤- الفقيه ٧٥٧/١٦١، التهذيب ٢٢٥/٨٨٧، الوسائل ٣:٥٠٥ أبواب النجاسات ب ٦٤ ح ١.

٥- ابن إدريس في السرائر ١٨٥:١، ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٢٤.

الجزم عند الافتتاح بكونها الصلاه الواجبه، لاحتمال كونها ما ذكرناه، وليس يندفع إلا على النص القاطع بكونها ما ذكره و لم نقف عليه. نعم جعله في المبسوط روايه (١)، و هي - كما ترى - مرسله غير مسنده، و القائل لا يعمل بالمسند فضلًا عن مثلها، و لذا لم يستند إليها في المسأله. ثم على تقدير كونها مسنده لا تعارض الحسنه المتقدمه من وجوه متعدده أقواها الاعتضاد بالشهره العظيمة.

السادس إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوبا أو جسداً و هو رطب غسل موضع الملاقاه

السادس:

إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوبا أو جسداً و هو رطب غسل موضع الملاقاه وجوبا إجماعا نصا و فتوى، إلا من الصدوق في كلب الصيد خاصه فأوجب الرش لملاقاته مع الرطوبه (٢). و لم نجد له دلالة مع أنه انعقد على خلافه في الظاهر إجماع الطائفة.

و إن كان كل من الثلاثة حين الملاقاه يابساً رشّ الثوب بالماء استحباباً لا وجوباً، على الأظهر الأشهر، بل عليه الإجماع عن المعبر (٣).

و به مع الأصل يصرف الأمر في الصحيحين في الأولين إلى الاستحباب، ففي أحدهما: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله، و إن مسّه جافاً فاصب عليه الماء» (٤).

و في الثاني: في الخنزير يمسّ الثوب، قال: «و إن لم يكن دخل في صلاته فليضح ما أصاب [من] ثوبه إلا أن يكون [فيه] أثر فيغسله» (٥).

و لم أقف للحكم في الثالث على نص إلا أنه لا بأس بالمصير إليه، للتسامح في مثله بما لا يتسامح في غيره.

ص: ١١٦

١- المبسوط ٣٩: ١.

٢- الفقيه ٤٣: ١.

٣- المعبر ٤٣٩: ١.

٤- التهذيب ٧٥٩/٢٦١، الوسائل ٣: ٤١٤ أبواب النجاسات ب ١٢ ح ١.

٥- الكافي ٣: ٦/٦١، التهذيب ١: ٧٦٠/٢٦١، الوسائل ٣: ٤١٧ أبواب النجاسات ب ١٣ ح ١ و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

و الحكم بالوجوب فيه و فى سابقه مشكل و إن حكى عن الصدوق و ابن حمزه و المفيد فى المقنعه (١)، لما تقدمت إليه الإشاره، مضافا إلى كثره ورود الأمر بالنضح فى مواضع عديده المحمول فيها على الاستحباب بإجماع الطائفه.

ثم مقتضى عبارته تبعا لظاهر الصحيحين اختصاص الحكم بالثوب خاصه. و هو كذلك، للأصل، و حرمة التعديه إلا بدلاله واضحه هى فى المقام مفقوده.

السابع من علم النجاسه فى ثوبه أو بدنه و صلى عامدا أعادها فى الوقت و بعده

السابع:

من علم النجاسه الغير المعفو عنها فى ثوبه أو بدنه و صلى عامدا ذاكرا لها حين الصلاه أعادها فى الوقت و بعده إجماعا حكاه جماعه (٢)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه، منها: «فى الدم فى الثوب إن كان أكثر من درهم و كان رآه و لم يغسله حتى صلى فليعد صلاته، و إن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاه» (٣).

هذا مضافا إلى فحوى النصوص الآتية فى ناسى النجاسه.

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى العالم بالنجاسه بين العالم بالحكم و عدمه، فعليه الإعاده فى الوقت و القضاء فى خارجه.

أمّا الأوّل فلعدم الإتيان بالمأمور به على وجه فعلية الإتيان مع إمكانه، و الجهل غير موجب للإتيان كذلك و إن سلم القول بمعذوريته، بمعنى عدم توجه الخطاب إليه حين جهله و عدم مؤاخذته، إلا أن ذلك لا يوجب الإتيان بما أمر به.

و منه يعلم الوجه فى الثانى بعد ملاحظه ما دلّ على عموم وجوب قضاء

ص: ١١٧

١- الصدوق فى الفقيه ١: ٤٣، ابن حمزه فى الوسيله: ٧٧، المقنعه: ٧٠.

٢- منهم العلامه فى نهايه الأحكام ٣: ٣٨٣، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٦٨، المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ١: ٣٤٢.

٣- التهذيب ١: ٧٣٩/٢٥٥، الاستبصار ١: ٦١٠/١٧٥، الوسائل ٣: ٤٣٠ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٢.

الفوائد؛ لصدق الفوت بمخالفته المأمور به في غير مورد الرخصة بالضرورة، و لذا صرح (هنا) (١) جماعه (٢) بأن الجاهل بالحكم كالعامد.

و لو علم بها قبل الصلاة إلا- أنه نسي إزالتها في حال الاشتغال ب الصلاة فروايتان مختلفتان (٣)، باختلافهما اختلف الأصحاب، فبين من أوجب الإعادة مطلقا وقتا و خارجا (٤)، و من خصّه بالأول خاصه (٥)، و من نفاه مطلقا حاكما بالاستحباب (٦).

و لكن الأظهر و هو أشهرهما أن عليه الإعادة وقتا و خارجا، بل عن الحلّي و ابن زهره العلوي و شرح الجمل للقاضي: الإجماع عليه (٧). و هو الحجه، كالنصوص المستفيضه الأمره على الإطلاق بالإعادة (٨) الصادقه في العرف و العاده على القضاء البتّه.

مع أن فيها ما هو ناصّ بالشمول له بالضرورة، كالصحيح المروى عن قرب الإسناد و كتاب المسائل لعلي بن جعفر، عن أخيه موسى عليهما السلام:

عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم، فلم يعلم به حتى إذا كان من الغد كيف يصنع؟ قال: «و إن كان رآه و لم يغسله فليقض جميع ما فاته على قدر ما كان يصلى و لا ينقض منه شيئا، و إن كان رآه و قد صلى فليعتدّ بتلك الصلاة» (٩).

و هذه الأخبار- مع كثرتها و استفاضه الصحاح منها و صراحه بعضها

ص: ١١٨

١- ليست في «ش».

٢- منهم العلامه في المنتهى ١: ١٨٣، و البحراني في الحدائق ٥: ٤٠٨.

٣- انظر الوسائل ٣: ٤٧٩ أبواب النجاسات ب ٤٢.

٤- كالشيخ في النهايه: ٥٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ١٦٩.

٥- كالشيخ في الاستبصار ١: ١٨٤، و العلامه في الإرشاد ١: ٢٤٠.

٦- كالمحقق في المعبر ١: ٤٤١، و صاحب المدارك ٢: ٣٤٨.

٧- الحلّي في السرائر ١: ٢٧١، ١٨٣، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، شرح الجمل: ٧٥-٧٦.

٨- انظر الوسائل ٣: ٤٧٩ أبواب النجاسات ب ٤٢.

٩- قرب الإسناد: ٨١٠/٢٠٨، الوسائل ٣: ٤٧٧ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ١٠.

واعتزادها بعمل أكثر الأصحاب و الإجماع المحكى-موافقه للأصل المتقدم فى عدم معذوريه الجاهل، إذ غاية النسيان رفع المؤاخذه، و عليه يحمل حديث رفع القلم، لا إيجابه الموافقه للمأمور به، لمخالفته له قطعاً.

فما ربما يدعى من أوفقيه القول بعدم وجوب الإعادة على الإطلاق-كما عن المعبر و اختاره بعض من تأخر (١)-للأصل و الحديث المتقدم ليس فى محله، كالأستناد له بالصحيح: عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ىنجسه فينسى أن يغسله فيصلى فيه ثم يذكر أنه لم يكن يغسله، أ يعيد الصلاة؟ قال: «لا يعيد، قد مضت الصلاة و كتبت له» (٢).

فإنه لوحده و ندره القائل به مع حكم الشيخ (٣) بشذوذه و مخالفته الأصل لا يمكن أن يعترض به الأخبار المتقدمه، مع ما هى عليه من المرجحات المسطوره التى أعظمها الكثره و الشهره العظيمه، بل الإجماع كما حكاه بعض الأجله (٤)، و اعتزده خلو كلمات القدماء عن الفتوى به بالمره، بل و تصريحهم بخلافه فى المسأله، و إنما نشأ القول به عن زمان المعبر و بعض من تأخر.

و بالجملة: لا ريب فى ضعف هذا القول. كالقول بالتفصيل و إن استند له بالجمع بين النصوص المطلقه فى الجانبين، بحمل الأوّله على الإعادة فى الوقت و الصحيحه المتقدمه على الإعادة فى الخارج، فإنه مع كونه فرع التكافؤ لما مرّ و ليس، لا يلائمه الصحيح المتقدم عن قرب الإسناد، لصراحته فى وجوب القضاء.

و قريب منه الحسن: «و إن كنت قد رأيتة و هو أكثر من مقدار درهم فضيعت غسله و صليت فيه صلوات كثيره، فأعد ما صليت فيه» (٥).

ص: ١١٩

- ١- راجع ص: ١١٣.
- ٢- التهذيب ١٣٤٥/٤٢٣، الاستبصار ١٨٣/١٠٦٤٢، الوسائل ٣:٤٨٠ أبواب النجاسات ب ٤٢ ح ٣.
- ٣- التهذيب ٢:٣٦٠.
- ٤- راجع ص ١١٣.
- ٥- الكافي ٣:٣/٥٩، الفقيه ١:٧٥٨/١٦١، التهذيب ١:٧٣٦/٢٥٤، الاستبصار ١:٦٠٩/١٧٥، الوسائل ٣:٤٣١ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٦.

فإنّ الظاهر أن المراد بالكثيره هنا ما يزيد على صلاتي الفريضة بل و الخمس المفروضه. و الحمل على النافله يدفعه الأمر بالإعاده
الظاهر فى الوجوب، و ليس فى النافله بالضرورة.

و بالجمله: ظهور شمول الروايه لصوره القضاء مما لا يحوم حوله مناقشه.

هذا مضافا إلى عدم الشاهد على هذا الجمع، عدا روايه (١) هي مع إضمارها و كونها مجمله غير واضحه الدلاله، فلا يكافئ شيئا
مما مرّ من الأدله، و مع ذلك لم نجد القائل به سوى الشيخ فى الاستبصار (٢)، و قد رجع عنه كما حكاه الحلّي (٣)، و لذا ادعى
الإجماع على خلافه، هذا مع أن نسبه القول إليه فى الكتاب المسطور محل مناقشه، و كيف كان فالقول به ضعيف البته.

و لو لم يعلم بالنجاسه المزبوره إلى أن صلّى و خرج الوقت ثمّ علم بها فلا قضاء عليه على الأشهر الأظهر، بل عليه الإجماع عن
الغنيه و السرائر و المهذب (٤)، و هو ظاهر الذكرى (٥). و هو الحجّه فيه، مضافا إلى إطلاق النصوص الآتية أو فحواها، و بهما
يخص الأصاله المتقدمه فى عدم معذوريه جاهل المسأله.

و هل عليه أن يعيد إذا علم بها بعد الفراغ مع بقاء الوقت؟ فيه قولان، أشبههما و أشهرهما أنه لا- يجب عليه إعاده للصحاح
المستفيضة و نحوها من المعبره، ففى الصحيح: عن رجل صلّى و فى ثوبه جنبه أو دم حتى فرغ من صلاته ثمّ علم، قال: «قد مضت
صلاته و لا شيء»

ص: ١٢٠

-
- ١- التهذيب ١٣٥٥/٤٢٦، الاستبصار ١٨٤/٦٤٣، الوسائل ٣:٤٧٩ أبواب النجاسات ب ٤٢ ح ١.
 - ٢- الاستبصار ١:١٨٤.
 - ٣- السرائر ١:١٨٣.
 - ٤- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٥، السرائر ١:١٨٣، المهذب البارع ١:٢٤٦.
 - ٥- الذكرى: ١٧.

عليه» (١).

خلافًا للمبسوط فأوجب الإعادة (٢)، ولا مستند له من الرواية و غيرها، عدا وجه اعتبارى لا يعترض به الأخبار المتقدمه مع ما هى عليه من الكثره و الشهره العظيمه، و تخص بها الأصاله المتقدمه لو تمسك بها، مع أنّ مقتضاها إطلاق لزوم الإعادة و لو خارج الوقت. و تخصيصه إياها بالإضافة إليه خاصه بإجماع الطائفه و الأخذ فيما عداه بمقتضاها حسن إن صحّ الإجماع عنده و ليس، كيف لا؟! و هو قد حكى الخلاف من الأصحاب فى الخارج (٣) مؤذنا بعدم الإجماع عليه، هذا.

و لو سلم يقال: فكما تخصّص الأصاله فى الخارج بإجماع الطائفه تخصّص فى الوقت بما مرّ من المستفيضه التى لا وجه لردّها.

نعم: استدل له (٤) بالخبرين، أحدهما الصحيح: فى جنبه تصيب الثوب و لم يعلم بها صاحبه فيصلّى فيه ثمّ يعلم بعد (٥)، قال: «يعيد إذا لم يكن علم» (٦).

و الثانى الخبر: عن رجل صلّى و فى ثوبه بول أو جنبه، فقال: علم به أو لم يعلم فعليه إعادة الصلاه إذا علم» (٧).

و هما- مع قصور سند الثانى منهما، و قرب احتمال سقوط حرف النفى

ص: ١٢١

- ١- الكافي ٣: ٤٠٥/٦، التهذيب ٢: ١٤٨٩/٣٦٠، الاستبصار ١: ٦٣٤/١٨١، الوسائل ٣: ٤٧٤ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ٢.
- ٢- المبسوط ١: ٣٨.
- ٣- و هو فى الخلاف ١: ٤٧٨.
- ٤- كما فى كشف اللثام ١: ٤١.
- ٥- فى «ح»: بعدها، و فى المصادر: بعد ذلك.
- ٦- التهذيب ٢: ١٤٩١/٣٦٠، الاستبصار ١: ٦٣٥/١٨١، الوسائل ٣: ٤٧٦ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ٨.
- ٧- التهذيب ٢: ٧٩٢/٢٠٢، الاستبصار ١: ٦٣٩/١٨٢، الوسائل ٣: ٤٧٦ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ٩.

عن أولهما بملا-حظه الشرط في ذيله-لا يعارضان ما سلف من الأخبار. مع أنه لم يقل بإطلاقهما الشامل لصوره القضاء. و الجمع بينهما و ما سبق بالتفصيل - كما قال به- فرع التكافؤ أولًا، ثم وجود الشاهد عليه ثانياً، و ليس هنا قطعاً، فطرحهما أو حملهما على الاستحباب أو غيره متعين جدا.

ثم إن مقتضى إطلاق أكثر النصوص و كلمات أكثر الأصحاب: انسحاب الحكم في صور الجهل بالنجاسة قبل الصلاة من دون مظنه بها أو معها مطلقاً، اجتهد في الفحص عنها حينئذ أم لا. و هو الأقوى.

خلافاً لشيخنا في الذكرى (١)- تبعاً للمحكي عن جماعه من أصحابنا كالصدوق و الشيخين (٢)- فخص الحكم بالجهل الساذج أو الظن مع الاجتهاد، و أوجب فيما عداهما الإعادة مطلقاً، عملاً بظاهر بعض الأخبار، كالصحيح:

«إن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت ثم رأيت بعد فلا- إعادته عليك، و كذا البول» (٣) الدالّ بمفهومه المعبر على الإعادة مع عدم الاجتهاد و النظر.

و نحوه المرسل (٤).

و أظهر منهما الخبر: عن رجل أصابته جنبه بالليل فاغتسل و صلى، فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه جنبه، فقال: «الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا و قد جعل له حداً، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادته عليه، و إن كان [حين] أقام لم ينظر فعلية الإعادة» (٥).

و لا- ريب أنه أحوط و إن كان في تعينه نظر، لقصور الجميع عن المقاومة لما مرّ، مع قصور سند ما عدا الأول، و مخالفتها لما وقع النهي فيه عن الفحص و السؤال و جواز الاتكال على أصاله الطهاره إلى أن يعلم الحال، بناء على

ص: ١٢٢

١- الذكرى: ١٧.

٢- الصدوق في الفقيه ١: ٤٢، المفيد في المقنعه: ١٤٩، الطوسي في التهذيب ٢: ٢٠٢.

٣- التهذيب ١: ٧٣٠/٢٥٢، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب النجاسات ب ٤١ ح ٢.

٤- الفقيه ١: ١٦٧/٤٢، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب النجاسات ب ٤١ ح ٤.

٥- الكافي ٣: ٧/٤٠٦، التهذيب ١: ١٣٤٦/٤٢٤، الاستبصار ١: ١٨٢/٦٤٠، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب النجاسات ب ٤١ ح ٣.

ظهورها في مطلوبيه السؤال. فتأمل.

و لو رأى النجاسه فى أثناء الصلاه مع عدم العلم بها قبلها أعادها مع العلم بسبقها مطلقا، أمكنه إزالتها أم لا، وفاقا لجماعه من أصحابنا (١)، للصحيح، منها: إن رأيت- أى المنى- فى ثوبى و أنا فى الصلاه، قال: «تنقض الصلاه» (٢).

و منها: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل الصلاه فعليك إعادة الصلاه» (٣).

و منها: فى رجل صلّى فى ثوب فيه جنبه ركعتين ثمّ علم به، قال: «عليه أن يتدئ الصلاه» الخبر (٤).

و لا يعارضها الحسن: «إن رأيت- أى الدم- و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ، و إن لم يكن عليك غيره فامض فى صلاتك و لا إعادة عليك» (٥).

لقصور سنده عن المقاومه لما مرّ أوّلا. و عدم وضوح دلالتة ثانيا، أمّا أوّلا فلعدم التصريح فيه بالعلم بالسبق فيحتمل اختصاص الحكم بغيره، و وجوب الاستئناف فيه، كما يعرب عن الأمرين الصحيح الأول حيث قال فيه بعد ما مرّ:

«و تعيد إذا شككت فى موضع منه ثمّ رأيت، و إن لم تشك ثمّ رأيت ربطا قطعت الصلاه و غسلته ثمّ بنيت على الصلاه، لأنك لا تدري لعله شىء أوقع عليك فليس ينبغى أن تنقض اليقين بالشك».

و أمّا ثانيا فلتضمنه ما لا يقول به أحد، من حيث الحكم بعدم الإعادة مع

ص: ١٢٣

١- منهم الكاشانى فى المفاتيح ١: ١٠٦، و جعلها فى المدارك ٢: ٣٥٢ أولى.

٢- التهذيب ١: ١٣٣٥/٤٢١، الاستبصار ١: ٦٤١/١٨٣، علل الشرائع: ١/٣٦١، الوسائل ٣: ٤٨٢ أبواب النجاسات ب ٤٤ ح ١.

٣- التهذيب ١: ٧٣٠/٢٥٢، الوسائل ٣: ٤٢٤ أبواب النجاسات ب ١٦ ح ٢.

٤- الكافي ٣: ٦/٤٠٥، التهذيب ٢: ١٤٨٩/٣٦٠، الاستبصار ١: ٦٣٤/١٨١، الوسائل ٣: ٤٧٤ أبواب النجاسات ب ٤٠ ح ٢.

٥- الكافي ٣: ٣/٥٩، الفقيه ١: ٧٥٨/١٦١، التهذيب ١: ٧٣٦/٢٥٤، الاستبصار ١: ٦٠٩/١٧٥، الوسائل ٣: ٤٣١ أبواب النجاسات ب ٢٠ ح ٦.

عدم إمكان تبديل الساتر على الإطلاق الشامل لما إذا كان له ساتر آخر أم لا- لكن هذا على النسخة المزبوره المرويه فى التهذيب.

و أما على الأخرى المرويه فى الكافى و الفقيه المتضمنه- زياده على ما مرّ- لقوله: «ما لم يزد على مقدار الدرهم، فإن كان أقلّ من درهم فليس بشيء رأيته أو لم تره» (١) فهو بمفهومه ظاهر الدلاله على الإعادة فيما زاد على الدرهم البته.

و على هذه النسخه لا دلالة فى الروايه على ما يتوهم منها من جواز المضى فى الصلاه مع عدم إمكان ساتر آخر، و عدم لزوم الإعادة، فأخذها حجه على ذلك ليس فى محلّه. كأخذ الصحيح له مطلقا و لو مع إمكان الساتر: عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر و هو فى صلاته كيف يصنع؟ قال: «إن كان دخل فى صلاته فليمض، و إن لم يكن دخل فى صلاته فليضح ما أصاب من ثوبه، إلا أن يكون أثر فيه فيغسله» (٢).

لاحتماله- مع عدم القائل بإطلاقه- اختصاص الحكم بالمضى فيه بموجب النضح خاصه الذى ليس بنجاسه، و قد صرح به بل و ظهوره من سياق الروايه جماعه (٣).

كلّ ذا مع العلم بالسبق. و أما مع العدم و احتمال الحدوث فى الأثناء أزالها و أتم الصلاه أو طرح عنه ما هى فيه، إلا أن يفتقر ذلك أى كلّ من الإزالة و الطرح إلى ما ينافى الصلاه من فعل كثير أو استدبار قبله أو تكلم أو نحو ذلك فيبطلها حينئذ، بلا خلاف أجده فيهما، و إن حكى القول بلزوم

ص: ١٢٤

١- لا يخفى أنّ هذه الزيادة موجوده فى الاستبصار المطبوع أيضا، و أما فى التهذيب المطبوع فقد وردت هكذا: «و ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء رأيته أو لم تره».

٢- الكافى ٣: ٦/٦١، التهذيب ١: ٧٦٠/٢٦١، الوسائل ٣: ٤١٧، أبواب النجاسات ب ١٣ ح ١.

٣- منهم العلامه فى المنتهى ١: ١٨٤، و الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ١: ٣٤٨، ٣٤٩، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٤٢، و صاحب الحقائق ٥: ٤٣١.

الإعاده على الإطلاق عن المعبر (١)، بناء على قول الشيخ بلزوم الإعاده فى الوقت على الجاهل بالنجاسه، لكن المحكى عنه فى المبسوط و النهايه (٢) هو التفصيل الذى تضمنته العبارة، مع أنه ناقش فى البناء جماعه (٣).

و كيف كان فالتفصيل أقرب، استنادا فى الماضى مع إمكان الإزالة بدون مبطل بالصحيح الأول المتقدم فى الصوره السابقه، كالحسنه المتقدمه ثمه، و إطلاقها مقيد بما مضى من الأدله، و الصحيح: عن الرجل يأخذ الرعاف و القيء فى الصلاه كيف يصنع؟ قال: «ينتقل فيغسل أنفه و يعود فى صلاته، و إن تكلم فليعد صلاته و ليس عليه وضوء» (٤).
و نحوه الصحيح الآخر (٥).

و هما و إن أطلقا البناء مع عدم الكلام، إلا أنه خرج منهما ما إذا استلزم الإزالة الفعل الكثير و نحوه من المبطلات بالإجماع، و بقى الباقى، و هو الحجّه فى الاستئناف مع توقف الإزالة أو الطرح على المنافى كمفهوم الصحيح فى الجمله، و فيه: «لو أن رجلا رعف فى صلاته و كان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فيتناوله فمال برأسه فغسله فليبين على صلاته و لا يقطعها» (٦).

ثمّ المستفاد من إطلاق العبارة - و عليه حكى الشهره (٧) - انسحاب التفصيل فى الصوره السابقه و هى العلم بتقدم النجاسه.

و لعلّ المستند فيه: إطلاق الحسنه، و فحوى النصوص المتقدمه الحاكمه بعدم الإعاده على الجاهل بالنجاسه العالم بها بعد الفراغ من الصلاه، لأولويه

ص: ١٢٥

- ١- المعبر ١:٤٤٣.
- ٢- المبسوط ١:٣٨، ٩٠، النهايه: ٩٦.
- ٣- كصاحب المدارك ٢:٣٥١، و السبزوارى فى الذخير: ١٦٨.
- ٤- الكافى ٣:٩/٣٦٥، التهذيب ٢:١٣٢٣/٣٢٣، الاستبصار ١:١٥٣٦/٤٠٣، الوسائل ٧: ٢٣٨ أبواب قواطع الصلاه ب ٢ ح ٤.
- ٥- التهذيب ٢:١٣٠٢/٣١٨، الوسائل ٧:٢٤٠ أبواب قواطع الصلاه ب ٢ ح ٩.
- ٦- التهذيب ٢:١٣٤٤/٣٢٧، الوسائل ٧:٢٤١ أبواب قواطع الصلاه ب ٢ ح ١١.
- ٧- الحدائق ٥:٤٢٦.

المعدوريه في البعض مع إمكان تدارك الباقي بالطهاره من المعدوريه في مجموع العباده.

و هو حسن لو لا ما قدّمناه من الصحاح الآمره بالإعاده في الصوره السابقه، سيّما الأول منها، لصراحتها- كما مضى- في الفرق بين الصورتين، و لزوم الإعاده في الأولى دون الثانيه، و بها يعدل عن الأولويه، و يصرف إطلاق الحسنه إلى هذه الصوره و هي عدم العلم بسبق النجاسه، و بما ذكرنا تجتمع أخبار المسأله.

بقي الكلام فيما لو علم بها في الأثناء لكن مع ضيق الوقت عن الإزاله و الاستئناف. فإطلاق النصوص بالأمرين- كإطلاق العبارة و كلام جماعه- يشمل هذه الصوره، كما ذكره بعض الأجله (١).

و للفقير فيه مناقشه، لكونها من الأفراد النادره الغير المنصرف إليها الإطلاقات البتّه، فلا يمكن اتخاذ الإطلاق (٢) حجه لإطلاق الإعاده و لو في هذه الصوره.

مع أن الأدله على وجوب الصلاه في أوقاتها المعينه قطعيه، و اشتراطها بإزاله النجاسه على هذا الوجه غير معلوم البتّه، بل الظاهر من الاستقراء و وجدان العفو عن كثير من الواجبات الركنيه و غيرها لأجل تحصيل العباده في وقتها عدم الاشتراط بهذا الوجه بالضروره.

فعدم الإعاده في هذه الصوره لازم البتّه، وفاقا لجماعه (٣).

و عليها يحمل إطلاق بعض المعتمره كالخبرين، في أحدهما: في الرجل يصلى فأبصر في ثوبه دما، قال: «يتم» (٤).

ص: ١٢٦

١- المدارك ٢: ٣٥٤.

٢- في «ح»: الإطلاقات.

٣- منهم الشهيد الأول في البيان: ٩٦، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ١٦٩، و الأردبيلي في مجمع الفائده و البرهان ١: ٣٤٨، و انظر الحدائق ٥: ٤٣٥.

٤- التهذيب ١: ١٣٤٤/٤٢٣، الوسائل ٣: ٤٨٣ أبواب النجاسات ب ٤٤ ح ٢.

و فى الثانى المروى فى مستطرفات السرائر، عن كتاب المشيخه للحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن مولانا الصادق عليه السلام قال: «إن رأيت فى ثوبك دما و أنت تصلى و لم تكن رأيتة قبل ذلك فأتى صلاتك، فإذا انصرفت فاغسله» قال: «و إن رأيتة قبل أن تصلى فلم تغسله ثم رأيتة بعد و أنت فى صلاتك فانصرف فاغسله و أعد صلاتك» (١) فتأمل .

و يستفاد منه وجوب الإعادة مطلقا إذا رآها فى الأثناء (٢) فى صورته النسيان، و عليه تدل جملة من الأخبار، كالصحيح: عن رجل ذكر و هو فى صلاته أنه لم يستنج من الخلاء، قال: «ينصرف و يستنجى و يعيد الصلاة» الخبر (٣).

و فى الموثق: عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلى، قال: «يعيد الصلاة كى يهتم بالشىء إذا كان فى الثوب عقوبه لنسيانه» (٤).

و لعموم التعليل فيه يتعدى إلى ما نحن فيه.

و ليس فى النصوص السابقة ما ينافى الحكم فى هذه الصورة، لظهورها فى صورته الجهل بالنجاسة و العلم بها فى الأثناء خاصة، بل و ربما دلت الأخبار بالإعادة فى صورته الجهل بالنجاسة مع العلم بسبقها بعد المعرفة بها فى الأثناء على الحكم هنا بالعموم أو الفحوى، كما لا يخفى.

الثامن المريبه للصبى إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد اجتزأت بغسله فى اليوم و الليله مره

الثامن:

المريبه للصبى إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد اجتزأت بغسله فى اليوم و الليله مره على الأظهر الأشهر بين الطائفة، لروايه قصور سندها منجبر بالشهره، و فيها: عن امرأه ليس لها إلا قميص واحد و لها مولود فيبول عليها

ص: ١٢٧

١- مستطرفات السرائر: ١٣/٨١، الوسائل ٣: ٤٨٣ أبواب النجاسات ب ٤٤ ح ٣.

٢- فى «ل» و «ح» زياده: مطلقا.

٣- التهذيب ١: ١٤٥/٥٠، الاستبصار ١: ١٦١/٥٥، الوسائل ١: ٣١٨ أبواب أحكام الخلوه ب ١٠ ح ٤.

٤- التهذيب ١: ٧٣٨/٢٥٤، الوسائل ٣: ٤٨٠ أبواب النجاسات ب ٤٢ ح ٥.

كيف تصنع؟ قال: «تغسل القميص في اليوم مره» (١).

و بها يخص الأصل و القاعده.

إلا أن اللازم الاقتصار على المتيقن من موردها، و هو الصبي خاصه، للشك في إرادته الصبيه من المولود و إن كان مطلقا، لعدم التبادر، مع حصول الفرق بين بوليها فيكتفى بالصب في بوله دونها. و لعلّه لذا اقتصر عليه في العبارة و كلام جماعه (٢)، بل حكى عليه الأكثرية بعض الأجلّه (٣).

و أظهر منه الاقتصار على البول خاصه، كيف لا؟! و هو عين مورد الروايه، لا يحتمل الغائط بحسب الحقيقه. و احتمال الإراده مجازا محتاج إلى القرينه الصارفه، و ليست. و عدم تعقل الفرق مدفوع بوجوده في الشريعه، للاكتفاء بالصبّ في البول خاصه.

و نحوه الكلام في التعدى إلى المربي (٤)، و ذات الولدين (٥)، و البدن (٦)، و غير ذلك من التعدييات (٧)، التي ذهب إلى كل منها قائل، التفاتا إما إلى عدم تعقل الفرق، أو إلى الاشتراك في وجه الحكمه، و هو المشقه بتكرار الغسل و الإزاله.

و المناقشه فيهما واضحه:

أمّا في الأول فقد تقدّمت إليه الإشاره، مضافا إلى عدم الملازمه بين عدم التعقل و عدم الفرق، كيف لا؟! أو أحكام الشرع تعبيديه مبنيه على جمع

ص: ١٢٨

- ١- الفقيه ١: ١٦١/٤١، التهذيب ١: ٧١٩/٢٥٠، الوسائل ٣: ٣٩٩ أبواب النجاسات ب ٤ ح ١.
- ٢- منهم الشيخ في النهايه: ٥٥، المحقق في المعتبر ١: ٤٤٤، العلامة في نهايه الأحكام ١: ٢٨٨.
- ٣- الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٥٥.
- ٤- القواعد ٨: ١، الدروس: ١: ١٢٧.
- ٥- كشف اللثام ١: ٥٤.
- ٦- نقله عن بعض من تأخّر في معالم الفقه: ٣٠٨.
- ٧- روض الجنان: ١٦٧، معالم الفقه: ٣٠٧.

و أما فى الثانى فلأنه علمه مستنبطه، و لا ريب فى التعديه مع حصولها، كيف لا؟! و لا عسر و لا حرج فى الشريعه، و لكن تتقدّر الرخصه بقدرها، و لا دخل لها بمورد الروايه و لا خصوص اليوم و الليله، و لا معنى حينئذ للتعديه، و إنما الكلام فى التعديه مع عدمها و إثبات الحكم فى الروايه لما عدا موردها، و ليس فيما ذكر عليه دلالة.

ثم إن إطلاق العبارة و الروايه يقتضى جواز الإتيان بالغسل مره فى أى وقت شاء من يوم أو ليله.

إلا أن المصرح به فى كلام جماعه (1) أفضليه الإتيان به فى آخر النهار، مقدّمه له على الظهر، آتية بعده بالأربع صلوات طاهرات.

و لا ريب فيها، بل ربما احتمل الوجوب (2). و يدفعه إطلاق النص و كلام الأصحاب، إلا أنه أحوط.

التاسع من لم يتمكن من تطهير ثوبه ألقاه و صلى عريانا

التاسع:

من لم يتمكن من تطهير ثوبه و لا تبديله ألقاه و صلى عريانا وجوبا عينيا على الأظهر الأشهر، بل عليه الإجماع عن الخلاف (3)، و هو الحجة فيه، كروايات ثلاث (4) منجبر قصور أسانيدها بالشهره العظيمه، بل و إجماع الطائفه عليها فى الجملة، فإنهم ما بين موجب للعمل بها، و مخير بينه و بين ما يأتى من الصحاح، و يستفاد من ذلك الإجماع على الرضا بالعمل بها، و قد صرح به شيخنا فى المنتهى (5).

ص: ١٢٩

١- منهم العلامة فى المنتهى ١:١٧٦، الشهيد الأول فى البيان: ٩٥. الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٥٥: ١.

٢- التذكرة ٩٨: ١.

٣- الخلاف ٣٩٨، ٤٧٤: ١.

٤- الوسائل ٣: ٤٨٦، أبواب النجاسات ب ٤٦ الأحاديث ١، ٣، ٤.

٥- المنتهى ١: ١٨٢.

مع أن فيها الموثق: عن رجل يكون في فلاة من الأرض ليس عليه إلا ثوب واحد و أجنب فيه و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلّى عريانا قاعدا و يومئ» (١).

خلافًا لمن شدّ ممن تأخر (٢)، فأوجب العمل بما في الصحاح المستفيضة:

منها: عن رجل عريان و حضرت الصلاة فأصاب ثوبا نصفه دم أو كّله، أ يصلّى فيه أو يصلّى عريانا؟ فقال: «إن وجد ماء غسله، و إن لم يجد ماء صلّى فيه و لم يصلّ عريانا» (٣).

التفتاتا إلى عدم مقاومه ما مرّ من الأخبار لها سندا و عددا و اعتبارا، من حيث أوفقيه هذه بالمرجحات للصلاه في الثوب على الصلاه عريانا بالاشتمال على الستر و القيام و استيفاء الأفعال.

و فيه نظر: فإنّ شيئا من ذلك لا يكافئ الشهره المعتضده بالإجماع المحكى بل الحقيقي، كما عرفت و ادّعى، و لذا لم يجرأ (٤) جماعه ممّن ديدنهم طرح الأخبار القاصره الأسانيد و قصرهم العمل بالصحيح على طرح تلك و الأخذ بهذه، و حاولوا الجمع بينهما بالعمل بالتخير (٥).

و هو حسن لو تساويا في الرجحان، و هو محل كلام، سيّما مع قصور الأخيره عن الصراحه، و إنما غايتها الإطلاق، و يحتمل الحمل على الضروره، كما هو الغالب، و قد ارتكبه شيخ الطائفه (٦).

ص: ١٣٠

- ١- الكافي ١٥/٣٩٦، التهذيب ٢/٢٢٣/٨٨١، الوسائل ٣:٤٨٦ أبواب النجاسات ب ٤٦ ح ١.
- ٢- معالم الفقه: ٣١٢.
- ٣- التهذيب ٢/٢٢٤/٨٨٤، الاستبصار ١/٥٨٥/١٦٩، الوسائل ٣:٤٨٤ أبواب النجاسات ب ٤٥ ح ٥.
- ٤- في «ش» و «ل»: لم يجسر.
- ٥- المختلف: ٦٢، الدروس ١:١٢٧، جامع المقاصد ١:١٧٧.
- ٦- كما في الاستبصار ١:١٦٩.

و كيف كان: فالأحوط الجمع بينهما في العمل إن أمكن، وإلا فيتعين الأول.

و أما لو منعه مانع من التعرّي من برد و نحوه صلّى فيه قولاً واحداً، عملاً - بإطلاق الصحاح المتقدمه الشامله لهذه الصوره بالضروره، و التفاتا إلى خصوص الروايه: عن الرجل يجنب في الثوب أو يصيبه بول و ليس معه ثوب غيره، قال: «يصلّى فيه إذا اضطرّ إليه» (١).

و لكن في الإعاده مع التمكن من الطهاره قولان، أشبههما أنه لا إعاده و هو الأشهر بين الطائفه، استنادا إلى أصاله البراءه و ظواهر الصحاح المتقدمه الوارده في مقام الحاجه، مع تضمن بعضها الأمر بغسل الثوب خاصه بعد زوال الضروره، من دون تعرض لإعاده الصلاه بالمره.

خلافاً للنهائيه و جماعه (٢) فأوجبها، للموثق: عن رجل ليس معه إلاّ - ثوب و لا - تحلّ الصلاه فيه و لا - يجد ماء يغسله، كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلّى، فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاه» (٣).

و هو أحوط.

العاشر إذا جفت الشمس البول أو غيره عن الأرض و البوارى و الحصر جازت الصلاه عليه

العاشر:

إذا جفت الشمس (٤) عينها بالإشراق البول أو غيره من النجاسات الزائله عينها بها عن الأرض و البوارى و الحصر بل كل ما لا ينقل جازت الصلاه عليه مع اليبوسه المانعه عن السرايه إجماعاً، و مطلقاً على الأظهر، بناء على الطهاره كما هو الأشهر بين الطائفه، بل عليه الإجماع في

ص: ١٣١

- ١- التهذيب ٢/٢٢٤: ٨٨٣، الاستبصار ١/١٦٩: ٥٨٤، الوسائل ٣: ٤٨٥ أبواب النجاسات ب ٤٥ ح ٧.
- ٢- النهائيه: ٥٥، و نسبه في المدارك ٢: ٣٦٢ إلى جمع من الأصحاب.
- ٣- التهذيب ٢/٢٢٤: ٨٨٦، الاستبصار ١/١٦٩: ٥٨٧، الوسائل ٣: ٤٨٥ أبواب النجاسات ب ٤٥ ح ٨.
- ٤- في المختصر المطبوع: الشمس إذا جفت..

خصوص البول و الأمور الثلاثة فى العبارة عن الخلاف (١)، و عن الحلى، لكن فى تطهير الشمس فى الجملة (٢).

و الأصل فى الطهارة بعد حكايات الإجماع المزبورة: خصوص المعتبره، منها الصحيح: عن البول يكون على السطح أو فى المكان الذى أصلى فيه، فقال: «إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر» (٣).

و حمل الطهارة على النظافة دون المعنى المتشرعه بأباه سياق الرواية.

و اختصاصها بالبول و الأرض خاصة غير قادح بعد التماميه فى الثانى بعدم القائل بالفرق بينه و بين أخويه، و فى الأمرين بعموم المعتبره، منها الرضى: «ما وقعت عليه الشمس من الأماكن التى أصابها شىء من النجاسات مثل البول و غيره طهرتها، و أما الثياب فإنها لا تطهر إلا بالغسل» (٤).

و الخبر الذى قصور سنده بالشهره قد انجبر: «ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر» (٥).

و هما و إن عمّا ما ينقل حتى الثياب فى الثانى، و ما عداها فى الأول، إلا أنهما مخصّصان بما وقع على إخراج الإجماع.

و قريب منهما الموثق: عن الموضع القذر يكون فى البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد يبس الموضع القذر، قال: لا تصلّ عليه و اعلم الموضع حتى تغسله» و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال: «إذا كان الموضع قذرا من البول أو غير ذلك و أصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزه، و إن أصابته الشمس و لم يبس الموضع القذر و كان رطبا فلا تجوز الصلاة فيه حتى يبس، و إن كانت رجليك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك

ص: ١٣٢

١- الخلاف ١: ٤٩٥.

٢- السرائر ١: ١٨٢.

٣- الفقيه ١: ٧٣٢/١٥٧، الوسائل ٣: ٤٥١ أبواب النجاسات ب ٢٩ ح ١.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ٣٠٣، المستدرک ٢: ٥٧٤ أبواب النجاسات ب ٢٢ ح ٥.

٥- التهذيب ١: ٨٠٤/٢٧٣، الاستبصار ١: ٦٧٧/١٩٣، الوسائل ٣: ٤٥٢ أبواب النجاسات ب ٢٩ ح ٥.

ما يصيب ذلك الموضع فلا تصلّ على ذلك الموضع القدر، وإن كان عين الشمس (١) أصابه حتى يبس فإنه لا يجوز» (٢).

و المناقشه فى دلالتها أوّلا: بعدم التصريح فيها بالطهاره، إذ غاية الحكم بجواز الصلاه عليها الأعم منها و من العفو عن النجاسه فى الصلاه خاصه كما قال به جماعه (٣)، و ثانيا: بظهور الذيل فى بقاء النجاسه، للتصريح بعدم الجواز مع إصابه عين الشمس لها.

مدفوعه: أما الأولى: فبعدم الحاجه إلى التصريح بعد الظهور من وجوه عديده تظهر من سياق الروايه:

أحدها: السؤال عن الطهاره، و مراعاة المطابقه بين السؤال و الجواب تلازمها البتة.

و ثانيها: النهى فيه عن الصلاه فى الأرض الجافه بغير الشمس ثمّ الأمر بعده بإعلام الموضع للغسل و الإزاله، مع التصريح بجواز الصلاه فى الجافه بها من دون أمر فيه بما أمر فى السابق، و هو ظاهر فى الطهاره، و إلّا- لأمر بالإعلام للغسل كما فى الصوره السابقه.

و ثالثها: الحكم بجواز الصلاه كالصريح فى الطهاره بعد ملاحظه الإجماعات المحكيه المتجاوزة عن حدّ الاستفاضه على اشتراط الطهاره فى موضع السجده، و به تنادى أيضا الصحيحه السابقه حيث عقّب فيها الأمر بالصلاه بجملة «فهو طاهر» التى هى إمّا كالعلة للحكم المحكوم به فى الجملة السابقه، أو كالفرع له الملازم لدلالته على الطهاره، و إلّا لما توجه التفريع عليه بالمره.

و منه ينقدح وجه القدح فى دعوى الأعميه فى الحكم بجواز الصلاه من

ص: ١٣٣

١- فى بعض نسخ التهذيب: «غير الشمس» كما سيشير إليه المصنف.

٢- التهذيب ١/٨٠٢/٢٧٢، الاستبصار ١/٦٧٥/١٩٣، الوسائل ٣:٤٥٢ أبواب النجاسات ب ٢٩ ح ٤.

٣- نقله عن الراوندى فى المختلف: ٦١، و مال إليه المحقق فى المعتمد ١:٤٤٥، و البهائى فى الحبل المتين: ١٢٥، و الكاشانى فى المفاتيح ٨٠: ١.

الطهاره و احتمال كون الوجه فيه هو العفو عن النجاسه، كما حكى عن الجماعه.

مضافا إلى انقذاح وجه آخر لفساد احتمال العفو، من إطلاق الحكم بالجواز من دون اشتراط عدم الرطوبه الموجهه للسرايه، كما اشترطه هؤلاء الجماعه، فالإطلاق وجه آخر للدلاله على الطهاره.

و أما الثانيه: فلتوقفها-بعد تسليمها-على النسخه المتقدمه، و هى معارضه بنسخه اخرى مبدله للعين بالغير، الظاهره فى الطهاره، مع اعتضادها بتذكير الضمير فى الإصابه، و مع ذلك فليس شىء منهما فى (بعض) (١) نسخ التهذيب فى باب الزيادات بمرويه (٢).

هذا مع إمكان تتميم الدلاله أيضا على النسخه السابقه بنوع من التوجيهات القريبه.

و بالجملة: دلاله الروايه-كسابقته-على الطهاره واضحه، مع التأيد بظواهر إطلاق الصحاح المجوّزه للصلاه على الأراضى اليابسه (٣)، الخارجه منها اليابسه بغير الشمس بدلاله خارجيه، و يكون ما نحن فيه مندرجا فيها البتة، و العام المخصّص فى الباقي مسلم الحجيّه عند الطائفه.

مضافا إلى الاعتضاد بمعاضدات آخر، كالخبر: «حقّ على الله تعالى أن لا يعصى فى دار إلا أضحاها بالشمس ليطهرها» (٤).

هذا مع أن بقاء النجاسه بعد زوال عينها بالشمس بالمره من الأشياء المذكوره فى العبارة و نحوها-مما لم يقطع ببقاء النجاسه فيها بعد زوال العين منها بها-يحتاج إلى دلاله هى فى المقام مفقوده، كيف لا؟! و لا آيه و لا روايه سوى الموثقه المختص الأمر فيها بال غسل بالأرض المخصوصه، اليابسه بغير الشمس، المنعقد على وجوب الإزاله فيها إجماع الطائفه.

و كذا الإجماع، كيف؟! و لا ينعقد و لا تسمع دعواه فى مثل محل النزاع.

ص: ١٣٤

١- ليست فى «ش».

٢- التهذيب ١٥٤٨/٣٧٢: ٢.

٣- انظر الوسائل ٣: ٤٥١ أبواب النجاسات ب ٢٩.

٤- الكافى ١٨/٢٧٢: ٢، الوسائل ١٥: ٣٠٦ أبواب جهاد النفس ب ٤١ ح ٢.

و الاستصحاب على تقدير تسليم اقتضائه بقاء النجاسه هنا فمقتضاه النافع لثمره النزاع نجاسه الملاقى بالملاقاه. و هو حسن إن خلا عن المعارض بالمثل، و ليس، كيف لا؟! أو الأصل أيضا بقاء طهاره الملاقى، و لا وجه لترجيح الأول عليه بل هو به أولى، كيف لا؟! أو الأصل طهاره الأشياء المسلم بين العلماء و دلت عليه أخبارنا، ففى بعضها: «كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قذر» (١) و لا علم هنا بعد تعارض الاستصحابين و تساقطهما من اليين، فلا مخصص للأصله المزبوره هنا. فتأمل جدا .

و لو لا فى المسأله من الأدله سواها لكفانا الأخذ بها، و ما أوجنا شىء إلى الاشتغال بغيرها.

و منها يظهر وجه تعميم الطهاره لكل ما وقع فيه الخلاف من نجاسه و أمكنه، مضافا إلى عموم بعض المعتبره المتقدمه، و إن اختلف الأصحاب فيه بالإضافة إلى الأمرين إلى أقوال متعدده و آراء متكثره، لكنها كملا - عدا ما وافق التعميم فى الضعف مشتركه.

و أضعف منها القول ببقاء النجاسه و ثبوت العفو عنها فى الصلاه عليها مع اليوسه خاصه، كما مرّت الإشاره إلى حكايته عن جماعه (٢).

نعم: هنا روايه صحيحه ربما أوهمت المصير إلى ما عليه هؤلاء الجماعه، و فيها: عن الأرض و السطح يصيبه البول أو ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: «كيف يطهر من غير ماء» (٣).

و هى مع وحدتها قاصره عن المقاومه لما مرّ من الأدله، و مع هذا محتمله لمحاميل قريبه لا مندوحه عنها فى الجمع بين الأدله و لو كانت فى التقدير بعيده، و أقربها الحمل على التقيه، لموافقته مذهب جماعه من العامه كما حكاه بعض

ص: ١٣٥

١- التهذيب ١: ٨٣٢/٢٨٤، الوسائل ٣: ٤٦٧ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ٤، و انظر المستدرک ٢: ٥٨٣ أبواب النجاسات ب ٣٠ ح ٤.

٢- راجع ص ١٢٨.

٣- التهذيب ١: ٨٠٥/٢٧٣، الاستبصار ١: ٦٧٨/١٩٣، الوسائل ٣: ٤٥٣ أبواب النجاسات ب ٢٩ ح ٧.

هذا مع اقتضاء عدم الطهاره بإسراق الشمس العسر و الحرج المنفيين آيه (٢) و روايه (٣)، مع منافاته المله السهله السمحه، مع إطباق الناس كافه فى جميع الأزمنه على عدم إزاله النجاسه عن أمثالها بالماء، و الاكتفاء بالتطهير بالشمس خاصه فيما عدا الأمور المنقوله فى أى نجاسه. فلا ريب فى المسأله بحمد الله سبحانه.

و هل تطهر النار ما أحالته (٤) رمادا أو دخانا؟ الأشبه نعم و هو الأشهر، بل عليه الإجماع فى دخان الأعيان النجسه كما عن المنتهى و التذكره (٥)، و رمادها كما عن صريح الخلاف و ظاهر المبسوط (٦)، و فيهما معا كما عن السرائر (٧)، و هو الأصل.

مضافا إلى أصله الطهاره السالمه عمّا يعارضها من الأدله، سوى استصحاب النجاسه، و هو مع عدم كون المقام محلّه اتفاقا معارض بمثله فى طرف الملاقي، و قد مرّ إلى نظيره الإشاره (٨). مع أن الأحكام الشرعيه تابعه للأسماء الزائله بالاستحاله.

و منه ينقدح الوجه فى طهاره كل ما وقع فيه الاستحاله، بنار كانت أو غيرها.

و من الأدله فى المسأله: الخبران، فى أحدهما الصحيح: عن الجصّ يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى و يجضّص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب

ص: ١٣٦

١- انظر الذخيره: ١٧١، الوسائل ٣: ٤٥٣.

٢- البقره: ١٨٥، الحج: ٧٨.

٣- عوالى اللئالى ١: ٥/٣٨١، و انظر الوسائل ١٤: ١٥٥ أبواب الذبح ب ٣٩ ح ٤، ٦.

٤- فى المختصر المطبوع: و هل تطهر [أى الشمس]؟ الأشبه نعم، و النار ما أحالته.

٥- المنتهى ١: ١٨٠، التذكره ٨: ١.

٦- الخلاف ١: ٤٩٩، المبسوط ٦: ٢٨٣.

٧- السرائر ٣: ١٢١.

٨- راجع ص ١٣٠.

إليه بخطه: «إن الماء و النار قد طهّراه» (١).

و فى الثانى المروى فى قرب الإسناد، عن على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام: عن الجصّ يطبخ بالعدره أ يصلح أن يجصّص به المسجد؟ قال:

«لا بأس» (٢).

و المناقشه فى دلالتها واهيه، كيف لا؟! و هما صريحتا الدلاله على جواز تجصيص المسجد (الممنوع من أن يدخل عليه مثل هذه النجاسه بإجماع الطائفه) (٣) بالجصّ -المسؤول عنه فى الروايه- مع كونه مختلطا برماد العذره البته. و هو الوجه فى دلاله الروايه، لا ما توهم منه و أوردت به المناقشه.

و بالجملة: لا ريب فى الطهاره.

خلافًا للمبسوط فى دخان الأعيان النجسه (٤)، لوجه اعتبارى مدفوع بما قدّمناه من الأدله.

و للماتن فى الشرائع فى كتاب الأُطعمه حيث تردّد على الإطلاق فى الطهاره (٥). و المناقشه فيه بعد ما مرّ واضح.

ثمّ إن من أصاله الطهاره المؤسسه هنا و فى المسأله السابقه يظهر وجه القوه فى القول بالطهاره فى كل ما وقع الخلاف فى ثبوتها فيه من الأشياء المستحيله استحاله لا يقطع معها بالخروج عن الأسماء السابقه، كصيروره الأرض النجسه آجرا أو خزفا أو نوره أو جصّا، و العود النجس فحما، و نحو ذلك.

لكن ربما يعتضد فى ترجيح استصحاب النجاسه باستصحاب شغل الذمه اليقيني بالعباده، الغير الحاصله بالصلاه عليها أو مع ما لاقاها من الثياب

ص: ١٣٧

١- الكافي ٣/٣٣٠، الفقيه ١٧٥/٨٢٩، التهذيب ٢٣٥/٩٢٨، الوسائل ٥٢٧:٣ أبواب النجاسات ب ٨١ ح ١.

٢- قرب الإسناد: ١١٤٧/٢٩٠، الوسائل ٥:٢٩١ أبواب أحكام المساجد ب ٦٥ ح ٢.

٣- ما بين القوسين ليست فى «ش».

٤- المبسوط ٢٨٣:٦.

٥- الشرائع ٢٢٦:٣.

المساوره لها بالرطوبه، فترجيحه بالإضافه إلى هذه الصوره، و الرجوع فيما عداها إلى أصاله الطهاره المستفاده من الأدله العامه غير بعيد إن لم يكن مثله إحداث قول فى المسأله.

و كيف كان: الأ-حوط مراعاة أصاله النجاسه البته و إن كان القول بترجيح أصاله الطهاره مطلقا لا- يخلو عن قوه حتى فى العباده، نظرا إلى أن أصاله بقاء شغل الذمه فيها مندفعه بعدم معلوميه النجاسه، و به يحصل البراءه القطعيه. كيف لا؟! و اشتراط الطهاره فى الصلاه ليس اشتراطا للواقعيه منها بل للظاهريه، بمعنى وجوب التنزه فيها عن معلوم النجاسه، فيرجع الشرط إلى عدم العلم بالنجاسه، و لذا فى المصلّى معها جاهلا قلنا بالمعذوريه، فالبراءه اليقينيّه بمجرد عدم العلم بالنجاسه حاصله، فقد خلت عن المعارض-زائدا على أصاله النجاسه-أصاله الطهاره، و يجب الرجوع فيما تعارضا فيه إلى أصاله الطهاره العامه المستفاده من قوله عليه السلام فى الموثقه: «كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قذر» و أمثاله كثيره.

و تطهّر الأرض بالمشى عليها أو الدلك بها مع بيوستها(مطلقا) (١) طاهره كانت أم لا، كما عن جماعه من أصحابنا (٢)، و استفيد من بعض أخبارنا (٣)، أو مطلقا و لو كانت رطبه، كما هو مقتضى (إطلاق) (٤) أكثر النصوص و الفتاوى.

باطن الخف و هو أسفل الملاصق لها و أسفل القدم مع زوال عين النجاسه بها إن كانت ذات عين، و إلا كفى مسمى المشى عليها مطلقا.

ص: ١٣٨

١- ليست فى «ش».

٢- منهم العلامه فى نهايه الأحكام ١: ٢٩١، و الشهيد الثانى فى الروضه ١: ٦٦.

٣- الكافى ٣: ٥/٣٩، مستطرفات السرائر: ٨/٢٧، الوسائل ٣: ٤٥٨، ٤٥٩ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ٣، ٩.

٤- ليست فى «ش».

و لا- خلاف في أصل الحكم هنا في الجملة بين أصحابنا و إن اختلفوا فيما يطهر بها: فبين مقتصر على الأمرين كما هنا، و مبدل للأخير بالنعل كما عن العلامة (١)، و مزيد له عليهما كما هو الأشهر بين أصحابنا، بل ربما ادعى عليه وفاقنا (٢)، و معمّم للثلاثة و غيرها مما يجعل للرجل وقاء كما عن الإسكافي (٣).

و هو أقوى، وفاقا لبعض أصحابنا (٤)، و اقتضاه التدبر في أخبارنا، نظرا إلى التعليل في المستفيض منها بأن الأرض يطهر بعضها بعضا، هذا مضافا إلى الأصل الذي مضى مرارا، و إن كان الاقتصار على الثلاثة أحوط و أولى من دون تأمل فيها، للتصريح بها في الأخبار.

ففي النبيين: «إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب». كما في أحدهما (٥).

و في الآخر بدل الخفّ: النعل (٦).

و في الصحيح: رجل وطئ عذره فساخت رجله فيها أ ينقض ذلك وضوءه، و هل يجب عليه غسلها؟ فقال: «لا- يغسلها إلا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلّي» (٧).

و نحوه الصحيحان و في أحدهما: «لا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضا» (٨).

ص: ١٣٩

-
- ١- المنتهى ١:١٧٨.
 - ٢- انظر المدارك ٢:٣٧٢.
 - ٣- على ما نقل عنه المحقق في المعتمد ١:٤٤٧.
 - ٤- كالشهيد الثاني في روض الجنان: ١٧٠، و المسالك ١:١٨، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ١:١٧٩، و صاحب الحدائق ٥:٤٥٥.
 - ٥- سنن أبي داود ١:٣٨٦/١٠٥.
 - ٦- سنن أبي داود ١:٣٨٥/١٠٥.
 - ٧- التهذيب ١:٨٠٩/٢٧٥، الوسائل ٣:٤٥٨ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ٧.
 - ٨- الكافي ٣:٢/٣٨، الوسائل ٣:٤٥٧ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ٢.

و فى الثانى: «لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعا أو نحو ذلك» (١).

و اشتراط هذا الشرط محكى عن الإسكافى (٢).

خلافًا للأكثر فلا تبعًا لإطلاق أكثر النصوص و الفتاوى، و التفاتا إلى قرب احتماله الحمل على الغالب. و هو أقوى، بل التدبر فى الأخبار يقتضى الاكتفاء بالمسح بالأرض مطلقا و لو لم يكن هناك مشى أصلا.

و كيف كان: النصوص ما بين مصرّح بالقدم و عام له، إمّا بترك الاستفصال أو التعليل العام، فالتوقف فيه - كما عن التحرير و المنتهى (٣) - ضعيف جدا.

و قد جمع بينهما المعتبر المروى فى السرائر، مسندا عن مولانا الصادق عليه السلام، و فيه: مررت فيه - أى الزقاق القدر - و ليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته، فقال: «أليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه؟» فقلت: بلى، قال: «لا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضا» (٤).

و فى ظاهره - كما ترى - إشعار بل دلالة على اعتبار اليوسه.

و نحوه الخبر: عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء أمرّ عليه حافيا، فقال: «أليس وراءه شىء جاف؟» قلت: بلى، قال:

لا بأس، إنّ الأرض يطهر بعضها بعضا» (٥).

إلا - أن فى سندهما قصورا مع عدم جابر لهما هنا، لإطباق أكثر النصوص و الفتاوى بالإطلاق جدا، مع اعتضاده بالأصل الذى مضى. فهو أقوى، إلا أن اعتبار الجفاف أحوط و أولى.

ص: ١٤٠

١- الكافى ٣: ١/٣٨، الوسائل ٣: ٤٥٧ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ١.

٢- حكاه عنه فى الذكرى: ١٥.

٣- التحرير ١: ٢٥، المنتهى ١: ١٧٩.

٤- مستطرفات السرائر: ٨/٢٧، الوسائل ٣: ٤٥٩ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ٩.

٥- الكافى ٣: ٥/٣٩، الوسائل ٣: ٤٥٨ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ٣.

و نحوه الكلام فى اعتبار الطهاره، بل هو أولى بالعدم، لعدم الإيماء إليه فى النصوص أصلاً، إلا ما ربما يتوهم من بعض الصحاح (١)، و ليس كذلك ظاهراً.

و قيل كما عن المبسوط و الخلاف و السرائر (٢) فى الذنوب (٣) إذا يلقى على الأرض النجسه بالبول أنها تطهر مع بقاء ذلك الماء على طهارته لنبويه عاميه ضعيفه قاصره الدلاله (٤)، و مع ذلك فهى معارضه بمثلها ممّا تضمّن فى تلك الحكايه التى تضمّنتها الروايه—أنه صلّى الله عليه و آله أمر بإلقاء التراب الذى أصابه البول و صبّ الماء على مكانه (٥)، فالرجوع فى تطهيرها إلى مقتضى القواعد أولى، وفاقاً لأكثر متأخري أصحابنا (٦).

يلحق بذلك النظر فى الأوانى

إشاره

و يلحق بذلك النظر فى الأوانى استعمالاً و تطهيراً.

أوانى الذهب و الفضة

و يحرم منها من حيث ال استعمال أوانى الذهب و الفضة مطلقاً فى الأكل كان أو غيره كالشرب و غيره، إجماعاً، كما عن التحرير و الذكرى فى الأولين خاصه (٧)، و عن الأول و المنتهى و التذكره فى غيرهما أيضاً (٨).

ص: ١٤١

١- الوسائل ٣:٤٥٧ أبواب النجاسات ب ٣٢ ح ١، و انظر الحدائق ٥:٤٥٦.

٢- المبسوط ١:٩٢، الخلاف ١:٤٩٤، السرائر ١:١٨٨.

٣- الذنوب: الدلو فيها ماء... و قيل: هى الدلو الملقى.. قيل: هى الدلو العظيمه. لسان العرب ١:٣٩٢.

٤- انظر سنن أبى داود ١٠٣/٣٨٠، و عمده القارئ فى شرح البخارى ١٢٨/١٢٧، ٣:٨٤، و سنن البيهقى ٢:٤٢٨.

٥- سنن أبى داود ١٠٣/٣٨١.

٦- منهم المحقق فى المعتبر ١:٤٤٩، و العلامه فى القواعد ٨:١، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ١:١٧٩، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٥٧.

٧- التحرير ١:٢٥، الذكرى ١:١٨.

٨- التحرير ١:٢٥-٢٦، المنتهى ١:١٨٦، التذكره ١:٦٧.

و النصوص بالأولين مستفيضه من الطرفين:

ففى العاميين أحدهما النبوى: «لا تشربوا فى آنيه الذهب و الفضة، و لا تأكلوا فى صحافها، فإنها لهم فى الدنيا و لكم فى الآخرة» (١).

و ثانيهما المرتضى: «الذى يشرب فى آنيه الذهب و الفضة إنما يجرجر فى بطنه نارا» (٢).

و فى الصحيح: «لا تأكل فى آنيه فضه و لا فى آنيه مفضّضه» (٣).

و ظاهرها- كغيرها- اختصاص النهى بالأولين، و ليس فى التعديده إلى غيرهما مع مخالفتها الأصل حجّج من النصوص سوى إطلاق بعضها، كالصحيح: عن آنيه الذهب و الفضة فكرهها، فقلت: قد روى أنه كان لأبى الحسن عليه السلام مرآه ملتبسه فضه، فقال: «لا والله إنما كانت لها حلقة من فضّه» الخبر (٤).

و الخبرين، فى أحدهما: «نهى عن آنيه الذهب و الفضة» (٥).

و فى الثانى: «آنيه الذهب و الفضة متاع الذين لا يوقنون» (٦).

ص: ١٤٢

١- سنن البيهقى ١: ٢٨، صحيح البخارى ٧: ٩٩.

٢- صحيح مسلم ٣: ١/١٦٣٤ و ٢، رواه عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و كذلك فى عوالى اللثالى ٢: ١٣٨/٢١٠ و ١٣٩، و عنه فى المستدرک ٢: ٥٩٨ أبواب النجاسات ب ٤٢ ح ١. و فى الجميع: «يجرجر فى بطنه نار جهنم».

٣- الكافى ٦: ٢/٢٦٧، التهذيب ٩: ٣٨٦/٩٠، الوسائل ٣: ٥٠٩ أبواب النجاسات ب ٦٦ ح ١.

٤- الكافى ٦: ٢/٢٦٧، التهذيب ٩: ٣٩٠/٩١، المحاسن ٦: ٦٧/٥٨٢، الوسائل ٣: ٥٠٥ أبواب النجاسات ب ٦٥ ح ١.

٥- الكافى ٦: ٤/٢٦٧، المحاسن ٦: ٥٩/٥٨١، الوسائل ٣: ٥٠٦ أبواب النجاسات ب ٦٥ ح ٣.

٦- الكافى ٦: ٧/٢٦٨، المحاسن ٦: ٦٢/٥٨٢، الوسائل ٣: ٥٠٧ أبواب النجاسات ب ٦٥ ح ٤.

لكنها مع قصور سند أكثرها- وإن أمكن بالشهره جبرها-قاصره الدلاله، لاحتمال انصراف إطلاق النهى فيها إلى أغلب الاستعمال منها في العرف و العاده، و هو الأولان خاصه.

هذا و يزيد ضعف الدلاله فى الصحيحه بأعميه الكراهه فيها من الحرمة.

هذا مع ما يستفاد من بعض الصحاح المروى عن المحاسن من حصر المنع فى الشرب خاصه، إذ فيه: عن المرآه هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقه من فضه؟ قال: «نعم، إنما يكره ما يشرب به» (١).

فإذا: العمده فى التعديه إلى ما عداها هو الإجماعات المحكيه، مضافا إلى الشهره العظيمه التى لا يبعد أخذها جابره لقصور ما مضى من الروايات سندا و دلاله.

و ليس فى شىء منهما (٢) الدلاله على حرمة نفس الاتخاذ من دون استعمال بالمره و إن حكم بها جماعه (٣)، بل و ربما ادعى عليه الشهره (٤)، و وجه بوجوه اعتباريه و إطلاقات الروايات المتقدمه. و لا يقاوم شىء منهما أصاله الإباحه، مع انتقاض الأول بما لا خلاف فى إباحه اتخاذه بين الطائفه، و ضعف الثانى بما مرّ من المناقشه. لكن الأحوط مراعاتهم البتة.

ثمّ الأصل و اختصاص النصوص بحكم التبادر بالأوانى المتعارفه يقتضى المصير إلى جواز اتخاذ نحو المكحله و ظرف الغاليه و نحوهما من الأوانى الغير المتبادره من إطلاق لفظ الآنيه، هذا مضافا إلى الصحيح: عن التعويد يعلّق

ص: ١٤٣

١- المحاسن: ٦٩/٥٨٣، الوسائل ٥١١: ٣ أبواب النجاسات ب ٦٧ ح ٥، ٦.

٢- فى «ح»: منها.

٣- المعتبر ١: ٤٥٦، القواعد ٩: ١، إيضاح الفوائد ٣٢: ١.

٤- كما ادعاه صاحب المدارك ٢: ٣٨٠، و السبزوارى فى الكفايه: ١٤.

على الحائض؟ فقال: «نعم إذا كان في جلد أو فضه أو قصبه حديد» (١) و الاحتياط لا يخفى.

و في جواز استعمال المفصّض قولان، أشبههما و أشهرهما، بل عليه عامه المتأخرين الكراهيه للأصل و المعتبره، منها الصحيح: عن الشرب في القدح فيه ضبّه من فضه، قال: «لا بأس إلا أن تكره الفضه فتنزعها» (٢).

و الحسن: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدح المفصّض، و اعزل فمك عن موضع الفضه» (٣).

خلافًا للخلاف، فساوى بينه و بين آنيه الفضه (٤)، للصحيح أو الحسن:

«لا تأكل في آنيه فضه و لا في آنيه مفصّضه» (٥).

و الموثق عن مولانا الصادق عليه السلام: «أنه كره الشرب في الفضه و القدح المفصّض، و كذلك أن يدهن في مدهن مفصّض، و المشط كذلك» (٦).

و ليس فيهما مكافاه لما مرّ من الأدله، فلتحمل على الكراهه.

و المناقشه فيه بعدم الصحه من حيث استلزامه استعمال النهى في معنيه الحقيقين، أو الحقيقى و المجازى، و هما فاسدان على الأشهر بين الطائفه.

ص: ١٤٤

١- الكافي ٣: ٤/١٠٦، الوسائل ٣: ٥١١، أبواب النجاسات ب ٦٧ ح ٢.

٢- التهذيب ٩: ٣٩١/٩١، المحاسن: ٦٥/٥٨٢، الوسائل ٣: ٥٠٩، أبواب النجاسات ب ٦٦ ح ٤.

٣- التهذيب ٩: ٣٩٢/٩١، الوسائل ٣: ٥١٠، أبواب النجاسات ب ٦٦ ح ٥.

٤- الخلاف ١: ٦٩.

٥- تقدم مصدره في ص: ١٣٧.

٦- الكافي ٥: ٥/٢٦٧، الفقيه ٣: ١٠٣٢/٢٢٢، التهذيب ١: ٣٨٧/٩٠، المحاسن: ٦٦/٥٨٢، الوسائل ٣: ٥٠٩، أبواب النجاسات ب ٦٦ ح ٢.

٢. المدهن بضم الميم و الهاء: ما يجعل فيه الدهن، و هو من النوادر التي جاءت بالضم و قياسه الكسر. المصباح المنير: ٢٠٢.

ممنوعه، لاحتمال تعدد حرف النهى فى الصحيحه، بجعل الواو فيها للاستئناف و تقدير المنهى عنه ثانيا بنحو ما نهى عنه أولا، هذا.

و لو سلم كون الواو فيها للعطف قطعا يحتمل أن يراد بالنهى المعنى المجازى العام الشامل لكل من الحقيقه و المجاز.

و بالجمله: أمثال هذه الاحتمالات و إن بعدت لكنها ممكنه، فينبغى ارتكابها جمعا بين الأدله، نظرا إلى رجحان الأدله الأوله بموافقه الأصل و الكثره و الشهره العظيمه، و إطلاق الكراهه المحتمله لكل من الحرمة و الكراهه الاصطلاحيه فى الثانيه.

و لا- تأبى الأولى عن حمل النهى الثانى فيها على الكراهه بعد قيام القرينه و إن كان فيه نوع مخالفه للحقيقه و سياق العبارة، و لكن لا يلزم منه ورود المناقشه المزبوره.

و أظهر منه الكلام فى الثانيه، لأعميه الكراهه فيها، فيراد بها الحرمة التى هى أحد أفرادها بالإضافة إلى الفضه، و الكراهه الاصطلاحيه بالإضافة إلى المفصضه، و لا مانع فيه من جهة القاعده الأصوليه.

و فى وجوب عزل الفم عن محل الفضه قولان، الأشهر: نعم، لظاهر الأمر فى الحسن، و هو الأظهر.

خلافًا للمعتبر فالاستحباب، للأصل، و إطلاق الصحيح أو عمومه الناشئ عن ترك الاستفصال (1).

و ضعفهما ظاهر بعد ما مر، لوجوب التقييد، و إن أمكن الجمع بالاستحباب، لرجحانه عليه فى كل باب، مع كونه مجمعا عليه بين الأصحاب.

ص: ١٤٥

و أواني المشركين و كذا سائر ما يستعملونه عدا الجلود الغير المعلومه تذكيتها طاهره لا يجب التورّع عنها ما لم يعلم نجاستها بمباشرتهم أو بملاقاه النجاسه لها، بلا خلاف أجده، إلا ما يحكى عن الخلاف من إطلاق النهى عن استعمالها، مدعيا عليه الإجماع (١). و مخالفته غير معلومه، لاحتمال إرادته من الإطلاق صوره العلم بالمباشره، كما يستفاد من سياق أدلته المحكيه، و لعله لذا أن أصحابنا لم ينقلوا عنه الخلاف فى المسأله.

و الأصل فيها بعد الاتفاق على الظاهر: الأصل، و العمومات، و خصوص الصحاح المستفيضه و نحوها من المعتمره.

ففى الصحيح: إني أعير الذمى ثوبى و أنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير، فيردّه علىّ، فأغسله قبل أن أصلىّ فيه؟ فقال عليه السلام: «صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرته إياه و هو طاهر و لم تستيقن نجاسته، فلا بأس أن تصلّى فيه حتى تستيقن أنه نجسه» (٢).

و هى و إن اختصت مواردنا بما ليس مفروض العبارة منها، إلا أنّ عدم القول بالفرق مع التعليل العام فى بعضها كما مضى يدفع المناقشه عن الاستدلال بها هنا.

إلا- أنها معارضه بأخبار آخر مطلقه للمنع عن استعمال أوانيهم و ثيابهم، فمنها: «لا- تأكلوا فى آنيتهم، و لا- من طعامهم الذى يطبخون، و لا فى آنيتهم التى يشربون فيها» (٣).

و منها: عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزّى و يشرب الخمر

ص: ١٤٦

١- الخلاف ١:٧٠.

٢- التهذيب ٢:١٤٩٥/٣٦١، الاستبصار ١:١٤٩٧/٣٩٢، الوسائل ٣:٥٢١ أبواب النجاسات ب ٧٤ ح ١.

٣- الكافي ٦:٥/٢٦٤، الوسائل ٣:٤١٩ أبواب النجاسات ب ١٤ ح ١.

فیرده، أ یصلی فیہ قبل أن یغسله؟ قال: «لا یصلی فیہ حتی یغسله» (١).

لکنها، مع عدم مکافاتھا لما مرّ عددا و اعتبارا من وجوه شتی، و منها- و هو أقواها- اتفاق أصحابنا علی العمل بها، محموله علی الاستحباب أو العلم بالمباشرة، كما فصله بعض الروایات المتقدمه.

ثمّ إن ظاهر العبارة- کغیرها و جمیع ما مضى من الأدله- اعتبار العلم بالنجاسه، و عدم الاكتفاء بالمظنه، و إن استندت إلى قرائن خارجیه، أو عدل واحد، أو بیّنه شرعیه.

خلافًا لجماعه فاکتفوا بها، إمّا مطلقا (٢)، أو مقتیدا بالثانی (٣)، أو بالثالث (٤)، و هو فی الظاهر أشهر أقوالهم و أحوطها و إن لم ینهض علیه دلیل یطمئن النفس إليه أصلا.

و أما الأولان فینبغی القطع بضعفهما جدّا، کیف لا؟! و فی الصحیح:

قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه و لم أتیقن ذلك فنظرت فلم أر شيئا ثمّ صليت فرأيت فيه، قال: «تغسله و لا تعید الصلاه» قلت: لم ذاك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثمّ شككت فليس ينبغی أن تنقض اليقين بالشك أبدا» (٥).

مع أن أغلب صور المسأله المفروضه فی العبارة حصول المظنه القویه القریبه من العلم فی العرف و العاده، التي هی قد تكون أقوى من الظنون التي

ص: ١٤٧

١- التهذیب ١٤٩٤/٣٦١، الاستبصار ١٤٩٨/٣٩٣، الوسائل ٣:٥٢١ أبواب النجاسات ب ٧٤ ح ٢.

٢- حکاه عن أبی الصلاح الحلبي فی الحدائق ٥:٢٤٤.

٣- الحدائق ٥:٢٥١.

٤- كما فی المنتهى ١:٩.

٥- التهذیب ١٣٣٥/٤٢١، الاستبصار ١٨٣/٦٤١، علل الشرائع: ١/٣٦١، الوسائل ٣:٤٦٦ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ١.

استند إليها هؤلاء الجماعة حتى من الحاصله عن نحو اليّنه الشرعيه، و مع ذلك فقد حكمت الأخبار المتقدمه بالطهاره و انحصار الحكم بالنجاسه فى العلم بالمباشره.

لا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهرا فى حال حياته مذكى

و لا يستعمل شىء من الجلود إلا ما كان طاهرا فى حال حياته و مذكى فلا يجوز استعمال جلود نجس العين مطلقا، مذكى كان أم لا، فى مشروط بالطهاره كان أم لا، و كذا الميتة من طاهر العين مطلقا، دبغ أم لا.

بلا- خلاف أجده فى الأول و إن لم أقف فيه على دليل إطلاق المنع عنه فى غير المشروط بالطهاره، عدا فحوى إطلاق النص المانع عن الانتفاع بالميتة (١)، مع أنه معارض ببعض المعتبره كالموثق: عن جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى من البئر التى يشرب منها أو يتوضأ، قال: «لا بأس» (٢) و نحوه غيره (٣).

و ظاهر الاستبصار (٤) العمل به، حيث وجّه نفي البأس فيه إلى نفس الاستعمال لا إلى الطهاره، إلا أن العمل على الأول.

و كذا لا خلاف فى الثانى إلا من الصدوق، فجوز الانتفاع به فيما عدا مشروط بالطهاره مطلقا (٥)، للخبر: عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن ما ترى فيه؟ قال: «لا بأس أن تجعل فيها ما شئت من ماء أو سمن و تتوضأ منه و تشرب، و لكن لا تصلّ فيها» (٦).

ص: ١٤٨

١- انظر الوسائل ٢٤: ١٨٤ أبواب الأطمعه المحرمه ب ٣٤.

٢- التهذيب ١/٤١٣، الوسائل ١: ١٥٧، أبواب الماء المطلق ب ١٤ ح ١٦. مع اختلاف يسير.

٣- الكافي ٦: ٢٥٨، الوسائل ١: ١٧١، أبواب الماء المطلق ب ١٤ ح ٣.

٤- كذا فى النسخ، و لكننا لم نعثر عليه فى الاستبصار، بل هو موجود فى التهذيب ١: ١٣٠/٤١٣.

٥- الفقيه ١: ٩.

٦- الفقيه ١: ١٥/٩، الوسائل ٣: ٤٦٣، أبواب النجاسات ب ٣٤ ح ٥.

و هو مع قصور سنده و شذوذه- نظرا إلى دلالته على الطهاره- معارض بعده نصوص، منها: الميته ينتفع بشيء منها؟ قال: «لا» (١).

و عن الإسكافي فجوزه بعد الدبغ خاصه (٢)، بناء على حصول الطهاره به، للخبر: فى جلد شاه ميته يدبغ فيصبّ فيه اللبن أو الماء، فأشرب منه و أتوضأ؟ قال: «نعم» و قال: «يدبغ فينتفع [به] و لا تصلّ فيه» (٣).

و هو- مع ما فيه ممّا فى سابقه و زياده هى موافقه العامه- معارض بإطلاقات المعتبره المتقدمه المعتضده بالشهره العظيمه و الإجماعات المحكيه عن المختلف و المنتهى و الذكرى (٤).

و ربما أيدت باستصحاب النجاسه السابقه. و الأجد التأييد باستصحاب عدم جواز الانتفاع.

ثمّ إن اعتبار التذكيه فى العبارة يقتضى اعتبار العلم بها، و إلحاق الجلد مع الجهل به بالميته، و به صرح جماعة من أصحابنا و إن اختلفوا فى إطلاق الإلحاق (٥)، أو لزوم التقييد بالوجدان فيما عدا بلاد أهل الإسلام (٦).

خلافًا لنادر من المتأخرين (٧)، فاكفى بالجهل بكونه جلد ميته عن العلم بالتذكيه، و حكم بالطهاره، للأصل. و يدفع بما يأتى. و لاستصحاب طهاره

ص: ١٤٩

١- الكافي ٦/٢٥٩، التهذيب ٢/٧٩٩، الوسائل ٣:٥٠٢ أبواب النجاسات ب ٦١ ح ٢.

٢- نقله عنه فى المختلف: ٦٤.

٣- التهذيب ٩/٣٣٢، الاستبصار ٤:٣٤٣/٩٠، الوسائل ٢٤:١٨٦ أبواب الأطعمه المحرمه ب ٣٤ ح ٧، و ما بين المعقوفين أثبتناه من المصادر.

٤- المختلف: ٦٤، المنتهى ١:١٩١، الذكرى: ١٦.

٥- انظر روض الجنان: ٢١٢.

٦- التذكرة ١:٩٤.

٧- المدارك ٢:٣٨٧.

الجلد و الملاقي.و يعارض باستصحاب عدم التذكيه.

و للنصوص المستفيضة،منها الصحيح:عن الخفاف التي تباع في السوق،فقال:«اشتر و صلّ فيها حتى تعلم أنه مَيّت بعينه» (1)و نحوه غيره من الصحيحين (2).

و هي مع عدم ظهورها في الدلاله-بناء على احتمال أن يراد من السوق سوق المسلمين،بل هو الظاهر،لأنه المعهود المتعارف زمن صدورها،و لا كلام هنا-معارضه بمثلها من المستفيضة الصريحه الدلاله المعتضده بالشهره، و استصحاب بقاء اشتغال الذمه بالعباده المشروطه بالطهاره.

ففي الموثق كالصحيح:«لا- بأس في الصلاه في الفراء اليماني و فيما صنع في أرض الإسلام»قلت:فإن كان فيها غير أهل الإسلام،قال:«إذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس» (3).

و في نحوه:«و إن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره و بوله و شعره و روثه و كل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح» (4).

و في الحسن كالصحيح:«تكره الصلاه في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكاته» (5).

و في الخبر:عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل

ص: ١٥٠

١- الكافي ٣/٢٨/٤٠٣، التهذيب ٢/٢٣٤/٩٢٠، الوسائل ٣:٤٩٠ أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ٢.

٢- الوسائل ٣:٤٩١ أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ٣،٤.

٣- التهذيب ٢/١٥٣٢/٣٦٨، الوسائل ٣:٤٩١ أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ٥.

٤- الكافي ٣:١/٣٩٧، التهذيب ٢/٨١٨/٢٠٩، الاستبصار ١:١٤٥٤/٣٨٣، الوسائل ٣:٤٠٨ أبواب النجاسات ب ٩ ح ذيل حديث ٦.

٥- الكافي ٣:٤/٣٩٨، الوسائل ٣:٥٢٦ أبواب النجاسات ب ٧٩ ح ١.

يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: «عليكم أن تسألوا إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، وإذا رأيتم المسلمين يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (١).

و بالجمله: التدبر فى النصوص يقتضى المصير إلى نجاسة الجلد مع الجهل بذكاته، إلا مع وجوده فى يد مسلم أو سوقه من يد من لا يظهر كفره.

خلافاً لمن شدّد كما مرّ. و لآخر فأفرط و حكم بنجاسته و لو أخذ من يد المسلم إن كان ممن يستحل الميتة بالدبغ و إن أخبر بالتذكية (٢). و إطلاق الصحاح السابقه يدفعه.

و لتحقيق المسأله مزيد يأتى فى بحث الصلاه إن شاء الله تعالى.

و يكره استعمال الجلد فيما عدا الصلاه إذا كان مما لا يؤكل لحمه مما يقع عليه الذكاه، كالسباع و المسوخ-عند من لم ينجسها- و نحوهما، على الأظهر (الأشهر) (٣) بل حكى على الأول الإجماع عن جماعه (٤) حتى يدبغ.

و لا- يحرم على الأشبه الأشهر بين المتأخرين، لإطلاق النصوص بجواز الاستعمال من دون تقييد بالدبغ، ففى الموثق: عن لحوم السباع و جلودها، فقال: «أما اللحوم فدعها، و أما الجلود فاركبوا عليها و لا تصلّوا فيها» (٥).

و فيه: عن جلود السباع ينتفع بها؟ فقال: «إذا رميت و سميت فانتفع

ص: ١٥١

١- الفقيه ١٦٧/٧٨٨، التهذيب ٣٧١/١٥٤٤، الوسائل ٣: ٤٩٢ أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ٧.

٢- انظر المنتهى ١: ٢٢٦، و التحرير ١: ٣٠، و التذكرة ١: ٩٤.

٣- ليست فى «ش».

٤- لم نعثر على من حكى الإجماع على كراهه استعمال جلد السباع قبل الدبغ.

٥- التهذيب ٧٩/٣٣٨، الوسائل ١١٤: ٢٤ أبواب الأطحه المحرمه ب ٣ ح ٤.

خلافًا للشيخ و المرتضى، فمنعنا عنه قبل الدبغ (٢)، إمّا للنجاسه كما يحكى عنهما تاره (٣)، أو للمنع عن ذلك تعبدا كما يحكى اخرى (٤).

و مستندهما غير واضح، عدا ما يحكى عن الأول من الإجماع على الجواز بعده، و ليس هو و لا غيره قبله (٥). و هو كما ترى. نعم: عن بعض الكتب عن مولانا الرضا عليه السلام: «دباغه الجلد طهارته» (٦).

و هو مع عدم وضوح السند و احتمال التقيه غير دال، على تقدير الحكايه الثانيه من كون المنع تعبدا لا للنجاسه.

و كذا يكره أن يستعمل من أواني الخمر ما كان منه خشبا أو قرعا أو خزفا غير مدهن.

و لا يحرم على الأظهر الأشهر، للأصل، و عموم ما دلّ على جواز الاستعمال بعد التطهير.

خلافًا للإسكافي و القاضي (٧)، لنفوذ النجاسه فى الأعماق، فلا يقبل التطهير.

ص: ١٥٢

١- التهذيب ٩: ٣٣٩/٧٩، الوسائل ٢٤: ١٨٥ أبواب الأَطعمه المحرمه ب ٣٤ ح ٤.

٢- الشيخ فى النهايه: ٥٨٧، حكاه عن المرتضى فى المعتبر ١: ٤٦٦.

٣- انظر كشف اللثام ٢: ٢٥٨.

٤- انظر كشف اللثام ٢: ٢٥٨.

٥- انظر الخلاف ١: ٦٣.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٣٠٢.

٧- نقله عن الإسكافي المحقق فى المعتبر ١: ٤٦٧، و العلامه فى المختلف: ٦٥، القاضي فى المهذب ١: ٢٨ و ج ٢: ٤٣٤.

و ردّ بنفوذ الماء فيها، فيحصل التطهير (١). وفيه منع، نعم يحصل به إزاله النجاسه الظاهره، و هي كافيه في الطهاره، و نجاسه الباطنه غير مانعه، كيف لا و لا سرايه، فتأمل .

و للخبرين، أحدهما الصحيح: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن الدّبّاء و المزفت» (٢).

و نحوه الثانى بزياده الحنتم و النقيير، و تفسير الدّبّاء بالقرع، و المزفت بالدنان، و الحنتم بالجرار الخضر، و النقيير بالخشب (٣).

و ليس فيهما - مع قصور الثانى سندا - على النجاسه دلالة، كيف لا و وجه النهى غير منحصر فيها، و يحتمل توجه النهى إلى الانتباز فيها، لا احتمال تحقق الإسكار بها، لا لأجل تحقق سرايه النجاسه فى أعماقها و عدم تحقق الطهاره لذلك فيها.

كيف لا؟! و من جملتها المزفت المفسّر بالمقير، و الحنتم المفسّر بالمدهن، و هما لا يجرى فيهما السرايه إلى الأعماق، و إن هما إلا - كالأجسام الصلبه الغير القابله لنفوذ شىء فيها المتفق على قبولها التطهير مطلقا جدّا، فليس الخبران من فرض المسأله بشىء قطعاً.

فإذا: أدله القول الأول لا معارض لها أصلاً.

يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً

و يجب أن يغسل الإناء من ولوغ الكلب فيه ثلاثاً إجماعاً كما

ص: ١٥٣

١- انظر المعتمد ١: ٤٦٧، جامع المقاصد ١: ١٩٥.

٢- الكافي ١/ ٤١٨، التهذيب ١: ٨٢٩/ ٢٨٣، الوسائل ٣: ٤٩٥ أبواب النجاسات ب ٥٢ ح ١.

٣- الكافي ٣: ٣/ ٤١٨، التهذيب ٩: ٤٩٩/ ١١٥، معانى الأخبار ١/ ٢٢٤، الوسائل ٣: ٤٩٦ أبواب النجاسات ب ٥٢ ح ٢.

عن الانتصار (١)، وكذا عن الخلاف والغنية (٢)، وظاهر المنتهى والذكرى (٣)، وهو الحجج فيه، كالمعتبر، منها الصحيح: عن الكلب، فقال: «رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و أصب ذلك، و اغسله بالتراب أول مره ثمّ بالماء مرّتين» (٤).

و ليس فى نسخ كتب الحديث المشهوره ذكر المرّتين بالمره، إلا أن ما ذكرناه مروى عن المعتبر، وكذا عن الخلاف (٥)، و تبعه الجماعة، و لعله أخذه من كتب الأصول الموجوده عنده، و نقله لنا حجه.

و لا- يعارضه الحذف فيما مرّ من الكتب، لاحتماله فيها، و رجحانه على احتمال الزيادة، مع اعتضاها هنا بالرضوى المصرّح فيه بها، و فيه: «إن وقع الكلب فى الماء أو شرب منه أهريق الماء و غسل الإناء ثلاث مرّات، مره بالتراب، و مرّتين بالماء» (٦).

و ينبغى أن يكون أولاهن بالتراب على الأظهر الأشهر، بل عليه الإجماع عن الغنية (٧)، و هو الحجج فيه كالصحيحه المتقدمه.

و لا- يعارضها إطلاق الرضوى المتقدم، و ليقيد بها جمعا بين الأدله، و إن اقتصر على ظاهره من القدماء جماعه (٨)، مع احتمال إرادتهم ما فى الصحيحه،

ص: ١٥٤

١- الانتصار: ٩.

٢- الخلاف ١: ١٧٧، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥١.

٣- المنتهى ١: ١٨٧، الذكرى: ١٥.

٤- التهذيب ٢٢٥/٦٤٦: ١، الاستبصار ١٩/٤٠: ١، الوسائل ٣: ٤١٥، أبواب النجاسات ب ١٢ ح ٢ بتفاوت يسير.

٥- المعتبر ١: ٤٥٨، الخلاف ١: ١٧٦.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٣، المستدرک ٢: ٥٦١، أبواب النجاسات ب ٨ ح ١.

٧- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥١.

٨- منهم السيد فى جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٢٣، و الشيخ فى الخلاف ١: ١٧٥، و ابن حمزه فى الوسيله: ٨٠.

كالرضوى، سيما مع ما فيه من التقديم الذكري.

و كيف كان: فظاهرهم الاتفاق على جوازه و إن اختلفوا في تعيينه.

خلافًا للمحكي عن المقتنعه، فأوجب توسط التراب بين العدد (١) و لا- ريب في ضعفه و إن جعله في الوسيله روايه (٢)، فإنها مرسله لا تعارض الصحيحه المعتضده بعمل أكثر الطائفه.

و بالجمله: لا- ريب في شدوده و ضعفه. كالمحكي عن الإسكافي من وجوب السبع (٣) و إن ورد به الخبران، أحدهما النبوي العامي: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أو لاهنّ بالتراب» (٤) و نحوه الخاصي (٥).

إذ هما مع قصور سندهما و لا سيما الأول بأبي هريره لا يكافئان شيئًا ممّا مرّ من الأدله من وجوه عديده، مع معارضه الأول منهما بمتله لذلك الراوي أيضا بعينه، و فيه: «إذا ولغ في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرّات» (٦).

و في آخر له أيضا: «فليغسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا» (٧).

و ظاهره استحباب الزائد، فليحملا عليه.

و في وجوب مزج التراب بالماء كما عن الحلّي و غيره (٨)، تحصيلًا لأقرب المجازات إلى مفهوم الغسل و إن حصل التجوز في التراب.

ص: ١٥٥

١- المقتنعه: ٦٥-٦٨.

٢- الوسيله: ٨٠.

٣- نقله عنه في المعتبر ٤٥٨: ١.

٤- المحلى ١: ١١٠/المسأله ١٢٧، عوالى اللثالى ٣٩٩/٥١: ١.

٥- التهذيب ١١٦/٥٠٢: ٩، الوسائل ٣٦٨: ٢٥ أبواب الأشربه المحرمه ب ٣٠ ح ٢.

٦- سنن الدار قطنى ١٧، ١٦/٦٦: ١.

٧- عوالى اللثالى ٢١٢/١٤٢: ٢، سنن الدار قطنى ١٤، ١٣/٦٥: ١.

٨- الحلّى فى السرائر ٩١: ١، و نقله عن الراوندى فى الذكري: ١٥.

أم العدم، كما عليه جماعه (١)، للأصل، و معارضه الأقربيه بالحقيقه، و لزوم التجوز في التراب على التقديرين بالضروره.

وجهان، أو جههما الثاني بالنظر إلى القواعد الأصوليه. و الأحوط الجمع بينهما و طهاره التراب، اقتصارا فيما خالف الأصل على الفرد المتبادر من النص، و إن كان في تعينها [تعينه] نظر، لمعارضه الأصل بمثله كما مر، فيكتفى في مثله باحتمال شمول النص لغير المتبادر.

و يلحق بالولوغ اللطع و ما في حكمه ممّا يوجب وصول لعاب الفم إلى الظرف، لفحوى النص و [عموم] الرضوى (٢). و يستفاد منه انسحاب الحكم في مطلق الوقوع، و هو أحوط إن لم يكن أقوى، و هو نصّ الصدوقين (٣).

و الأظهر الأشهر اختصاص الحكم بالكلب، فلا ينسحب إلى الخنزير، بل يجب فيه السبع من دون تعفير، للصحيح (٤).

خلافًا للخلاف فكالكلب (٥)، لوجوه مدخوله هي اجتهادات صرفه في مقابله الصحيحه.

يغسل الإناء من الخمر و الفأره ثلاثا

و يغسل الإناء من نجاسه الخمر و موت الفأره ثلاثا وفاقا للخلاف (٦) للموثق في الأوّل: «عن قده أو إناء يشرب فيه الخمر، فقال: تغسله ثلاث مرّات» (٧).

ص: ١٥٦

١- منهم العلامه في المختلف: ٦٣، و الشهيد في الذكري: ١٥، و ابن فهد في المهذب البارع ١: ٢٦٦، و صاحب المدارك ٢: ٣٩٢.

٢- في «ح»: و عموم الرضوى.

٣- الصدوق في المقنع: ١٢، و نقله عنه و عن والده في المنتهى ١: ١٨٨.

٤- التهذيب ١: ٧٦٠/٢٦١، الوسائل ٣: ٤١٧ أبواب النجاسات ب ١٣ ح ١.

٥- الخلاف ١: ١٨٦.

٦- الخلاف ١: ١٨٢.

٧- الكافي ٦: ١/٤٢٧، التهذيب ١: ٨٣٠/٢٨٣، الوسائل ٣: ٤٩٤ أبواب النجاسات ب ٥١ ح ١.

و لا يجب السبع و إن ورد به الموثق الآخر: في الإناء يشرب فيه النبيذ، قال: «يغسله سبع مرّات» (١)، للأصل، و عدم معارضه الظاهر للنص.

نعم هو أفضل بل الأشهر تعينه، فالأحوط أن لا يترك.

و الاكتفاء بالمره- كما عن المعتمر (٢)- له وجه لو لم يرد بالزائد نص معتبر، و قد ورد كما مرّ، إلّا- أنه كما ترى مختص بالخمير، فليخص [فلتخص] بمورده، و يكتفى بالمره في غيره.

إلّا أن في الموثق تنصيحا بالأمر بالسبع في الجرذ (٣). و في حمله على الوجوب كما حمله الشيخ و جماعه (٤) إشكال، لاستلزامه قوه نجاسته على نجاسه الكلب، حيث يكتفى فيه بالثلاث دونه. إلّا أن ضمّ التعفير إليه و حياه الكلب ربما دفع الفحوى.

و كيف كان: فالسبع في الجرذ أحوط و أولى إن لم نقل بكونه أقوى.

و أما الثلاث في الفأره على الإطلاق فلم نجد مستنده مطلقا، فلا وجه لحكم المصنّف به، فليتأمل جدا.

و يغسل الإناء من غير ذلك مرّه واحده على الأشهر بين الطائفه، كما ذكره بعض الأجله (٥)، عملا فيها بالإطلاق، و في نفى الزائد بالأصل و عدم المعارض، سوى استصحاب النجاسه، المعارض بمثله في الملاقى كما مرّ.

نعم في الموثق: عن الكوز أو الإناء يكون قدرا كيف يغسل؟ و كم مره يغسل؟ قال: «ثلاث مرّات، يصبّ فيه الماء فيحرك فيه ثمّ يفرغ منه ذلك الماء،

ص: ١٥٧

١- التهذيب ١١٦/٥٠٢:٩، الوسائل ٢٥:٣٦٨ أبواب الأشربه المحرمه ب ٣٠ ح ٢.

٢- المعتمر ١:٤٦١.

٣- التهذيب ٢٨٤/٨٣٢:١، الوسائل ٣:٤٩٦ أبواب النجاسات ب ٥٣ ح ١.

٤- الشيخ في النهايه: ٦، المقنع: ١١، الذكرى: ١٥، جامع المقاصد ١:١٩١.

٥- كشف اللثام ١:٦١.

ثُمَّ يَصَبُّ فِيهِ مَاءً آخَرَ ثُمَّ يَفْرَغُ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَاءَ، ثُمَّ يَصَبُّ فِيهِ مَاءً آخَرَ ثُمَّ يَفْرَغُ مِنْهُ وَقَدْ طَهَرَ» (١).

و حمله على الاستحباب ممكن، لا اعتضاد بالإطلاق بالأصل و الشهرة و ما عن المبسوط من الرواية بالاكتفاء بالمره (٢).

و لا ريب أن الثلاث أحوط و أوجبها جماعه كما عن الصدوق و الإسكافي و الطوسي و الذكري و الدروس و المحقق الشيخ على (٣)، عملا بظاهر الموثق. و لا بأس به.

و الحمد لله أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين المعصومين، و سلم تسليمًا كثيرًا.

ص: ١٥٨

١- التهذيب ١: ٨٣٢/٢٨٤، الوسائل ٣: ٤٩٦ أبواب النجاسات ب ٥٣ ح ١.

٢- المبسوط ١: ١٤.

٣- لم نعثر على قول الصدوق في كتبه و لا- على من حكى عنه ذلك، نقله عن الإسكافي في المعتبر ١: ٤٦١، الطوسي في النهاية: ٥، و الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧١، و الاقتصاد: ٢٥٤، الذكري: ١٥، الدروس: ١٢٥، و المحقق الشيخ على في جامع المقاصد ١: ١٩٢.

كتاب الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على خير خلقه محمد و آله الطاهرين.

كتاب الصلاة و النظر فى المقدمات و المقاصد و هى لغه:الدعاء،و شرعا:العباده المخصوصه بكيفياتها المعهوده، و عدّها جماعه من أهل اللغه من جمله معانيها اللغويه (١)،و فى إثبات الحقيقه بذلك إشكال،بل الظاهر العدم.

و النصوص فى فضلها و عقاب تاركها أكثر من أن تحصى.

و النظر فى هذا الكتاب يقع فى المقدمات و المقاصد.

المقدمات سبع

اشاره

و المقدمات سبع:.

الاولى فى الأعداد

اشاره

الاولى:

فى بيان الأعداد و هى إما واجبه أو مندوبه،لأنها عباده و لا تكون بالذات إلا راجحه.

الواجبات تسع

ف الواجبات على الجملة بالحصر المستفاد من تتبع الأدله الشرعيه تسع: على المشهور،وقيل:سبع،يادراج الكسوف و الزلزله فى الآيات (٢).

الاولى الصلوات الخمس الفرائض اليوميه أداء و قضاء و لو من ولى الميت عنه و الثانيه صلاه الجمعه و الثالثه:صلاه العيدين و

ص:١٦١

١- انظر الصحاح ٢:٢٤٠٦،نهايه ابن الأثير ٥٠:٣،مجمع البحرين ٢٢٦:١.

٢- قال به الشهيد الأول فى البيان:١٠٧،و الدروس ١٣٦:١،الشهيد الثانى فى الروضه ١٦٧:١.

الرابعة:صلاه الكسوف و الخامسة:صلاه الزلزله و السادسة:صلاه الآيات و السابعة:صلاه الطواف و الثامنة:صلاه الأموات و التاسعه ما أى كل صلاه يلتزمه الإنسان بنذر و شبهه من العهد و اليمين،و يدخل فيه الملتزم بالإجاره،و صلاه الاحتياط فى وجه،و فى آخر يدخل فى الأولى،لكونها مكتمله لما يحتمل فواته منها.

و فى إدخال الثامنه اختيار إطلاقها عليها بطريق الحقيقه الشرعيه، كما هو ظاهر الحلى (١) و صريح الذكرى فيما حكى [عنه] (٢).

و قيل (٣):إنّه على المجاز،لعدم التبادر،إذ يتبادر [أو تبادر] ذات الركوع و السجود أو ما قام مقامهما منها عند الإطلاق،و هو أماره المجاز.مع أنّ نفي الصلاه عمّا لا- فاتحه فيها و لا ظهور و الحكم بتحليلها بالتسليم ينافى الحقيقه،بناء على أنّ الأصل فى النفي تعلّقه بالمهيه لا الخارج من الكمال و الصحه.

و هو حسن،إلّا- أنّه ربما يدعى عدم صحه السلب عرفاً،و دلالة بعض النصوص على كونها صلاه (٤)،فيعترض بهما الدليلان السابقان.

الاولى الصلوات المسنونه

و ما سواه أى سوى ما ذكر من الصلوات مسنون.

و كلّ منهما إمّا بأصل الشرع كاليوميه فرائضها و نوافلها،و الجمعه، و العيدين،و صلاه الطواف،أو بسبب من المكلف كالملتزمات،و صلاه الاستخاره (٥)و الحاجه،أولا منه كصلاه الآيات،و صلاه الشكر،و الاستسقاء، و يمكن إدخاله فى الحاجات.

ص:١٦٢

١- السرائر ١:١٩٢.

٢- حكاه عن الذكرى فى الروضه ١:١٦٨.

٣- قال به صاحب المدارك ٣:٨،الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:١٥٤.

٤- و هو ما دلّ على أنّ النبى صلّى الله عليه و آله ما صلّى على النجاشى بل دعا له.أى ما صلّى صلاه الميت.(الوسائل ٣:١٠٥ أبواب صلاه الجنازه ب ١٨ ح ٥).منه رحمه الله.

٥- فى «ش»:الاستيجار.

و منها ما يجب تاره و يستحب اخرى (كصلاه العيدين، و صلاه الطواف).

و منها ما يجب عينا تاره و تخييرا اخرى) (١) أو يجب و يحرم اخرى كصلاه الجمعة على الخلاف، و إطلاق الصلاه عليها على القول بحرمتها مجاز قطعا .

و الصلوات الخمس سبع عشره ركعه فى الحضر، و إحدى عشره ركعه فى السفر، و نوافلها أربع و ثلاثون ركعه فىكون المجموع إحدى و خمسين ركعه على الأشهر فى الروايات.

ففى الصحيح: كم الصلاه من ركعه؟ قال: «إحدى و خمسون» (٢).

و فى آخر: «الفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه، منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعدّان بركعه، و النافله أربع و ثلاثون ركعه» (٣).

و فى ثالث: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلّى من التطوّع مثلى الفريضة، و يصوم من التطوّع مثلى الفريضة» (٤).

و نحوها أخبار كثيره سيأتى إليها الإشارة.

و أمّا الأخبار الأخر-الداله على نقص النوافل عن الأربع و الثلاثين، ياسقاط الوتيره خاصه كما فى بعضها (٥)، أو مع الست من نوافل العصر كما فى

ص: ١٤٣

١- ما بين القوسين ليست فى «ش».

- ٢- الكافى ١٦/٤٤٦، التهذيب ١/٣، الاستبصار ٢/١٨١، الوسائل ٤:٤٩ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ١١.
- ٣- الكافى ٢/٤٤٣، التهذيب ٢/٤، الاستبصار ١/٧٧٢، الوسائل ٤:٤٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٣.
- ٤- الكافى ٣/٤٤٣، التهذيب ٢/٣، الاستبصار ١/٧٧٣، الوسائل ٤:٤٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٤.
- ٥- الكافى ٣/٤٤٣، التهذيب ٢/٤، الاستبصار ١/٧٧٤، الوسائل ٤:٤٧ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٦.

آخر منها (١)، أو مع الأربع منها كما في غيرهما (٢)، وإن كثرت و تضمنت الصحيح و غيره- فلا يستفاد منها إلا تأكيد الاستحباب في الأقل. و اختلافها فيه محمول على اختلاف مراتبه في الفضل.

و لو سلّم مخالفتها لما سبق لكان اللازم طرحها، لعدم ظهور قائل بها، كما اعترف به جماعه من أصحابنا، حيث قالوا- بعد نقل ما في العبارة و نسبته إلى الأصحاب-: لا نعلم فيه مخالفا (٣). بل زاد الصيمري فقال بعد نقله:

أطبق الأصحاب في كتب الفتاوى عليه، ثمّ نقل الأخبار المزبوره و قال: و لم يعمل بها أحد من الأصحاب (٤). و هو نص في الإجماع كما في الانتصار و الخلاف (٥). فلا إشكال.

و احترز بقوله في الحضر عن السفر، لنقصان العدد فيه إجماعا كما سيذكر.

و اعلم أنّ الصحاح المتقدمه و إن أجملت النوافل لكن فضّلتها أخبار آخر غيرها بما أشار إليه بقوله ثمان للظهر قبلها، و كذا للعصر ثمان لها قبلها و أربع للمغرب بعدها، و بعد العشاء ركعتان من جلوس تعدّان بواحد، و ثمان لليل، و ركعتا الشفع، و ركعه الوتر، و ركعتان للغداة.

ففي الصحيح: «ثمان ركعات قبل الظهر، و ثمان بعدها» قلت:

فالمغرب؟ قال: «أربع بعدها» (٦).

ص: ١٦٤

١- الوسائل ٤:٥٩ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٤ ح ٣، ٢، ١.

٢- الوسائل ٤:٥٩ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٤ ح ٦، ٢.

٣- كما في الذكري: ١١٢، و المدارك ٣:١٠.

٤- كشف الالتباس و غايه المرام في شرح الشرائع للشيخ مفلح بن حسين الصيمري تلميذ ابن فهد الحلّي، و هذان الكتابان لم يطبعوا بعد.

٥- الانتصار: ٥٠، الخلاف ٥٢٦: ١.

٦- التهذيب ٢: ٧/٥، الوسائل ٤: ٥٠ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ١٥.

و في الموثق: «صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر، و ست ركعات بعد الظهر، و ركعتان قبل العصر، و أربع ركعات بعد المغرب، و ركعتان بعد العشاء الآخرة تقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً، و القيام أفضل، و لا تعدّهما من الخمسين، و ثمان ركعات من آخر الليل تقرأ..» إلى أن قال: «ثمّ الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيهما جميعاً قل هو الله أحد، و تفصل بينهما، ثمّ الركعتين اللتين قبل الفجر» (١) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة.

و يسقط في السفر نوافل الظهرين إجماعاً على الظاهر المصرّح به في كثير من العبائر (٢)، و النصوص به مع ذلك مستفيضة، ففي الصحيح: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب، فإنّ بعدها أربع ركعات لا تدعهنّ في حضر و لا سفر» (٣).

و في الخبر: عن صلاة النافلة بالنهار في السفر، فقال: «يا بنى لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة» (٤).

و في آخر: عن التطوّع بالنهار و أنا في سفر، فقال: «لا» (٥).

و ربما يستفاد منهما و من غيرهما - كالصحيح: عن الصلاة تطوعاً في السفر، قال: «لا تصل قبل الركعتين و لا بعدهما شيئاً نهاراً» (٦) - اختصاص

ص: ١٤٥

١- التهذيب ٢: ٨/٥، الوسائل ٤: ٥١، أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ١٦ و فيهما بتفاوت يسير.

٢- كما في الخلاف ١: ٥٨٧، و السرائر ١: ١٩٤، و مجمع الفائدة ٢: ٧.

٣- الكافي ٣: ٣/٤٣٩، التهذيب ٢: ٣٦/١٤، الوسائل ٤: ٨٣، أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ٧.

٤- الفقيه ١: ١٢٩٣/٢٨٥، التهذيب ٢: ٤٤/١٦، الاستبصار ١: ٧٨٠/٢٢١، الوسائل ٤: ٨٢، أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ٤.

٥- التهذيب ٢: ٤٥/١٦، الاستبصار ١: ٧٨١/٢٢١، الوسائل ٤: ٨٢، أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ٥.

٦- التهذيب ٢: ٣٢/١٤، الوسائل ٤: ٨١، أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ١.

السقوط بالنوافل النهاريه دون الليليّه، و هو ظاهر الأصحاب في غير الوتيره، من غير خلاف بينهم أجده، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه، منها-زياده على الصحيحه المتقدمه في نافله المغرب-صحيحان آخران، فيهما أيضا:

«لا تدعهنّ في حضر و لا سفر» (١).

و زيد في أحدهما: «و كان أبي لا يدع ثلاث عشره ركعه بالليل في سفر و لا حضر» (٢).

و نحوه آخر: «صلّ صلاه الليل و الوتر و الركعتين في المجمع» (٣).

و نحوه في نافلتى الفجر الصحيح: «صلّهما في المحمل» (٤).

و في سقوط الوتيره قولان: مقتضى الأصل-زياده على ما مر (٥)-العدم، كما عن النهايه و الأمالى (٦)، مدّعا أنه من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به، و به صريح الرضوى (٧)، و روايه رجاء بن أبى الضحّاك المرويه عن العيون، المتضمّنه لفعل مولانا الرضا عليه السلام فى السفر كما حكى (٨).

ص: ١٦٦

١- الكافى ٣:٢/٤٣٩، التهذيب ٢:٣٥/١٤، الوسائل ٤:٨٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٤ ح ١.

٢- التهذيب ٢:٣٩/١٥، الوسائل ٤:٩٠ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٥ ح ١.

٣- التهذيب ٢:٤٢/١٥، الوسائل ٤:٩٠ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٥ ح ٢.

٤- الكافى ٣:١٢/٤٤١، التهذيب ٢:٣٨/١٥، الوسائل ٤:١٠٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٣٣ ح ١.

٥- فى «ش» زياده: من ظهور النصوص فى أنّ الساقط إنما هو النوافل النهاريه خاصه. و هى مذكوره فى «ح» و «ل» بعنوان حاشيه منه رحمه الله.

٦- النهايه: ٥٧، أمالى الصدوق: ٥١٤.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ١٠٠، المستدرک ٣:٦٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ١ بتفاوت يسير.

٨- العيون ٢:٥/١٧٨، الوسائل ٤:٨٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢١ ح ٨. حكى فيها أنه عليه السلام كان لا يصلّى من نوافل النهار فى السفر شيئا.

وقوّاه الشهيدان في الذكرى و الروضه (١)، للخبير المعلّل بأنّها زياده في الخمسين تطوّعا، ليطمّ بدل كل ركعه من الفريضة ركعتان من التطوّع (٢).

و ردّ بقصور السند (٣).

و يمكن جبره بموافقه مضمونه لكثير من النصوص، منها الصحيح: هل قبل العشاء الآخره و بعدها شيء؟ فقال: «لا، غير أنّي أصلّي بعدها ركعتين و لست أحسبهما من صلاه الليل» (٤).

و في آخر: عن أفضل ما جرت به السنّه، قال: «تمام الخمسين» (٥).

و في الموثق: «لا تعدّهما من الخمسين» (٦).

إلى غير ذلك من الأخبار الدالّه على أنّها ليست من الرواتب، و زيدت لتمام العدد كما في بعضها (٧)، أو ليتدارك بها صلاه الليل لو فاتت، و أنّها وتر تقدم لذلك كما في غيره (٨)، و لذا ما كان يصلّيها النبي صلّى الله عليه و آله لوجوب الوتر عليه كما فيه.

و هذا القول في غايه القوّه لو لا ندره القائل به، فإنّ الشيخ قد رجع عنه في

ص: ١٦٧

-
- ١- الذكرى: ١١٣، الروضه ١: ١٧١.
 - ٢- العيون ٢: ١١٢، الفقيه ٢٩٠/١٣٢٠، الوسائل ٤: ٩٥ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٩ ح ٣.
 - ٣- كما في مجمع الفائده و البرهان ٢: ٨.
 - ٤- الكافي ٣: ٤٤٣/٦، التهذيب ٢: ١٩/١٠، الوسائل ٤: ٩٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٧ ح ١.
 - ٥- الكافي ٣: ٤٤٣/٤، التهذيب ٢: ٦/٥، الوسائل ٤: ٤٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٥.
 - ٦- التهذيب ٢: ٨/٥، الوسائل ٤: ٥١ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ١٦.
 - ٧- الكافي ٣: ٤٤٣/٢، التهذيب ٢: ٢/٤، الاستبصار ١: ٧٧٢/٢١٨، الوسائل ٤: ٤٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ٣.
 - ٨- علل الشرائع: ١/٣٣٠، الوسائل ٤: ٩٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ٢٩ ح ٨.

جملة من كتبه كالحائريات و الجمل و العقود فيما حكاه عنه الحلّي (١) بل المبسوط أيضا كما حكاه غيره (٢).

و أما الشهيد فهو و إن قوّاه لكن قال: إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه (٣)، مشعرا بنوع تردّد له فيه، مع أنّ ظاهر إطلاق عبارته في الدروس و للمعه القول بالسقوط (٤)، كما هو المشهور على الظاهر، بل المقطوع به المصرّح به في كلام كثير (٥).

بل في السرائر الإجماع عليه (٦)، و حكى أيضا عن الغنية (٧). و بهما يعارض إجماع الأماي-مع رجحانهما عليه من وجوه، و ضعفه كذلك، مع وهنه بشهره خلافه-و يخصّص الأصل، و يذبّ عن الرضوى و تالييه، مع قصور سندها جميعا، و عدم جابر لها عدا ظهور ما مرّ من النصوص في اختصاص نوافل النهار بالسقوط، و يترك بالإجماع المنقول الذي هو-مع التعدّد-نصّ و معتضد بفتوى المشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعا، لندرته القائل كما مضى.

و لكنّ المسأله مع ذلك محل إشكال، فللتوقف فيها مجال، كما هو ظاهر الفاضلين هنا و في التحرير و المحقق المقداد (٨)، و الصيمري،

ص: ١٦٨

- ١- الحائريات (الرسائل العشر): ٢٨٦، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧٣، الحلّي في السرائر ١: ١٩٤.
- ٢- حكاه عنه في التنقيح الرائع ١: ١٦٣، و هو في المبسوط ١: ٧١.
- ٣- انظر الذكري: ١١٣.
- ٤- الدروس ١: ١٣٧، الروضه ١: ١٧١.
- ٥- كما في الذكري ١١٣، و التنقيح ١: ١٦٣، و الروضه ١: ١٧١.
- ٦- السرائر ١: ١٩٤.
- ٧- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٤.
- ٨- التحرير ١: ٢٦، المقداد في التنقيح الرائع ١: ١٦٣.

و غيرهم (١).

و الاحتياط يقتضى الترك إن كان المراد بالسقوط التحريم، كما هو ظاهر النصوص و الفتاوى، و صريح الشيخ فى كتابى الحديث عدم الاستحباب (٢)، فىكون فعله بقصد القربه تشريعا محرّما.

و منه يظهر ما فى الاستدلال لعدم السقوط بالتسامح فى أدلّه السنن، إذ هو عند من يقول به يثبت حيث لا يحتمل التحريم، و إلا فلا تسامح قولا واحدا.

و ليس فى النصوص الدالّة على تسويغ قضاء النوافل النهاريه فى الليل (٣) دلالة على مشروعيتها نهارا، حتى يجعل دليلا على أنّ المراد بالسقوط حيث يطلق الرخصة فى الترك و رفع تأكيد الاستحباب. و لو سلّمت فهى معارضة ببعض الروايات السابقه (٤) الداله على عدم صلاحية النافله فى السفر كعدم صلاحية الفريضة فيه، و عدم الصلاح يرادف الفساد لغه بل و عرفا مع شهاده السياق بذلك. فتأمل جدّا (٥).

و لكل ركعتين من هذه النوافل و غيرها من النوافل تشهّد و تسليم لأنّه المعروف من فعل صاحب الشريعة فيجب الاقتصار عليه، لتوقيته العباده، و للنبوى: «صلّوا كما رأيتمونى أصلى» (٦).

و لخصوص مستفيضه من طرق العامه و الخاصه، فى النبوى: «بين كل

ص: ١٦٩

١- كالسبزوارى فى الكفايه: ١٥.

٢- التهذيب ١٦: ٢، الاستبصار ٢٢٢: ١.

٣- الوسائل ٨٤: ٤ أبواب أعداد الفرائض ب ٢٢.

٤- فى ص ١٥٩.

٥- فإنّ عدم صلاحية بالإضافه إلى الفريضة للتحريم إجماعا، فىكون بالإضافه إلى نافلتها كذلك أيضا. منه رحمه الله.

٦- عوالى اللئالى ١٩٧/٨: ١، سنن البيهقى ١٢٤: ٢، سنن الدار قطنى ٢٧٢/١: ١.

ركعتين تسليمه» (١) وفي آخر: «صلاة الليل و النهار مثنى مثنى» (٢).

و في الخبر المروى عن قرب الإسناد: عن الرجل يصلى النافلة، أ يصلح له أن يصلى أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: «لا، إلا أن يسلم بين كل ركعتين» (٣).

و في آخر مروى عن كتاب حريز: «و افضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم» (٤).

و ظاهر الأدلة كالعباره و ما ضاهاها من عبارات الجماعه حرمه الزيادة على الركعتين و النقص عنهما من دون تشهد و تسليم بعدهما، و بها صرح جماعه، و منهم الحلوى في السرائر مدعى الإجماع عليه (٥).

خلافًا لظاهرى الشيخ فى الخلاف و الفاضل فى المنتهى (٦)، فعبراً عن المنع بلا- ينبغي، و الأفضل، و ادعى الأول الإجماع عليه، لكنهما ذكرا بعيد ذلك ما يعرب عن إرادتهما منهما التحريم (بل صرحا به أخيراً) (٧) فلا خلاف لهما.

و للوتر تشهد و تسليم بانفراده إجماعاً منياً على الظاهر، المستظهر من عبارتى الخلاف و المنتهى (٨)، و به صرح جماعه من متأخرينا (٩)، و الصحاح

ص: ١٧٠

- ١- سنن ابن ماجه ١٣٢٤/٤١٩: ١.
- ٢- سنن ابن ماجه ١٣٢٢/٤١٩: ١.
- ٣- قرب الاسناد: ٧٣٦/١٩٤، الوسائل ٤:٦٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٥ ح ٢.
- ٤- مستطرفات السرائر: ١/٧١، الوسائل ٤:٦٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٥ ح ٣.
- ٥- السرائر ١: ١٩٣.
- ٦- الخلاف ١: ٢٠٠، المنتهى ١: ١٩٦.
- ٧- ما بين القوسين ليس فى «م».
- ٨- الخلاف ١: ٥٢٧، المنتهى ١: ١٩٥.
- ٩- منهم العلامه فى المنتهى ١: ١٩٥، و الشهيد فى الدروس ١: ١٣٧، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٥٥.

به مستفيضه، منها: عن الوتر أ فصل أم و صل؟ قال: «فصل» (١).

و ظاهره كغيره لزومه، و يقتضيه قاعده توقيفيه العباده، و لزوم الاقتصار على ما ثبت من صاحب الشريعه.

و النصوص المرخصه للوصل (٢) شاذه غير مكافئه لما سبقها من وجوه شتى، و إن تضمنت الصحيحين و غيرهما، مع عدم صراحتهما، لاحتمال حمل التسليم فى الأولين المخير بينه و بين عدمه فيهما على التسليم المستحب، يعنى «السلام عليكم» و لا بعد فيه، سيما مع شيوع إطلاقه على الصيغه المزبوره فى النصوص و الفتاوى إطلاقا شائعا، بحيث يفهم كون الإطلاق عليها حقيقيا و على غيرها مجازيا. و حينئذ التخيير فيها لا يفيد جواز الوصل فى الوتر أصلا، لاحتمال تعيين لزوم الفصل بالصيغه الأخرى، و ليس فى الروايه الأخيره -مع ضعفها بالجهاله- إلا قول مولانا الكاظم عليه السلام: «صله» بعد أن سئل عن الوتر (٣). و هو كما يحتمل قراءته بسكون اللام يحتمل قراءته بكسرها و تشديدها، و يكون إشاره إلى الأمر بفعلها.

و لو لم تحتمل هذه النصوص شيئا مما قدّمناه تعين طرحها، أو حملها على التقيه كما ذكره شيخ الطائفة، قال: لأنها موافقه لمذاهب كثير من العامه (٤). مع أنّ مضمون حديثين منها التخيير (٥)، و ليس ذلك مذهبا لأحد، لأنّ من أوجب الوصل لا يجوز الفصل، و من أوجب الفصل لا يجوز الوصل.

ص: ١٧١

- ١- التهذيب ٢/٤٩٢، الاستبصار ١٣١٤/٣٤٨، الوسائل ٤:٦٥ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٥ ح ١٢.
- ٢- الوسائل ٤:٦٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٥ الأحاديث ١٦، ١٧، ١٨.
- ٣- التهذيب ٢/٤٩٦، الوسائل ٤:٦٦ أبواب أعداد الفرائض ب ١٥ ح ١٨.
- ٤- راجع التهذيب ٢:١٢٩.
- ٥- الوسائل ٤:٦٦ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٥ ح ١٧، ١٦.

الثانيه فى بيان المواقيت.

و المراد بها هنا موقيت الصلاه الخمس و نوافلها.

و النظر فيها يكون تاره فى تقديرها و تعيينها و اخرى فى لواحقها.

النظر الأول فى تقديرها

أمّا الأول: ف اعلم أن الروايات فيه مختلفه كالفتاوى، بعد اتفاقهما على أنّ الزوال أول وقت الظهرين، و الغروب آخر وقتها و أول وقت المغرب، و الفجر الثانى أول وقت صلاته، و طلوع الشمس آخر وقتها. و يأتى الإشاره إلى مواضع اختلافاتهما فى أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

و محصّيلها الذى عليه الفتوى و يظهر من الجمع بينها هو اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار أدائها تامه الأفعال و الشروط بأقلّ واجباتها بحسب حال المكلف، باعتبار كونه مقيما و مسافرا، صحيحا و مريضا، سريع القراءة و الحركات و بطيئا، مستجمعا بعد دخول الوقت لشروط الصلاه أو فاقدها، فإن المعبر قدر أدائها و أداء شرائطها المفقوده.

ثمّ بعد مضى هذا المقدار من الزوال يشترك الفرضان فى الوقت، و الظهر مقدّمه على العصر إلا مع النسيان، فيصح العصر لو صلاها قبل الظهر ناسيا مطلقا (1)، و هذا فائده الاشتراك حتى يبقى للغروب مقدار أداء العصر خاصّه على الوجه المتقدم فيختص العصر به.

ثمّ يدخل وقت المغرب، فإذا مضى مقدار أدائها على الوجه الذى مضى اشترك الفرضان، و المغرب مقدمه على العشاء إلا فى صوره

ص: ١٧٢

١- أى من دون فرق بين وقوع العصر بتمامها فى الوقت المشترك أو بعضها. منه رحمه الله.

الاستثناء حتى يبقى لانتصاف الليل مقدار أداء العشاء بالنحو الذي مضى فيختص به.

و إذا طلع الفجر الثاني و هو المعترض المستطير في الأفق، و يسمّى الصادق لأنه صدقك عن الصبح، و يسمّى الأول الكاذب لأنه ينمحي بعد ظهوره و يزول ضوءه دخل وقت صلاته ممتدًا حتى تطلع الشمس.

و على هذه الجملة كثير من القدماء و المتأخرون كافة فيما أجده، و في السرائر الإجماع عليه (١) و يدل عليها- ما عدا الأخير- صريحاً بعض المعتمدين و لو بالشهرة: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلّي المصلّي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتى تغيب الشمس، و إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلّي المصلّي ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّي أربع ركعات، و إذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل» (٢).

و يعضده الصحيح في قول الله تعالى أقم الصلاة [١] الآية (٣)، قال:

«إنّ الله تعالى افترض أربع صلوات، أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس، إلّا

ص: ١٧٣

١- السرائر ١٩٦: ١.

٢- التهذيب ٢٥/٧٠، الاستبصار ١: ٩٣٦/٢٦١، الوسائل ٤: ١٢٧ أبواب المواقيت ب ٤ ح ٧.

٣- السرائر: ٧٨.

أن هذه قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من عند غروب الشمس إلى انتصاف الليل، إلا أن هذه قبل هذه» (١).

و في هذا الاستثناء ظهور تام في الأوقات المختصة، كما صرح به جماعة، و عليه يحمل إطلاق نحو الصحيح. «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر، و إذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة» (٢) مع إشعار فيه بها أيضا.

و على تقدير عدم الإشعار فيه و الظهور في سابقه يحمل الاشتراك فيهما على ما عدا محل الاختصاص حمل المطلق على المقيّد، و هو الخبر المتقدم، و النصوص الصحيحة و لو في الجملة، منها: في الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر: «أنه يبدأ بالعصر ثمّ يصلّى الظهر» (٣).

و منها: عن رجل نسي الأولى و العصر جميعا ثمّ ذكر ذلك عند غروب الشمس، فقال: «إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصلّ الظهر ثمّ ليصلّ العصر، و إن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر، و لا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعا» (٤) الخبر.

(و بهذا يندفع القول بالاشتراك مطلقا كما عن الصدوقين (٥)، مع احتمال إرادتهما فيما عدا محل الاختصاص كما يظهر من كلام المرتضى (٦)، فيرتفع

ص: ١٧٤

١- التهذيب ٢/٧٢/٢٥، الاستبصار ١/٩٣٨/٢٦١، الوسائل ٤:١٥٧ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٤.

٢- الفقيه ١/٦٤٨/١٤٠، التهذيب ٢/٥٤/١٩، الوسائل ٤:١٢٥ أبواب المواقيت ب ٤ ح ١.

٣- التهذيب ٢/١٠٨٠/٢٧١، الاستبصار ١/١٠٥٦/٢٨٩، الوسائل ٤:١٢٩ أبواب المواقيت ب ٤ ح ١٧.

٤- التهذيب ٢/١٠٧٤/٢٦٩، الاستبصار ١/١٠٥٢/٢٨٧، الوسائل ٤:١٢٩ أبواب المواقيت ب ٤ ح ١٨.

٥- حكاة عن الصدوق في المختلف: ٦٦، و حكاة عنهما في الذكري: ١١٧.

٦- انظر المسائل الناصرية (الجوامع الفقيهية): ١٩٣.

الخلاف كما في المختلف (١) وغيره (٢).

ثم إن ظاهر النصوص المزبوره كغيرها والآيه الكريمه بمعونه التفسير الوارد عن أهل العصمه سلام الله عليهم: امتداد وقت إجزاء الظهرين إلى الغروب، والعشاءين إلى انتصاف الليل، و جواز تأخير كل منهما إلى كل منهما ولو اختيارا.

خلافًا لنادر في المغرب، فوقتها عند الغروب. وهو - مع جهالته و إن حكاه القاضى (٣)، و مخالفته النصوص المتقدمه، و الصحاح المستفيضه، و غيرها من المعتمره فى أن لكل صلاه وقتين (٤)، و غيرها من النصوص المعتمره الصريحه - شاذّ اتفق الأصحاب فى الظاهر على خلافه، و إن اختلفوا من وجه آخر، كما سيظهر. و الصحيحان الموافقان له (٥) محمولان على استحباب المبادره مؤكدا.

و للشيخين و غيرهما من القدماء، فلم يجوزوا التأخير عن الوقت الأول اختيارا (٦)، للنصوص المستفيضه، و فيها الصحيح و غيره، منها: «لكل صلاه وقتان، و أول الوقت أفضله، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا إلا فى عذر من غير عله (٧).

ص: ١٧٥

١- المختلف: ٦٦.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م».

٣- المهذب ١: ٦٩.

٤- انظر الوسائل ٤: ١١٩ أبواب المواقيت ب ٣ ح ١١، ١٣، ٤.

٥- الكافى ٣: ٨/٢٨٠ و ٩، التهذيب ٢: ١٠٣٦/٢٦٠، الاستبصار ١: ٨٧٣/٢٤٥، الوسائل ٤: ١٨٧ أبواب المواقيت ب ١٨ ح ١، ٢.

٦- المفيد فى المقنع: ٩٤، الطوسى فى النهايه: ٥٨، و انظر المهذب ١: ٧١، و الكافى فى الفقه: ١٣٨.

٧- الكافى ٣: ٣/٢٧٤، التهذيب ٢: ١٢٤/٣٩، الاستبصار ١: ٨٧٠/٢٤٤، الوسائل ٤: ١٢٢ أبواب المواقيت ب ٣ ح ١٣. قال فى الوافى ٧: ٢٠٥ قوله «من غير عله» بدل من قوله «إلا فى عذر».

و منها: «لكل صلاة وقتان، و أول الوقتين أفضلهما، و وقت صلاة الفجر حين ينشقَّ الفجر إلى أن يتجلَّلَ الصبح السماء، و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً، و لكنَّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، و وقت المغرب حين تخب الشمس (١) إلى أن تشتبك النجوم، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله» (٢).

و منها: «أول الوقت رضوان الله، و آخره عفو الله، و العفو لا يكون إلا عن ذنب» (٣) إلى غير ذلك من النصوص.

و هي معارضة بمثلهما منها-زياده على ما مضى-الموثق: «لا نفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، و لا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، و لا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس» (٤).

و منها: النصوص المستفيضة في أن نصف الليل آخر العتمه (٥).

و منها: «وقت صلاة الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس» (٦).

و منها: «أحبَّ الوقت إلى الله عزَّ و جلَّ [أوله] حين يدخل وقت الصلاة،

ص: ١٧٦

-
- ١- الوجوب من الأضداد، و معناه السقوط و الثبوت، قال الله تعالى فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا أَي سَقَطَتْ. منه رحمه الله.
 - ٢- التهذيب ١٢٣/٣٩، الاستبصار ٢/٢٧٦، الوسائل ١: ١٠٠٣، أبواب المواقيت ب ٢٦ ح ٥.
 - ٣- الفقيه ١/١٤٠، الوسائل ٤: ١٢٣، أبواب المواقيت ب ٣ ح ١٦.
 - ٤- التهذيب ١٠١٥/٢٥٦، الاستبصار ٢/٩٣٣، الوسائل ٤: ٢٠٩، أبواب المواقيت ب ٢٦ ح ٨.
 - ٥- التهذيب ١٠٤٢/٢٦٢، الاستبصار ٢/٩٨٧، الوسائل ٤: ١٨٥، أبواب المواقيت ب ١٧ ح ٨.
 - ٦- التهذيب ١١٤/٣٦، الاستبصار ٢/٩٩٨، الوسائل ٤: ٢٠٨، أبواب المواقيت ب ٢٦ ح ٦.

فصل الفريضة، فإن لم تفعل فإنك في وقت منها حتى تغيب الشمس» (١).

و القول (٢) بأن المراد من هذه بيان مطلق وقت الإجزاء، فلا ينافي الأخبار السابقة المانعه عن التأخير عن الوقت الأول مع الاختيار، فمقتضى الجمع بينهما تعين المصير إلى ما عليه الشيخان و أضرابهما.

حسن إن حصل شرط الجمع و هو التكافؤ، و صراحه دلالة الخاص.

و فيهما نظر، لرجحان الأخبار المطلقة بالأصل و موافقه الكتاب و الشهره العظيمه التي كادت تكون من المتأخرين إجماعاً، بل إجماع في الحقيقة، كما في السرائر، و عن الغنيه (٣)، و ضعف الأخبار المانعه، إذ كما تضمنت جمله منها المنع عن التأخير كذا تضمنت ما هو صريح في الأفضلية. و صرفها إلى ما يوافق المنع و إن أمكن إلاّ - أنه ليس بأولى من العكس، بل هو الأولى من وجوه شتى، لموافقته الكتاب و الأصل و الشهره العظيمه.

مع تبديل النهي في بعض الأخبار المانعه بلا ينبغي (٤)، المشعر بل الظاهر في الكراهه، و خبر: «آخره عفو الله» كالصريح في عدم حرمه التأخير بحيث يوجب العقاب، إذ لو أوجب و عاقب لما صدق مضمون الخبر، فالمراد تأكيد الاستحباب، و لا ينافيه الذنب، لإطلاقه على ترك كثير من المستحبات، كما ورد في النافله: أنّ تركها معصيه (٥).

فموجب ذلك انتفت الصراحه التي هي المناط في تخصيص العمومات و تقييد المطلقات، هذا.

ص: ١٧٧

١- التهذيب ٢/٢٤: ٢٤٩، الاستبصار ١٠/٢٦٠: ٩٣٥، الوسائل ٤: ١١٩ أبواب المواقيت ب ٣ ح ٥، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٢- انظر ٧: ٢١٠، و الحدائق ٦: ٩٢.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهه) ٥٥٦، السرائر ١: ١٩٧.

٤- التهذيب ٢: ١٢٣/٣٩، الاستبصار ١٠/٢٧٦: ١٠٠٣، الوسائل ٤: ١١٩ أبواب المواقيت ب ٣ ح ٤.

٥- الوسائل ٤: ٥٩ أبواب أعداد الفرائض ب ١٤ ح ١.

و فى التهذيب: أنه إذا كان أوّل الوقت أفضل و لم يكن هناك منع و لا عذر فإنّه يجب فعلها فيه، و متى لم يفعلها فيه استحق اللوم و التعنيف، و هو مرادنا بالوجوب لا استحقاق العقاب (١).

و فى النهايه: لا- يجوز لمن ليس له عذر أن يؤخّر الصلاه من أوّل وقتها إلى آخره مع الاختيار، فإن أخرها كان مهملاً لفضيله عظيمه، و إن لم يستحق العقاب، لأنّ الله تعالى قد عفا له عن ذلك (٢)، و نحوه عن القاضى فى شرح الجمل (٣).

و هذه العبارات صريحه فى الموافقه للمشهور، مع تضمّنها صيغه لا يجوز.

و بهذا يضعّف القول بالمنع عن التأخير، و يظهر قوّه احتمال إرادته المانعين منه ما يوافق المختار، كما وقع فى هذه العبارات. و عليه فلا حاجه بنا مهمّه إلى بيان الأوقات الأوّله لكل من الصلوات الخمس، حيث يجوز لنا التأخير عنها مطلقاً.

و إنّما المهم بيان آخر وقت المغرب و أوّل وقت العشاء و آخره، و المشهور فيها ما قدمناه.

خلافاً لجماعه من القدماء، فأطلقوا أنّ آخر وقت المغرب غيبوبه الشفق (٤)، للنصوص المستفيضه و فيها الصحيح و الموثق و غيرهما (٥).

ص: ١٧٨

١- التهذيب ٢:٤١.

٢- النهايه: ٥٨.

٣- شرح جمل العلم: ٦٦.

٤- منهم الصدوق فى الهدايه: ٣٠، المرتضى فى المسائل الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٣، الطوسى فى الخلاف ١: ٨٤.

٥- انظر الوسائل ٤: ١٧٤ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٦، و ب ١٨ ح ١٤، و ب ١٩ ح ٤.

و هي محموله إمّا على التقيّه فقد حكاه في المنتهى عن جماعه من العامه، و منهم أصحاب الرأى، و هم أصحاب أبى حنيفه (١)، أو على الفضيله، جمعا بينها و بين النصوص المستفيضه الأخر التى كادت تبلغ التواتر، و منها -زيادة على ما مر- المستفيضه التى كادت تبلغ التواتر بجواز تأخير المغرب فى السفر إلى ثلث الليل كما فى الصحيح (٢)، أو ربعه كما فى الموثق (٣) و غيره (٤)، أو إلى خمسه أميال من الغروب كما فى الصحيح و غيره (٥)، أو ستّه أميال منه كما فى الخبر (٦).

و فى جملة منها جواز التأخير عن الشفق بقول مطلق، إمّا فى السفر خاصه كما فى الصحيح: «لا بأس أن تؤخر المغرب فى السفر حتى يغيب الشفق» (٧) و فى آخر: عن الرجل تدركه صلاه المغرب فى الطريق أ يؤخرها إلى أن يغيب الشفق؟ قال: «لا بأس بذلك فى السفر، فأما فى الحضر فدون ذلك شيئا» (٨).

أو مطلقا كما فى ظاهر الصحيح: رأيت الرضا عليه السلام و كنا عنده لم يصلّ المغرب حتى ظهرت النجوم، ثمّ قام فصلّى بنا على باب دار ابن أبى

ص: ١٧٩

-
- ١- المنتهى ٢٠٤: ١.
 - ٢- الكافي ٥/٤٣١، الوسائل ٣: ١٩٣، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١.
 - ٣- الكافي ٣: ١٤/٢٨١، الوسائل ٣: ١٩٤، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٢.
 - ٤- التهذيب ٣: ٦١٠/٢٣٣، الوسائل ٣: ١٩٤، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٥.
 - ٥- التهذيب ٣: ٦١١/٢٣٤، الوسائل ٣: ١٩٤، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٦.
 - ٦- التهذيب ٣: ٦١٤/٢٣٤، الوسائل ٣: ١٩٥، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٧.
 - ٧- التهذيب ٢: ١٠٨/٣٥، الاستبصار ١: ٩٨٤/٢٧٢، الوسائل ٣: ١٩٤، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٤.
 - ٨- التهذيب ٢: ٩٧/٣٢، الاستبصار ١: ٩٦٧/٢٦٧، الوسائل ٣: ١٩٧، أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١٥.

و أظهر منه الخبر: كنت عند أبي الحسن الثالث عليه السلام يوماً، فجلس يحدث حتى غابت الشمس، ثم دعا بشمع و هو جالس يتحدث، فلما خرجت من البيت نظرت فقد غاب الشفق قبل أن يصلي المغرب، ثم دعا بالماء فتوضأ و صلى (٢).

و في الموثق: في الرجل يصلي المغرب بعد ما يسقط الشفق، فقال:

«لعله لا بأس» قلت: فالرجل يصلي العشاء الآخرة قبل أن يسقط الشفق، فقال:

«لعله لا بأس» (٣). إلى غير ذلك من النصوص الصريحة في جواز التأخير عن الشفق مطلقاً أو في الجملة، فهي مضافة إلى ما قدّمناه من النصوص في صدر المسألة أقوى قرينه على أن المنع في المستفيضه السابقه على الفضيله، و يحتمل قريباً أن يحمل عليها إطلاق كلام هؤلاء الجماعه، بل ظاهر المدارك الإجماع على عدم بقائها على ظاهرها، حيث قال -بعد حملها على الفضيله أو الاختيار-: إذ لا قائل بأن ذلك آخر الوقت مطلقاً (٤).

و لآخرين، فجعلوه غيبوه الشفق للمختار و ربه للمضطر (٥)، جمعاً بين النصوص المانعه على الإطلاق، و النصوص المرخصه للتأخير إلى ربع الليل

ص: ١٨٠

- ١- التهذيب ٢/٣٠: ١٨٩، الاستبصار ٢/٢٦٤: ٩٥٤، الوسائل ٤: ١٩٥ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٩.
- ٢- التهذيب ٢/٣٠: ٩٠، الاستبصار ٢/٢٦٤: ٩٥٥، الوسائل ٤: ١٩٦ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١٠.
- ٣- التهذيب ٢/٣٣: ١٠١، الاستبصار ٢/٢٦٨: ٩٦٩، الوسائل ٤: ١٩٦ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١٣.
- ٤- المدارك ٣: ٥٤.
- ٥- كابن حمزه في الوسيله: ٨٣، و الطوسى في الاقتصاد: ٢٥٦، و أبى الصلاح فى الكافى: ١٣٧.

للمسافر وغيره من ذوى الحاجه.

وفيه: أنه إطراح للنصوص السابقه فى صدر المسأله بأن وقت العشاءين إلى نصف الليل، عموماً فى بعضهما، و صريحاً فى آخره. وهى أرجح من تلك بجميعها، للشهره العظيمه التى كادت تكون إجماعاً، بل هى من المتأخرين إجماع فى الحقيقه، بل مطلقاً، كما فى السرائر و عن الغنيه (١)، فتكون بالترجيح أولى، سيما مع اختلاف مقابلتها فى التقدير بربع و بثلث و بخمسه أميال و سته، و فى التخصيص بالسفر، و التعميم له و لكل عله مع الإطلاق فى مده التأخير.

و كل هذا قرائن واضحه على حمل الاختلافات على اختلاف مراتب الفضيله.

و لجماعه من القدماء أيضاً فى أول وقت العشاء، فجعلوه غيبوبه الشفق (٢)، للنصوص المستفيضه و فيها الصحيح و غيره (٣).

و هى محموله إماماً على التقيه فقد حكاها فى المنتهى (٤) عن الجمهور (٥) كآفه.

أو على الفضيله، جمعا بينها و بين المعتبره المستفيضه التى كادت تكون متواتره، بل لعلها متواتره، و منها-زيادة على ما مرّ فى صدر المسأله-المعتبره المستفيضه الداله على جواز تقديمها على الشفق إماماً مطلقاً كما فى جملة، منها الموثق: «صلى رسول الله صلى الله عليه و آله بالناس المغرب و العشاء الآخره قبل الشفق من غير عله فى جماعه، ليتسع الوقت على أمته» (٦).

ص: ١٨١

١- السرائر ١: ١٩٦، الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٥٦.

٢- المفيد فى المقنع: ٩٤، الصدوق فى الهدايه: ٣٠، الطوسى فى الخلاف ١: ٢٦٣، سلاّر فى المراسم: ٦٢.

٣- الوسائل ٤: ٢٠٤ أبواب المواقيت ب ٢٣ ح ٣، ١، و ص ١٧٤ ب ١٦ ح ٦.

٤- المنتهى ١: ٢٠٥.

٥- فى «ح» (خ ل): و فى الخلاف (ج ١ ص ٢٦٣) نفى الخلاف عنه بين فقهاءهم.

٦- الكافى ٣: ١/٢٨٦، التهذيب ٢/٢٦٣، الاستبصار ١: ٩٨١/٢٧١، الوسائل ٤: ٢٠٢ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ٢.

و الموثق: عن الجمع بين العشاءين في الحضر قبل أن يغيب الشفق؟ قال: «لا بأس» (١).

و نحوهما الموثقان الآخران: عن صلاه العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق؟ فقال: «لا بأس به» (٢).

و في الخبر: رأيت أبا عبد الله عليه السلام صَلَّى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق (٣).

أو في السفر خاصة كما في الصحيح: «لا بأس بأن تعجل العتمه في السفر قبل أن يغيب الشفق» (٤).

أو في المطر كما في آخر (٥).

و احتمال اختصاص الرخصه في التقديم بهما أو مطلق العله - كما عن بعض هؤلاء الجماعه (٦) - يدفعه تصريح الموثقين السابقين و لا سيما الأوّل بجوازه مطلقاً من غير عله، هذا.

و في المختلف: لا قائل بالفرق بين الظهرين و العشاءين، فمن قال

ص: ١٨٢

-
- ١- التهذيب ٢٦٣/١٠٤٧:٢ (و فيه: الشمس بدل الشفق)، الاستبصار ١: ٩٨٢/٢٧٢، الوسائل ٤: ٢٠٤ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ٨.
 - ٢- التهذيب ١٠٥، ٣٤/١٠٤، الاستبصار ٩٧٩، ٢٧١/٩٧٨:١ الوسائل ٤: ٢٠٣ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ٥، ٦.
 - ٣- التهذيب ٣٤/١٠٦، الاستبصار ٢٧١/٩٨٠، الوسائل ٤: ٢٠٤ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ٧.
 - ٤- التهذيب ٣٥/١٠٨، الاستبصار ٢٧٢/٩٨٤، الوسائل ٤: ٢٠٢ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ١.
 - ٥- التهذيب ٣٥/١٠٩، الاستبصار ٢٧٢/٩٨٥، الوسائل ٤: ٢٠٣ أبواب المواقيت ب ٢٢ ح ٣.
 - ٦- كالمفيد في المقنعه: ٩٥.

بالاشتراك عند الفراغ من الظهر قال به عند الفراغ من المغرب (١).

و لجماعه منهم أيضا في آخره، فجعلوه ثلث الليل، إماما مطلقا كما عن بعضهم (٢)، للخبرين: «وقت العشاء حين يغيب الشفق إلى ثلث الليل» كما في أحدهما (٣)، وفي الآخر: «آخر وقت العشاء ثلث الليل» (٤).

أو مقيدا بكونه للمختار، و للمضطر إلى النصف، كما عن غيره (٥)، للموثق: «العتمة إلى ثلث الليل أو إلى نصف الليل، وذلك التضييع» (٦).

و هذه النصوص مع معارضتها بعضا مع بعض، معارضه بالنصوص المستفيضة زياده على ما مر في صدر المسأله، ففي الخبرين: «آخر وقت العتمة نصف الليل» (٧).

و في آخر مروى في العلل: «لو لا أن أشقّ على أمّتي لأخّرت العشاء إلى نصف الليل» (٨).

و في الموثق: «و أنت في رخصه إلى نصف الليل و هو غسق الليل» (٩).

ص: ١٨٣

١- المختلف: ٦٩.

٢- كالصدوق في الهدايه: ٣٠، و المفيد في المقنعه: ٩٣، و الطوسي في الخلاف ١: ٢٦٤.

٣- الكافي ٣: ٦/٢٧٩، التهذيب ٢: ٩٥/٣١، الاستبصار ١: ٩٦٥/٢٧٦، الوسائل ٤: ١٥٦ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٢.

٤- التهذيب ٢: ١٠٤٥/٢٦٢، الاستبصار ١: ٩٧٣/٢٦٩، الوسائل ٤: ١٥٦ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٣.

٥- كالطوسي في المبسوط ١: ٧٥، و ابن حمزه في الوسيله: ٨٣.

٦- التهذيب ٢: ١٠٤٣/٢٦٢، الاستبصار ١: ٩٨٨/٢٧٣، الوسائل ٤: ١٨٥ أبواب المواقيت ب ١٧ ح ٩.

٧- فقه الرضا (عليه السلام): ٧٤، المستدرک ٣: ١٣٣ أبواب المواقيت ب ١٤ ح ٣.

٨- علل الشرائع: ١/٣٤٠، الوسائل ٤: ٢٠١ أبواب المواقيت ب ٢١ ح ٥.

٩- التهذيب ٢: ١٠٤١/٢٦١، الاستبصار ١: ٩٨٦/٢٧٢، الوسائل ٤: ٢٠٠ أبواب المواقيت ب ٢١ ح ٢.

و هما كالنص فى جواز التأخير من غير عذر، بل ظاهر أولهما استحباب التأخير إلى النصف.

لكن فى كثير من النصوص: «لو لا أن أشقّ على أمتى لأخرت العتمه إلى ثلث الليل» (١).

و عليه فليحمل أخبار الثلث على الفضيله جمعا.

و قيل: يمتدّ وقت العشاءين إلى طلوع الفجر (٢)، للخبر: «لا- تفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس، و لا صلاه الليل حتى يطلع الفجر» (٣).

و حملة الشيخ فى كتابى الحديث و الماتن فى المعتبر و بعض من تأخر على وقت المضطر (٤)، كما فى الصحيحين: «إن نام رجل أو نسى أن يصلّى المغرب و العشاء الآخره فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء، و إن استيقظ بعد الفجر فليصلّ الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء قبل طلوع الشمس» (٥).

و فى الأوّل قصور من حيث السند، و فى الثانى من حيث المتن، لتضمّنه تقديم الحاضره على الفائته، و هو خلاف الأظهر الأشهر فتوى و روايه. و مع ذلك قاصران عن المقاومه للنصوص المتقدمه من وجوه عديده، و موافقان للعامه، كما صرح به شيخنا فى الروض، قال: و للأصحاب أن يحملوا الروايات الدالّه

ص: ١٨٤

١- الوسائل ٤:٢٠٠ أبواب المواقيت ب ٢١ ح ٢، ٦.

٢- حكاه عن بعض الأصحاب فى المبسوط ١:٧٥.

٣- التهذيب ٢:١٠١٥/٢٦٥، الاستبصار ١:٩٣٣/٢٦٠، الوسائل ٤:١٥٩ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٩.

٤- التهذيب ٢:٢٥٦، الاستبصار ١:٢٧٣، المعتبر ٢:٤٣، و انظر المدارك ٣:٦٠، و الذخير: ١٩٥، ١٩٤.

٥- التهذيب ١:١٠٧٧، ١٠٧٦/٢٧٠، الاستبصار ١:١٠٥٣/٢٨٨، الوسائل ٤: ٢٨٨ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٤، ٣، بتفاوت.

على امتداد الوقت إلى الفجر على التقية، لإطباق الفقهاء الأربعة عليه، وإن اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار أو الاضطرار (١).

أقول: وحكاة في المنتهى عن أبي حنيفة (٢).

و وقت نافله الظهر حين الزوال في ظاهر النصوص (٣) وكلمه الأصحاب. و لكن في جملة من النصوص جواز التقديم إما مطلقاً، كما في كثير منها، معلّله بأنّ النافله بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت (٤)، أو بشرط خوف فواتها في وقتها، كما في بعضها: عن الرجل يشتغل عن الزوال أ يعجل من أوّل النهار؟ قال: «نعم إذا علم أنه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها» (٥).

و لم أر عاملاً بها عدا الشيخ في كتابي الحديث، فاحتمل الرخصة في التقديم مع الشرط المتقدم، لما دلّ عليه، حاملاً للنصوص المطلقة عليه (٦).

و تبعه الشهيد وغيره (٧)، بل زادوا فاستوجهوا التقديم مطلقاً، لظاهر الخبر:

«صلاة النهار ستّ عشرة أى ساعات النهار شئت أن تصلّيها صلّها، إلا أنّك إذا صلّيتها في مواقيتها أفضل» (٨).

و فيه - كأكثر ما تقدم - قصور سنداً و مكافاه لما تقدم من وجوه شتى،

ص: ١٨٥

١- روض الجنان: ١٨٠.

٢- المنتهى ١: ٢٠٥.

٣- الوسائل ٤: ٢٢٩ أبواب المواقيت ب ٣٦.

٤- الكافي ٣: ١٤/٤٥٤، الوسائل ٤: ٢٣٢ أبواب المواقيت ب ٣٧ ح ٣.

٥- الكافي ٣: ١/٤٥٠، التهذيب ٢: ١٠٦٧/٢٦٨، الاستبصار ١: ١٠١١/٢٧٨، الوسائل ٤: ٢٣١ أبواب المواقيت ب ٣٧ ح ١.

٦- التهذيب ٢: ٢٦٦، الاستبصار ١: ٢٧٨.

٧- الشهيد في الذكري: ١٢٣، و انظر مجمع الفائدة ٢: ١٦، المدارك ٣: ٧٢.

٨- التهذيب ٢: ١٠٦٣/٢٦٧، الاستبصار ١: ١٠٠٧/٢٧٧، الوسائل ٤: ٢٣٣ أبواب المواقيت ب ٣٧ ح ٥.

فليحمل في صورته التقديم على أن المراد جواز فعلها لا- بقصد نافلة الزوال بل نافله مبتدأه و يعتدّ بها مكانها، كما هو ظاهر بعضها، و هو الصحيح: «إني أشتغل، قال: فاصنع كما نضع، صلّ ستّ ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها من صلاة العصر- يعني ارتفاع الضحى الأكبر- و اعتدّ بها من الزوال» (١).

و في صورته التأخير على فعلها بتيّه القضاء، كما هو ظاهر بعضها أيضاً، و هو الحسن: عن نافله النهار، قال: «ستّ عشره ركعه متى ما نشطت، إنّ علي ابن الحسين عليه السلام كان له ساعات من النهار يصلى فيها، فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، إنّما النافلة مثل الهدية، متى ما اتى بها قبلت» (٢).

و في الخبر: «فإن عجل بك أمر فابدأ بالفريضتين و اقض بعدهما النوافل» (٣).

و يمتد وقتها حتى يصير الفىء على قدمين أى سبعى الشاخص.

و وقت نافله العصر مما بعد الظهر إلى أن يزيد الفىء أربعة أقدام على الأشهر، كما صرح به جمع ممن تأخر (٤)، للمعتبره المستفيضه التى كادت تبلغ التواتر، ففى الصحيح: «إنّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله كان قامه، و كان إذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر، و إذا مضى من

ص: ١٨٦

١- التهذيب ٢/٢٦٧، الاستبصار ٢/٢٧٧، الوسائل ١: ١٠٠٦، أبواب المواقيت ب ٣٧ ح ٤.

٢- التهذيب ٢/٢٦٧، الاستبصار ٢/٢٧٨، الوسائل ١: ١٠٠٩، أبواب المواقيت ب ٣٧ ح ٧.

٣- التهذيب ٢/٩٩١، الاستبصار ٢/٢٥٥، الوسائل ١: ٩١٤، أبواب المواقيت ب ٨ ح ٣١.

٤- منهم المحقق فى الشرائع ١: ٦٢، و نسبه الشهيد الثانى فى الروضه ١: ١٨١ و السبزوارى فى الذخيره: ١٩٩ إلى المشهور.

فيه ذراعان صلي العصر، ثم قال: «أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟» قلت:

لم جعل ذلك؟ قال: «لمكان النافله، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع، فإذا بلغ فيئك ذراعا بدأت بالفريضة و تركت النافله، و إذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافله» (١).

و صدره قد تضمن القدمين و الأربعة أقدام و أنهما و الذراع و الذراعين بمعنى واحد، كما صرح به الأصحاب، و جملة من النصوص (٢)، و لذا جمع الإسكافي بينهما (٣).

خلافًا للحلى و جماعه (٤)، فقالوا بالامتداد إلى المثل في الأولى و المثليين في الثانية، إمّا مطلقاً، أو مستثنى منهما مقدار الفرضين.

و استدل عليه تاره: بالصحيحه المتقدمه بناء على أن حائظ المسجد كان ذراعاً، لتفسير القامه به في النصوص (٥).

و فيها ضعف سنداً بل و دلالة، لعدم تفسيرها القامه في الصحيحه بذلك، بل مطلق القامه، و عليه تبّه الشهيد -رحمه الله- في الذكرى (٦).

و يحتمل أن يكون المراد بالقامه المفسّره به القامه التي وردت وقتاً للظهر و العصر في نحو الصحيح: عن وقت الظهر و العصر؟ فكتب: «قامه للظهر و قامه للعصر» (٧).

ص: ١٨٧

١- الفقيه ١/٤٥٣، التهذيب ٢/٥٥/١٩، الاستبصار ١/٨٩٩/٢٥٠، الوسائل ٤: ١٤١ أبواب المواقيت ب ٨ ح ٣، ٤.

٢- انظر الوسائل ٤: ١٥٢ أبواب المواقيت ب ٩ ح ٢، ٣.

٣- كما حكاه عنه في الذكرى: ١٢٣.

٤- الحلى في السرائر ١: ١٩٩، و انظر الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧٤، التذكرة ١: ٧٧، الروضه ١: ١٨١.

٥- الوسائل ٤: ١٤٤ أبواب المواقيت ب ٨ ح ١٤، ١٥.

٦- الذكرى: ١٢٣.

٧- التهذيب ٢/٦١/٢١، الاستبصار ١/٨٩٠/٢٤٨، الوسائل ٤: ١٤٤ أبواب المواقيت ب ٨ ح ١٢.

و يكون محصله التنبيه على أنّ وقت الظهر من بعد الزوال إلى أن يرجع الفىء ذراعا، أى سبعى الشاخص، كما عليه المفيد (١).

و بالجمله: ليس فى تلك النصوص أنّ قامه حائط المسجد كان ذراعا، بل يحتمل أنّ قامه التى وردت أنّها من فىء الزوال للظهر و ضعفها للعصر كان ذراعا، و إذا جاء الاحتمال فسد الاستدلال.

و ينبغى الرجوع فى تفسير قامه المطلقة إلى ما هو المتبادر منها عند الإطلاق عرفا و عادة من قامه الشاخص الإنسانى، و به صرح أيضا فى الرضوى، و فيه: «إنّما سمى ظل قامه قامه لأنّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله كان قامه إنسان» (٢).

و هو معارض صريح لتلك الأخبار و أقوى منها سندا، فيتعين حمل الصحيح السابق عليه، سيما مع شهاده سياقه عليه، و تأيده بظاهر الموثق: عن صلاه الظهر، قال: «إذا كان الفىء ذراعا» قلت: ذراعا من أى شىء؟ قال:

«ذراعا من فيئك» الخبر (٣).

و اخرى: بالمعتبره المستفيضه الدالّه على أنّ لكلّ من الصلاتين سبحة بين يديها طولت أو قصرت (٤)، من دون تعيين مقدار لها أصلا من نحو الذراع و الذراعين و القدمين و الأربعة أقدام، بل ظاهر بعضها عدم اعتبار هذه المقادير أصلا، ففى الصحيح: كتب بعض أصحابنا إلى أبى الحسن عليه السلام:

ص: ١٨٨

١- المقنعه: ٩٢.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٧٦، المستدرک ٣: ١٠٩ أبواب المواقيت ب ٦ ح ٨.

٣- التهذيب ٢: ٩٩٦/٢٥١، الاستبصار ١: ٨٨٦/٢٤٧ و فيه صدر الحديث، الوسائل ٤: ١٤٥ أبواب المواقيت ب ٨ ح ١٨.

٤- الوسائل ٤: ١٣١ أبواب المواقيت ب ٥.

روى عن آباءك القدم و القدمين و الأربع، و القامه و القامتين، و ظل مثلك، و الذراع و الذراعين، فكتب عليه السلام: «لا القدم و لا- القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين و بين يديها سبحة، و هى ثمان ركعات، إن شئت طوّلت و إن شئت قصّرت، ثمّ صل الظهر، فإذا فرغت كان بين الظهر و العصر سبحة، و هى ثمان ركعات، فإن شئت طوّلت و إن شئت قصّرت، ثمّ صلّ العصر» (١).

و قريب منه الصحيح الآخر (٢).

و فيه نظر، لعدم إشعار فيها بالتحديد بالمثل و المثلين كما هو المدعى، بل ظاهرها (سيما الصحيح الأول) (٣) تجويز فعل نافله الفريضة و لو بعدهما، و لم يقل به أحد إلا النادر و هو الحلبي فيما حكى عنه، حيث قال بامتداد وقت نوافل كل فريضة بامتداد وقتها (٤).

و مع ذلك فهى قاصره عن مقاومه للنصوص المستفيضة القريبه من التواتر، المانعه من النافله عموما فى جملة منها و افره (٥)، و خصوصا فى أخرى كذلك (٦)، و منها الصحيحه المتقدمه المتضمنه لقوله عليه السلام: «أ تدرى لم جعل الذراع و الذراعان؟» (٧). و نحوها أخبار كثيره.

ص: ١٨٩

- ١- التهذيب ٢/٢٤٩: ٩٩٠، الاستبصار ١٣/٢٥٤: ٩١٣، الوسائل ٤: ١٣٤ أبواب المواقيت ب ٥ ح ١٣.
- ٢- الكافي ٣: ٢٧٦: ٤، التهذيب ٢/٢٢: ٦٣، الاستبصار ١٣/٢٥٠: ٨٩٨، الوسائل ٤: ١٣١ أبواب المواقيت ب ٥ ح ١.
- ٣- ما بين القوسين ليست فى «م».
- ٤- الكافي فى الفقه: ١٥٨.
- ٥- الوسائل ٤: ٢٢٦: ٢٢٦ أبواب المواقيت ب ٣٥.
- ٦- الوسائل ٤: ١٤٦: ١٤٦ أبواب المواقيت ب ٨ ح ٢١، ٢٠.
- ٧- راجع ص: ١٨٠-١٨١.

فإذا: مختار الأ-كثر أظهر، و مع ذلك فهو أحوط، و إن كان القول الثاني ليس بذلك البعيد، لظاهر الموثق: «إذا كان ذلك مثلك فصل الظهر، و إذا كان ذلك مثلك فصل العصر» (١) بناء على أن الأمر بتأخير الفرضين إلى المثل و المثليين ليس إلا لأجل نافلتها. فتأمل جدًا.

و وقت نافله المغرب بعدها حتى تذهب الحمرة المغربية و فاقا للشيخ و الجماعة، كما في شرح القواعد للمحقق الثاني (٢)، و في المدارك: أنه مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا (٣)، و في المنتهى و عن المعتمد دعوى الاتفاق عليه (٤)، و هو الحجّه.

مضافا إلى النصوص المانعه عن فعل النافله في وقت الفريضة (٥)، خرج منها النوافل الرواتب لما عدا المغرب في أوقاتها المضروبه، و كذا نافلتها إلى ذهاب الحمرة المغربية بالإجماع فتوى و روايه، و يبقى ما عداها و منه نافله المغرب بعدها تحتها داخله.

و النصوص الدالّه على استحباب نافله المغرب بعدها و إن كانت معتبره مستفيضه شامله لما بعد الحمرة، إلا- أن شمولها بالإطلاق، و هو غير معلوم الشمول لنحو المقام بعد ورودها لإثبات أصل استحباب النافله من دون نظر إلى وقتها بالمره، و إن هي حينئذ إلا كالنصوص الداله على استحباب باقى النوافل الراتبه، من دون تقييد فيها بوقت بالمره مع أنها مقيده بأوقات خاصه اتفاقا

ص: ١٩٠

-
- ١- التهذيب ٢٢/٦٢، الاستبصار ١: ٨٩١/٢٤٨، الوسائل ٤: ١٤٤ أبواب المواقيت ب ٨ ح ١٣.
 - ٢- جامع المقاصد ٢: ٢٠. النهايه: ٦٠.
 - ٣- المدارك ٣: ٧٣.
 - ٤- المنتهى ١: ٢٠٧، المعتمد ٢: ٥٣.
 - ٥- الوسائل ٤: ٢٢٦ أبواب المواقيت ب ٣٥.

و من هنا يظهر مؤيد آخر لما عليه الأصحاب من توقيت نافله المغرب بذهاب الحمرة لا- بقائها ما دام وقت الفريضة، لبعده اختصاصها من بين الرواتب بالبقاء إلى وقت الفريضة.

مع أنّ عموم التعليل الوارد لتحديد نوافل الظهرين بوقت-و هو أنّه لا تراحم الفريضة- يقتضى التحديد هنا أيضا، ولا حدّ لها إلا ما ذكره الأصحاب من ذهاب الحمرة.

و أمّا الصحيح: صلّيت خلف أبي عبد الله عليه السلام المغرب بالمزدلفه، فقام فصلّى المغرب ثمّ صلى العشاء الآخرة و لم يركع بينهما، ثمّ صلّيت خلفه بعد ذلك بسنه، فلمّا صلّى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات ثمّ أقام فصلّى العشاء الآخرة (١).

فمعارض بالنصوص المانعه عن التنفل بين العشاءين إذا جمع بينهما في المزدلفه، ففي الصحيح: عن صلاة المغرب و العشاء بجمع، فقال: «بأذان و إقامتين، لا تصلّ بينهما شيئا» (٢) فتأمل جدّا.

و ممّا ذكرنا ظهر ضعف ميل الشهيد في الذكرى و الدروس (٣) إلى احتمال بقائها بقاء الفريضة، و إن تبعه من متأخري المتأخريين جماعه (٤) و نقله بعضهم عن الحلبي (٥) لقوله المتقدم (٤).

ص: ١٩١

١- الكافي ١/٢٦٧، الوسائل ٤:٢٢٤ أبواب المواقيت ب ٣٣ ح ١ و فيهما بتفاوت.

٢- التهذيب ٣:٦١٥/٢٣٤، الوسائل ٤:٢٢٥ أبواب المواقيت ب ٣٤ ح ١.

٣- الذكرى: ١٢٤، الدروس: ١٤١: ١.

٤- منهم صاحب المدارك ٣:٧٤، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٦٠.

٥- كالفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٦٠.

٦- في ص: ١٨٣.

و ركعتا الوتيره يمتد وقتها بامتداد وقت العشاء بلا خلاف أجده، بل عليه الاتفاق في صريح المنتهى و عن ظاهر المعبر (١)، و هو الحجّه بعد الأصل المؤيد بإطلاقات ما دلّ على استحبابها بعدها مطلقاً، مع سلامتهما هنا عن المعارض بالكلية.

و وقت صلاه الليل بعد انتصافه عندنا، بل عليه إجماعنا عن الخلاف و المعبر (٢)، و في كلام المرتضى و السرائر و المنتهى و غيرها (٣)، و هو الحجّه.

مضافاً إلى أنها عباده يجب الاقتصار في وقتها على ما تيقن ثبوته من الشريعة، و هو فعلها بعد الانتصاف، ففي المعبره المستفيضه- و فيها الصحاح و غيرها-: أنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله و الأمير عليه السلام ما كانا يصلّيان من الليل إذا صلّيا العتمه شيئاً حتى ينتصف الليل (٤).

و في بعضها: «ثمَّ يصلّي ثلاث عشره ركعه منها الوتر و منها ركعتا الفجر» (٥).

و في آخر: «فإذا زال نصف الليل صلّي ثمانى ركعات و أوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات» (٦).

ص: ١٩٢

١- المنتهى ٢٠٨: ١، المعبر ٥٤: ٢.

٢- الخلاف ٥٣٣: ١، المعبر ٥٤: ٢.

٣- المرتضى في المسائل الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٤، السرائر ١٩٦: ١، المنتهى ١: ٢٠٨، و انظر الحبل المتين: ١٤٧.

٤- التهذيب ١٠٦١/٢٦٦، ١٠٤٥/٢٦٢، ٢: الاستبصار ١٠٠٥/٢٦٩، ١: ٩٧٣/٢٦٩، الوسائل ٤: ٢٣١ أبواب المواقيت ب ٣٦ ح ٦، ٧.

٥- التهذيب ١٠٤٥/٢٦٢، ٢: الاستبصار ١: ٩٧٣/٢٦٩، الوسائل ٤: ١٥٦ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٣.

٦- الفقيه ١: ٦٧٨/١٤٦، الوسائل ٤: ٦١ أبواب المواقيت ب ١٤ ح ٦.

هذا مضافا إلى خصوص المعْتَبَرَه الموقْتَه لها بذلك، صريحا في بعضها، كالمرسل: «وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره» (١).

و ظاهرا في جملة منها، ومنها الأخبار الآتية المجوّزه لفعالها قبل الانتصاف لعله (٢)، فإنّها ظاهره بل كالصريحه في أنّ ذلك رخصه في التقديم لأجلها، لا أنّه لكونه فعلا في وقتها كما يتوهم من الموثقين: «لا بأس بصلاه الليل من أول الليل إلى آخره، إلا أنّ أفضل ذلك إذا انتصف الليل» (٣) كما في أحدهما، وفي الثاني: عن وقت صلاة الليل في السفر فقال: «من حين تصلّى العتمه إلى أن ينفجر الصبح» (٤).

وهما وإن أوهما ذلك إلا أنّهما مع قصور سندهما و عدم معارضتهما لشيء مما قدمناه (٥) ليسا نصّين فيه، فيحتمل أن يراد بهما ما أفادته الأخبار السابقه من كون التقديم رخصه للضرورة، لا لكون أول الليل وقتا حقيقه.

و إليه أشار في الفقيه، فقال: «و كل ما روى من الإطلاق في صلاة الليل من أول الليل فإنّما هو في السفر، لأنّ المفسّر من الأخبار [يحكم] (٦) على المجمل (٧). و كذا قال في التهذيبين، و زاد: «و في وقت أيضا يغلب على ظنّ الإنسان أنّه إن لم يصلّها فاتته أو شقّ عليه القيام في آخر الليل و لا يتمكّن من القضاء، فحينئذ يجوز له تقديمها (٨).

ص: ١٩٣

-
- ١- الفقيه ١٣٧٩/٣٠٢، الوسائل ٤:٢٥٩ أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ١٠.
 - ٢- انظر ص ٢١٢.
 - ٣- التهذيب ١٣٩٤/٣٣٧، الوسائل ٤:٢٥٢ أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ٩.
 - ٤- الفقيه ١٣١٧/٢٨٩، التهذيب ٣:٥٧٧/٢٢٧، الوسائل ٤:٢٥١ أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ٥.
 - ٥- في «ح» زياده: «و موافقتهما لما عليه العامه العمياء.
 - ٦- في النسخ: يحمل، و ما أثبتناه من المصدر.
 - ٧- الفقيه ٣:٣٠٣.
 - ٨- التهذيب ٢:١١٨، الاستبصار ١:٢٧٩.

أقول: و يرشد إلى هذا التوجيه الخبر: كتبت إليه في وقت صلاة الليل، فكتب: «عند الزوال -و هو نصفه- أفضل، فإن فات فأؤله و آخره جائز» (١) لتضمنه التوقيت بالزوال بعد السؤال عن أصل وقت صلاة الليل مع لفظه «فات» الصريحه (٢) في التوقيت. و مع ذلك صرّح بالأفضليّه الظاهره في اشتراك ما قبل الانتصاف لما بعده في فضيله الوقت، لكن ما ذكرنا أصرح دلالة على التوقيت منها على الاشتراك فيها فلتحمل عليه، فتأمل .

فما يقال من احتمال حمل أخبار التنصيف على الفضيله، و الموثقين و ما بعدهما على كون الليل بتمامه وقتا، ضعيف غاية، سيما مع مخالفته الإجماع على الظاهر، المصرّح به فيما مرّ من عبائر الجماعه حدّ الاستفاضه.

و كلّما قرب من الفجر كان أفضل بلا خلاف أجده، بل عليه في الكتب المتقدمه و الناصريات إجماع الإماميه (٣)، و هو الحجّه.

مضافا إلى المعبره المستفيضه، منها الصحيح: سمعته عليه السلام يقول -في قول الله عزّ و جلّ وَ بِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ [١] (٤)- في الوتر في آخر الليل سبعين مرّه» (٥) و السحر ما قبل الفجر على ما نصّ عليه أهل اللغه (٦).

و الصحيح: عن ساعات الوتر، فقال: «أحبّها إلى الفجر الأوّل» و عن أفضل ساعات الليل، قال: «الثالث الباقي» (٧).

ص: ١٩٤

١- التهذيب ٢/٣٣٧، الوسائل ٢:٢٥٣، أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ١٣.

٢- في «ح» و «ل»: الصريحين.

٣- الخلاف ١:٥٣٣، السرائر ١:١٩٦، المعتمد ٢:٥٤، الناصريات (الجوامع الفقهيّه): ٢٣٠.

٤- الذاريات: ١٨.

٥- التهذيب ٢:٤٩٨/١٣٠، الوسائل ٦:٢٨٠، أبواب القنوت ب ١٠ ح ٧.

٦- انظر الصحاح ٢:٦٧٨، و القاموس المحيط ٢:٤٦، و مجمع البحرين ٣:٣٢٥، و لسان العرب ٤:٣٥٠. و في جميعها: السحر: قبيل الصبح.

٧- التهذيب ٢:١٤٠١/٣٣٩، الوسائل ٤:٢٧٢، أبواب المواقيت ب ٥٤ ح ٤.

و الخبر: متى أصلى صلاه الليل؟ فقال: «صلها آخر الليل» (١).

و ضعف سنده كاختصاص الأولين بالوتر مجبور بالفتاوى و عدم فارق أصلا، مع تصريح الصحيح الثانى بأن أفضل ساعات الليل الثلث الباقي.

هذا مضافا إلى جملة من المعتبره الوارده فى تعداد النوافل اليوميه أن فى السحر ثمانى ركعات ثم يوتر، و أحب صلاه الليل إليهم آخر الليل، كما فى الصحيح (٢).

و فى الموثق القريب منه: عمّا جرت به السنه فى الصلاه، فقال: «ثمانى ركعات الزوال» إلى أن قال: «ثلاث عشره ركعه من آخر الليل» (٣) و نحوه فى مثله سندا (٤).

و عن العليل بطريق صحيح: عن مولانا الباقر عليه السلام- فى قوله تعالى تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ [١] (٥) الآية-: «نزلت فى أمير المؤمنين عليه السلام و أتباعه من شعيتنا، ينامون فى أول الليل فإذا ذهب ثلثا الأول أو ما شاء الله فزعوا إلى ربهم» (٦) الحديث.

و عن كتاب الخصال فى الخصال التى سأل عنها أبو ذر- رضى الله عنه- رسول الله صلى الله عليه و آله، سأله: أى ساعات الليل أفضل؟ قال: «جوف الليل الغابر» (٧) أى الباقي.

ص: ١٩٥

- ١- التهذيب ١٣٨٢/٣٣٥، الوسائل ٤:٢٥٦ أبواب المواقيت ب ٤٥ ح ٦.
- ٢- التهذيب ١١/٦، الاستبصار ١:٧٧٧/٢١٩، الوسائل ٤:٥٩ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٤ ح ٢.
- ٣- التهذيب ١٢/٧، الوسائل ٤:٥٩ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٤ ح ٣.
- ٤- التهذيب ٨/٥، الوسائل ٤:٥١ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٣ ح ١٦.
- ٥- السجده: ١٦.
- ٦- علل الشرائع: ٤/٣٦٥، الوسائل ٨:١٥٤ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣٩ ح ٢٦. و فيهما: ثلثا الليل
- ٧- الخصال: ١٣/٥٢٣.

هذا مضافا إلى النصوص في فضل الثلث الأخير و استجابته الدعاء فيه (١) و يعضدها الكتاب (٢) و السنة (٣) باستحباب الاستغفار في الأسحار.

لكن الاستفادة من الصحيحين (٤) توزيع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لَهَا عَلَى تمام الوقت، و توسط النومتين، و الإيتار بين الفجرين، كما عليه الإسكافي (٥).

و يمكن الجمع بينهما و ما سبق بتخصيصهما بمريد التفريق و ما سبق بمريد الجمع كما قيل (٦)، لكن فتوى الأصحاب و أدلتهم من الإجماعات و الروايات مطلقه، و لا يكافئها الصحيحان، مع أنّ الجمع بين الروايات بذلك فرع شاهد عليه، و ليس، هذا.

و يحتمل حملهما على وقوع التوزيع في آخر الليل، إذ ليس فيهما الدلالة على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله متى كان يقوم، بل صرّح في الثاني أنه كان يقوم بعد ثلث الليل. لكن قال الكليني: و في حديث آخر: بعد نصف الليل (٧)، و مع ذلك أفضليته التوزيع من أوّل الثلث تنافي كليته أفضليته ما قرب منه إلى الفجر، فتدبر.

و من هنا يظهر وجه النظر في بعض ما مرّ من النصوص الدالة على كون أفضل ساعات الليل الثلث الآخر (٨)، فإنّ غايته أفضليته خاصّه، لا كونه أيضا

ص: ١٩٦

١- الوسائل ٧:٦٩ أبواب الدعاء ب ٢٦.

٢- آل عمران: ١٧، الذاريات: ١٨.

٣- الوسائل ٦:٢٧٧ أبواب القنوت ب ٩، و ج ٧ ص ٦٧ أبواب الدعاء ب ٢٥.

٤- الكافي ٣:١٣/٤٤٥، التهذيب ٢:١٣٧٧/٣٣٤، الوسائل ٤:٢٦٩ أبواب المواقيت ب ٥٣ ح ١، ٢.

٥- حكاة عنه في الجبل المتين: ١٤٨-١٤٩، و صاحب الحدائق ٦:٢٢٧.

٦- قال به صاحب الحدائق ٦:٢٢٨-٦:٢٢٩.

٧- الكافي ٣:٤٤٥ ذيل الحديث ١٣، الوسائل ٤:٢٧٠ أبواب المواقيت ب ٥٣ ح ٣.

٨- راجع ص: ١٨٨-١٨٩.

متفاوت الأجزاء بحسب الفضيله، كما هو ظاهر الكليّه فى العبارة و عبارات الجماعة. فإذا العمده هو إجماع الإماميه على هذه الكليه.

و المراد بالفجر هو الثانى، كما هو ظاهر النصوص و أكثر الفتاوى، و صريح جملة منهما (١).

خلافًا للمرتضى، فقيده بالأوّل (٢)، قال فى الذكرى: و لعلّه نظر إلى جواز ركعتى الفجر حينئذ، و الغالب أنّ دخول وقت صلاه يكون بعد خروج وقت اخرى (٣). و دفعه بأنّهما من صلاه الليل، كما فى الأخبار الآتية، و ظاهر أنّ ما قبل طلوع الفجر الثانى من الليل. مضافًا إلى ما سيأتى من أنّ محل ركعتى الفجر قبله و معه و بعده.

ثمّ إنّ المتبادر من الانتصاف هو منتصف ما بين غيوبه الشمس إلى طلوع الفجر.

إلاّ أنّه صرح بعض الأصحاب بأنّ المعتبر تنصيف ما بين طلوع الشمس و غروبها، قال: و يعرف بانحدار النجوم الطالعه مع غروب الشمس (٤).

و لعلّه لمروى الفقيه بسنده عن عمر بن حنظله: أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: زوال الشمس نعرفه بالنهار، فكيف لنا بالليل؟ فقال: «لليل زوال كزوال الشمس» قال فبأى شىء نعرفه؟ قال: «بالنجوم إذا انحدرت» (٥).

و قريب منه آخر مروى فى مستطرفات السرائر، نقلًا عن كتاب محمد بن

ص: ١٩٧

١- منهم العلامة فى المختلف: ٧١، المحقق الكركى فى جامع المقاصد ٢: ٢٢، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٨٢، الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٢: ٣٣.

٢- حكاه عنه فى المختلف: ٧١، و جامع المقاصد ٢: ٢٢.

٣- الذكرى: ١٢٥.

٤- كفايه الأحكام: ١٥.

٥- الفقيه ١٤٦/٦٧٧، الوسائل ٢٧٣: ٤ أبواب المواقيت ب ٥٥ ح ١.

على بن محبوب، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «دلوك الشمس زوالها، و غسق الليل بمنزله الزوال من النهار» (١).

و فيهما قصور من حيث السند، لكنهما مناسبان لتوزيع الصلوات اليوميه على أوقاتها، مع أنّ ذلك أحوط جدًّا، سيّما مع وقوع التعبير عن الانتصاف في بعض ما مرّ من الأخبار بزوال الليل (٢) كما في الخبرين، و إن شاركتها في قصور السند، لاحتمال حصول الجبر بكثرة العدد، فتأمل .

و ركعتا الفجر وقتها بعد الفراغ من الوتر على الأشهر، سيّما بين من تأخر، بل عليه عامتهم إلا من ندر، بل في ظاهر الغنيه و السرائر الإجماع عليه (٣)، للصباح المستفيضه و غيرها من المعتمره، الداله جمله منها وافره على أنّهما من صلاه الليل، و تضمّن اخرى كذلك، للأمر بحشوهما في صلاه الليل (٤)، و قريب منها المعتمره المستفيضه و فيها الصباح و غيرها، المرخصه لفلعهما قبل الفجر و معه و بعده (٥) خلافا للمرتضى و المبسوط (٦)، فوقّتاها بالفجر الأوّل، للصحيح و غيره:

«صلّهما بعد ما يطلع الفجر» (٧) بحمل الفجر فيهما على الفجر الأوّل، ليناسب

ص: ١٩٨

١- مستطرفات السرائر: ٧/٩٤، الوسائل ٤: ٣٧٣ أبواب ب ٥٥ ح ٢.

٢- راجع ص ١٨٦-١٨٨.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٥٦، السرائر ١: ١٩٦.

٤- الوسائل ٤: ٢٦٣ أبواب المواقيت ب ٥٠.

٥- الوسائل ٤: ٢٦٨ أبواب المواقيت ب ٥٢.

٦- حكاة عن المرتضى في المختلف: ٧١، المبسوط ١: ٧٦.

٧- الأوّل: التهذيب ٢: ٥٢٣/١٣٤، الاستبصار ١: ١٠٤٠/٢٨٤، الوسائل ٤: ٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٥. الثاني: التهذيب

٢: ٥٢١/٣٤، الاستبصار ١: ١٠٣٨/٢٨٤، الوسائل ٤: ٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٦.

و فيهما-مع ضعف الثاني سندا،و عدم مقاومتهما لما مرّ جدّا-ضعف دلالة، لإجمال مرجع الضمير المحتمل كونه الغداه و يراد بالفجر هو الثاني، كما هو المتبادر منه عند الإطلاق.

و لو سلّم كونه الركعتين فضعف الدلالة من إجمال الفجر المحتمل للأوّل و الثاني على تقدير التنزّل، و إلاّ فقد مرّ أنّه ظاهر في الثاني، و يكون سبيلهما حينئذ سبيل النصوص المرخصه لفعلهما بعد الفجر و معه و قبله، إن حمل الأمر فيهما على الرخصه، و إلاّ فالمتعين حملهما على التقيّه، لأنّه مذهب كثير من العامه كما صرّح به جماعه (١)، و يفهم من بعض النصوص: متى أصلى ركعتي الفجر؟ قال، فقال لى: «بعد طلوع الفجر» قلت له: إنّ أبا جعفر عليه السلام أمرنى أن أصليهما قبل طلوع الفجر، فقال: «يا أبا محمد إنّ الشيعة أتوا أبى مسترشدين فأفتاهم بمّر الحق، و أتونى شكّاكا فأفتيتهم بالتقيّه» (٢).

و بالجمله: لا-ريب فى ضعف هذا القول، و إن مال إليه الماتن فى الشرائع و الفاضل فى الإرشاد و القواعد (٣)، لكن جوّزا تقديمهما على الأوّل كتقديم باقى النوافل قبل أوقاتها رخصه.

و لا-ريب أنّ تأخيرهما حتى يطلع الفجر الأوّل أفضل خروجا عن شبهه الخلاف، و أخذنا بفحوى ما دلّ على استحباب إعادتهما بعد الفجر الأوّل لو صلّيتا قبله، ففى الصحيح: قال، قال أبو عبد الله عليه السلام: «ربما

ص: ١٩٩

١- منهم الشهيد الأوّل فى الذكرى: ١٢٦، و المجلسى فى البحار ٧٣: ٨٠.

٢- التهذيب ١٣٥/٥٢٦، الاستبصار ٢٨٥/١٠٤٣، الوسائل ٢٦٤: ٤ أبواب المواقيت ب ٥٠ ح ٢.

٣- الشرائع ٦٣: ١، الإرشاد ٢٤٣: ١، القواعد ٢٤: ١.

صَلَّيْتُهُمَا وَ عَلَيَّ لَيْلٍ فَإِنْ قَمْتُ وَ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ أَعَدْتُهُمَا» (١).

و فى الموثق:قال:سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:«إِنِّي لَا صَلَّيْتُ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَأَفْرَغُ مِنْ صَلَاتِي وَ أَصَلَّيْتُ الرُّكْعَتَيْنِ فَأَنَامُ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ اسْتَيْقَظْتُ عِنْدَ الْفَجْرِ أَعَدْتُهُمَا» (٢).

و هما و إن لم يقع التصريح فيهما بكون الفجر الأوّل وقت الإعادة، لكنّه ظاهرهما، سيّما الثانى، لظهوره فى وقوع الإعادة عند الفجر الذى هو الثانى بحكم التبادر، و عنده القريب منه و هو الفجر الأوّل.

و للإسكافى هنا قول آخر، فقال:لا- أستحب صلاة الركعتين قبل سدس الليل من آخره (٣)، و لعلمه للخبر: عن أوّل ركعتى الفجر، فقال:«سدس الليل الباقي» (٤).

و لضعفه يحمل على الفضل، و ربما يومئ إليه أيضا عبارة الإسكافى.

فتدبر.

و يمتد وقتهما حتى تطلع الحمرة المشرقيه على الأشهر، بل عليه عامّه من تأخر، بل عليه الإجماع فى ظاهر الغنيه و السرائر (٥)، للصحاح و غيرها:

«صَلَّيْتُهُمَا قَبْلَ الْفَجْرِ وَ مَعَهُ وَ بَعْدَهُ» (٦) بناء على أنّ المراد من الفجر هو الثانى، لما

ص: ٢٠٠

١- التهذيب ١٣٥/٥٢٧، الاستبصار ٢٨٥/١٠٤٤، الوسائل ٤:٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٨.

٢- التهذيب ١٣٥/٥٢٨، الاستبصار ٢٨٥/١٠٤٥، الوسائل ٤:٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٩.

٣- حكاه عنه فى المختلف: ٧١.

٤- التهذيب ١٣٣/٥١٥، الاستبصار ٢٨٣/١٠٣٣، الوسائل ٤:٢٦٥ أبواب المواقيت ب ٥٠ ح ٥.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٦، السرائر ١: ١٩٦.

٦- الوسائل ٤:٢٦٨ أبواب المواقيت ب ٥٢.

مرّ، و البعدية تستمرّ إلى ما بعد الإسفار و طلوع الحمرة، إلا أنّ جملة من النصوص دلّت على انتهاء الوقت بهما، ففي الصحيح: عن الرجل لا يصلّي الغداة حتى تسفر و تظهر الحمرة و لم يركع ركعتي الفجر، أ يركعهما أو يؤخرهما؟ قال: «يؤخرهما» (١).

خلافًا لظاهر الإسكافي و الشيخ في التهذيبين (٢)، فوقتهما إلى الفجر الثاني، عملاً بما مرّ من النصوص من أنّهما من صلاة الليل، و حملاً - لهذه الصحاح تاره على التقية - لما مرّ إليه الإشارة، و اخرى على أوّل ما يبدو الفجر استظهاراً ليتبين الوقت يقينا، للمرسل: «صلّ الركعتين ما بينك و بين أن يكون الضوء حذاء رأسك، فإذا كان بعد ذلك فابدأ بالفجر» (٣).

و الخبر: عن الرجل يقوم و قد نورّ بالغداة، قال: «فليصلّ السجدين اللتين قبل الغداة ثمّ ليصلّ الغداة» (٤).

و هما مع ضعف سندهما أوفق بما عليه الأكثر. و حمل النصوص السابقة على التقية حسن إن وافقت مذهب أكثرهم الذي لأجله حملت عليها، و ليس، فإنّ مذهبهم تحتم الركعتين بعد الفجر، و عدم جواز فعلهما قبله و لا - معه، و النصوص أباحت جميع ذلك. إلا أن يقال: إن مراده تقية السائل في فعلهما بعده، و لكن فيه بعد.

و لعلّ الداعي إلى ارتكابه رجحان الأخبار الدالة على أنّهما من صلاة

ص: ٢٠١

١- التهذيب ٢: ١٤٠٩/٣٤٠، الوسائل ٤: ٢٦٦ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ١.

٢- حكاة عن الإسكافي في المختلف: ٧١، التهذيب ٢: ١٣٣، الاستبصار ١: ٢٨٣.

٣- التهذيب ٢: ٥٢٤/١٣٤، الاستبصار ١: ١٠٤١/٢٨٤، الوسائل ٤: ٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٧.

٤- التهذيب ٢: ٥٢٥/١٣٥، الاستبصار ١: ١٠٤٢/٢٨٥، الوسائل ٤: ٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٤.

الليل عددا، واعتضادا بالعمومات المانعه عن فعل النافله في وقت الفريضة، و ظهور جمله منها دلالة بل بعضها كالصريح في ذلك، و هو الصحيح: عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: «قبل الفجر، إنهما من صلاة الليل، أ تريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تتطوع؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة» (١).

و هو كالصريح في أنّ الصلاة كالصوم الواجب لا يجوز أن تراحمه النافله، فالأمر بالبداة بالفريضة للوجوب جدّا. و منه يظهر ما في حمله على الاستحباب و الفضيله.

فقولهما لا يخلو من قوّه لو لا الشهره العظيمه التي كادت تكون من المتأخرين إجماعا، بل لعلها إجماع في الحقيقه، مع بعد حمل أخبارهم على التقيه كما عرفته، كحمل الفجر فيها على الفجر الأوّل، مع عدم نفع في هذا الحمل إلا بعد ارتكاب مخالفه أخرى للظاهر هي تقييد البعديه بالمستمرّه إلى الفجر الثاني خاصه.

و مع ذلك فالأحوط تركهما بعد الفجر و قضاؤهما بعد الفريضة.

و ما أبعد ما بين هذا و بين القول بامتدادهما بامتداد الفريضة، كما مال إليه الشهيد في الذكرى، للصحيح: عن الركعتين قبل الفجر؟ قال: «يتركهما» - و في خطّ الشيخ - «يركعهما حين يترك الغداه، إنهما قبل الغداه» (٢).

قال: و هذا يظهر منه امتدادهما بامتدادها و ليس ببعيد، و قد تقدم روايه فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله إياهما قبل الغداه في قضاء الغداه، فالأداء أولى، و الأمر بتأخيرهما عن الإقامه أو عن الإسفار جاز كونه لمجرد الفضيله لا توقيتا،

ص: ٢٠٢

١- التهذيب ١٣٣/٥١٣، الاستبصار ٢٨٣/١٠٣١، الوسائل ٤:٢٦٤ أبواب المواقيت ب ٥٠ ح ٣.

٢- التهذيب ١٣٣/٥١٤، الوسائل ٤:٢٦٤ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٢.

انتهى (١).

و يَضَعْفُ: بأنّه لا وجه للأولويه، و استظهاره من خبر سليمان على لفظ يتركهما ظاهر، فإنّ ظاهر معناه أنّه إنّما يتركهما حين يترك الفرض، أي إنّما يصيران قضاء إذا صارت الفرض قضاء، و إنّما يتركهما إذا أدّى فعلهما إلى ترك الفرض، أمّا على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجر الثاني، سيّما و أنّه روى في روايه أخرى بدل «حين يترك الغداه» «حين ينور الغداه» (٢) فتدبّر.

و بالجمله: الاستناد إلى مثل هذه الروايه المختلفه النسخ و الأولويه المزبوره لا- وجه له، سيّما في مقابله ما قدّمناه من الأدلّه المعتضده بالشهره العظيمة.

ص: ٢٠٣

١- الذكرى: ١٢٦.

٢- الاستبصار ١٠٣٢/٢٨٣، الوسائل ٤:٢٦٧ أبواب المواقيت ب ٥١ ح ٣.

و أما اللواحق فمسائل تسع:

الاولى يعلم الزوال بزيادة الظل بعد نقصه

الاولى: يعلم الزوال الذى هو ميل الشمس عن وسط السماء و انحرافها عن دائره نصف النهار بزيادة الظل بعد نقصه كما فى النصوص (١) المنجبره بالاعتبار و فتوى الأصحاب. أو حدوثة بعد عدمه، كما فى مكه و صنعاء فى بعض الأزمنه.

و بميل الشمس إلى الحاجب (٢) الأيمن لمن يستقبل القبله لأطراف العراق الغربيه التى قبلتها نقطه الجنوب، كما ذكره جماعه من الأصحاب (٣)، و منهم الشيخ فى المبسوط كما حكى عنه، فقال: وقد روى أن من يتوجه إلى الركن العراقى إذا استقبل القبله و وجد الشمس على حاجبه الأيمن علم أنها قد زالت (٤).

و يعلم منه أن هذا الاعتبار موجود فى الروايات، و لم نقف عليها كما ذكره.

نعم: فى الوسائل روى عن مجالسه فى حديث أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «أتانى جبرئيل عليه السلام فأرانى وقت الظهر حين زالت الشمس، فكانت على حاجبه الأيمن» (٥).

ص: ٢٠٤

١- الوسائل ١٦٢: ٤ أبواب المواقيت ب ١١.

٢- فى «ش»: الجانب.

٣- منهم الشهيد فى البيان: ١٠٨، و الذكري: ١١٧، صاحب المدارك ٣: ٦٦.

٤- المبسوط ١: ٧٣.

٥- أمالى الطوسى: ٢٩ (و فيه: فأرانى وقت الصلاه..)، الوسائل ١٦٤: ٤ أبواب المواقيت ب ١١ ح ٥.

و ليس فيه التقييد بمتوجه الركن العراقي، كما قيده هو و الفاضل في المنتهى (١). و قيده آخرون (٢) بمكان قبلته نقطه الجنوب، أو قريه منها، أو بمن استقبل الجنوب كما ذكرنا، و وجه التقييدات واضح، فإن المقصود العلم بانحراف الشمس عن دائره نصف النهار، و هو لا- يحصل بهذه العلامه كليا، بل ربما يحصل القطع بعدمه معها، فينبغي أن يدار في تحصيل المعرفه بالزوال بهذه العلامه مدار القيود المزبوره.

و لمعرفته طرق آخر ذكرها جمله من الأصحاب (٣)، و ورد ببعضها بعض الروايات (٤)، و لا بأس بها، بل و غيرها مما أفاد المعرفه بالزوال و لو ظنا إن قلنا باعتباره، و إلا فلا بد من القطع كيف اتفق.

و يعرف الغروب الذي هو وقت للمغرب اتفاقا فتوى و نصا بذهاب الحمره المشرقيه على الأشهر الأظهر، بل عليه عامه من تأخر إلا من ندر (٥)، لتوقيفه العباده، و لزوم الاقتصار في فعلها على المتيقن ثبوته من الشريعه فتوى و روايه، و ليس إلا بعد ذهاب الحمره. و للأخبار المستفيضة، و إن اختلفت ظهورا و صراحه، منها الموثق: عن الإفاضه من عرفات، قال: «إذا ذهب الحمره من ها هنا» و أشار بيده إلى

ص: ٢٠٥

١- المنتهى ١: ١٩٩.

٢- كالشهيد، و صاحب المدارك (راجع ص ١٩٨)، و الحرّ العاملي في الوسائل ٤: ١٦٤ أبواب المواقيت ب ١١ ذيل الحديث ٥.

٣- كالشيخ المفيد في المقننه: ٩٢، و الشيخ البهائي في الجبل المتين: ١٣٧، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ٩٤.

٤- انظر الوسائل ٤: ١٦٣ أبواب المواقيت ب ١١ ح ٣.

٥- كالمحقق الأردبيلي في مجمع الفائده ٢: ٢٢، و الشيخ البهائي في الجبل المتين: ١٤٢، فقد مالا- إلى القول الآخر و هو غيبوبه الشمس عن الحسن، و قواه صاحب المدارك ٣: ٥٣، و السبزواري في الكفايه: ١٥، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ٩٤.

المشرق و إلى مطلع الشمس (١).

و منها: «وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق» قال: «لأنَّ المشرق مطلقاً على المغرب هكذا» و رفع يمينه فوق يساره «فإذا غابت الشمس هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا» (٢).

و منها: «و إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلّي المغرب حين زالت الحمرة، فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب» (٣).

و منها: عن وقت المغرب، قال: «إذا تغيّرت الحمرة في الأفق، و ذهبت الصفرة، و قبل أن تشتبك النجوم» (٤).

و في عدّه منها: «إذا غابت الحمرة من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها» (٥). إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره.

و قصور أسانيدها أو ضعفها منجبر بفتوى الفقهاء و عملهم كافه، كما ذكره الماتن في المعبر، قال: و عليه -يعني ذهاب الحمرة- عمل الأصحاب (٦).

و ذهاب الحمرة المشرقيه في العبارة و ما ضاهاها و الروايات و إن كانت مطلقه، إلا أنّ الظاهر أنّ المراد ذهابها من الأفق إلى أن تجاوز سمت الرأس، كما صرح به في الكافي، و شيخنا الشهيد الثاني في كتبه الثلاثة و غيرهما (٧).

ص: ٢٠٦

-
- ١- التهذيب ٥١٨/١٨٦، الوسائل ١٣: ٥٥٧ أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه ب ٢٢ ح ٢.
 - ٢- الكافي ١/٢٧٨، ٢: ١/٢٧٨، ٢: ٨٣/٢٩، الاستبصار ١: ٩٥٩/٢٦٥، الوسائل ٤: ١٧٣ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٣.
 - ٣- التهذيب ٢: ١٠٣٣/٢٥٩، الاستبصار ١: ٩٦٠/٢٦٥، الوسائل ٤: ١٧٥ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٠.
 - ٤- التهذيب ٢: ١٠٢٤/٢٥٧، الوسائل ٤: ١٧٦ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٢.
 - ٥- الوسائل ٤: ١٧٢، ١٧٥ أبواب المواقيت ب ١٦ الأحاديث ١١، ٧، ١.
 - ٦- المعبر ٥١: ٢.
 - ٧- الكافي ٣: ٢٧٩، الشهيد الثاني في المسالك ١: ٢٠، و روض الجنان: ١٧٩، و الروضة ١: ١٧٨، و انظر كشف اللثام ١: ١٥٦.

و دَلَّ عليه جملة من النصوص منها المرسل: «وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترفع من المشرق إذا جازت قمه الرأس إلى ناحيه المغرب فقد وجب الإفطار و سقط القرص» (١).

و منها الرضوى: «و قد كثرت الروايات فى وقت المغرب و سقوط القرص، و العمل فى ذلك على سواد المشرق إلى حد الرأس» (٢).

و منها: أى ساعه كان رسول الله صلى الله عليه و آله يوتر؟ فقال: «على مثل مغيب الشمس إلى صلاه المغرب» (٣).

خلافًا للإسكافي و الصدوق فى العلل و المبسوط، فعلامه المغرب غيبتها عن الحس بالغروب (٤).

قيل: و يحتمله كلام الديلمي، و المرتضى و القاضى فى بعض كتبهما، لجعلهم الوقت سقوط القرص، و ليس نصًا فيه (٥).

و ربما نسب إلى الاستبصار و الفقيه، لذكره بعض الأخبار الآتية (٦).

و فيه نظر، لأنَّ الأول كلامه صريح فى موافقه المشهور، حيث قال-بعد ذكر جملة من الأخبار الدالَّة على الأمر بالصبر إلى ذهاب الحمرة-: فالوجه فى هذه الأخبار أحد شيئين، أحدهما: أن يكون إثمًا أمرهم أن يمسوا قليلاً أو يحتاطوا ليتيقن بذلك سقوط الشمس، لأنَّ حدَّها غيبوبه الحمرة من ناحيه

ص: ٢٠٧

- ١- الكافي ٣: ٢٧٩، التهذيب ٤: ٥١٦/١٨٥، الوسائل ٤: ١٧٣ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٤ و فى الجميع بتفاوت يسير.
- ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٠٤، المستدرک ٣: ١٣٠، أبواب المواقيت ب ١٣ ذيل حديث ٣.
- ٣- الكافي ٣: ٢٤/٤٤٨، الوسائل ٤: ١٧٤ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٥.
- ٤- نقله عن الإسكافي فى المختلف: ٧٢، علل الشرائع: ٣٥٠، المبسوط ١: ٧٤.
- ٥- كشف اللثام ١: ١٥٧، و انظر المراسم: ٦٢، و رسائل السيد ١: ٢٧٤، و المهذب ١: ٦٩.
- ٦- نسبة إليهما فى المختلف: ٧٢، و الذخيره ١٩١، و الحدائق ١: ١٦٣.

المشرق لا- غيبوتها عن العين. ثم استشهد عليه بجمله من الأخبار السابقة، ثم نقل ما ظاهره المنافاه لها مما يأتي، وقال بعده: فلا تنافى بين هذين الخبرين و بين ما اعتبرناه فى غيبوه الشمس من زوال الحمرة من ناحيه المشرق، لأنه لا يمتنع (١). إلى آخر ما ذكره.

و أما الفقيه فلم نجد فيه ما يدل على صحه النسبه عدا ذكره بعض الأخبار الآتية (٢)، بناء على ما قدمه فى أول كتابه من أنه لا يروى فيه إلا ما يفتى به و يحكم بصحته (٣).

و هو- بعد تسليمه- معارض بروايته فيه ما ينافى القول المزبور أيضا، فقال: و روى بكر بن محمد عن أبى عبد الله عليه السلام: أنه سأله سائل عن وقت المغرب، فقال: «إن الله تبارك و تعالى يقول فى كتابه لإبراهيم عليه السلام فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي [١] (٤) فهذا أول الوقت، و آخر الوقت غيبوه الشفق» (٥) الخبر.

و هو- كما ترى- كالصريح بل صريح فى عدم الاعتبار بغيبوه الشمس عن النظر، و اشتراط شىء زائد من ظهور كوكب، بل جعله بعض المحققين من أدلّه الأكثر، قال: لأنّ ذهاب الحمرة المشرقيه يستلزم رؤيه كوكب غالبا (٦).

و لنعم ما ذكره.

ص: ٢٠٨

١- الاستبصار ١: ٢٦٥.

٢- الفقيه ١: ٦٥٦/١٤٢، ٦٦١.

٣- الفقيه ١: ٣.

٤- الأنعام: ٧٦.

٥- الفقيه ١: ٦٥٧/١٤١، التهذيب ٢: ٨٨/٣٠، الاستبصار ١: ٩٥٣/٢٦٤، الوسائل ٤: ١٧٤ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٦ بتفاوت يسير.

٦- كما نقله الحرّ العاملى أيضا عن بعض المحققين. انظر الوسائل ذيل الحديث.

و نسب أيضا إلى المرتضى، وفيه ما عرفته (١). بل يمكن التأمل في مصير المبسوط إليه أيضا، وإن حكم أولا بما حكى عنه، إلا أنه بعد نقله المشهور حكم بأنه الأحوط (٢). والاحتياط في كلامه ليس نصا في الاستحباب، فيحتمل الوجوب، بناء على طريقته المستمرة من استدلاله بالاحتياط في العبادة لإيجاب كثير من الأمور التي يدعى وجوبها فيها.

و كيف كان، فلا ريب في ضعف هذا القول، وإن استدلل عليه بالنصوص الكثيرة المتواتره معنى، الداله على أن أول المغرب سقوط القرص، أو استتاره، أو غيوبه الشمس (٣)، بناء على أن المفهوم منها لغه و عرفا هو الغيوبه عن النظر.

لضعفه أولا: بأن المراد بسقوط القرص و غيوبه الشمس سقوطه عن الأفق المغربى، لا خفاؤها عن أعيننا قطعاً، و عليه تبه شيخنا فى روض الجنان، قال: لأن ذلك يحصل بسبب ارتفاع الأرض و الماء و نحوهما، فإن الأفق الحقيقى غير مرئى (٤).

و أما ما يقال عليه من أن غيوبه الشمس عن الأفق الحقيقى فى الأرض المستويه حسا إنما تتحقق بعد غيوبتها عن الحس بمقدار دقيقه تقريبا، و هذا أقل من ذهاب الحمره المشرقيه بكثير (٥).

فمنظور فيه أولا: بأن فيه اعترافا برفع اليد عن المفهوم اللغوى و العرفى، و اعتبار شىء زائد عليه و لو دقيقه، و معه لا يتوجه الاستدلال بالأخبار المزبوره بالتقريب المتقدم.

ص: ٢٠٩

١- راجع ص: ٢٠١.

٢- المبسوط ١: ٧٤.

٣- انظر الوسائل ٤: ١٧٨ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٦ إلى ٣٠، و ب ١٧ من تلك الأبواب.

٤- روض الجنان: ١٧٩.

٥- قال به السبزواري فى الذخيره: ١٩٣.

و ثانيا: بأن كون غيوبتها عن الحس بمقدار دقيقه أقل من ذهاب الحمرة و إن كان صحيحا، إلا أنه لما كان مجهولا غير مضبوط
لا- يمكن إحاله عامه المكلفين و لا- سيما العوام منهم عليه، لا- جرم وجب إحالته على أمر منضبط و هو ذهاب الحمرة من أفق
المشرق، أو بدوّ النجم، و نحو ذلك، و على هذا فيكون ذهاب الحمرة علامه لتيقن الغروب، كما صرّحت به جمله من النصوص، لا
أنه نفس الغروب.

و به يندفع ما يقال على المشهور من أنه لا فرق بحسب الاعتبار بين طلوع الشمس و غروبها، فلو كان وجود الحمرة المشرقيه دليلا
على عدم غروب الشمس و بقائها فوق الأرض بالنسبه إلينا، لكان وجود الحمرة المغربيه دليلا على طلوع الشمس و وجودها فوق
الأرض بالنسبه إلينا من دون تفاوت.

و وجه دفعه: أننا لا- نقول: إن وجود الحمرة دليل على بقاء الشمس في الأفق المغربى للمصلى، بل نقول: إن معه لا يحصل القطع
بالغروب الذى هو المعيار فى صحه الصلاه، و قطع استصحاب عدم الغروب به، فلا يرد النقض بظهور الحمرة عند الطلوع فى أفق
المغرب، لأن مقتضى ذلك حصول الشك بذلك فى طلوع الشمس على الأفق المشرقي، و لا يقطع به يقين بقاء الوقت، بل بظهور
الشمس الحسى، فينعكس الأمر.

و ثانيا: بعد تسليم دلالتها فغايتها أنها من قبيل المجمل، أو المطلق، و أخبارنا من قبيل المفسر، أو المقيد، فيجب حملها عليها قطعا، و
لا- استبعاد فيه بعد ورودها قطعا، كما هو الحال فى حمل المطلقات و إن كثرت و تواترت على المقيدات و إن قلت. و لو أثر
الاستبعاد فى منعه لما استقام لنا أكثر الأحكام، لكونها من الجمع بين نحو المطلقات و المقيدات.

و دعوى عدم قوه أخبارنا و عدم بلوغها حدّ المكافأه للأخبار المعارضه، لاستفاضتها بل و تواترها و صحه أكثرها دون
أخبارنا، فاسده.

كدعوى أنّ الجمع بالتقييد إنّما يتعيّن إذا انحصر طريق الجمع فيه، ولم يكن في المقام حمل أقرب منه، مع أنّ الجمع بحمل أخبار المشهور على الفضل ممكن، بل و أقرب.

و ذلك لقوه أخبارنا بالاستفاضه القريبه من التواتر أيضا، و انجبارها بالشهره العظيمة التي كادت تكون إجماعا، بل لعلها من المتأخرين إجماع في الحقيقة، و قد عرفت استشعاره من عباره الماتن في المعتبر (١). و مع ذلك كثير منها في المدعى صريحه، و لا سيما الدال منها على تفسير استتار القرص بذهاب الحمرة.

و مع ذلك مخالفه لما عليه الجمهور كافه، كما صرح به جماعه، و منهم الفاضل في المنتهى و التذكرة (٢)، فقال-مشيرا إلى قول المبسوط و هو قول الجمهور-: و يستفاد ذلك من كثير من النصوص، منها-زيادة على ما يأتي- روايه أبان بن تغلب و ربيع بن سليمان و أبان بن أرقم و غيرهم، قالوا: أقبلنا من مكه حتى إذا كنّا بواد الأخضر، إذا نحن برجل يصلّي و نحن ننظر إلى شعاع الشمس، فوجدنا في أنفسنا، فجعل يصلّي و نحن ندعو عليه، حتى صلى ركعه و نحن ندعو عليه و نقول: هذا من شباب المدينة، فلما أتينا إذا هو أبو عبد الله عليه السلام، فنزلنا و صلينا معه و قد فاتتنا ركعه، فلما قضينا الصلاه قمنا إليه فقلنا: جعلنا فداك هذه الساعه تصلّي؟ فقال: «إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت» (٣).

و ذلك فإن صدره- كما ترى- يدل على أنه كان مقررا عند الشيعة أنه

ص: ٢١١

١- راجع ص ٢٠٠.

٢- المنتهى ٢٠٣: ١، التذكرة ٧٦: ١.

٣- أمالي الصدوق: ١٦/٧٥ و فيه: الأجر بدل: الأخضر، الوسائل ٤: ١٨٠ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٢٣.

لا يدخل الوقت قبل مغيب الحمرة المشرقيه، ولذا كانوا يدعون على المصلّى قبله و زعموه من شباب المدينه، أى من شباب العامه.

و منها: روايه جارود، قال، قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «يا جارود ينصحون فلا يقبلون، و إذا سمعوا بشيء نادوا به، أو حدّثوا بشيء أذاعوه، قلت لهم: مسّوا بالمغرب قليلا، فتركوها حتى اشتبكت النجوم، فأنا الآن أصلّيها إذا سقط القرص» (١).

و ذلك لدلاله الأمر بالإمساء قليلا على مذهب المشهور، و لما رأى عليه السلام أنّهم نادوا به و أذاعوه قال: أنا أفعل الآن، إلى آخره. و هو كالصريح فى أنّ فعله عليه السلام ذلك للتقيه.

و منها: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام: يتوارى القرص و يقبل الليل ثمّ يزيد الليل ارتفاعا، و تستر عنا الشمس، و ترتفع فوق الليل حمرة و يؤدّن عندنا المؤدّنون، أفأصلّي حينئذ و أفطر إن كنت صائما، أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التى فوق الليل؟ فكتب إلى: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطه لدينك» (٢).

و هو صريح فى أنّ المؤدّنين يومئذ كانوا يؤدّنون قبل ذهاب الحمرة، و لا ريب أنّهم كانوا من العامه.

و هذه الروايه كسابقتها دليل على المختار أيضا، و إن استدل بالأولى و هذه على خلافه، لفعله عليه السلام فى الاولى، و تخصيصه لراوى هذه بقوله:

«أرى لك..» الظاهر فى الاستحباب، و إلّا لعمم و ما عبّر بلفظ الاحتياط.

و قد عرفت ما فى فعله عليه السلام، من كونه للتقيه. و تخصيص الراوى

ص: ٢١٢

١- التهذيب ٢/١٠٣٢، الوسائل ٤: ١٧٧ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٥.

٢- التهذيب ٢/١٠٣١، الاستبصار ١: ٩٥٢/٢٦٤ بتفاوت يسير فيهما، الوسائل ٤: ١٧٦ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٤.

لعله بل الظاهر أنه من جهه علمه عليه السلام بعدم ابتلائه بالتقيه، أو بمعرفته سبيل الخلاص عنها، و لفظ الاحتياط ليس نصاً بل و لا- ظاهراً في الاستحباب، لأن ذلك إنما هو بالاصطلاح المتأخر بين الأصحاب، و إلاً فالاحتياط هو الاستظهار و الأخذ بالأوثق لغه، بل و في كلمه متقدمي الأصحاب أيضاً، كما مضى (١)، و لا- ريب أن مثله في أمثال العبادات واجب، للرجوع إلى حكم الاستصحاب بقاء شغل الذمه اليقيني الذي لا بد في الخروج عنه من اليقين.

و بالجمله لا ريب في دلالة هذه الأخبار على المختار، و أن خلافه مذهب أولئك الكفره الفجار.

و به يظهر جواب آخر عن تلك الأخبار الداله على حصول الغروب بمجرد الاستتار، و هو حملها على التقيه.

و نحوها الأخبار الظاهره من غير جهه الإطلاق، كالخبر: عن وقت المغرب، فقال: إذا غاب «كرسيتها» قلت: و ما كرسيتها؟ قال: «قرصها» قلت:

و متى يغيب قرصها؟ قال: «إذا نظرت إليه فلم تره» (٢).

و منها: «إنا ربما صلينا و نحن نخاف أن تكون الشمس خلف الجبل، و قد سترنا منها الجبل، قال، فقال: «ليس عليك صعود الجبل» (٣).

و نحوه آخر: «إنما تصلبها إذا لم تر خلف الجبل غارت أو غابت، ما لم يتجللها سحاب أو ظلمه تظلمها، فإنما عليك مشرقك و مغربك، و ليس على

ص: ٢١٣

١- راجع ص ٢٠٣.

٢- التهذيب ٢٧/٧٩، علل الشرائع: ٤/٣٥٠، أمالي الصدوق: ١٠/٧٤، الوسائل ٤: ١٨١ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٢٥.

٣- الفقيه ١٤١/٦٥٦، التهذيب ٢٦٤/١٠٥٤، ٢٩/٨٧، الاستبصار ٢٦٦/٩٦٢، الوسائل ٤: ١٩٨ أبواب المواقيت ب ٢٠ ح ١.

الناس أن يبحثوا» (١).

و في صدره أيضا إشعار بوروده تفتيه، فإن فيه قال-يعنى الراوى:-

صعدت مرّه جبل أبى قبيس و الناس يصلّون المغرب، فرأيت الشمس لم تغب إنّما توارت خلف الجبل عن الناس، فلقيت أبا عبد الله فأخبرته بذلك، فقال:

«و لم فعلت ذلك؟ بئس ما صنعت».

مع أنّها قاصره الأسانيد، و إن قيل: روى الأول فى مجالس الصدوق بسند صحيح (٢). مع أنّ ظاهرها و لا سيّما الأخير عدم البأس بوجود الضوء و الشعاع على نحو التلال و الجبال، و أنّ المعتبر غيوبه الشمس عن نظر المصلّى و هو على الأرض، و هو مما قطع جماعه من أرباب هذا القول بفساده، و منهم صاحب المدارك و الذخير، حيث قال-بعد أن نقلنا عن التذكرة تحديد الغروب على هذا القول فى العمران بأن لا يبقى شىء من الشعاع على رؤوس الجدران و قلال الجبال- ما لفظه: و هو حسن (٣).

و هو- كما ترى- خلاف ما دلّت عليه تلك الأخبار، فكيف يستدلّون بها؟ مع أنّ الذى يظهر من المبسوط كون ما دلّت عليه مما يتفرع على هذا القول حيث قال بعد نقل القولين: فأما على القول الأول- و أشار به إلى هذا- إذا غابت الشمس عن البصر و رأى ضوءها على جبل يقابلها أو على مكان عال مثل مناره الإسكندريه و شبهها فإنّه يصلّى و لا يلزم حكم طلوعها- إلى أن قال:-

و على الروايه الأخرى لا يجوز حتى تغيب فى كل موضع تراه و هو الأحوط (٤).

ص: ٢١٤

١- الفقيه ١٤٢/٦٦١، التهذيب ٢٦٤/١٠٥٣، الاستبصار ٢٦٦/٩٦١، أمالى الصدوق: ١٢/٧٤، الوسائل ١٩٨: ٤ أبواب المواقيت ب

٢٠ ح ٢.

٢- أمالى الصدوق: ١٠/٧٤.

٣- المدارك ٣: ٥٣، الذخير: ١٩٣.

٤- المبسوط ٧٤: ١.

و منه يظهر جواب آخر عما دلّ على حصول الغروب بالاستتار من الإطلاقات، لعدم صدقه قطعاً بمجرد غيبتها عن النظر مع رؤيه شعاعها على قلل الجبال.

و العجب عن غفله هؤلاء الجماعه من قول المبسوط هذا، و زعمهم موافقتهم له، و تفريعهم ما مرّ نقله عن التذكرة عليه (١)، مع أنّ عبارته كما عرفت صريحه في خلاف ما زعموه، و لعله لذا قال في الذخيره بعد قوله حسن: و إن أمكن المنازعه فيه، و ليت شعري كيف حسيّنه مع إمكان المنازعه؟ و مع ذلك فالظاهر أنّ وجه المنازعه إنّما هو ظهور عبارته المبسوط و النصوص الأخيره في خلاف ما حسيّنه، و هو الاكتفاء بالغيبه عن النظر، و عدم البأس برؤيه الشعاع على الجبل، و هذا كيف يمكن احتمالاه فضلاً عن المصير إليه، مع ضعف النصوص الدالّه عليه، و عدم جابر لها بالكلية، و مخالفتها الأصول و الأخبار المتواتره حتى الأخبار التي استدل بها على مذهبه (٢)، لما عرفت من عدم صدق الغيبه و الاستتار

ص: ٢١٥

١- راجع ص ٢٠٥.

٢- في حاشيه «ش» و «ح»: منها الصحيح: «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك و قد صلّيت أعدت الصلاه، و مضى صومك، و تكفّ عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً» الوسائل ١٧٨: ٤ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ١٧. و قد حمّله الأصحاب على ما حملوا عليه سائر الأخبار التي بمضمونها من أنّ المراد بغيوبه القرص ذهاب الحمرة كما فسّرت به بعض المعتمدين. و لكن ظاهر شيخنا البهائي في الجبل المتين إباء هذا الصحيح عن ذلك الحمل، و لعله لقوله: «فإن رأيت بعد ذلك» و ذلك فإنّ المراد لو كان بغيوبه القرص ذهاب الحمرة لما أمكن رؤيتها بعد ذلك، فكيف يقول بعد ذلك: «فإن رأيت» . و فيه نظر، لأنّ ذلك إنّما يتوجّه لو اختصّت الروايه بصوره الصحو و خلوّ السماء عن الغيم، و ليست مختصّه بها، بل هي مطلقه يمكن تقييدها بصوره الغيم، و يكون محصّيه له: إنّ علامه الغروب بغيوبه الحمرة المشرقيه، فإذا اشتبهت عليك كالغيم أو حجاب فظننت أنّها قد ذهبتم ثمّ ظهر خلافه برؤيته صحّ صومك، و بهذا صرح في الوافي، مع أنّه من أهل هذا القول، أي القول الثاني فيه و في المفاتيح، فمع هذا الاحتمال كيف تكون الروايه تأبى عن هذا الحمل و لم تقبله. و اعلم أنّ الفاضل في المنتهى اعترض على العاملين بهذه الصحيحه و جوب ظاهرها، بأنّه لو كان الوقت قد دخل بالاستتار لما أمرنا بالإعاده عند الظهور إذ هي صلاه قد فعلت في وقتها، فلا يستتبع و جوب الإعاده. و اعترضه في الذخيره بأنّ و جوب الإعاده مبني على ظهور الخطأ في الظن، و نظيره في الأحكام غير عزيز. و هذا الاعتراض غريب، فإنّ الخطأ في الظن إنّما يصحّ حيث يحصل الوقت بأمارات ظنيه من دون مشاهدته لحصول غيم و ما ضارعه يوجب عدم حصول العلم الواقعي بالوقت و المعرفه، و مورد الصحيحه- لو بني على ظاهرها- و كلام الفاضل في المنتهى إنّما هو صوره العلم بالوقت الذي هو بغيوبه الشمس عن النظر، و القطع به من دون خطأ و حصول شبهه، فأين هذا من حصول الخطأ في الوقت، بل لا يكون ذلك إلا- من جهة أنّ مجرد الغيبه عن النظر ليس بوقت، و أنّه هو خصوص ذهاب الحمرة، و بموجب ذلك يجب رفع اليد عن ظاهر الروايه، و حمّله على ذهاب الحمرة و حصول الاشتباه بغييم و نحوه، و بالجملة: ذلك واضح كما لا يخفى على من تدبّر (منه عفى عنه و عن والديه).

الواردين فيها مع وجود الأشعة على قتل الجبال قطعاً لغه و عرفاً، فليس بعد ذلك إلا طرحها.

و بالجمله فقول المبسوط حينئذ على تقديره ضعيف جداً يستحيل المصير إليه قطعاً.

و أمّا ما اختاره هؤلاء الجماعه فالظاهر أنه قول محدث، إذ ليس إلا قول المشهور و ما فى المبسوط الذى يرجع إليه قول الإسكافى، و المرتضى على تقدير ثبوته (١)، و قول العماني الآتى و غيره، و هو لا يوافق شيئاً منها، فيندفع زياده على ما مرّ بالندره و الشذوذ، و مخالفته الإجماع، فتأمل جداً.

و هنا قولان آخران باعتبار اسوداد الأفق من المشرق كما عن العماني (٢)، للخبرين (٣)، و يبدو ثلاثه أنجم كما عن الصدوقين فى المقنع

ص: ٢١٦

١- تقدم ذكرهما فى ص: ٢٠١.

٢- نقله عنه فى المختلف: ٦٩.

٣- الأول: التهذيب ٢٩/٨٦، الاستبصار ٢٦٥/٩٥٨، الوسائل ١٧٥: ٤ أبواب المواقيت ب ١٦ ح ٨. الثانى: فقه الرضا (عليه السلام): ١٠٤، المستدرک ٣: ١٣٠ أبواب المواقيت ب ١٣ ذيل الحديث ٣.

و الرساله (١)، للصحيح (٢).

و هما شاذان، و مستندا هما لا يقاومان شيئا مما قدّمناه من وجوه شتى، مع ضعف دلالتهما، و احتمالهما ككلامهم الرجوع إلى ما عليه القوم، بل أرجعهما إليه بعض الفضلاء بوجه قريب لا فائده في التعرض لذكره و لا جدوى.

و إنّما طوّنا الكلام في المسألة لأنّها من المهمّات، و ذيل الكلام فيها أطول من ذلك، تركناه خوفا من زياده التطويل الذى لا يناسب هذا التعليق.

الثانيه لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحمرة المغربيه

الثانيه:

قيل و القائل الشيخان و جماعه (٣): إنه لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب الحمرة المغربيه و لا يجوز أن تصلى قبله إلاّ مع العذر فيجوز حينئذ كما هو ظاهر بعضهم، و أطلق بعضهم المنع عن الصلاه قبله من دون استثناء.

و قد مرّ في أواخر مواقيت الفرائض ما يصلح مستندا لهم مطلقا (٤) و أنّ الأشهر الأظهر جواز التقديم مطلقا و لو اختيارا لكن مع الكراهه خروجا عن الشبهه الناشئه من اختلاف الفتوى و الروايه، و إن كان الأظهر حمل المانع منها على التقيّه، لكونه مذهب الجمهور كافّه كما عرفته.

الثالثه لا تقدم صلاه الليل على الانتصاف

الثالثه:

لا يجوز أن تقدم صلاه الليل على الانتصاف لما مرّ في توقيتها به (٥).

ص: ٢١٧

١- المقنع: ٦٥، نقله عن والده في الفقيه ٢: ٨١.

٢- التهذيب ٣١٨/٩٦٨، الوسائل ١٠: ١٢٤ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥٢ ح ٣.

٣- المفيد في المقنعه: ٩٤، الطوسى في المبسوط ١: ٧٥، و الخلاف ١: ٢٦٢، و انظر المراسم: ٦٢.

٤- راجع ص ١٧٧-١٧٨.

٥- فى ص: ١٨٦.

إلا- لشاب تمنعه من فعلها في وقتها رطوبة رأسه و دماغه أو مسافر أو شبههما من ذوى الأعذار المحتمله منعها لهم عن فعلها في الوقت، فيجوز لهم حينئذ تقديمها عليه على الأظهر الأشهر، بل في الخلاف الإجماع عليه (١)، بل عليه عامه من تأخر، عدا الفاضل في المختلف و التحرير (٢)، لكنه فيه توقف، و في الأول صرح بالمنع وفاقا للحلى (٣)، و زراره من القدماء (٤).

لعدم جواز فعل الموقت قبل وقته. و فيه منع على إطلاقه.

و لظاهر الصحيح: قلت له: إن رجلا من مواليك من صلحائهم شكأ إلى ما يلقي من النوم، و قال: إنى أريد القيام بالليل فيغلبنى النوم حتى أصبح، فربما قضيت صلاتى الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله، فقال: «قره عين له و الله، قره عين و الله» و لم يرخص في النوافل أول الليل، و قال: «القضاء بالنهار أفضل» (٥).

و هو معارض بالصحاح المستفيضه، و غيرها من المعبره المرخصه للتقديم مطلقا كما في بعضها، و قد مضى (٦)، أو في السفر خاصه كما في كثير منها، و فيها الصحيح و غيره (٧)، أو مطلق العذر كما في أكثرها، و فيها الصحاح و غيرها (٨). و هى أرجح من تلك الصحيحه من وجوه عديده، و منها صراحه

ص: ٢١٨

- ١- الخلاف ٥٣٧: ١.
- ٢- المختلف: ٧٤، التحرير ٢٨: ١.
- ٣- السرائر ٣٠٧: ١.
- ٤- حكى عنه في ذيل خبر محمد بن مسلم، انظر الوسائل ٤: ٢٥٦ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٧.
- ٥- الكافي ٣: ٢٠/ ٤٤٧، الفقيه ١: ٣٨١/ ٣٠٢، التهذيب ٢: ٤٤٧/ ١١٩، الاستبصار ١: ١٠١٥/ ٢٧٩، الوسائل ٤: ٢٥٥ أبواب المواقيت ب ٤٥ ح ١.
- ٦- فى ص: ١٧٩، و انظر الوسائل ٤: ٢٥٣ أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ١٤، ١٣.
- ٧- الوسائل ٤: ٢٤٩- ٢٥٠ أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ١٩، ١١، ١٠، ٧، ٦، ٥، ٤، ١.
- ٨- الوسائل ٤: أبواب المواقيت ب ٤٤ ح ١٢، ٢.

الدلالة، والاعتضاد بالشهره العظيمه، فلتحمل على الكراهه لا الحرمة، ويشير إليه ما فى آخرها بروايه الكلينى و الشيخ: قلت: فإن من نسانا أبكارا الجاربه تحبّ الخير و أهله، و تحرص على الصلاه فيغلبها النوم، حتى ربما قضت و ربما ضعفت عن قضائه، و هى تقوى عليه أوّل الليل، فرخص لهنّ الصلاه فى أوّل الليل إذا ضعفن و ضيعن القضاء.

و هو- كما ترى- صريح فى الترخيص لغلبه النوم. لكن ظاهره اختصاصه بصوره خوف فوت القضاء، كما حكى عن التذكره (١)، و ربما يفهم من المختلف و المنتهى (٢). و لا ريب أنّه أحوط، و إن كان جواز التقديم مع العذر مطلقا أقوى.

و مع ذلك ف قضاؤها أفضل من تقديمها اتفاقا فتوى و نصّا. و منه -زيادة على ما تقدم- الصحيح: الرجل من أمره القيام بالليل، تمضى عليه الليله و الليلتان و الثلاث لا يقوم، فيقضى أحبّ إليك، أم يعجل الوتر أوّل الليل؟ قال: «لا، بل يقضى و إن كان ثلاثين ليله» (٣).

و نحوه الخبر: «يقضى أحبّ إليّ، إنى أكره أن يتخذ ذلك خلقا» (٤).

و فى آخر عن قرب الإسناد: عن الرجل يتخوّف أن لا- يقوم من الليل، أ يصلّى صلاه الليل إذا انصرف من العشاء الآخره فهل (٥) يجزيه ذلك، أم عليه قضاء؟ قال: «لا صلاه. حتى يذهب الثلث الأول من الليل، و القضاء بالنهار

ص: ٢١٩

١- التذكره ٨٥: ١.

٢- المختلف: ٧٤، المنتهى ٢١٣: ١.

٣- التهذيب ٣٣٨/١٢٩٥، الوسائل ٤: ٢٥٦ أبواب المواقيت ب ٤٥ ح ٥.

٤- التهذيب ١١٩/٤٤٨، الاستبصار ١٠١٦/٢٨٠، الوسائل ٤: ٢٥٦ أبواب المواقيت ب ٤٥ ح ٧.

٥- فى المصدر: و هل.

و حيث تقدم فلا يجوز قبل الغروب: لتصريح النص و الفتوى بأول الليل، بل ظاهر الخبر الأخير اعتبار مضي ثلثه الأول، و ضعف سنده يمنع عن تقييد النص و الفتوى به. و إطلاقهما بجواز التقديم أول الليل ظاهره بحكم التبادر كونه بعد العشاءين، و لعلّه متعين، قصرًا للضرورة على محلها، و التفاتا إلى عموم ما دلّ على المنع من فعل النافلة في وقت الفريضة إلا في المواضع المستثناة (٢)، و لم يعلم كون هذا منها.

و المراد بصلاة الليل المقدّمة مجموع الثلاث عشرة ركعة، لإطلاقها عليها إطلاقًا شائعًا، مع التصريح بتقديم الوتر في جملة من النصوص، و مرّ في كثير من النصوص أن ركعتي الفجر من صلاة الليل (٣)، و تسمى الدساتين لدسّهما فيها، فما في روض الجنان من استثنائهما من الحكم (٤) غير ظاهر الوجه.

و هل ينوى مع التقديم الأداء؟ الأقوى لا، بل ينوى التعجيل.

و لو أنبته في الوقت بعد أن قدّمها عليه فهل يسوغ الإتيان بها ثانياً؟ وجهان .

الرابعة إذا تلبس بنافله الظهر و لو بركعه ثمّ خرج وقتها أنّمّا

الرابعة:

إذا تلبس بنافله الظهر و لو بركعه ثمّ خرج وقتها أنّمّا مقدمه على الظهر (٥)، و كذا لو تلبس بنافله العصر و لو بركعه ثمّ خرج وقتها أنّمّا مقدمه

ص: ٢٢٠

١- قرب الإسناد: ٧٥٩/١٩٨، الوسائل ٤: ٢٥٧ أبواب المواقيت ب ٤٥ ح ٨ بتفاوت فيهما.

٢- انظر الوسائل ٤: ٢٢٦ أبواب المواقيت ب ٣٥.

٣- الوسائل ٤: ٢٦٣ أبواب المواقيت ب ٥٠.

٤- روض الجنان: ١٨٣.

٥- في المختصر المطبوع: الفريضة.

عليه، كما في السرائر (١)، و عن النهايه و المهذب (٢)، و عزا في المدارك و غيره إلى الشيخ و أتباعه و اختاره أيضا (٣)، كالفاضلين و الشهيدين و غيرهم من المتأخرين (٤)، من غير خلاف بينهم أجده.

للموثق: «للرجل أن يصلى من نوافل الزوال [ما بين زوال الشمس] إلى أن يمضى قدما، فإن كان قد بقى من الزوال ركعه واحده أو قبل أن يمضى قدما أتمّ الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، فإن مضى قدما قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأولى و لم يصلّ الزوال إلا بعد ذلك، و للرجل أن يصلى من نوافل الاولى ما بين الاولى إلى أن يمضى أربعه أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام و لم يصلّ من النوافل شيئا فلا يصلّ النوافل، و إن كان قد صلّى ركعه فليتمّ النوافل حتى يفرغ منها ثمّ يصلى العصر» (٥) الخبر.

و هو نص في نافله العصر. و فيه نوع إجمال في نافله الظهر، لكن يدفع بعدم القائل بالفرق، و بظهور قوله عليه السلام: «فإن مضى قدما قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأولى» فيه.

و لعل معنى قوله عليه السلام: «فإن كان قد بقى من الزوال ركعه واحده أو قبل أن يمضى قدما» أنه إن بقى من وقت الزوال أى ما قبل فرض الظهر من النوافل قدر ركعه، أو الزوال هنا الوقت من الزوال إلى قدمين. و على التقديرين قوله: «أو قبل أن يمضى قدما» تعبير عنه بعبارة أخرى للتوضيح، أو التردد من

ص: ٢٢١

١- السرائر ٢٠٢: ١.

٢- النهايه: ٦٠، المهذب ٧١: ١.

٣- المدارك ٣: ٧١، و انظر الذخيره: ١٩٨.

٤- المحقق في الشرائع ١: ٤٨، العلامه في التبصره: ٢٠، الشهيد الأول في الدروس ١: ١٤٠، الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٢٠، و انظر مجمع الفائده ٢: ١٩.

٥- التهذيب ٢/٢٧٣، الوسائل ٤: ٢٤٥، أبواب المواقيت ب ٤٠ ح ١. و ما بين المعقوفين من المصدر.

و من الجائز أن يكون فيه سهو من الأقدام و تكون العبارة «قد صلى» مكان «قد بقى» و يكون «أو» سهواً، كذا ذكره بعض الأفاضل (١). و فيه اعتراف بقصور الصدر عن إفاده حكم نافله الظهر كما ذكرناه، و به صرح فى الذخير (٢).

و من هنا ينقدح ما فى المدارك من دعوى صراحه الخبر فى الحكمين (٣).

و لعله إنما نشأ من اقتصاره على الشرطيه التى دلت عليه و لم يذكر الشرطيه الأخرى و هى قوله: «فإن كان قد بقى» إلى آخره. و الإجمال إنما نشأ منها.

و إطلاق العبارة كغيرها يقتضى عدم اشتراط التخفيف فى المزاحمه، إلا- أن فى السرائر و عن المعبر و جماعه اشتراطه (٤). و النص كما ترى مطلق، لكن فى ذيله اشتراط المزاحمه بأن يمضى بعد القدمين نصف قدم فى الظهر و بعد الأربعة أقدام قدم فى العصر، فإن صحّ مستندا لهم، و إلا فلا أعرف مستندهم عدا ما قيل (٥) من أن فيه محافظه على المسارعه إلى فعل الواجب (٦).

و هو حسن إن كان اشتراط التخفيف لمجرد الفضل. و إن كان المقصود به حرمة النافله مع عدمه فلا- تفيدها المحافظه على السنن، إذ غايتها إثبات

ص: ٢٢٢

- ١- الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٦٨.
- ٢- الذخير: ١٩٨، فقال: و الحكم الذى ذكره فى العصر مصرح فى الخبر، و أما الظهر فلا، لأن مفهومى الشرطين المذكورين فى حكمهما متعارضان إلا أن يثبت عدم القائل بالفصل. منه رحمه الله.
- ٣- المدارك ٣: ٧١.
- ٤- السرائر ١: ٢٠٢، المعبر ٢: ٥٩، و انظر النهايه: ٦٠، و الشرائع ١: ٤٨، و المسالك ١: ٢٠.
- ٥- كما فى المدارك ٣: ٧١.
- ٦- ربما يتطرق إليه النظر بأنه كما يوجب المسارعه إلى فضيله فعل الواجب فى وقته، لكنه يوجب فوات فضيله التطويل المندوب إليه فى الصلاه مطلقاً و لو نافله. إلا أن يقال: إن فضيله الفريضه أولى من فضيله النافله. منه رحمه الله.

الفضل بناء على جواز تأخير الفريضة عن وقت الفضيله اختيارا، كما هو الأشهر الأقوى. نعم، لو قلنا بالمنع عنه- كما هو مذهب الشيخين و غيرهما (١)- اتجه ذلك.

كما لو قلنا بحرمة النافله فى وقت الفريضة و عدم حجيه الموثقه، فإنه حيثئذ يجب الاقتصار فى المزاحمه المزبوره المخالفه للأصل على هذا التقدير- على القدر المجمع عليه.

و إطلاق الموثق لا عبره به، لعدم حجيته، مع عدم معارضته لإطلاق خصوص النصوص المانعه عن مزاحمه نافله الظهرين لهما بعد خروج وقتهما، و فيها الصحيح و غيره (٢)، خرج منها القدر المتفق عليه، و هو المزاحمه مع التخفيف، و بقى الباقي.

و من هنا يتوجه إثبات شرطيه التخفيف بناء على الأصل المتقدم و لو قلنا بحجيه الموثق، إذ هو حيث لم يعارضه أقوى منه عددا و سندا و اعتضادا بالأصول، فتأمل جدّا (٣).

و كيف كان فلا ريب أن التخفيف أحوط و أولى.

و المراد به- كما ذكره- الاقتصار على أقل ما يجزى فيها من قراءه الحمد وحدها، و تسيحجه واحده فى محلها. بل عن بعض المتأخرين أنه لو تأذى التخفيف بالصلاه جالسا آثره على القيام، قال: لإطلاق الأمر بالتخفيف (٤).

ص: ٢٢٣

١- المفيد فى المقنعه: ٩٤، الطوسى فى النهايه: ٥٨، و انظر الوسيله: ٨١، و المهذب ١: ٧١، و الكافى فى الفقه: ١٣٨.

٢- انظر الوسائل ٤: ١٤١ أبواب المواقيت ب ٨ ح ١ إلى ٤، و ح ٣٥، و ص ٢٢٦ ب ٣٥ من تلك الأبواب.

٣- وجهه: أن المعارض هنا من قبيل المطلقات و الموثقه من قبيل المقيّد، و لا يشترط فى مثلها التكافؤ العددي و السندى و نحوهما. منه رحمه الله.

٤- نقله فى المدارك ٣: ٧١- أيضا- عن بعض المتأخرين.

و هل يختص الحكم بجواز المزاحمه بما عدا يوم الجمعة، أو صلاتها، أو يعمهما أيضا؟ أوجه، إطلاق النص و الفتوى يقتضى الأخير. و اختصاصه بما عدا صلاة الجمعة بحكم التبادر يقتضى الاختصاص بما عداها، سيما مع كثره الأخبار بضيقها (١)، و هذا أحوط و أولى.

و هل هى أداء؟ قيل: الأقرب ذلك (٢)، تنزيلا لها منزله صلاة واحده أدر ك ركعه منها.

و لا يبعد هذا إن اشترطنا قصد الأداء، و إلا- كما هو الأقوى- فيكفى قصد القربه مطلقا.

و لو ظن خروج وقت النافله قبل إكمال ركعه حيث لا طريق له إلى العلم فشرع فى الفريضة فتبين السعه: قيل: يصلّيها بعدها أداء لبقاء وقتها (٣).

و فيه نظر. و يأتى على المختار كفايه قصد القربه هنا أيضا، إن لم يحصل الإشكال فى أصل فعلها، كما إذا كانت نافله العصر و صليت فى وقتها بعد فريضةها. و يشكل فيما لو كانت نافله الظهر، إذ فعلها بعد فريضةها فعل نافله فى وقت فريضة لم يعلم استثناءه، لاختصاص المستثنى لها من النص و الفتوى بحكم التبادر بفعلها فى وقتها قبل فريضةها لا مطلقا، و هذا هو وجه النظر الذى قدّمناه، فتأمل جدّا .

و اعلم أن هذا الحكم يختص بنافله الظهرين أما نوافل المغرب فمتى ذهبت الحمرة المغريه التى هى آخر وقتها كما مضى (٤) و لم يكملها

ص: ٢٢٤

١- انظر: الوسائل ٧:٣١٥ أبواب صلاة الجمعة ب ٨.

٢- قال به الشهيد فى الدروس ١:١٤١.

٣- كما قال به المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢:٤١، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٨١.

٤- فى ص: ١٨٤.

بدأ بالعشاء إن لم نقل بامتدادها بامتداد وقت الفريضة، كما هو الأشهر الأقوى، بل نفى الحلوى عنه الخلاف في نوافل الظهرين (١)، ولا قائل بالفرق جدًّا، للأصل من غير معارض، لاختصاصه بنوافلهما، والتعدى قياس لا يجوز عندنا.

فقول الحلوى هنا بإتمام الأربع بالشروع في ركعه منها (٢) - كما في الظهرين - لا وجه له ظاهراً إلا أن يكون إجماعاً. وهو ضعيف جدًّا، لاشتهار خلافه بين الأصحاب على الظاهر، المصرح به في الذخيره (٣)، وإن اختلفوا في إطلاق الحكم كما هنا وفي القواعد والإرشاد والتحرير والمنتهى (٤)، أو تقييده بما إذا لم يكن شرع في ركعتين منها، وإلا - فيكملهما خاصه، أوليين كانتا أم أخيرتين، كما ذكره الشهيدان وغيرهما (٥)، قالوا: للنتهى عن إبطال العمل.

وهو حسن إن قلنا بتحريمه مطلقاً. وإن خصصناه بالفريضة وقلنا بكراهته في النافلة كما عليه شيخنا الشهيد الثاني (٦)، أو مطلقاً كما عليه بعض هؤلاء الجماعة، أشكل الاستثناء، لعموم أدلته تحريم النافلة في وقت الفريضة، والإبطال لا يستلزم غير الكراهة، وهي بالإضافة إلى التحريم مرجوحه بل منتفیه، لاختصاصها بما إذا لم تعارضها حرمه، وقد عارضتها في المسألة، لعموم الأدلته على الحرمة.

إلا أن يمنع ويدعى اختصاصها بحكم التبادر بابتداء النوافل في وقت الفريضة، لا عدم وقوعها فيه مطلقاً ولو بجزء منها. وهو غير بعيد، فما قالوه

ص: ٢٢٥

١- السرائر ١: ١٩٩.

٢- السرائر ١: ٢٠٢.

٣- الذخيره: ١٩٩.

٤- القواعد ١: ٢٥، الإرشاد ١: ٢٤٣، التحرير ١: ٢٨، المنتهى ١: ٢١٤.

٥- الشهيد الأول في الذكرى: ١٢٤، الشهيد الثاني في روض الجنان: ١٨١، وانظر جامع المقاصد ٢: ٢١، والمدارك ٣: ٧٥.

٦- روض الجنان: ١٨٢.

حسن، سيّما على المختار من عموم تحريم الإبطال للنوافل أيضا.

و ربما يشكل لو علم قبل الشروع فيها بمزاحمتها الفريضة في الأثناء، لقوه احتمال شمول أدله حرمة النافله في وقت الفريضة لمثل هذا، مع احتمال منعه أيضا

الخامسه إذا طلع الفجر الثاني فقد فاتت النافله

الخامسه:

إذا طلع الفجر الثاني فقد فاتت وقت النافله الليلية عدا ركعتي الفجر فتبقيان إلى ظهور الحمره المشرقيه على المشهور، و الشيخ - كما عرفت - لم يستثهما بل جعلهما من صلاه الليل التي تفوت بطلوع الفجر الثاني (١).

بلا خلاف إلا منه في كتاب الحديث، فجوّز فعلها بعده مزاحما بها الفريضة (٢)، و تبعه الماتن في المعتبر و صاحب المدارك و الذخير (٣)، للنصوص المستفيضه الداله عليه، و فيها الصحيحان و ما يقرب منهما سندا و غيرهما (٤)، و لعله ظاهر الصدوق أيضا حيث قال: و قد رويت رخصه في أن يصلى الرجل صلاه الليل بعد طلوع الفجر المرّه بعد المرّه، و لا يتخذ ذلك عادة (٥).

لكنه كما ترى اشترط في ذلك عدم الاعتياد، كما هو ظاهر جملة منها، و إلى هذا يميل في المنتهى (٦)، و به جمع بين هذه الأخبار و الأخبار الآتية الناهيه عن الإيتار في وقت الفريضة (٧)، فقال: لا - منافاه بينهما، فإنّ ما دل على جواز إيقاع صلاه الليل و الوتر بعد الفجر مخصوص بما إذا لم يجعل ذلك عادة،

ص: ٢٢٤

١- راجع ص: ١٩٥.

٢- انظر التهذيب ٣٤٠، ١٢٦: ٢.

٣- المعتبر ٥٧: ٢، المدارك ٨٤: ٣، الذخير: ٢٠١.

٤- الوسائل ٢٦١: ٤ أبواب المواقيت ب ٤٨.

٥- الفقيه ١: ٣٠٨/١ ذيل حديث ١٤٠٤، الوسائل ٢٦٢: ٤ أبواب المواقيت ب ٤٨ ح ٧.

٦- منتقى الجمال ٤٤٩: ١.

٧- في ص ٢٢٣-٢٢٤.

و النهى متوجه إلى من يتَّخذُه عادة.

و هو حسن مع حصول التكافؤ بينهما، و ليس، لضعف سند أكثر الأخبار المرَّخصه، و عدم مقاومه صحيحها- كالباقية- للأخبار المقابله المعتضده بالشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً، و بالاستفاضه التي كادت تبلغ التواتر، بل لعلها متواتره، في أنّ آخر صلاه الليل طلوع الفجر الثاني (١)، و إن اختلف في المنع عن فعلها بعده ظهوراً و صراحه.

فمن الأوّل: كلّ ما دلّ منها على أنّه آخرها، إذ لو ساغ فعلها بعده لما كان آخر لها. مع أنه يستلزم وقوع النافله في وقت الفريضة، و قد منعت عنه النصوص المستفيضه المعتضده بالشهره العظيمه، و منها خصوص الصحيحه المتقدمه في آخر ركعتي الفجر، المانعه عن فعلها بعد الفجر، معللاً بقوله:

«أ تريد أن تقايس» إلى آخره (٢)، الصريح في كون النهى على جهه الحرمة كما عرفت.

و من الثاني: الصحيح: أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال: «لا» (٣).

و المنع عن الإيتار يستلزم المنع عن غيره بطريق أولى. و منع الأولويه - كما في الذخيره (٤) - لا- أعرف له وجهاً، مع أنه لا قائل بالفرق جدّاً.

و أظهر منه الصحيح: عن الرجل يكون في بيته و هو يصلى، و هو يرى أنّ عليه ليلاً ثمّ يدخل عليه الآخر من الباب، فقال: قد أصبحت، هل يصلى

ص: ٢٢٧

١- الوسائل ٢٥٧: ٤ أبواب المواقيت ب ٤٦.

٢- راجع ص: ١٩٦.

٣- التهذيب ١٢٦/ ٤٧٩: ٢، الاستبصار ١٠٢١/ ٢٨١، الوسائل ٢٥٩: ٤ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٦.

٤- الذخيره: ٢٠٠.

الوتر أم لا، أو يعيد شيئاً من صلاته؟ قال: «يعيد أن صلاتها مصباحاً» (١).

و الخبر: «إذا أنت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفريضة و لا تصل غيرها، فإذا فرغت فاقض ما فاتك» (٢) الحديث.

و قريب منه الرواية الآتية من حيث دلالتها على المنع بالمفهوم إذا لم يصل أربع ركعات (٣)، هذا.

مع أن النصوص السابقة غير صريحة في الترخيص لفعالها في وقت الفريضة مطلقاً كما ذكره الشيخ و من تبعه، أو مع عدم الاعتياد كما ذكره الصدوق و من بعده (٤)، بل مطلقه أو ظاهره، يحتمل تقييدها بما إذا أدرك أربعاً في الليل، للاتفاق على الجواز حينئذ، كما سيأتي إليه الإشارة، أو حمل الفجر فيها على الأول.

وهما و إن بعد إلا - أنهما أولى من الجمع الذي ذكروه جداً، فإن فيه إثارة للأخبار المرجوحه، و طرحاً للأخبار المشهوره، و لا كذلك الجمع الذي ذكرناه، و هو مع ذلك أوفق للنصوص المستفيضة المانعه عن النافله في وقت الفريضة (٥)، و أنسب بطريق الاحتياط اللازم المراعاة في نحو العبادات التوقيفيه، فلا - معدل عما ذكره الأصحاب و لا - مندوحه، سيما مع احتمال الأخبار المرخصه للتقيه.

و لو تلبس من صلاه الليل بأربع ركعات زاحم بها صلاه الصبح

ص: ٢٢٨

١- التهذيب ٣٣٩/١٤٠٤، الاستبصار ٢٩٢/١٠٧٠، الوسائل ٤:٢٥٩ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٧.

٢- التهذيب ٣٣٩/١٤٠٢، الوسائل ٤:٢٦٢ أبواب المواقيت ب ٤٨ ح ٤.

٣- انظر ص: ٢٢٣.

٤- راجع ص: ٢٢٠.

٥- الوسائل ٤:٢٢٦ أبواب المواقيت ب ٣٥.

ما لم يخش فوات الفرض عن وقت فضيلته، بلا خلاف أجده، و به صرح بعض الأجله (١)، بل و ادعى عليه الشهره جماعه (٢).

للخبر المنجبر ضعفه بعمل الأصحاب- كما فى المنتهى و الذخيره (٣)- و فيه: «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاه الليل قبل طلوع الفجر فأتتم الصلاه طلع أم لم يطلع» (٤). و نحوه الرضوى (٥).

و عليه يحمل إطلاق ما مرّ و خبر آخر: قلت له عليه السلام: أقوم و أنا أشكّ فى الفجر، فقال: «صلّ على شكك، فإذا طلع الفجر فأوتر و صلّ الركعتين» (٦) الخبر.

و أمّا ما فى آخر: قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلّى أربع ركعات ثمّ أتخوّف أن ينفجر الفجر، أبدأ بالوتر أو أتّم الركعات؟ فقال: «لا، بل أوتر و آخر الركعات حتى تقضيها فى صدر النهار» (٧).

فمع قصور سنده بالضعف و الإضمار، غير معلوم المنافاه لما سبق، فإنّ مورده من صلّى أربعاً و طلع الفجر، و مورد هذا من صلاها و خشى طلوعه.

و إنّما أمره بالإيتار حينئذ ليدرك الوتر فى الليل، لتظافر الأخبار بفضل الإيتار فى الليل، منها: عن الرجل يقوم آخر الليل و هو يخشى أن يفجأه الصبح

ص: ٢٢٩

- ١- كالأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٢:٣٦.
- ٢- منهم الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:١٦٩، و السبزوارى فى الذخيره: ٢٠٠.
- ٣- المنتهى ١:٢١٤، الذخيره: ٢٠٠.
- ٤- التهذيب ١٢٥/٤٧٥، الاستبصار ٢٨٢/١٠٢٥، الوسائل ٤:٢٦٠ أبواب المواقيت ب ٤٧ ح ١.
- ٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٣٩، المستدرک ٣:١٥٤ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ١.
- ٦- التهذيب ٣٣٩/١٤٠٢، الوسائل ٤:٢٦٢ أبواب المواقيت ب ٤٨ ح ٤.
- ٧- التهذيب ١٢٥/٤٧٦، الاستبصار ٢٨٢/١٠٢٦، الوسائل ٤:٢٦٠ أبواب المواقيت ب ٤٧ ح ٢.

أ يبدأ بالوتر، أو يصلى الصلاة (١) على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال:

«بل يبدأ بالوتر» (٢).

و فى الصحيح: «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتى الفجر و يكتب له بصلاه الليل؟!» (٣).

و بما ذكرنا من عدم المنافاه صرح من المحققين جماعه (٤) و لكن ظاهر الشيخ و الفاضل فى المنتهى و غيرهما فهم المنافاه (٥) و لذا حملوه على الفضيله، و الروايه السابقه على مطلق الجواز.

و قد ذكر جماعه هنا التخفيف أيضا (٦) و الكلام فيه كما فى التخفيف فى نافله الظهرين. و ربما يعضد ثبوته هنا الخبر: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

إنى أقوم آخر الليل و أخاف الصبح، قال: «اقرأ الحمد و اعجل و اعجل» (٧).

و فيه دلالة أيضا على المنع عن نافله الليل بعد الفجر كما مر، و إلا لما أمر بالإعجال.

و عليه ف لو تلبس (٨) بما دون الأربع ثم طلع الفجر، بدأ بالفريضة و قضى نافله الليل اقتصارا فى محل الرخصه على مورد الروايه المقبوله، مع

ص: ٢٣٠

١- فى «م»: صلاه الليل، و فى «ح»: النافله.

٢- الكافى ٢٨/٤٤٩، التهذيب ٣: ٢٨١/٤٧٤، الاستبصار ٢/٢٨١، الوسائل ٤: ٢٥٧ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٢.

٣- التهذيب ٢/٣٣٧، الوسائل ٢: ٢٥٨ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٣.

٤- منهم: صاحب المدارك ٣: ٨٢، و السبزوارى فى الذخيره: ٢٠٠، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٦٩، و صاحب الحقائق ٦: ٢٣٤.

٥- الشيخ فى التهذيب ٢: ١٢٥، المنتهى ١: ٢١٤، و انظر الوسائل ٤: ٢٦٠.

٦- منهم المحقق فى المعتبر ٢: ٦٢، و العلامه فى المنتهى ١: ٢١٤.

٧- الكافى ٣: ٢٧/٤٤٩، التهذيب ٢: ٤٧٣/١٢٤، الاستبصار ١: ١٠١٩/٢٨٠، الوسائل ٤: ٢٥٧ أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ١.

٨- فى المختصر المطبوع: و لو كان التلبس.

أنها على المنع هنا بالمفهوم المعتمد داله.

هذا إذا لم يشرع فى ركعتين، وإلا يتّمهما إن قلنا به فيما مضى من نافله المغرب (١)، فإنه بحسب الدليل لا فرق بينهما.

السادسه تصلى الفرائض أداء و قضاء ما لم يتضيق وقت الحاضره

السادسه:

يجوز أن تصلى الفرائض أداء و قضاء ما لم يتضيق وقت (٢) الحاضره فتقدم إجماعا فى المقامين، على الظاهر، المصرح به فى جملة من العبائر (٣)، و هو الحجه، مضافا إلى الأصل و العمومات السليمه عن المعارض، و خصوص النصوص الآتية فى بحث القضاء و الصلوات الآتية مثل الكسوف و الزلزله.

و كذا تصلى النوافل مطلقا ما لم يدخل وقت الفريضة فتقدم عليها، إلا إذا كانت راتبه لم يخرج وقتها المضروب لها، و إلا فتقدم عليها أيضا وجوبا.

وفاقا للمبسوط و المقنعه و النهايه و الاقتصاد و الجمل و العقود و السرائر و الوسيله و الإصباح و الجامع (٤)، و كتب الماتن (٥)، و محتمل المهذب فيما حكى (٦)، و الفاضل فى القواعد و الإرشاد (٧)، و بالجمله المشهور، على الظاهر،

ص: ٢٣١

-
- ١- راجع ص: ١٨٤.
 - ٢- فى المختصر المطبوع زياده: الفريضة.
 - ٣- المدارك ٣: ٨٧، كشف اللثام ١: ١٦١.
 - ٤- المبسوط ١: ٧٦، المقنعه: ٢١٢، النهايه: ١٢٧، الاقتصاد: ٢٥٦، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧٥، السرائر ١: ٢٠٣، الوسيله: ٨٤، الجامع للشرائع: ٦١.
 - ٥- الشرائع ١: ٤٩، المعتمد ٢: ٦٠.
 - ٦- المهذب ١: ١٢٧، قال فيه: و كذلك يقضى النافله المنسيه أى وقت ذكرها، إلا أن يكون قد حضر وقت فريضة، فينبغى أن يصلى الفريضة ثم يقضى النافله بعد ذلك إن أراد.
 - ٧- القواعد ١: ٢٤، الإرشاد ١: ٢٤٤.

المصرح به في روض الجنان وغيره (١)، بل أسنده الماتن في المعبر إلى علمائنا (٢)، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، وهو الحجج.

مضافا إلى الصحاح المستفيضه، وغيرها من المعبره المستفيضه المتجاوزة حد الاستفاضه.

منها-زياده على النصوص المتقدمه في تحديد وقت نوافل الظهرين بالذراع والذراعين، الأمره بالبدأه بالفريضة بعد خروج وقت النافله (٣)، و المتقدمه في آخر ركعتي الفجر (٤)، و في عدم جواز الإيتار بعد طلوع الفجر الثاني (٥)-الصحيح: «إذا دخل وقت صلاة مكتوبه فلا صلاة نافله حتى تبدأ بالمكتوبه» (٦).

و الصحيح المروى في كلام جماعه: «لا تصلّى نافله في وقت فريضة، رأيت لو كان عليك من شهر رمضان كان لك أن تتطوّع حتى تقضيه؟» قلت:

لا، قال: «فكذلك الصلاة» قال: فقايسني و ما كان يقايسني (٧).

و نحوه في المقايسه الصحيحه المتقدمه في آخر ركعتي الفجر، الناهيه عن فعلهما بعده (٨).

و الصحيح المروى في مستطرفات السرائر: «لا تصلّ من النافله شيئا في

ص: ٢٣٢

١- روض الجنان: ١٨٣، و انظر جامع المقاصد ٢: ٢٣.

٢- المعبر ٢: ٦٠.

٣- راجع ص: ١٨١.

٤- في ص: ١٩٦.

٥- في ص: ٢٢١.

٦- الذكري: ١٣٤، الوسائل ٤: ٢٨٥، أبواب المواقيت ب ٦١ ح ٦.

٧- روض الجنان: ١٨٤، المدارك ٣: ٨٨، الحبل المتين: ١٥٠، الوافي ٧: ٣٦٥، المستدرک ٣: ١٦٠، أبواب المواقيت ب ٤٦ ح ٣.

٨- في ص: ١٩٦.

وقت فريضة فإنه لا تقضى نافله في وقت فريضه، فإذا دخل وقت الفريضة فابدأ بها» (١).

و في الموثق: قيل لأبي جعفر عليه السلام: مالي لا أراك تتطوع بين الأذان و الإقامة كما يصنع الناس، فقال: «إنا إذا أردنا أن نتطوع كان تطوعنا في غير وقت الفريضة، فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع» (٢).

إلى غير ذلك من النصوص الظاهره في المطلوب من جهه الأمر بالبدأه بالفريضة و النهى عن النافله، أو النفى لها الراجع إليهما في إفاده التحريم، و المفيد للبطلان على الأشهر الأقوى.

و يعضد وجوه الدلاله المقايسه و التنظير في الصحيحين بصوم النافله لمن عليه صوم فريضه الممنوع عنه منع تحريم اتفاقا، فيكون المنع هناك كذلك بحكم السياق كما لا يخفى.

و منه يظهر عدم إمكان حمل نحوهما على الكرهه، كما زعمه الشهيدان و جماعه (٣)، جامعين بها بين النصوص المتقدمه و النصوص الأخر المرخصه لفعالها، و هي مستفيضه، مستشهدين عليه بالصحيح أو الحسن: قلت له عليه السلام: إذا دخل وقت الفريضة أتفل أو أبدأ بالفريضة؟ قال: «الفضل أن تبدأ بالفريضة، إنما أخرت الظهر ذراعا عند الزوال من أجل صلاه الأوابين» (٤).

و فيه -زياده على ما عرفته من عدم قبول نحو الصحيحين المانعين الحمل

ص: ٢٣٣

١- مستطرفات السرائر: ٧/٧٣، الوسائل ٤:٢٢٨ أبواب المواقيت ب ٣٥ ح ٨.

٢- التهذيب ١٦٧/٦٦١:٢، الاستبصار ١٠٩٠٦/٢٥٢، الوسائل ٤:٢٢٧ أبواب المواقيت ب ٣٥ ح ٣.

٣- الشهيد الأول في الدروس ١٠١:١٤٢، الشهيد الثاني في روض الجنان: ١٨٤، و انظر جامع المقاصد ٢:٢٤، مجمع الفائده ٢:٤٤، و المدارك ٣:٨٩.

٤- الكافي ٣:٦/٢٨٩، الوسائل ٤:٢٣٠ أبواب المواقيت ب ٣٦ ح ٣.

على الفضيله-أن الجمع فرع المكافأه.و هى فى المقام مفقوده،لصححه كثير من الأخبار،و استفاضتها القريبه من التواتر،و اعتضادها بالشهره العظيمة و التعليقات الوارده فيها،منها-زياده على ما مر فى الصحيحين-التعليل الوارد فى تحديد نوافل الظهرين بالذراع و الذراعين بقولهم عليهم السلام:«لمكان النافله،لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع»إلى آخر ما عرفت (١).

و مفهومه أنه بعد مضى الذراع ليس لك أن تنفل،و هو كالنص فى التحريم،و مع ذلك مؤكّد فيما بعد بالأمر بفعل الفريضة و ترك النافله (٢)و لا كذلك أخبارهم،فإنها-مع مخالفتها الشهره بل الإجماع إذ لم نجد قائلًا بها عدا الشهيد-رحمه الله-و من تبعه،و إلا- فلم يعرف قائل بها قبله من الطائفه،و لعله لذا ادعى الماتن عليه إجماع الطائفه (٣)- كثير منها (٤)قصره الأسانيد،غير صريحه الدلاله،بل و لا- ظاهره،كالصحيح منها أيضا:«إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فى صلاه فإن كانت الاولى فليجعل الفريضة فى الركعتين الأوليين،و إن كانت العصر فليجعل الركعتين الأوليين نافله و الأخيرتين فريضة» (٥).

و ذلك فإن النافله فيه إن أريد بها الفريضة المعاده لم يرتبط بموضع المسأله.كما لا ربط به للصحيح:عن رجل دخل المسجد و افتتح الصلاه، فبينما هو قائم يصلى إذ أذن مؤذن و أقام الصلاه،قال:«فليصل ركعتين ثمّ

ص: ٢٣٤

١- راجع ص: ١٨١.

٢- راجع ص: ٢٢٩.

٣- المعتبر ٢: ٦٠.

٤- فى «م» مع أنّ كثيرا منها.

٥- التهذيب ٢/٥٧٣، الوسائل ٨: ٣٢٩ أبواب صلاه الجماعه ب ١٨ ح ٤ و فيهما بتفاوت يسير.

ليستأنف الصلاة مع الإمام، ولتكن الركعتان تطوعاً» (١).

لكون هذه النافله مستثناه إجماعاً، كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

و كذلك النصوص الداله على خصوص بعض النوافل في بعض أوقات الفرائض - كالعقبه - لا - ربط لها بالمقام، لأنه ارتضاها الأصحاب و استثنوها بالخصوص.

و إن أريد بها النافله الحقيقيه لدت حينئذ على جواز الجماعه في النافله، و هو خلاف الإجماع، كما ستعرفه في بحثها إن شاء الله تعالى، فتكون الروايه لذلك شاذه، فتأمل.

كالصحيح الآخر: عن الروايه التي يروون أنه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضه، ما حدّ هذا الوقت؟ قال: «إذا قام المقيم و قد شرع في الإقامه» فقال له: الناس يختلفون في الإقامه، قال: «المقيم الذي تصلى معه» (٢).

و ذلك لعدم قائل بهذا التفصيل فيما أجده، و إن احتمله بعضهم (٣) في مقام الجمع بين الأخبار المختلفه، لكن فتواه القول بإطلاق الكراهه.

و أما النصوص الداله على شرعيه النوافل مطلقاً و قضاء الرواتب منها متى شاء (٤)، فهي و إن كانت كثيره قريبه من التواتر، و فيها الصحاح و غيرها، إلا أنّ دلالتها بالعموم، و ما قدمناه من الأدله خاصه يجب تخصيصه بها، كما هو

ص: ٢٣٥

-
- ١- الكافي ٣: ٣٧٩، التهذيب ٣: ٧٩٢/٢٧٤، الوسائل ٨: ٤٠٤ أبواب صلاه الجماعه ب ٥٦ ح ١.
 - ٢- الفقيه ١: ١١٣٦/٢٥٢ (و فيه بتفاوت يسير)، التهذيب ٣: ٨٤١/٢٨٣، الوسائل ٤: ٢٢٨ أبواب المواقيت ب ٣٥ ح ٩.
 - ٣- انظر المدارك ٣: ٨٩، و الذخيره: ٢٠٣.
 - ٤- الوسائل ٤: ٤٣ أبواب أعداد الفرائض و نوافلها ب ١٢، و ص ٢٣١ أبواب المواقيت ب ٣٧، ٣٩.

فليت شعري كيف يمكن الاستناد بمثل هذه الأخبار في ردّ تلك الأخبار الواضحه الدلاله و الإسناد، المعترضه بعمل الأصحاب، المخالفه للعامه على ما يستفاد من الموثقه السابقه (١) لقوله: «كما يصنع الناس» و المراد بهم العامه كما لا يخفى على المتتبع لأخبار الأئمه عليهم السلام، ثمّ قوله عليه السلام:

إنا إذا أردنا، إلى آخره، حيث جعل عليه السلام ذلك من خواصهم.

و ربما يورمى إليه الصحيحان المتقدمان المتضمنان لقياس الصلاه بالصيام (٢)، فإنّ الظاهر أن المقصود منه إنما هو إثبات ما هم عليه على هؤلاء العبداء للأصنام، جدلاً معهم بمقتضى مذهبهم فى العمل بالقياس.

و بذلك يقوى احتمال حمل الأخبار المتقدمه-على تقدير تسليم دلالتها- على التقيه.

و كذا يحمل عليها ماله على الجواز ظهور دلاله أو صراحه، و منها:

الحسنه المتقدمه المتضمنه لقوله عليه السلام: «الفضل أن تبدأ بالفريضة» (٣) مع أنه تأمل فى دلالتها أيضا جماعه (٤)، بناء على أن الفضل غير الأفضليه، و هو يحصل فى الواجب أيضا، فتأمل جدا .

و منها: الصحيحان: عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال:

«متى شاء، إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء» (٥).

ص: ٢٣٦

١- فى ص ٢٢٧.

٢- راجع ص: ٢٢٦.

٣- راجع ص: ٢٢٧.

٤- منهم صاحب الحدائق ٢٦٢: ٦.

٥- الكافي ٧، ٤٥٢/٦: ٣، التهذيب ٦٤٠، ١٦٣/٦٣٩: ٢، الوسائل ٢٤١: ٤، أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٦، ٧.

و الموثق: «إن فاتك شيء من تطوع النهار و الليل فاقضه عند زوال الشمس، و بعد الظهر عند العصر، و بعد المغرب، و بعد العتمه، و من آخر السحر» (١)، و نحوه المروى عن قرب الإسناد (٢).

و إن آبيت عن الحمل على التقيه لأجنا عن الأخبار السابقه بما عرفته، و عن هذه:

أولاً: بقصورها جملة من المقاومه لأخبارنا المتقدمه من وجوه عديده، كما عرفته.

و ثانياً: بقصور سند الأخيرين منها- و إن كانا صريحين- مع عدم جابر لهما في مقابله ما قدمناه و لا سيما الصحيحين الصريحين. و أمياً الصحيحان الأولان فليس نصّين في قضاء النوافل، فيحتمل الفرائض خاصه. و ترك الاستفصال و إن اقتضى عمومهما لهما، لكن العموم غايته الظهور و يصرف عنه بما قدمناه من أدله المشهور فيخصصان بها.

لكن على هذا ينفان المشهور القائلين بالمضايقه في أوقات الفرائض الفائته، و لزوم تقديمها على الحاضره، لدلالتهما على هذا التقدير على جواز فعل الحاضره قبل الفائته، و لم يقولوا به.

لكن فيما ذكرناه أولاً- من الأ-جوبه كفايه إن وافقنا المشهور على القول بالمضايقه كما هو الأقرب، و إلا فلا يرد علينا الإشكال المزبور بالمره.

و اعلم أن ظاهر العبارة- كغيرها من عبار الجماعه- عدم البأس بفعل النافله لمن عليه فريضه، مع أنّ الأشهر الأظهر عدم الفرق و حرمتها عليه أيضاً.

و سيأتى في بحث القضاء من الماتن و غيره ممن ضاهى عبارته هنا عبارته ما

ص: ٢٣٧

١- التهذيب ١٦٣/٦٤٢:٢، الوسائل ٤:٢٧٧ أبواب المواقيت ب ٥٧ ح ١٠.

٢- قرب الإسناد: ٧٨٠/٢٠٢، الوسائل ٤:٢٦٣ أبواب المواقيت ب ٤٩ ح ١.

يعرب عن الموافقه، و قولهم أيضا بالحرمه، و يمكن استنباطه من العبارة بتعميم وقت الفريضة فيها لوقتي الحاضره و الفائته، و خالف فيه أيضا كل من قال هنا بالكراهه.

و بالجمله لم أعرف قائلا بالفرق بين المسألتين فيما أجده، و به صرّح شيخنا في روض الجنان في هذه المسأله (١).

و تحقيق القول في المسأله الثانيه يأتي في بحث القضاء إن شاء الله سبحانه.

السابعه يكره ابتداء النوافل

السابعه:

يكره ابتداء النوافل في خمسه مواطن، ثلاثه تعلق النهى فيها بالزمان، و هى عند طلوع الشمس حتى ترتفع و تذهب الحره و يستوى سلطانها بظهور أشعتها، فإنه في ابتداء طلوعها ضعيف.

و عند غروبها أى ميلها إلى الغروب، و هو اصفرارها حتى يكمل الغروب بذهاب الحره المشرقيه.

و عند قيامها في وسط النهار، و وصولها إلى دائره نصف النهار المعلوم بانتهاء نقصان الظل إلى أن تزول.

و وقتان تعلق النهى فيهما بالفعل بعد صلاتى الصبح حتى تطلع الشمس و العصر حتى تغرب.

كل ذلك على المشهور بين الأصحاب- بل لعله عليه عامه متأخريهم على الظاهر- المصرّح به في عبارات جماعه (٢)، و عن الغنيه الإجماع عليها (٣)،

ص: ٢٣٨

١- روض الجنان: ١٨٤.

٢- انظر مجمع الفائده ٢: ٤٦، و المفاتيح ١: ٩٨، و الكفايه: ١٥.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٦.

و هو الحجّه.

مضافا إلى المعتبره المستفيضه، ففي الصحيح: «يصلّى على الجنازه فى كل ساعه، إنها ليست بصلاه ركوع و لا سجود، و إنما تكره الصلاه عند طلوع الشمس و عند غروبها التى فيها الخشوع و الركوع و السجود، لأنها تغرب بين قرنى شيطان و تطلع بين قرنى شيطان» (١).

و فيه: «لا صلاه نصف النهار إلا يوم الجمعة» (٢).

و فى الموثق: «لا صلاه بعد الفجر حتى تطلع الشمس، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله قال: إنّ الشمس» و ذكر العله المتقدمه فى الصحيحه المتقدمه، و قال: «لا صلاه بعد العصر حتى تصلّى المغرب» (٣) و نحوه الموثق الآخر (٤) لكن من دون ذكر التعليل.

و ظاهرهما - كالعباره - تعلق النهى بالنوافل بعد زمانى الفجر و العصر، لا - بعد صلاتيهما كما قلناه وفاقا للمشهور، بل قيل: إنّ الأصحاب قاطعون به (٥)، مؤذنا بنقل الإجماع، و هو ظاهر الشهيد - رحمه الله - حيث حكى ظاهر الخبرين عن بعض العامه خاصه (٦).

و فى الخبرين: «نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله عن الصلاه بعد

ص: ٢٣٩

- ١- الكافي ٣: ٢/١٨٠، التهذيب ٣: ٤٧٤/٢٠٢، الاستبصار ١: ١٨١٤/٤٧٠، الوسائل ٣: ١٠٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ ح ٢.
- ٢- التهذيب ٣: ٤٤/١٣، الاستبصار ٣: ١٥٧٦/٤١٢، الوسائل ٧: ٣١٧ أبواب صلاه الجمعة ب ٨ ح ٦.
- ٣- التهذيب ٢: ٦٩٤/١٧٤، الاستبصار ١: ١٠٦٥/٢٩٠، الوسائل ٤: ٢٣٤ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ١.
- ٤- التهذيب ٢: ٦٩٥/١٧٤، الاستبصار ١: ١٠٦٦/٢٩٠، الوسائل ٤: ٢٣٥ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٢.
- ٥- كشف اللثام ١: ١٥٦.
- ٦- انظر الذكري: ١٢٦.

طلوع الشمس و عند غروبها و عند استوائها» (١) و زيد في أحدهما التعليل بما مرّ (٢)، إلى غير ذلك من النصوص الكثيره.

و ظاهر أكثرها التحريم، كما عليه المرتضى في الثلاثة الأول، مدّعيًا على الأوّل منها الإجماع في صريح الانتصار و ظاهر الناصريه (٣)، و زاد فيها الخامس (٤)، و قال فيهما (٥) بامتداد الكراهه في الأول إلى الزوال، و يوافق ظاهر العماني فيه كذلك، و في الخامس (٦)، و ظاهر الإسكافي (٧) في الثلاثة الأول كما في العبارة (٨). لكن كلامهما ليس ناصًا في التحريم، و كذا كلام السيد، لاحتمال نفى الجواز الذي لا- كراهه فيه، كما يستعمل كثيرا في عبارات القدماء، و إلاّ- فهو شاذ، بل على خلافه الإجماع في المختلف (٩).

و هو مع الشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعًا أوجبا صرف النهي و ما في معناه في النصوص إلى الكراهه. مضافًا إلى التعبير بها عن المنع في الصحيحه الاولى (١٠)، و ب«لا ينبغي» في المروى عن العلل (١١)، هذا.

و توقف الصدوق- رحمه الله- في أصل الحكم، قال في الفقيه- بعد نقل

ص: ٢٤٠

-
- ١- الفقيه ١/٢: ٤، أمالي الصدوق: ١/٣٤٤، الوسائل ٤: ٢٣٦ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٦.
 - ٢- الفقيه ٣١٥/١٤٣٠، الوسائل ٤: ٢٣٦ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٧.
 - ٣- الانتصار: ٥٠، الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٤.
 - ٤- أي التنفل بعد صلاه العصر.
 - ٥- أي في الانتصار و الناصريه.
 - ٦- حكاه عنه في المختلف: ٧٦.
 - ٧- حكاه عنه في المختلف: ٧٦.
 - ٨- أي من دون القول بامتداد الكراهه في الأول إلى الزوال كما عليه المرتضى و العماني. منه رحمه الله.
 - ٩- المختلف: ٧٦.
 - ١٠- راجع ص: ٢٣٣.
 - ١١- علل الشرائع: ١/٣٤٣، الوسائل ٤: ٢٣٧ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٩.

روايه النهى فى الثلاثة الأول:- إلا أنه روى جماعه من مشايخنا، عن الحسين ابن محمد بن جعفر الأسدى-رضى الله عنه- أنه ورد عليه فيما ورد من جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري-قدس الله روحه-: «و أميا ما سألت عنه من الصلاه عند طلوع الشمس و عند غروبها فثن كان كما يقول الناس: إن الشمس تطلع بين قرنى الشيطان و تغرب بين قرنى الشيطان، فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاه، فصلها و أرغم أنف الشيطان» (١).

و قال فى الخصال-بعد أن روى عن عائشه و غيرها نصوصا مستفيضه متضمنه لفعل النبى صلى الله عليه و آله ركعتين بعد العصر و ركعتين بعد الفجر، كما فى جملة منها، و قوله صلى الله عليه و آله: «من صلى البردين دخل الجنة» يعنى بعد الغداء و بعد العصر، كما فى بعضها، ما لفظه:- كان مرادى بإيراد هذه الأخبار الرد على المخالفين، لأنهم لا يرون بعد الغداء و بعد العصر صلاه، فأحبيت أن أبين لهم أنهم قد خالفوا النبى صلى الله عليه و آله فى قوله و فعله (٢).

و نحوه المفيد-رحمه الله- فى كتابه المسمى ب«افعل لا تفعل» حيث شنع على العامه فى روايتهم عن النبى صلى الله عليه و آله ذلك (٣) و مال إليه جماعه من محققى متأخرى المتأخرين (٤).

و هو غير بعيد، سيما مع إطلاق بعض النصوص بفعل النوافل فى الأخيرين، فى الخبر: «صل بعد العصر من النوافل ما شئت، و بعد صلاه

ص: ٢٤١

١- الفقيه ١٤٣١/٣١٥، الوسائل ٤:٢٣٦ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٨.

٢- الخصال: ٦٩-١٠٥/٧١-١٠٧، الوسائل ٤:٢٣٧ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ١٠-١٢.

٣- لم نعثر فى المصادر الرجاليه على من نسب هذا الكتاب إلى المفيد (رحمه الله)، و إنما الموجود فيها نسبته إلى أبى جعفر محمد بن على بن النعمان الأحمول الملقب بمؤ من الطاق، انظر رجال النجاشى: ٣٢٥، الفهرست: ١٣١، معالم العلماء: ٩٥، الذريعه ٢:٢٤١.

٤- منهم الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٤٧، ٤٦: ٢، صاحب المدارك ١٠٨: ٣-١٠٩.

و لكن كان الأولى عدم الخروج عمّا عليه الأصحاب من الكراهه، نظرا إلى التسامح في أدلتها، كما هو الأشهر الأقوى.

و اعلم أنّ قوله عدا قضاء النوافل المرتبه، و ماله سبب كصلاه الطواف، و الإحرام، و الزياره، و الحاجه، و الاستخاره، و الاستسقاء، و التحيه، و الشكر، و نحو ذلك، استثناء متصل إن أريد بابتداء النوافل الشروع فيها، و إلا فمنقطع.

و كيف كان فهذا الاستثناء مشهور بين الأصحاب، بل عليه عامّه متأخريهم، و في الناصريه الإجماع عليه (٢)، و هو الحجّه المخصّصه لعموم النصوص المانع.

مضافا إلى عموم المستفيضه بقضاء النافله في أيّ وقت شاء، بل ظاهر جمله منها، المترجحه بذلك و بالشهره على الأخبار المانع، ففي الصحيح:

عن قضاء النوافل، قال: «ما بين طلوع الشمس إلى غروبها» (٣).

و في المرسل كالصحيح: عن القضاء قبل طلوع الشمس و بعد العصر، فقال: «نعم، فاقضه فإنه من سرّ آل محمد المخزون» (٤). و نحوه الخبران (٥).

ص: ٢٤٢

١- التهذيب ١٧٣/٦٨٨، الاستبصار ٢٨٩/١٠٥٩، الوسائل ٢٣٥:٤ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٥.

٢- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٤.

٣- التهذيب ٢٧٢/١٠٨٤، الاستبصار ٢٩٠/١٠٦٤، الوسائل ٢٤٢:٤ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٩.

٤- التهذيب ١٧٤/٦٩٣، الوسائل ٢٤٤:٤ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٧.

٥- الأول: التهذيب ١٧١/٦٨٠، الوسائل ٢٤٤:٤ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٦. الثاني: الفقيه ٢٣٥/١٠٣٢، الوسائل ٢٤٠:٤ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٢.

و في آخرين أحدهما الحسن: «اقض صلاة الليل أى ساعه شئت من ليل أو نهار، كل ذلك سواء» (١) و نحوهما الصحيح (٢).

و في آخر: كتبت إليه في قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، و من بعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فكتب إلي: «لا يجوز ذلك إلا للمقتضى» (٣) فتدبر .

و في الخبر: في قضاء صلاة الليل و الوتر تفوت الرجل، أ يقضيها بعد صلاة الفجر و بعد صلاة العصر؟ قال: «لا بأس بذلك» (٤).

و عموم أدله شرعيه ذوات الأسباب عند حصولها، بل ظاهر جملة منها في ركعتي الإحرام، و فيها الصحيح و غيره: «خمس صلوات لا- تترك على حال، إذا طفت بالبيت، و إذا أردت أن تحرم، و صلاة الكسوف، و إذا نسيت فصل إذا ذكرت، و صلاة الجنازه»

(٥) كما في الأول، و نحوه الثاني بزياده: «و صلاة الطواف من الفجر إلى طلوع الشمس، و بعد العصر إلى الليل» (٦).

و التعارض بينه و بين عموم الأخبار المانعه أو إطلاقها و إن كان تعارض

ص: ٢٤٣

- ١- التهذيب ٦٩١/١٧٣، ٢: ٦٩٠/ الاستبصار ١٠٦٢، ١: ١٠٦١/٢٩٠، الوسائل ٤: ٢٤٣ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٣، ١١.
- ٢- التهذيب ١٧٤/١٧٤، ٢: ٦٩٢/ الاستبصار ١٠٦٣/٢٩٠، الوسائل ٤: ٢٤٣ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٢.
- ٣- التهذيب ١٧٥/١٧٥، ٢: ٦٩٦/ الاستبصار ١٠٦٨/٢٩١، الوسائل ٤: ٢٣٥ أبواب المواقيت ب ٣٨ ح ٣.
- ٤- التهذيب ١٧٣/١٧٣، ٢: ٦٨٧/ الاستبصار ١٠٥٨/٢٨٩، الوسائل ٤: ٢٤٢ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٠.
- ٥- الكافي ٢/٢٨٧، ٣: ٢/ التهذيب ١٧٢/١٧٢، الوسائل ٤: ٢٤١ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٤.
- ٦- الكافي ١/٢٨٧، ٣: ١/ التهذيب ١٧١/١٧١، الوسائل ٤: ٢٤١ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٥.

العموم من وجه يمكن تخصيص كل منهما بالآخر، إلا أن الأصل والشهره العظيمه و حكاية الإجماع المتقدمه أوجب ترجيح هذا العموم و تخصيصه لعموم المنع، سيما مع وهنه بتخصيص قضاء النوافل عنه كما مر.

و كذا الفرائض مطلقا كما هو المشهور، لفحوى ما دلّ على استثناء قضاء النوافل، و للإجماع المحكى عليه فى صريح الناصريه و المنتهى و التحرير، و ظاهر التذكرة (١).

و للنصوص المستفيضه، منها النصوص الآمره بقضاء الفرائض متى ذكرها (٢)، كما سيأتى فى بحثه إن شاء الله تعالى.

و أوامر المسارعه إلى المغفره (٣)، و إلى نقل الموتى إلى مضاجعهم (٤)، و احتمال فوات الوقت إذا أخرت نحو صلاه الكسوف.

و خصوص نصوص صلاه طواف الفريضة، و هى كثيره، منها: عن رجل طاف طواف الفريضة و فرغ من طوافه حين غربت الشمس، قال: «وجبت عليه تلك الساعه الركعتان، فليصلهما قبل المغرب» (٥).

و منها: عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر، أ يصلى الركعتين حين يفرغ من طوافه؟ قال: «نعم، أما بلغك قول رسول الله صلى الله عليه و آله: يا بنى عبد المطلب لا تمنعوا الناس عن الصلاه بعد العصر فتمنعوهم من الطواف» (٦).

ص: ٢٤٤

١- الناصريه (الجوامع الفقيهيه): ١٩٤، المنتهى ٢١٥: ١، التحرير ٢٧: ١، التذكرة ٨٠: ١.

٢- الوسائل ٢٥٦: ٨ أبواب قضاء الصلوات ب ٢.

٣- آل عمران: ١٣٣.

٤- الكافي ١/١٣٧: ٣، التهذيب ١٣٥٩/٤٢٧: ١، و رواها فى الفقيه ١: ٣٨٩/٨٥ مرسلا، الوسائل ٢: ٤٧١ أبواب الاحتضار ب ٤٧ ح ١.

٥- الكافي ٤/٣: ٤٢٣، الوسائل ١٣: ٤٣٤ أبواب الطواف ب ٧٦ ح ١.

٦- الكافي ٤/٧: ٤٢٤، الوسائل ١٣: ٤٣٤ أبواب الطواف ب ٧٦ ح ٢.

و خصوص الصحيحه المتقدمه فى صلاه الجنازه (١)، و نحوها اخرى:

«لا بأس بصلاه الجنازه حين تغيب الشمس و حين تطلع، إنما هو استغفار» (٢).

و قريب منهما بعض الأخبار: هل يمنعك شىء من هذه الساعات عن الصلاه على الجنازه؟ قال: «لا» (٣).

و خصوص ما ورد فى صلاه الكسوف، كالصحيح: «وقت صلاه الكسوف فى الساعه التى تنكسف عند طلوع الشمس و عند غروبها» (٤).

و ما ورد بکراهه قضاء الفرائض (٥) و صلاه الجنازه فى بعض هذه الأوقات (٦) فلا- تكافى هذه النصوص من وجوه شتى، و إن تضمنت الصحاح و غيرها، و ينبغى حملها على التقيه جدًّا، كما أنه ينبغى أن يحمل عليها مطلق الأخبار المانعه، لما عرفته، لكن الشهره ربما أبعدته فيها، أو أوجبت هى الكراهه بنفسها، و ينبغى حينئذ أن ندور مدارها، و حيث لا- شهره على الكراهه فى المستثنيات و الفرائض، بل الشهره على خلافها، نفيناها بالأصل السليم عن المعارض، بعد ما عرفت من حمل الأخبار المانعه على التقيه.

و من هنا ظهر ضعف قول الشيخين بعدم استثناء ما استثنى فى المتن فى

ص: ٢٤٥

١- راجع ص: ٢٣٧.

٢- التهذيب ٣/٩٩٩، الاستبصار ١/١٨١٥/٤٧٠، الوسائل ٣:١٠٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ ح ١.

٣- الكافي ٣/١/١٨٠، التهذيب ٣/٩٩٧/٣٢١، الاستبصار ١/١٨١٣/٤٦٩، الوسائل ٣: ١٠٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ ح ٣.

٤- الكافي ٣/٤/٤٦٤، التهذيب ٣/٨٨٦/٢٩٣، الوسائل ٧:٤٨٨ أبواب صلاه الكسوف ب ٤ ح ٢.

٥- التهذيب ٢/١٠٧٦/٢٧٠، الاستبصار ١/١٠٥٣/٢٨٨، الوسائل ٤:٢٨٨ أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٤.

٦- التهذيب ٣/١٠٠٠/٣٢١، الاستبصار ١/١٨١٦/٤٧٠، الوسائل ٣:١٠٩ أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠ ح ٥.

الأولين (١)، و زاد في الخلاف الثالث (٢).

و اعلم أن الصحيحه الثانيه من النصوص الماضيه فى صدر المسأله تضمنت استثناء نوافل يوم الجمعة (٣). و هو المشهور بين الأصحاب، بل عليه الإجماع فى المنتهى و الناصريه (٤)، و لا خلاف فيه أيضا أجده إلا من إطلاق العبارة و نحوها بکراهه ابتداء النوافل من دون استثناءها، و ليس ذلك نصًا، بل و لا ظاهرا فى المخالفه، سيما مع إمكان إدراجها فى النوافل الراتبه المستثناه، فإنها منها، لكونها النوافل النهاريه قدّمت على الجمعة، و زياده أربع ركعات فيها لا تخرجها عن كونها راتبه.

الثامن الأفضل فى كلّ صلاه تقديمها فى أول وقتها

الثامن الأفضل فى كلّ صلاه تقديمها فى أول وقتها لعموم أدلّه استحباب المسارعه إلى الطاعه، و خروجا عن شبهه الخلاف فتوى و روايه فى الفرائض، ما عدا العشاء فيستحب تأخيرها إلى ذهاب الشفق المغربى، بل قيل بوجوبه كما مضى (٥).

و للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره التى كادت تبلغ التواتر، بل لعلها متواتره، ففى الصحيح: «أول الوقت أفضل، فعجل الخير ما استطعت» (٦) و بمعناه كثير.

و فيه: «الصلوات المفروضات فى أول وقتها- إذا أقيم حدودها- أطيب

ص: ٢٤٦

١- المفيد فى المقنع: ٢١٢، الطوسى فى النهايه: ٦٢.

٢- الخلاف ٥٢٠: ١.

٣- راجع ص: ٢٣٣.

٤- المنتهى ٢١٧: ١، الناصريه (الجوامع الفقيهه): ١٩٤.

٥- راجع ص: ١٨٤.

٦- الكافى ٢٧٤/٨: ٣، التهذيب ١٣٠/٤١: ٢، مستطرفات السرائر: ٦/٧٢، بتفاوت يسير، الوسائل ١٢١: ٤، أبواب المواقيت ب ٣ ح ١٠.

ريحا من قضيب الآس حين يؤخذ من شجره في طيبه و ريحه و طراوته، فعليكم بالوقت الأول» (١).

إلا ما مرّ من تأخير المستحاضه الظهر و المغرب إلى آخر وقت فضيلتهما، و تأخير المتيمم التيمّم إلى آخر الوقت بقدر ما يصلى الفريضة، إن قلنا بجواز تقديمه في أوّل وقتها في الجملة أو مطلقاً، و إلاّ فيجب التأخير، و تأخير المربّيه للصبى ذات الثوب الواحد الظهرين إلى آخر الوقت لتغسل الثوب قبلهما و يحصل فيه أربع صلوات بغير نجاسه، و تأخير صلاه الليل إلى الثلث الأخير و ما يقرب من الفجر، و تأخير ركعتيها إلى الفجر الأوّل، و تأخير فريضة الصبح لمن أدرك من صلاه الليل أربع ركعات إلى أن يتمّها و الوتر و صلاه الفجر، و تأخير العشاء إلى الشفق - كما مر - بل إلى ثلث الليل أو نصفه كما في النصوص المتقدمه جملة منها.. إلى غير ذلك من المواضع المستثناه.

و منها ما نستثنيه في مواضعه إن شاء الله تعالى و من تأخير دافع الأخبثين إلى أن يخرجهما، و تأخير الصائم المغرب إلى بعد الإفطار لرفع منازعه النفس أو الانتظار، و تأخير المفيض من عرفه العشاءين إلى جمع (٢)، و تأخير مريد الإحرام الفريضة الحاضره حتى يصلى نافله الإحرام.

و منها: تأخير صاحب العذر الراجى للزوال ليقع صلاته على الوجه الأكمل، بل أوجه السيد و جماعه (٣)، و لا يخلو عن قوه، و إن اشتهر بين المتأخرين خلافه.

و منها: ما إذا كان التأخير مشتملا على صفه كمال كاستيفاء الأفعال، و تطويل الصلاه، و اجتماع البال، و مزيد الإقبال، و إدراك فضيله الجماعه،

ص: ٢٤٧

- ١- التهذيب ١٢٨/٤٠، ثواب الأعمال: ٣٦، الوسائل ١١٨: ٤ أبواب المواقيت ب ٣ ح ١.
- ٢- يقال للمزدلفه: جمع لاجتماع الناس فيها. الصحاح ١١٩٨: ٣.
- ٣- حكاه عن السيد في المختلف: ١٤٩، و عنه و عن ابن الجنيد و سلار في الذكري: ١٣٠.

و السعى إلى مكان شريف، و نحو ذلك، على المشهور. قيل: و يستفاد من النصوص، و لم أقف عليها، نعم ربما دلّ بعضها على استحباب التأخير لانتظار الإمام، و قد تقدم (١).

و فى الخبر الوارد فى المغرب: «إذا كان أرفق بك و أمكن لك فى صلاتك و كنت فى حوائجك، فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل» (٢).

و غاية ما يستفاد منه جواز التأخير لا استحبابه، كما يفهم منهم.

نعم فى الصحيح: أكون فى جانب المصر فتحضر المغرب و أنا أريد المنزل، فإن أخرجت الصلاة حتى أصلى فى المنزل كان أمكن لى، و أدركنى المساء، فأصلى فى بعض المساجد؟ فقال: «صلّ فى منزلك» (٣).

و نحوه خبر آخر: «أنت منزلك و انزع ثيابك» (٤).

و ربما كان فيهما دلالة على الاستحباب الذى هو أقل مراتب الأمر الذى تضمناه. و لكن يمكن وروده لمطلق الرخصة باحتمال و روده مورد توهم المنع، كما يستفاد من السؤال فيهما، إلا أن الشهره ربما ترجح إرادته الاستحباب.

و هنا مواضع آخر مستثناه فى كلام الأصحاب لا فائده مهمه فى ذكرها مع تأمل فى بعضها.

التاسعه إذا صلى ظاناً دخول الوقت، ثم تبين الوهم، أعاد إلا أن يدخل الوقت

التاسعه:

لا- يجوز صلاة الفريضة قبل وقتها إجماعاً، و النصوص به مع ذلك- مضافاً إلى الأصول- مستفيضة جداً، و فيها الصحاح و غيرها (٥).

ص: ٢٤٨

١- فى ص: ٢٢٨-٢٢٩.

٢- التهذيب ٢: ٩٤/٣١، الاستبصار ١: ٩٤٤/٢٦٧، الوسائل ٤: ١٩٥ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ٨.

٣- التهذيب ٢: ٩٢/٣١، الوسائل ٤: ١٩٧ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١٤.

٤- التهذيب ٢: ٩١/٣٠، الوسائل ٤: ١٩٦ أبواب المواقيت ب ١٩ ح ١١.

٥- الوسائل ٤: ١٦٦ أبواب المواقيت ب ١٣.

و أما الصحيح: «إذا صلّيت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرّك» (١) فمحمول على خارج الوقت، أو النافله، أو وقت الفضيله، و يحتمل التقية، فقد حكى عن الحسن و الشعبي و ابن عباس أنهم قالوا في مسافر صلّى قبل الزوال: يجزيه (٢).

و حيث ثبت ذلك و جب تحصيل العلم بالوقت، و لا يجوز التعويل على الظن. و هو مع التمكن من العلم إجماعى، كما صرّح به جماعه (٣). و لا- ينافيه إطلاق كلام الشيخين (٤) بكفايه المظنه، لعدم معلوميه شموله لنحو الصوره المفروضه، بل الظاهر بحكم التبادر عدمه.

و بنحو ذلك يجاب عن النصوص المعتمده للمظنه الحاصله من أذان المؤذنين و صياح الديك، و فيها الصحيح و غيره (٥).

مع أنه قضيه الجمع بينها و بين النص المانع عن الاعتماد على الأذان (٦)، بحمله على صوره التمكن من العلم و السابقيه على صوره عدم التمكن إلّا- من المظنه، و إن أمكن الجمع بحمل الأوله على أذان الثقه و الثانى على غيره، لكون الجمع الأول أوفق بالأصول و الشهره، بل الإجماع، كما حكاه الفحول.

و يجوز التعويل مع عدمه على الأمارات المفيده للظن على المشهور، بل فى التنقيح دعوى الاتفاق عليه (٧)، لما مر من الروايات، مضافاً إلى

ص: ٢٤٩

- ١- التهذيب ١/١٤١: ٥٥١، الوسائل ٤: ١٦٨ أبواب المواقيت ب ١٣ ح ٩.
- ٢- حكاه عنهم فى المنتهى ١: ٢١٢، و انظر المغنى و الشرح الكبير ١: ٣٩٦.
- ٣- منهم الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٢: ٥٢، الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٦٣.
- ٤- المفيد فى المقنعه: ٩٤، الطوسى فى النهايه: ٦٢.
- ٥- الوسائل ٤: ١٧٠ أبواب المواقيت ب ١٤.
- ٦- الذكري: ١٢٩، الوسائل ٤: ٢٨٠ أبواب المواقيت ب ٥٨ ح ٤.
- ٧- التنقيح الرائع ١: ١٧١.

خصوص ما سيأتي من الخبر.

خلافًا للإسكافي وغيره (١)، فيصبر حتى يتيقن. وهو الأوفق بالأصول، لولا ما مرّ من النصوص المعتضده بالشهره، والإجماع المنقول، والنصوص المستفيضة، وفيها الصحيح وغيره: بجواز الإفطار عند ظن الغروب (٢)، ولا قائل بالفرق بينه وبين جواز الصلاة بعده، فهي أيضا أدله مستقلة، كالموثقه: إنى ربما صليت الظهر فى يوم الغيم فانجلت، فوجدتنى صليت حين زوال النهار، قال، فقال: «لا تعد ولا تعد» (٣).

و على المختار ف إذا صلّى ظانًا دخول الوقت، ثمّ تبين الوهم، أعاد الصلاة إجماعًا، فتوى و نصًا إلا أن يدخل الوقت و هو متلبس بشيء منها و لو كان تشهدًا أو تسليمًا و لما يتم فيتمّها، و لا قضاء على الأشهر الأظهر.

للخبر: «إذا صليت و أنت ترى أنك فى وقت، فدخل الوقت و أنت فى الصلاة فقد أجزأت عنك» (٤).

و قوله: «و أنت ترى» ظاهر فى الظن. و قصور السند أو ضعفه منجبر بالشهره الظاهره، و المحكيه فى عبار جماعه حدّ الاستفاضه (٥)، و مؤيد بالاعتبار، فإنه امثل بناء على أنه مأمور باتباع ظنه فتجزى، خرج ما إذا وقعت الصلاة كلها خارج الوقت بالإجماع و النص، فيبقى الباقي.

ص: ٢٥٠

١- حكاه عنه فى المختلف: ٧٣، و قواه فى المدارك ٣: ٩٩.

٢- الوسائل ١٢٤، ١٢٢: ١٠ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥٢، ٥١.

٣- التهذيب ٢٤٦/ ٩٧٩، الاستبصار ٢٥٢/ ٩٠٣، الوسائل ١٢٩: ٤ أبواب المواقيت ب ٤ ح ١٦.

٤- الكافي ٢٨٦/ ١١، الفقيه ١٤٣/ ٦٦٦، التهذيب ١٤١/ ٥٥٠، الوسائل ٢٠٦: ٤ أبواب المواقيت ب ٢٥ ح ١.

٥- انظر التنقيح ١٧١: ١، و جامع المقاصد ٢: ٢٩، و المسالك ٢١: ١.

و فيه قول آخر للمرتضى و جماعه (١)، فأوجبوا الإعادة.

لوجوب تحصيل يقين الخروج عن العهده و إنما يحصل إذا وقعت بتمامها فى الوقت.

و لعدم الامتثال للأمر بإيقاعها فى الوقت.

و للنهى عنها قبله فتنفسد.

و للزوم تبعيه الوقت للأفعال، فإنها قد تكون إذا اختصرت وقعت كلها قبل الوقت فيخرج الوقت عن كونه مضروباً لها.

و لعموم الموثق: «من صلى فى غير وقت فلا صلاه له» (٢).

مع ضعف الخبر المتقدم بجهالة الراوى. و فيه: أنه منجبر بما مرّ.

و أما باقى الوجوه، فمع أنها اجتهادات فى مقابله النص مضعّفه.

فالثلاثه الأول: بمنعها أجمع إن أريد بالوقت فيها الوقت النفس الأمري، كيف لا و المفروض كفايه الظن، و لزوم الإعادة ينفيه أصاله البراءة. و إن أريد به ما هو وقت فى ظن المكلف، فقد خرج عن العهده، و امتثل بإيقاعها فى الوقت، و لم يوقعها قبله حتى يتعلق بها النهى فتنفسد.

و بنحوه يجاب عن الرابع، و زياده هى المنع عنه بشهاده الصّحه إذا أدرك فى الآخر ركعه. و دعوى خروجها بالأدله معكوسه، لخروج ما نحن فيه أيضاً بما مرّ من الأصول و الروايه المعتبره، و لا يعارضها الموثقه، مع أنها عامه لصورتى وقوع تمام الصلاه قبل الوقت أو بعضها، و المعتبره خاصه بالأخيره، فليخصّص بها الموثقه، أو يحمل الوقت فيها على الوقت الظاهرى الذى يظنه المكلف،

ص: ٢٥١

١- المرتضى فى المسائل الرسيه (رسائل السيد) ٢: ٣٥٠، و اختاره العلامه فى المختلف: ٧٤ و حكاها فيه عن ابن أبى عقيل و ابن الجنيد، و استجوده فى المدارك ٣: ١٠١.

٢- الكافى ٣: ٦/٢٨٥، التهذيب ٢: ٥٤٧/١٤٠، الاستبصار ١: ٨٦٨/٢٤٤، الوسائل ٤: ١٠٩ أبواب المواقيت ب ١ ح ٦.

و عليه فلا صلاة قبل الوقت.

و بالجمله: خيره الأكثر أظهر، و إن كان القول الثانى أحوط.

و يستفاد من العبارة بطلان الصلاة لو فعلت قبل الوقت فى غير صورته الظن مطلقا (١)، و به صرح فى الشرائع (٢).

و هو موضع وفاق لو لم تصادف الصلاة شيئا من الوقت، و نفى عنه الخلاف المحقق الثانى و غيره (٣).

و يشكل فيما لو صادفت شيئا منه، أو وقعت فيه بتمامها. و المشهور البطلان فى الأول أيضا مطلقا، و عن التذكرة الإجماع عليه فيه كذلك (٤)، لعدم صدق الامتثال المقتضى لبقاء المكلف تحت العهد، سيما مع العمد، لوقوع النهى فيه عن الشروع فى العبادة فتفسد.

خلافًا للمحكى عن النهايه و المهذب و الكافى و البيان (٥) فتصح، لكن الأخيرين قالا بها فى الناسى، و زاد أولهما الجاهل أيضا.

لرفع النسيان. و فيه: أن معناه رفع الإثم.

و لتزليل إدراك الوقت فى البعض منزلته فى الكل. و هو ممنوع على إطلاقه.

و للخبر المتقدم فى الظان (٦). و هو - مع ضعف سنده و عدم جابر له فى المقام - مخصوص بالظان، فإن «ترى» بمعنى: «تظن» كما عرفت، و القياس

ص: ٢٥٢

١- أى فى صورته العمد أو الجهل أو النسيان. منه رحمه الله.

٢- الشرائع ١: ٦٤.

٣- جامع المقاصد ٢: ٢٨، و انظر الحدائق ٦: ٢٨٧.

٤- التذكرة ١: ٨٥.

٥- النهايه: ٦٢، المهذب ١: ٧٢، الكافى فى الفقه: ١٣٨، البيان: ١١٢.

٦- راجع ص: ٢٤٤.

حرام.

و للدروس و غيره (١)، فقالوا بالصحة فيما لو صادفت الوقت بتمامها ناسيا أو جاهلا.

و هو قوَى في الناسى مطلقا، سواء فسّر بناسى مراعاة الوقت، كما هو المتبادر منه، أو من جرت منه الصلاة حال عدم خطور الوقت بالبال، كما أطلقه عليه في الذكرى (٢)، لوقوع الصلاة في الوقت، غايه ما في الباب انتفاء علم المكلف به، و هو غير قادح، لعدم دليل على الشرطيه، مع أن الأصل ينفيه.

و يشكل في الجاهل بأى معنى فسّر، بجاهل الحكم أو جاهل دخول الوقت، لأنه بالمعنى الثانى بحكم الشاك، بل هو عينه، فيتعلق به النهى عن الدخول الوارد في النصوص بالعموم، كما مر من الموثق (٣)، و نحوه آخر: «إِيَّاكَ أَنْ تَصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ، فَإِنَّكَ تَصَلِّيَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ خَيْرَ لَكَ مِنْ أَنْ تَصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ» (٤).

و بالخصوص، كالحسن المروى عن مستطرفات السرائر: «إِذَا كُنْتَ شَاكًّا فِي الزَّوَالِ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا اسْتَيْقَنَتْ أَنَّهَا زَالَتْ بَدَأْتَ بِالْفَرِيضَةِ» (٥).

و بالمعنى الأوّل في حكم العامد، لم يتأت منه قصد التقرب، كما تقرّر في محله.

ص: ٢٥٣

١- الدروس ١٤٣:١، و انظر مجمع الفائدة ٥٤:٢، و المدارك ١٠٢:٣.

٢- الذكرى: ١٢٨.

٣- في ص: ٢٤٥.

٤- التهذيب ١٤١/٥٤:٢، الوسائل ١٦:٤ أبواب، المواقيت ب ١٣ ح ٦.

٥- مستطرفات السرائر ٢٢/٣٠، الوسائل ٢٧٩:٤ أبواب المواقيت ب ٥٨ ح ١.

الثالثه:فى القبله و هى

القبله هى الكعبه مع الإمكان وإفجهتها

فى اللغه-على ما قيل (١)-حاله المستقبل،أو الاستقبال على هئته.

و فى الاصطلاح ما يستقبل.

و اختلف الأصحاب فى تعيينه بعد اتفاقهم على أنه الكعبه فى الجمله فأكثر المتأخرين (٢)على أنها القبله مطلقا مع الإمكان من مشاهدتها،كمن كان فى مكه متمكنا منها و لو بمشقه يمكن تحمّلها عاده.

و إلاّ يتمكن-بالبعد عنها،أو تعذر مشاهدتها لمرض أو حبس أو نحوهما فجهتها و إن بعد.

وفاقا منهم للمحكى عن كثير من القدماء،كالمرتضى،و الحلبي، و الحلبي،و الإسكافى (٣).

و لعله الأقوى،استنادا فى الشق الأوّل إلى الإجماع المحكى عن المعبر و التذكره (٤).

و النصوص المستفيضة،بل المتواتره،المتضمنه للصحيح و الموثق و غيرهما (٥)على أنها القبله.

ص:٢٥٤

١- كشف اللثام ١:١٧١.

٢- منهم الشهيدان فى البيان:١١٤،و روض الجنان:١٨٩،و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢:٤٨،و صاحب المدارك ٣:١١٩،و السيزوارى فى الذخيره:٢١٣.

٣- المرتضى فى الناصريات(الجوامع الفقيهيه):١٩٥،الحلبى فى الكافى:١٣٨،الحلى فى السرائر ١:٢٠٤،و حكاة عن الإسكافى فى المختلف:٧٦.

٤- المعبر ٢:٦٥،التذكره ١:١٠٠.

٥- الوسائل ٤:٢٩٧ أبواب القبله ب ٢.

و الاحتياط، للإجماع على صحه الصلاه إليها، والخلاف فى الصلاه إلى المسجد و الحرم، مع اختلاف المسجد صغرا و كبرا فى الأزمان، و عدم انضباط ما كان مسجدا عند نزول الآيه (١) بيقين.

و خصوص المروى فى الاحتجاج عن مولانا العسكرى عليه السلام فى احتجاج النبى صلى الله عليه و آله على المشركين، قال: «إنا عباد الله تعالى.. إلى أن قال: فلما أمرنا أن نعبده بالتوجه إلى الكعبه أطينا، ثم أمرنا بعبادته بالتوجه نحوها فى سائر البلدان التى تكون بها» (٢).

نقله فى الوسائل، و هو نص فى المدعى كملا حتى فى الشق الثانى.

و الحجج فيه بعده أيضا: النصوص المتقدمه بأن القبلة هى الكعبه، بناء على أن تعذر عينها للبعيد يوجب إرادته الوجه.

مضافا إلى ظهور جملة منها فى كونها مراده، و هى ما دلّ على أنه صلى الله عليه و آله حوّل إليها، و هى أيضا مستفيضه، متضمنه للصحيح و غيره (٣).

مضافا إلى الصحيحين و غيرهما: «ما بين المشرق و المغرب قبله» (٤).

و هو و إن اختص بالمضطرّ، إلا أنه صريح فى تعيين الوجه و لو فى الجملة، كما صرح به الشهيد رحمه الله (٥). و يندفع به القول بتعين العين للقبلة المشار إليه بقوله و قيل: و القائل الشيخ فى أكثر كتبه (٦)، و القاضى و ابن حمزه و الديلمى (٧)، بل ذكر الشهيدان انه أكثر الأصحاب (٨)، و زاد أولهما

ص: ٢٥٥

١- إشاره إلى قوله تعالى قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .. -البقره: ١٥٠، ١٤٤.

٢- الاحتجاج: ٢٧، الوسائل ٤: ٣٠٢، أبواب القبلة ب ٢ ح ١٤.

٣- الوسائل ٤: ٢٩٧، أبواب القبلة ب ٢.

٤- الوسائل ٤: ٣١٤، أبواب القبلة ب ١٠ الأحاديث ١، ٢، ٣.

٥- الذكري: ١٦٢.

٦- انظر النهايه: ٦٢، المبسوط ١: ٧٧، الخلاف ١: ٢٩٥.

٧- القاضى فى المهذب ١: ٨٤، ابن حمزه فى الوسيله: ٨٥، الديلمى فى المراسم: ٦٠.

٨- الشهيد الأول فى الذكري: ١٦٢، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٨٩.

وغيره (١) فادعيا أنه هو المشهور هي أي الكعبة قبله لأهل المسجد، و المسجد قبله من صلي في الحرم، و الحرم قبله أهل الدنيا.

لنصوص ضعيفه (٢) لا تصلح من أصلها للحجيه، فضلا عن أن تقاوم ما قدّمناه من الأدله.

و الشهره المحكيه على تقدير تسليمها معارضه بالشهره المتأخره المحققه، و المحكيه أيضا في كلام جماعه (٣)، فلا تصلح للضعف جابره.

و ظاهر النصوص كالعباره، و المحكى عن الخلاف و الاقتصاد و المصباح و مختصره و المراسم و النهايه (٤): جواز صلاه من خرج من المسجد إليه منحرفا عن الكعبه و إن شاهدها أو تمكن من المشاهده، و من خرج من الحرم إليه منحرفا عن الكعبه و المسجد.

و لكن عن المبسوط و الجمل و العقود و المهذب و الوسيله و الإصباح (٥) أنهم اشترطوا في استقبال المسجد أن لا يشاهد الكعبه و لا يكون بحكمه، و في استقبال الحرم أن لا يشاهد المسجد و لا يكون بحكمه.

و هو صريح في موافقه للمختار في الشق الأول. و يمكن تنزيل إطلاق ما مرّ من العبائر عليه، فيرتفع فيه الخلاف، كما صرح به بعض الأصحاب و حكاه عن ابن زهره (٦)، و لعله لذا صرح الماتن بالإجماع في المعتبر (٧)،

ص: ٢٥٦

١- السبزواری فی الذخیره: ٢١٤.

٢- الوسائل ٤:٣٠٣ أبواب القبلة ب ٣.

٣- منهم الأردبیلی فی أحكام القرآن: ٦٣، و الفيض الكاشانی فی المفاتيح ١:١١٢.

٤- الخلاف ١:٢٩٥، الاقتصاد: ٢٥٧، مصباح المتهدج: ٢٤، المراسم: ٦٠، النهايه: ٦٢.

٥- المبسوط ١:٧٧، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٤٤، المهذب ١:٨٤، الوسيله: ٨٥.

٦- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٦، و انظر الذخيره: ٢١٣.

٧- المعتبر ٢:٦٥.

و ربما يفهم أيضا من شيخنا الشهيد في الذكرى و جملة ممن تبعه (٢)، حيث فهموا من كلام القائلين بهذا القول تعين استقبال عين المسجد و الحرم لمن كان خارجهما و عدم اعتبار جهتهما، و حملوا كلامهم و الروايات على الجبهة، و أن ذلك ذكر على سبيل التقريب إلى الأفهام إظهارا لسعة الجبهة، و زعموا بذلك الجمع بين القولين، و لو لا اتفاقهما على تعين الكعبة للمشاهد و من بحكمه لما ارتفع بمجرد ذلك الخلاف بينهما، فإن ثمره الاختلاف بينهما تظهر في شيئين:

أحدهما: تعين الكعبة للمشاهد و من بحكمه و لو كانا خارج المسجد مثلا، كما هو مقتضى القول الأول، و عدمه و جواز استقبال جزء من المسجد و الحرم و لو منحرفا عنها، كما هو مقتضى القول الثاني.

و ثانيهما: تعين استقبال عين المسجد أو الحرم للنائي دون الجبهة، كما هو مقتضى القول الثاني، و كفاية الجبهة دون عينهما، كما هو مقتضى القول الأول.

و حيث إنَّ الشهيد و من بعده لم يتعرضوا إلاّ للثمره الأخيره و جمعوا بين القولين بما مر، ظهر منهم انحصار ثمره الخلاف فيها خاصة، دون السابقة، و ليس ذلك إلاّ لتعين الكعبة للمشاهد و من بحكمه كما عرفت.

و اعلم إن الجمع الذي ذكره حسن، إلاّ أنه ربما يأبى عنه عباره الخلاف المحكيه، حيث استدل على مختاره - بعد النصوص المتقدمه و ما ادّعا من إجماع الإماميه - بأن المحذور في استقبال عين الكعبة لازم لمن أوجب استقبال

١- كنز العرفان ١:٨٥.

٢- الذكرى: ١٦٢، و انظر كشف اللثام ١:١٧١، و الحدائق ٣٧٥:٦.

جهتها، فإن لكل مصلاً جهة، والكعبة لا تكون في الجهات كلها. ولا كذلك التوجه إلى الحرم، لأنه طويل يمكن أن يكون كل واحد متوجّهاً إلى جزء منه (١).

و هو كما ترى صريح في نفي الجهه و تعين استقبال عين الحرم خاصه، فلا يقبل الجمع المتقدم إليه الإشارة.

و لكن فيه ضعف لا يخفى وجهه، لا تفاق الفريقين - كما ذكره جماعة (٢) - على أن فرض النائي هو التعويل على الأمارات المتفق عليها بينهم لأهل كل إقليم، وعليه فلا ثمره لهذا الاختلاف، إلا بالنسبة إلى الثمره الاولى، وقد عرفت ارتفاع الخلاف فيها أيضا.

و لو سلم وجوده لمنع كل ما في الخلاف من الدليل:

فالنصوص بما مرّ.

و الإجماع المحكى بالمعارضه بما يحكى من ابني زهره و شهر آشوب (٣) من نفي الخلاف عن وجوب استقبال جهه المسجد لمن نأى عنه، كما هو ظاهر الآيه. و لو سلم فغايتته أنه خير صحيح لا يعارض ما قدّمناه من الأدله.

و أما الاعتبار فيما ذكره جماعه: من أنا نعنى بالجهه سمت الذى فيه الكعبه لا نفس البتّه (٤)، و ذلك متّسع يمكن أن يوازى جهه كل مصلاً، على أن الإلزام فى الكعبه لازم فى الحرم و إن كان طويلاً.

و اعلم أن للأصحاب اختلافا كثيرا فى تعريف الجهه، لكنه قليل الفائدة

ص: ٢٥٨

١- الخلاف ٢٩٥: ١.

٢- منهم صاحب المدارك ١٢١: ٣، و الحدائق ٣٧٥: ٦.

٣- ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٥٦، حكاه عن ابن شهر آشوب فى كشف اللثام ١: ١٧٣.

٤- منهم المحقق فى المعتبر ٢: ٦٦، الشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٩٠، صاحب المدارك ٣: ١٢١.

بعد اتفاق الكلّ على أن فرض النائي رعايه العلامات المقرره، و التوجّه إلى السمّت الذي عيّنته رعايه تلك العلامه، فالأولى إناطه تعريفها بذلك، كما ذكره بعض الأجلّه (١).

لو صلّى في وسطها استقبال أيّ جدرانها شاء

و لو صلّى في وسطها حيث جازت له الصلاه فيه استقبال أيّ جدرانها شاء مخيراً بينها، وإن كان الأفضل استقبال الركن الذي فيه الحجر، على ما ذكره الصدوق (٢). بلا- خلاف في أصل الحكم على الظاهر، المصرح به في بعض العبائر (٣)، بل في المنتهى أنه قول كل أهل العلم (٤).

و هو الحجّه، لا ما ذكره من حصول استقبال القبلة بناء على أنها ليست مجموع البتّه، بل نفس العرصه و كل جزء من أجزائها، إذ لا يمكن محاذاه المصلّى بإزائها منه إلاّ قدر بدنه و الباقي خارج عن مقابلته، و هذا المعنى يتحقق مع الصلاه فيها كما يتحقق مع الصلاه في خارجها.

لقوه احتمال تطرّق الوهن إليه بأن الثابت من الأدلّه كون جمله البتّه قبله، و أمّا كون أيّ بعض منها قبله فلم يثبت، لاختصاص ما دلّ على أن الكعبه قبله -بحكم التبادر- بكون القبلة جملة، و المراد بها القطر و القدر الذي يحاذى المصلّى من قطر الكعبه و مجموعها، و المصلّى داخلها لم يحصل له هذا، فتأمل (٥).

ص: ٢٥٩

١- انظر المدارك ٣: ١٢١.

٢- الفقيه ١: ١٧٨.

٣- انظر المعتمد ٢: ٦٧، و الحدائق ٦: ٣٨١.

٤- المنتهى ١: ٢١٨.

٥- و وجهه هو أنّ الاتفاق على جواز النافله فيها اختيارا كاشف عن كون القبلة ما ذكره، بناء على أنّ الإجماع على عدم جواز النافله إلى غير القبلة اختيارا من غير استثناء، و كذا جواز الفريضه إلى ركن من أركان الكعبه بحيث يتجرّد عن أصل و يتوجّه إلى جزء من الركن بمقدار ما يحاذى بدن المصلّى. و يعضده أيضا ما سيأتى من دعوى اتفاق المتأخرين على جواز التطوع على السطح بعد أن يبرز من الكعبه شيئا بين يديه بحيث يكون مواجهها و مستقبلا له في أحواله. و بالجمله فكل هذه القرائن أمور واضحه على ما ذكره، كما لا يخفى على من تأمل و تدبر (منه دام فضله).

و لهذا منع الشيخ في الخلاف و القاضى و غيرهما (١) من صلاه الفريضة جوفها، و يعضده الصحيحان الناهيان عنه (٢)، و غيرهما (٣).

و الموثق المرخص لفعالها فيها (٤) - مع قصوره عن المقاومه لهما سندا - موافق للعامه، فقد نسبه في المنتهى إلى جماعه منهم، و منهم أبو حنيفه (٥).

نعم هو مشهور بين المتأخرين، بل عليه عاقبتهم (٦)، و في السرائر الإجماع عليه (٧).

و به - مضافا إلى الموثقه المعتضده بالشهره - يصرف النهى فى الصحيحين و غيرهما إلى الكراهه، سيما مع تبديل النهى فى أحدهما فى بعض الطرق ب «لا تصلح» (٨)، المشعر بالكراهه، بل جعله الشيخ صريحا، مع أنه

ص: ٢٦٠

-
- ١- الخلاف ١:٤٣٩، القاضى فى المهذب ١:٧٦، و مال إليه البههاني فى حاشيه المدارك: (المدارك الحجرى): ٢٥٧. ١٣٠.
 - ٢- الأول: الكافى ٣:١٨/٣٩١، التهذيب ٢:١٥٦٤/٣٧٦، الوسائل ٤:٣٣٦ أبواب القبله ب ١٧ ح ١ الثانى: التهذيب ٥:٩٥٣/٢٧٩، الاستبصار ١:١١٠١/٢٩٨، الوسائل ٤:٣٣٧ أبواب القبله ب ١٧ ح ٣.
 - ٣- المقنع: ٤٤٧، الوسائل ٤:٣٣٨ أبواب القبله ب ١٧ ح ٩.
 - ٤- التهذيب ٥:٩٥٥/٢٧٩، الوسائل ٤:٣٣٧ أبواب القبله ب ١٧ ح ٦.
 - ٥- المنتهى ١:٢١٨.
 - ٦- فى «م» زياده: كما صرح به.
 - ٧- السرائر ١:٢٦٦.
 - ٨- التهذيب ٥:٩٥٤/٢٧٩، الاستبصار ١:١١٠٢/٢٩٨، الوسائل ٤:٣٣٧ أبواب القبله ب ١٧ ح ٤.

رواه بطريق آخر «تصلح» (١) بدون لا، و هو صريح في الجواز.

و هنا روايتان لم أجد عاملا بهما، مع ضعف إحداهما بالجهالة، و الأخرى بالإرسال، ففي الأولى: عن الرجل إذا حضرته صلاة الفريضة و هو في الكعبة و لم يمكنه الخروج منها: «استلقى على قفاه و يصلّي إيماء» (٢) الحديث.

و في الثانية: «يصلّي إلى أربع جوانبها إذا اضطر إلى ذلك» (٣).

قال في الذكرى بعد نقل هذه: هذا إشاره إلى أن القبلة إنما هي جميع الكعبة، فإذا صلّي في الأربع فكأنه استقبل جميع الكعبة (٤). و هو حسن.

و فيها بل و في الأولى أيضا- كالرواية الآتية (٥)- تأييد لما قدّمناه من أن القبلة هي مجموع قطر الكعبة يجب استقباله و لو بعضا حيث كان خارجها. لكن ضعف سندهما و معارضتهما بعضا مع بعض يمنع عن العمل بهما، و إن تؤيدا بالصحيحين الناهيين، لما عرفت من مرجوحتهما بالإضافة إلى موثقه المعتضده بالشهره، و حكاية الإجماع المتقدمه، لكنّها معارضة بنقل الشيخ في الخلاف الإجماع على المنع (٦).

و الشهره المرجحه معارضه باحتمال التقيه، الموجب للمرجوحه.

و الموثقه لا تعارض الصحيحين من وجوه عديده، و إن كانت صريحه.

ص: ٢٤١

١- التهذيب ٢: ١٥٩٧/٣٨٣، و الموجود فيه «لا تصلح» أيضا، نعم نقله بدون «لا» في الوسائل ٤: ٣٣٧ أبواب القبلة ب ١٧ ح ٥، و قال في ذيله: لفظه «لا» هنا غير موجوده في النسخه التي قوبلت بخطّ الشيخ، و هي موجوده في بعض النسخ.

٢- التهذيب ٥: ١٥٨٣/٤٥٣، الوسائل ٤: ٣٣٨ أبواب القبلة ب ١٧ ح ٧ بتفاوت فيهما.

٣- الكافي ٣: ١٨/٣٩١، الوسائل ٤: ٣٣٦ أبواب القبلة ب ١٧ ح ٢.

٤- الذكرى: ١٥١.

٥- في ص: ٢٥٧.

٦- الخلاف ١: ٤٣٩.

و الاحتياط اللانزم المراعاة فى العبادة التوقيفيه يقتضى المنع عن فعل الفريضة جوف الكعبه إلا مع الضروره المسوّغه له. و لكن الأقرّب الجواز مع الكراهه بلا شبهه.

لو صَلَّى على سطحها أبرز بين يديه شيئاً منها

إشارة

و لو صَلَّى على سطحها صَلَّى قائماً و أبرز بين يديه شيئاً منها و لو (١) قليلاً- ليكون توجّهه إليه، و يراعى ذلك فى جميع أحواله حتى الركوع و السجود، فلو خرج بعض بدنه عنها أو ساواها فى بعض الحالات كما لو حاذى رأسه نهايتها حال السجود بطلت صلاته.

هذا هو المشهور بين المتأخرين، بل عليه عامتهم، على الظاهر، المصرّح به فى التنقيح و غيره (٢)، وفاقاً منهم للحلى و المبسوط (٣)، و لكن عبارته قاصره عن إفاده الوجوب، لتعبيره عن الأمر بالصلاه قائماً بجوازها الذى هو أعم منه، و إن أرجعه الماتن إليه، قال: لأن جواز الصلاه قائماً يستلزم الوجوب، لأن القيام شرط مع الإمكان (٤).

و هو حسن لو كان بناء الشيخ على ما ذكره من حصول الاستقبال باستقبال المبرز من الكعبه و أمّا على ما قدّمناه - و هو خيرته فى المسأله السابقه - من أنّ القبلة إنّما هى مجموع قطر الكعبه و لو بعضاً ممّا يحاذيه المصلّى فلا يستلزم الجواز الوجوب، لاحتمال كون المراد منه مطلق الرخصه. و وجهه دوران الأمر بين فوات الاستقبال لو صَلَّى قائماً، أو القيام و نحوه من الواجبات

ص: ٢٤٢

- ١- فى المختصر المطبوع زياده: كان.
- ٢- لم نعثر فى التنقيح على التصريح بذهاب عامّه المتأخرين إلى ذلك. انظر التنقيح ١: ١٧٤. نعم، نقله فى مفتاح الكرامه ٢: ٨٢ عن غايه المرام، و ادّعى فى روض الجنان: ٢٠٣ الشهره بل الإجماع على ذلك.
- ٣- الحلى فى السرائر ١: ٢٧١، المبسوط ١: ٨٥.
- ٤- المعبر ٢: ٦٨.

لو صَلَّى مستلقيا موميا، وحيث لا ترجيح فلم يبق إلا التخيير، كذا قيل (١).

و فيه نظر، لفوات الاستقبال المأمور به في الكتاب و السنه على التقديرين. و مع ذلك فترجيح الصلاه قائما أظهر، لعدم فوات شيء من الواجبات معه عدا الاستقبال. و لا كذلك الصلاه مستلقيا، لفوات القيام و الركوع و السجود و رفع الرأس منهما معها، فيكون الأول بالترجيح أولى.

و من هنا ظهر مستند الأكثر في تعيين الصلاه قائما، و هو الأقوى.

و يتعين الإبراز، أما على ما اختاروه في القبله و أنه ما حاذى المصلّي من أبعاضها مطلقا فظاهر.

و أما على ما ذكرناه، فللاحتياط اللازم المراعاة، مضافا إلى الإجماع من كل من جوّز الصلاه قائما.

و الفرق بين المختار و ما اختاروه إنّما هو أصل جواز الصلاه عليها اختيارا، فيأتي على مختارهم و لا- على المختار إلا- مع الاضطرار. و حكى التصريح بعدم الجواز هنا إلا مع الاضطرار عن المهذب و الجامع (٢).

و قيل و القائل الشيخ في النهايه و الخلاف (٣)، مدّعا فيه الإجماع، و القاضي و غيرهما (٤): إنه لو صَلَّى فوقها وجب عليه أن يستلقى و يصلّي موميا إلى البيت المعمور للخبر (٥).

و فيه ضعف سنداً و مقاومه، كالإجماع، للأدله الداله على لزوم الأفعال

ص: ٢٤٣

١- انظر كشف اللثام ١: ١٧٢.

٢- المهذب ١: ٨٥، الجامع للشرائع: ٦٤.

٣- النهايه: ١٠١، الخلاف ١: ٤٤١.

٤- القاضي في المهذب ١: ٨٥، جواهر الفقه: ٢٠ و اختاره الصدوق في الفقيه ١: ١٧٨.

٥- الكافي ٣: ٢١/٣٩٢، التهذيب ٢: ١٥٦٦/٣٧٦، الوسائل ٤: ٣٤٠ أبواب القبله ب ١٩ ح ٢.

الواجبه من القيام و الركوع و غيرهما، المعترضه من أصلها بالإجماع، و في خصوص المسأله بالشهره العظيمه المتأخره التي كادت تكون إجماعاً، بل لعلها إجماع في الحقيقه، كما صرّح به في روض الجنان (١).

يتوجه أهل كل إقليم إلى سمت الركن الذي يليهم

و اعلم أنه ذكر جماعه من الأصحاب (٢) أنه يجب أن يكون توجه أهل كل إقليم إلى سمت الركن الذي يليهم، فأهل المشرق - و هم أهل العراق و من والاهم و كان في جهتهم إلى أقصى المشرق و جنبيه مما بينه و بين الشمال و الجنوب - إلى الركن الذي يليهم، و هو الركن العراقي الذي فيه الحجر الأسود، و أهل المغرب إلى الغربي، و أهل الشام إلى الشامي، و أهل اليمن إلى اليمنى.

و هذا لا يلائم شيئاً من القولين المتقدمين في قبله النائي: أنها جهه الكعبه أو الحرم، فإنهما أوسع من ذلك، فلا يتم الحكم بوجوب التوجه إلى سمت الركن نفسه، إلا - أن يراد بسمت الركن سمت الكعبه. و لا - بأس به، إلا - أنه لا - فائده لذكره هنا بعد معلوميته سابقاً، لكنهم أعرف بما قالوه.

و مع ذلك فالتعبير بسمت الركن أولى من التعبير بالركن، كما اتفق في القواعد (٣)، لإيهامه وجوب التوجه إلى عينه لا سمته.

و لذا قال المحقق الثاني: و المراد بالإقليم هنا الجهه و الناحيه، و يتوجه أهل كل إقليم إلى ركنهم توجههم إلى جهه الركن الذي يليهم، لأنّ البعيد لما كان قبلته الجهه - و كونها أوسع من الكعبه بمراتب أمر معلوم - فلا بد أن يراد بتوجههم إلى الركن توجههم إلى جهته. أو يراد أن حق توجههم الصحيح في

ص: ٢٦٤

١- روض الجنان: ٢٠٣.

٢- منهم المفيد في المقنعه: ٩٦، و الديلمى في المراسم: ٦٠، و المحقق في المعبر ٢: ٦٩.

٣- القواعد ١: ٢٦.

الواقع الذى ليس فيه ميل أصلاً ولا انحراف: أن يكون إلى الركن الذى يليهم، وإن اكتفى منهم بالتوجه إلى الجبهة، لأن البعد يمنع عن العلم بذلك.

انتهى (١).

و هو حسن، إلا أن قوله فى التوجيه الأخير: حق توجيههم الصحيح..

غير مفهوم للبعد، لأن التوجه الصحيح بالنسبة إلى الركن القريب إنما هو إلى نفس الكعبه و أى قطر منها يحاذى المصلّى و لو كان ركنًا مخالفًا لركنه، كما إذا توجه إلى الركن اليمنى و هو عراقى مثلاً، فإنه صحيح، و بالنسبة إلى البعيد جهتها، و هى أوسع من الركن، كما مضى، فحصره التوجه الصحيح فيما ذكره غير مستقيم على التقديرين، و لا أعرف وجهه، و هو أعرف بما حرّره.

و كيف كان فقد ذكر الأصحاب لأهل الأركان علامات:

فلأهل الشام جعل الجدى (٢) خلف الكتف اليسرى، و سهيل عند طلوعه بين العينين، و عند غروبه على العين اليمنى، و بنات النعش عند غيوبتها خلف الاذن اليمنى.

و لأهل اليمن جعل الجدى بين العينين، و سهيل عند غيوبته بين الكتفين.

و لأهل المغرب جعل الجدى على الخدّ الأيسر، و الثريا و العيوق على اليمين و اليسار.

و لأهل السند و الهند جعل الجدى إلى الاذن اليمنى، و سهيل عند طلوعه خلف الاذن اليسرى، و بنات النعش عند طلوعها على الخدّ الأيمن، و الثريا عند غيوبتها على العين اليسرى.

ص: ٢٦٥

١- راجع جامع المقاصد ٥٣: ٢.

٢- قال فى المغرب ٧٧: ١: الجدى: العاشره من البروج، و يقال لكوكب القبله جدى الفرقد.. و المنجمون يسمّونه الجدى على لفظ التصغير فرقا بينه و بين البرج.

ولأهل البصره و فارس جعل الجدى على الخدّ الأيمن، و الشوله إذا نزلت للمغيب بين العينين، و النسر الطائر عند طلوعه بين الكتفين.

ولأهل المشرق ما أشار إليه بقوله يجعلون المشرق إلى المنكب و هو مجمع العضد و الكتف الأيسر، و المغرب إلى الأيمن هذه علامه و اخرى أن يجعلوا الجدى و هو نجم مضىء في جملة أنجم بصوره سمكه يقرب من القطب الشمالى، الجدى رأسها و الفرقدان ذنبها خلف المنكب الأيمن، و ثالثه أن يجعلوا الشمس عند الزوال محاذيه لطرف الحاجب الأيمن مما يلي الأنف و رابعه ذكرها بعضهم (١)، و هى: جعل القمر ليله السابع من كل شهر عند غروب الشمس بين العينين، و كذا ليله إحدى و عشرين عند طلوع الفجر.

و مستندهم فى هذه العلامات قوانين الهيئه، فإنها مفيده للظن بالغالب بالعين، و القطع بالجهه، كما ذكره جماعه (٢). و إلا فلم يرد بشىء منها نص و لا روايه، عدا العلامه الثانيه لأهل العراق، فقد ورد بها نصوص، منها الموثق:

«عن القبله، فقال: ضع الجدى فى قفاك و صلّ» (٣).

و منها المرسل: أكون فى السفر و لا أهتدى إلى الكعبه بالليل، فقال:

«أ تعرف الكوكب الذى يقال لها جدى؟» قلت: نعم، قال: «اجعله على يمينك، و إذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك» (٤).

و منها المروى عن تفسير العياشى فى تفسير و بالتَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ [١] (٥).

ص: ٢٦٦

١- كالشيخ البهائى فى الحبل المتين: ١٩٢.

٢- منهم الشهيد فى الذكري: ١٦٢، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١: ١١٢.

٣- التهذيب ١٤٣/٤٥، الوسائل ٤: ٣٠٦ أبواب القبله ب ٥ ح ١.

٤- الفقيه ١٨١/١٨٦، الوسائل ٤: ٣٠٦ أبواب القبله ب ٥ ح ٢.

٥- النحل: ١٦.

قال: «هو الجدى، لأنه نجم لا يزول، و عليه بناء القبله، و به يهتدى أهل البرّ و البحر» (١).

و نحوه آخر مروى فيه أيضا فى تفسيره (٢).

و هى و إن كانت مطلقه ليس فيها التقييد بأهل العراق لكنّها خصّت بهم بقريته الرواه، لكونهم منهم، لكنها مع ذلك لا تخلو من إجماع، سيما الروايات الأخيره، مع ضعف أسانيدھا جملة بالإرسال، و الضعف بالسكونى فى المشهور بين الطائفة (٣).

فإذا العمده هو استعمال قوانين الهيئه. و عليه لا- يستقيم جعل الأمور الأخره علامات لأهل العراق على الإطلاق، كما تبّه عليه جماعه من المحققين (٤)، فقيدوا المشرق و المغرب بالاعتداليين، حاكين له عن الأكثر، و جملة منهم (٥) قيدوا الجدى بحاله غايه ارتفاعه، بأن يكون إلى جهه السماء و الفرقدان إلى جهه الأرض، أو غايه انخفاضه عكس الأول.

و مع ذلك فقالوا: إن بين العلامات الثلاث الأول اختلافا واضحا، فإن العلامه الأولى -سواء قيد المشرق و المغرب بالاعتداليين، أو كان المقصود أن

ص: ٢٤٧

١- تفسير العياشى ٢/١٢/٢٥٦، الوسائل ٤:٣٠٧ أبواب القبله ب ٥ ح ٣.

٢- تفسير العياشى ٢/١٣/٢٥٦، الوسائل ٤:٣٠٧ أبواب القبله ب ٥ ح ٤.

٣- و قد وثقه الشيخ فى العده: ٣٨٠، و حكى عن المحقق فى رساله العزيه أنه ثقّه أجمع الأصحاب على العمل بروايته، و حكاه عنهما فى خاتمه الوسائل ٣١٨، ٢٣١، ٢٣٠، ٣٠، و وثقه أيضا المحقق الداماد فى الرواشح السماويه: ٥٧، ٥٦، فضعفه من المشهورات التى لا- أصل لها. و لمزيد الاطلاع راجع رجال السيد بحر العلوم ٢:١٢١-١٢٥، مفتاح الكرامه ٨: ٢٥٦، تنقيح المقال ١:١٢٧-١٢٩، الكنى و الألقاب ٢:٢٨٥، ٢٨٦.

٤- منهم الشهيدان فى البيان: ١١٤، و روض الجنان: ١٩٦، و الفاضل المقداد فى التنقيح ١: ١٧٤، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢: ٥٤.

٥- كالشهيد الثانى فى روض الجنان: ١٩٦، و الفاضل الهنذى فى كشف اللثام ١: ١٧٤.

يجعل مشرق يوم على اليسار و مغرب ذلك اليوم على اليمين-تقتضى محاذاه نقطه الجنوب، و كذا العلامه الثالثه، و أمّا الثانيه فتقتضى انحرافا بيّنا عنها نحو المغرب، و هو الموافق لمعظم بلاد العراق.

و الأولى حمل العلامه الاولى و الثالثه على أطراف العراق الغربيه، كالموصل، و بلاد الجزيره، فإن قبلتهما تناسب نقطه الجنوب. و العلامه الثانيه على أوساط العراق، كبغداد و الكوفه و الحله و المشاهد المقدسه، فإنه تنحرف قبلتها عن نقطه الجنوب نحو المغرب. و أما أطرافها الشرقيه-كالبصره-فهى أشدّ انحرافا، و يقرب منها تبريز و أردبيل و قزوين و همدان و ما والاها من بلاد خراسان. و نزلوا إطلاق عبائر الأصحاب على ما ذكره.

و فيه بعد، و لذا جعل ذلك سيلا إلى سهوله الأمر فى القبله و اتساع الدائره فيها، و أنه لا ضروره إلى ما ذكره أرباب الهيئه.

مضافا إلى خلوّ النصوص عن بيان العلامات بالكليه، إلا ما مرّ إليه الإشاره، و قد عرفت أيضا إجماله.

و مع ذلك فقد ورد فى الصحيح و غيره: «ما بين المشرق و المغرب قبله» (١).

قيل: و يؤيد ذلك بأوضح تأييد ما عليه قبور الأئمه عليهم السلام فى العراق من الاختلاف، مع قرب المسافه بينها على وجه يقطع بعدم انحراف القبله فيه، مع استمرار الأعصار و الأدوار من العلماء الأبرار على الصلاه عندها، و دفن الأموات، و نحو ذلك، و هو أظهر ظاهر فى التوسعه كما لا يخفى (٢).

و فيه نظر، يظهر وجهه بالتدبر فيما ذكره شيخنا فى روض الجنان، فقال

ص: ٢٤٨

١- الفقيه ١٨٠/٨٥٥، الوسائل ٤:٣١٤ أبواب القبله ب ١٠ ح ٢.

٢- الحدائق ٣٨٧:٦.

فى جملة كلام له: و أما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها-أى بين العلامات الثلاث-و عدم تأثيره فى الوجه ففاسد، لما تقدم فى تحقيق الوجه من اعتبار تعيين (١) الكعبه [أو] (٢) ظلها أو احتمالها، و هذا القدر من التفاوت لا يبقى معه شىء منها. فإن كان بالموصل مثلا و كان عارفا مجتهدا فى القبلة يقطع بكونه -إذا انحرف عن نقطه الجنوب نحو المغرب بنحو ثلث ما بين الجنوب و المغرب الاعتداليين- خارجا عن سمت الكعبه. و كذا من كان بأطراف العراق الشرقيه -كالبصره- إذا استقبل خط الجنوب. و هذا أمر لا يخفى على من تدبر قواعد القبلة و ما يتوقف عليه من المقدمات. و من طريق النص إذا كان جعل الجدى على الأيمن يوجب مسامته الكعبه فى الكوفه التى هى بلد الراوى و نحوها كيف يوجب مسامتها إذا كان بين الكتفين؟! البعد ما بينهما بالنسبه إلى بعد المسافه، فإن الانحراف اليسير عن الشىء مع البعد عنه يقتضى انحرافا فاحشا بينه و بين محاذاته، فإننا إذا أخرجنا خطين من نقطه واحده لم يزالا- يزدادان بعدا كلما ازدادا امتدادا، كما لا يخفى. و أيضا: فلو كان جعله بين الكتفين محصيا للوجه كان الأمر بجعله على اليمنى لغوا خاليا عن الحكمه (٣).

و إنما ذكرناه بطوله لحسن مفاده و جوده محصوله.

و لذا منع هو و كثير من الأصحاب- كالمحقق الثانى و جملة ممن تأخر عنهما (٤)- عما قيل: من أنه يستحب التياسر لأهل المشرق عن سمتهم قليلا (٥) قالوا: لأن البعد الكثير لا يؤمن معه الانحراف الفاحش بالميل

ص: ٢٦٩

١- فى «ل» و «ش»: تعين، و فى المصدر: يقين.

٢- فى النسخ: و. ما أثبتناه من المصدر.

٣- روض الجنان: ١٩٨.

٤- جامع المقاصد ٥٧: ٢، و انظر المدارك ١٣٠: ٣، و المفاتيح ١١٣: ١.

٥- مصباح المتهدج: ٢٤، الجامع للشرائع: ٦٣، و انظر ص ٢٥٢.

و مع ذلك هو أى هذا الحكم بناء أى مبنى على توجّههم إلى الحرم كما يستفاد من النصوص الداله عليه.

منها: الخبر: عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبله، و عن السبب فيه، فقال: «إن الحجر الأسود لما انزل به من الجنّه و وضع فى موضعه جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر، فهى عن يمين الكعبه أربعة أميال و عن يساره ثمانية أميال، كله اثنا عشر ميلا، فإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حدّ القبله لقلّه أنصاب الحرم، و إذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حدّ القبله» (١) و نحوه المرفوع (٢).

و الرضوى: «إذا أردت توجّه القبله فتياسر مثل (٣) ما تيامن، فإن الحرم عن يمين الكعبه أربعة أميال و عن يسارها ثمانية أميال» (٤).

و المبنى عليه ضعيف كما تقدم (٥). و كذا النصوص الوارده هنا سندا، لرفع الثانى، و إرسال الأوّل فى التهذيب، و ضعفه فى الفقيه، لتضمّن سنده محمد ابن سنان و مفضّل بن عمر الضعيفين عند الأكثر، و الرضوى قاصر عن الصحّ، و إنما غايته القوّه، و هى بمجرّدها لا تصلح لمعارضه الاعتبار الذى ذكره الجماعه، فما ذكروه لا يخلو عن قوّه.

و لذا توقف فيه فى ظاهر الدروس (٦)، كالماتن فى ظاهر عبارته، إلا أنّ

ص: ٢٧٠

١- الفقيه ١٧٨/٨٤٢: ١، التهذيب ١٤٢/٤٤: ٢، علل الشرائع: ١/٣١٨، الوسائل ٤: ٣٠٥ أبواب القبله ب ٤ ح ٢.

٢- الكافي ٣: ٦/٤٨٧، التهذيب ١٤١/٤٤: ٢، الوسائل ٤: ٣٠٥ أبواب القبله ب ٤ ح ١.

٣- فى المصدر: «مثلى».

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ٩٨، المستدرک ٣: ١٨٠ أبواب القبله ب ٣ ح ١.

٥- فى ص ٢٥٢.

٦- الدروس ١٥٩.

ظاهر من تقدّمهم من الأصحاب عدم الخلاف في رجحان التياسر، وإن اختلفوا في استحبابه، كما هو المشهور على الظاهر، المصرّح به في عبائر هؤلاء الجماعة حدّ الاستفاضه (١)، وغيرهم كالشّهد في الذكري، و بها قد اختاره (٢).

أو وجوبه، كما هو ظاهر جماعه من القدماء، ومنهم الشيخ في كثير من كتبه و منها الخلاف مدعيا عليه الإجماع (٣)، و حكي أيضا عن غيره (٤). فيمكن أن يجبر بذلك ضعف سند الروايات أو قصورها.

و البناء المتقدم و إن كان ظاهر كثير من الأصحاب، كالفاضل في المنتهى و المحقق الثاني و الشّهد الثاني و جملة ممن تبعهم (٥)، و لكن ظاهر آخرين - كالفاضل في المختلف و التحرير و الإرشاد و القواعد و الشّهد في الذكري و غيرهما (٦) - أطراد الحكم على كل من القول بالمبنى عليه و مقابله، لتصريحهم بهذا الحكم مع اختيارهم القول الثاني.

و لعل وجهه ما ذكره في الذكري و غيره: من أنّ القبلة هي الجبهه، و لا يخفى ما فيها من السعه (٧). و مرجعه إلى ما مرّ إليه الإشاره من سهوله الأمر في

ص: ٢٧١

-
- ١- الدروس: ١٥٩، جامع المقاصد ٥٦: ٢، روض الجنان: ١٩٩، المدارك ١٣٠: ٣، المفاتيح ١١٣: ١.
 - ٢- الذكري: ١٦٧.
 - ٣- الخلاف ٢٩٧: ١، النهايه: ٦٣، المبسوط ٧٨: ١.
 - ٤- كالشيخ أبي الفتوح في تفسيره ٢٢٤: ١، و ابن حمزه في الوسيله: ٨٥.
 - ٥- المنتهى ٢١٩: ١، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٥٦: ٢، الشّهد الثاني في روض الجنان: ١٩٨، و انظر المدارك ١٣٠: ٣، و مفاتيح الشرائع ١١٣: ١.
 - ٦- المختلف: ٧٧، التحرير ٢٨: ١، الإرشاد ٢٤٥: ١، القواعد ٢٦: ١، الذكري: ١٦٧، و انظر الشرائع ٦٦: ١، و الجامع للشرائع: ٦٣.
 - ٧- الذكري: ١٦٧.

القبله، و لكن فيه ما عرفته (١).

فإذا: العمده هي النصوص المعمول عليها بين الطائفة، مضافاً إلى حكاية الإجماع المتقدمه، وإن لم يصلح للحجيه، لو هنه بندره القول به من حيث دلالتة على الوجوب، و لم نر قائلًا به عدا الناقل و نادر. و كيف كان فهو أحوط من الترك، لضعف القول به بضعف دليله عن المقاومه لما دلّ على رجحان التياسر من الإجماع المنقول و النص المعمول به.

و أمّا ما ربما يجاب عنه: بوروده مورد التقيه، لكون المحاريب المشهوره المبنيه فى العراق فى زمان خلفاء الجور و لا- سيمًا المسجد الأ-عظم كانت مبنيه على التيامن عن القبله، و لم يمكنهم إظهار خطأ هؤلاء الفسقه، فأمرؤا شيعتهم بالتياسر عن تلك المحاريب، معللين بما عرفته من العله، لئلا يشتهر منهم عليهم السلام الحكم بخطأ من مضى من هؤلاء الكفره (٢).

فغير مفهوم للعبد، فإن مراعاة التقيه على تقدير ثبوت بناء المساجد على التيامن تقتضى أمر الشيعة بمتابعه قبله هؤلاء الفجره، كى لا يعرفوا فيقتلوا، لا أن يأمرؤا بالمخالفه لهم فيؤخذ برقابهم.

و اعلم أنّ مقتضى الأصول و النصوص و فتوى الأصحاب من غير خلاف معروف: وجوب تحصيل العلم بالقبله عينا أو جهه مع الإمكان، و لو بالأمارات المتقدمه المستنده إلى القواعد الرياضيه، بناء على إفادتها العلم بالجهه، كما صرّح به جماعه، كالفاضلين فى المعتبر و المنتهى على ما حكى عنهما (٣)، و الشهيدين فى روض الجنان و الذكري (٤)، و إن كان يظهر من بعضهم إفادتها

ص: ٢٧٢

١- راجع ص: ٢٦٢.

٢- انظر البحار ٥٣: ٨١.

٣- المعتبر ٧٠: ٢، المنتهى ٢١٩: ١.

٤- روض الجنان: ١٩٤، الذكري: ١٦٢.

المظنه، و لعلها بالنسبه إلى العين، و إلا فالأمر بالنسبه إلى الجبهه كما ذكره الجماعه.

و إن فقد العلم جاز الاكتفاء بالظن الحاصل بأى نحو كان من الأمارات المفيده له، متحرّياً في ذلك الظن الأقوى، بلا خلاف إلا ما يحكى عن المبسوط، حيث أوجب الصلاه إلى أربع جهات إذا فقد العراقى ما نصب له من العلامات (١).

و هو غير ظاهر في المخالفه حتى في صورته حصول المظنه بجبهه القبلة من غير تلك العلامه، لاحتمال اختصاصه بصوره فقدها بالكليه كما هو الغالب، و لعله لذا لم ينقل عنه الخلاف هنا إلا نادراً. و على تقدير ظهور المخالفه فهو شاذ، محكى على خلافه الإجماع من المسلمين كآفه في كثير من العبائر، كالمعتبر و المنتهى و التحرير و التذكرة و الذكرى (٢)، و به صرح بعض الأجله، حيث قال: و هل له الاجتهاد إذا أمكنه الصلاه إلى أربع جهات؟ الظاهر إجماع المسلمين على تقديمه وجوباً على الأربع قولاً و فعلاً، و أن فعل الأربع حينئذ بدعه، فإن غير المشاهد للكعبه و من بحكمه ليس إلا مجتهداً أو مقلداً، فلو تقدّمت الأربع على الاجتهاد لوجب على عامه الناس و هم غيرهما أبداً، و لا قائل به.. إلى آخر ما قال (٣)، و نعم ما قال.

و المعتبره به مع ذلك مستفيضه، ففي الصحيح: «يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٤).

ص: ٢٧٣

١- المبسوط ٧٨: ١.

٢- المعتبر ٧٠: ٢، المنتهى ٢١٩: ١، التحرير: ٢٨، التذكرة ١٠٢: ١، الذكرى: ١٦٤.

٣- كشف اللثام ١٧٧: ١.

٤- الكافي ٣: ٧/٢٨٥، التهذيب ٢: ١٤٦/٤٥، الاستبصار ١٠٨٧/٢٩٥: ١، الوسائل ٤: ٣٠٧ أبواب القبلة ب ٦ ح ١.

قوائم، أو مطلقا كيف اتفق، أو بشرط التباعد بينها بحيث لا- يكون بين كل واحده و بين الأخرى ما يعدّ قبله واحده لقله الانحراف، على اختلاف الأقوال، إلا أن أشهرها بل و أصحها الأول، اقتصارا على المتبادر من النص و الفتوى.

و مع الضروره بخوف لصّ أو سبع أو نحوهما أو ضيق الوقت عن الصلوات الأربع يصلّى إلى أيّ جهه شاء ما قدر منها (١) و لو واحده، كما صرّح به جماعه (٢)، أو يصلّيها خاصه و لو قدر على الزياده، كما هو ظاهر العبارة و كثير من عبارات الجماعه (٣)، و هو الأوفق بالأصل، كالأول بالاحتياط اللازم المراعاة في العباده.

و لا- خلاف نصّ و فتوى في جواز الاقتصار عن الأربع صلوات بالمقدور منها أو الواحده في صوره الضروره. و إنما اختلفوا في وجوبها مع الإمكان على أقوال، ما في المتن من وجوبها أشهرها، بل في ظاهر المعتمد و المنتهى و شرح القواعد للمحقق الثاني أنّ عليه إجماعنا (٤)، و حكى التصريح به عن الغنيه (٥)، و هو الحجّه، مضافا إلى الأصل المتقدم إليه الإشاره من لزوم الإتيان بالأربع من باب المقدمه تحصيلا للأمر المطلق باستقبال القبلة.

و خصوص المرسل: قلت: جعلت فداك إنّ هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا أطبقت السماء علينا أو أظلمت فلم يعرف السماء كنا و أنتم سواء في الاجتهاد، فقال: ليس كما يقولون، إذا كان ذلك فليصلّ لأربع وجوه» (٦).

ص: ٢٧٥

١- في «ش» و «م»: يصلّى ما قدر منها إلى أيّ الجهات شاء.

٢- منهم المحقق في المعتمد ٢: ٧٠-٧١، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ١٧٩.

٣- انظر المقنعه: ٩٦، و المبسوط ١: ٧٨، و الوسيله: ٨٦، و السرائر ١: ٢٠٥.

٤- المعتمد ٢: ٧٠، المنتهى ١: ٢١٩، جامع المقاصد ٢: ٧٢.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٦.

٦- التهذيب ٢: ١٤٤/٤٥، الاستبصار ١: ١٠٨٥/٢٩٥، الوسائل ٤: ٣١١ أبواب القبلة ب ٨ ح ٥.

خلافًا للعماني (١)، وظاهر الصدوق كما قيل (٢)، فيصلى حيث شاء، و مال إليه الفاضل في المختلف و الشهيد في الذكري (٣)، و غيرهما من متأخري متأخري أصحابنا (٤).

التفاتا إلى الصحيح: «يجزى المتحير أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٥).

و الصحيح المروي في الفقيه: عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا و شمالا، فقال: «قد مضت صلاته، فما بين المشرق و المغرب قبله، و نزلت هذه الآية في قبله المتحير:

وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ [١] (٦).

و المرسل كالصحيح بابن أبي عمير المجمع على تصحيح ما يصح عنه:

عن قبله المتحير، فقال: «يصلى حيث يشاء» (٧).

و طعنا في الإجماع: بعدم المسموعيه في محل النزاع. و في الأصل:

بمنع وجوب الاستقبال مع الجهل بالقبلة استنادا إلى ما تقدم من معتبره. و في الخبر: بضعف السند بالإرسال و غيره، و المتن بتضمنه سقوط الاجتهاد من

ص: ٢٧٦

١- كما حكاه عنه في المختلف: ٧٧.

٢- حكاه عنه في المختلف: ٧٧، و انظر الفقيه ١: ١٧٩.

٣- المختلف: ٧٨، الذكري: ١٦٦.

٤- كالمحقق الأردبيلي في مجمع الفائده و البرهان ٢: ٦٧، و صاحبي المدارك ٣: ١٣٦، و الذخير: ٢١٨، و المحدث المجلسي في روضه المتقين ٢: ٢٠٥، و المحدث الكاشاني في المفاتيح ١: ١١٤، و المحدث الشيخ يوسف البحراني في الحقائق ٦: ٤٠٠. منه رحمه الله.

٥- الفقيه ١/١٧٩: ٨٤٥، الوسائل ٤: ٣١١ أبواب القبلة ب ٨ ح ٢.

٦- الفقيه ١/١٧٩: ٨٤٦، الوسائل ٤: ٣١٤ أبواب القبلة ب ١٠ ح ١. و الآية في البقره: ١١٥.

٧- الكافي ٣: ١٠/٢٨٦، الوسائل ٤: ٣١١ أبواب القبلة ب ٨ ح ٣.

أصله، وهو مخالف للإجماع الظاهر والمحكي (١).

و في الجميع نظر: لانجبار الضعف بالإرسال و غيره بالشهره العظيمه و الإجماعات المحكيه حدّ الاستفاضه التي كل منها حجه (٢) مستقلة.

و احتمال الاجتهاد الممنوع عنه، الاجتهاد في مسأله قبله فاقد العلم، و هي جمله أنه يعمل بالظن مع القدره عليه و إلا فيسقط اعتبار القبله.

و هو و إن بعد لكن لا- محيص عنه، جمعاً، و صيانه للنص عن المخالفه للإجماع مهما أمكن، سيّما مع اعتضاده- بعد فتوى الأصحاب و الإجماع المحكي- بالمرسل الآخر المروى في الفقيه من دون هذا المحذور، و كذا في الكافي (٣). مع أنه حجه مستقله بنفسه، لانجباره بما مضى، و بالأصل الذي قدّمناه.

و الجواب عنه بما مرّ (٤) فرع تسليم سند المنع. و هو غير مسلم، لإرسال الخبر الأخير و إن قرب من الصحيح، لضعفه عن المقاومه للمنجر بالعمل، لكونه أقوى منه، بل و من الصحيح و إن تعدّد و استفاض، على الصحيح.

و به يظهر الجواب عن الصحيحين الأوّلين. مع احتمال القدح في أوّلهما بأنّ راويه قد رواه بدل ما هنا: «يجزى التحري» (٥) لا المتحير، فيحتمل كون الأصل هذا و التحريف وقع في المبدل، و معه لا يصح الاعتماد عليه في مقابله ما مضى.

و اتحادهما سندا و متنا- غير ما وقع فيه الاختلاف- مع الأصل، يدفع

ص: ٢٧٧

١- راجع ص: ٢٦٩.

٢- في «م» زياده: برأسه.

٣- انظر الفقيه ١٨٠/٨٥٤، و الكافي ١٠/٢٨٦، الوسائل ٣١١، ٣١٠: ٤ أبواب القبله ب ٨ ح ٤، ١.

٤- من منع وجوب استقبال القبله مع الجهل بها. منه رحمه الله.

٥- كما تقدم في ص: ٢٧٠.

احتمال التعدد روايه، و أنه روى بهذا مرّه و بالآخر اخرى.

و فى الثانى منهما بأن محل الدلاله: «و نزلت هذه الآيه فى قبله المتخبر» إلى آخره. و هو كما يحتمل كونه من تتمته كذا يحتمل كونه من كلام الفقيه، بل هذا أظهر على ما يشهد به سياق الخبر، مع أنه مروى فى التهذيب بدون هذه الزيادة (١).

فإذا: يشكل الاستناد إلى هذه المعتبره سيمًا فى مقابله خصوص ما مرّ من المراسيل المنجبره بالشهره و الإجماعات المحكيه التى كل منها حجّه مستقله. و تخيل الجواب عنه بما مرّ إليه الإشاره، مضعّف بعدم انطباقه على قواعد الإماميه، كما مرّ غير مرّه.

ثمّ لو سلّم اعتبار هذه الأدله و خلوصها عن القوادح المتقدمه، فغايتها إيراد شبهه فى المسأله، بناء على أنّ ترجيحها على الأدله المقابله فاسد بلا شبهه. فينبغى الرجوع إلى مقتضى الأصل، و هو ما مرّ من لزوم فعل الأربع من باب المقدمه.

و القدر فيه -زيادة على ما مر- بإمكان تحصيل المأمور به بصلوات ثلاث إلى ثلاث جهات.

ممنوع بعدم تحصيل قبله الواقعيه بذلك، بل غايتها تحصيل ما بين المشرق و المغرب، و هو ليس بقبله، بل هى الجبهه المخصوصه التى لا يجوز الانحراف عنها و لو بشيء يسير، إلا فيما استثنى بالمره، و كون ما نحن فيه منه أوّل الكلام. و لا كذلك الصلاه إلى الأربع جهات، فإنّها و إن لم تحصل الجبهه الواقعيه كما هى، إلا أنه يدفع الزائد عنها بعدم القائل به بلا شبهه (٢).

ص: ٢٧٨

١- التهذيب ١٥٧/٤٨: ٢.

٢- فى «ح»: و لا شبهه.

و لو سلّم فساد هذا الأصل، فلنا أصل آخر هو استصحاب شغل الذمه اليقيني، المقتضى لوجوب تحصيل البراءة اليقينية، و مرجعه إلى استصحاب الحالة السابقة، و هو أخصّ من أصاله البراءة فتكون مخصّصه.

و للمحكى عن ابن طاوس، فأوجب استعمال القرعه، فإنها لكل أمر مشكل (١).

و يضعف بأنه لا إشكال هنا على كلّ من القولين السابقين، لاستناد كل منهما إلى حجّجه شرعيّه ينتفى معها الإشكال بالمره.

و من هنا ينقذ ما فى المدارك من نفى البأس عن هذا القول (٢)، مع أنّه اختار القول الثانى الذى مقتضاه جواز الصلاه إلى أىّ وجهه شاء، و صحّتها كذلك و لو من دون قرعه، و لا كذلك القول بلزومها، فإنّ مقتضاه البطلان لو صلّيت من دونها.

و اعلم أنّ من ترك الاستقبال إلى القبلة عمدا أعاد (٣) وقتا و خارجا، إجماعا، لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه.

مضافا إلى النهى المفسد للعباده، فكأنه ما أتى بها فيصدق الفوت، كما إذا ترك أصل الصلاه عامدا، فيجب القضاء.

مضافا إلى النصوص المستفيضة بإعادة الصلاه بترك القبلة (٤) بقول مطلق، خرج منها ما سيأتى لما يأتى، فيبقى الباقي.

لو صلّى ظانًا أو ناسيا و تبين الخطأ لم يعد ما كان بين المشرق و المغرب

و لو صلّى (٥) إلى القبلة ظانًا لجهتها، أو لضيق الوقت عن الصلاه

ص: ٢٧٩

١- الأمان من أخطار الأسفار و الأزمان: ٨١.

٢- المدارك ٣: ١٣٧.

٣- فى «ح» زياده: مطلقا.

٤- الوسائل ٤: ٣١٢ أبواب القبلة ب ٩.

٥- فى المختصر المطبوع: و لو كان.

إلى الجهات الأربع، أو لاختيار المكلف لها إن قلنا بتخيير المتحير أو ناسيا لمراعاة القبلة أو لجهتها و بعد الفراغ تبين الخطأ و الصلاة إلى غير القبلة لم يعد ما كان صلاّه بين المشرق و المغرب مطلقا، في وقت كان أو خارجا، إجماعا في الظان، كما في التنقيح و روض الجنان (١) و غيرهما (٢)، بل في المنتهى و عن المعبر أنّ عليه إجماع العلماء (٣).

و هو الحجّه، مضافا إلى المعبره المستفيضه، منها-زياده على الصحاح و غيرها المتضمنه لأن ما بين المشرق و المغرب قبله (٤)- خصوص الصحيح:

قلت: الرجل يقوم في الصلاة ثمّ ينظر بعد ما فرغ، فيرى أنّه قد انحرف من القبلة يمينا و شمالا، قال: «قد مضت صلاته، و ما بين المشرق و المغرب قبله» (٥).

و موثقه عمّار عنه عليه السلام: في رجل صلّى على غير القبلة، فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال: إن كان متوجّها فيما بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، و إن كان متوجّها إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثمّ يحوّل وجهه إلى القبلة ثمّ يفتح الصلاة» (٦).

و الخبر المروى عن قرب الإسناد: «من صلّى على غير القبلة و هو يرى أنه على القبلة ثمّ عرف بعد ذلك، فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق

ص: ٢٨٠

١- التنقيح الرائع ١: ١٧٧، روض الجنان: ٢٠٣.

٢- كالمفاتيح ١: ١١٤.

٣- المنتهى ١: ٢٢٣، المعبر ٢: ٧٢.

٤- الوسائل ٤: ٣١٤ أبواب القبلة ب ١٠.

٥- الفقيه ١: ٨٤٦/١٧٩، الوسائل ٤: ٣١٤ أبواب القبلة ب ١٠ ح ١.

٦- الكافي ٣: ٨/٢٨٥، التهذيب ٢: ١٥٩/٤٨، الاستبصار ١: ١١٠٠/٢٩٨، الوسائل ٤: ٣١٥ أبواب القبلة ب ١٠ ح ٤.

و المغرب» (١).

و نحوها المروى عن نوادير الراوندى: «من صَلَّى على غير القبلة فكان إلى غير المشرق و المغرب فلا يعيد الصلاة» (٢).

و ربما تنافى هذه النصوص الصحاح الآتية بلزوم الإعادة فى الوقت ما صَلَّى إلى غير القبلة، و نحوها عبائر كثير من قدماء الطائفة كالشيخين و المرتضى و الحلّى و ابن زهره (٣).

لكن الإجماعات المنقولة أوجبت تقييد إطلاق فتاويهم بالصورة الآتية (٤)، كما أوجبت هى -مضافا إلى المعتمبره المستفيضه المتقدمه- تقييد النصوص المطلقة بها.

يعيد الظانّ ما صلّاه إلى المشرق و المغرب فى وقته لا ما خرج وقته

و يعيد الظانّ بل كلّ من مرّ ما صلّاه إلى المشرق و المغرب إذا كان فى وقته و لا يعيد ما خرج وقته بإجماعنا الظاهر المحكى فى جملة من العبائر، كالخلاف و الناصريه و السرائر و المختلف و التنقيح و المدارك (٥)، و غيرها من كتب الجماعه (٦).

و هو الحجّه مضافا إلى الأصول و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمبره، ففى الصحيح و الموثق: قال: الرجل يكون فى قفر من الأرض فى

ص: ٢٨١

١- قرب الإسناد: ٣٩٤/١١٣، الوسائل ٤:٣١٥ أبواب القبلة ب ١٠ ح ٥.

٢- لم نعثر عليه فى نوادير الراوندى المطبوع، و قد نقله عنه فى المستدرک ٣:١٨٤ أبواب القبلة ب ٧ ح ١.

٣- المفيد فى المقنعه: ٩٧، الطوسى فى المبسوط ١:٨٠، «رسائل السيد ٣»: ٢٩، الحلّى فى السرائر ١:٢٠٦، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٦.

٤- و هى ما إذا صَلَّى منحرفا عن القبلة إلى اليمين و اليسار. منه رحمه الله.

٥- الخلاف ١:٣٠٢، الناصريه (الجوامع الفقهيّه): ١٩٤، السرائر ١:٢٠٥، المختلف: ٧٨، التنقيح الرائع ١:١٧٧، المدارك ٣:١٥١.

٦- كالمبسوط ١:٨٠، و المهذب البارع ١:٣١٠.

يوم غيم فيصلى لغير القبلة، ثم يصحى فيعلم أنه قد صلى لغير القبلة، كيف يصنع؟ قال: «إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده» (١).

وفيهما: «إذا صليت و أنت على غير القبلة و استبان لك أنك صليت و أنت على غير القبلة و أنت في وقت فأعد، و إن فاتك الوقت فلا تعد» (٢).

و كذا لو استدبر القبلة فيعيد في الوقت دون خارجه، إجماعاً في الأوّل.

و على الأصح في الثانى، وفاقاً للمرتضى و الحلّى (٣)، و هو الأشهر بين من تأخر، بل عليه عامتهم، إلا من ندر كالفاضل في جملة من كتبه و المقداد في الشرح و المحقق الثانى في شرح القواعد (٤)، مع أن الأوّل قد رجع عنه في المختلف (٥)، و الأخيرين لم يصرحا بهذا القول، بل الأوّل قد احتاط به، و الثانى قال: و العمل عليه، بعد أن قوى المختار، فلا خلاف منهم أيضاً حقيقه.

لإطلاق الأدلّة المتقدمه السليمه عما يصلح للمعارضه عدا ما يأتى، و ستعرف جوابه.

و قيل و القائل الشيخان (٦) و جماعه (٧): إنه يعيد مطلقاً و إن خرج

ص: ٢٨٢

- ١- الكافي ٣: ٩/ ٢٨٥، التهذيب ٢: ١٥٢/ ٤٧ و ١٥٣، الاستبصار ١: ١٠٩١/ ٢٩٦ و ١٠٩٢، الوسائل ٤: ٣١٧ أبواب القبلة ب ١١ ح ٦.
- ٢- الكافي ٣: ٣/ ٢٨٤، التهذيب ٢: ١٥١/ ٤٧، الاستبصار ١: ١٠٩٠/ ٢٩٦، الوسائل ٤: ٣١٥ أبواب القبلة ب ١١ ح ١.
- ٣- المرتضى جمل العلم و العمل «رسائل السيد ٣»: ٢٩، الحلّى في السرائر ١: ٢٠٥.
- ٤- الفاضل في نهايه الأحكام ١: ٣٩٩ و القواعد ١: ٢٧، و الإرشاد ١: ٢٤٥، المقداد في التنقيح الرائع ١: ١٧٨، جامع المقاصد ٢: ٧٥.
- ٥- المختلف: ٧٨.
- ٦- المفيد في المقنعه: ٩٧، الطوسى في المبسوط ١: ٨٠، و الخلاف ٣: ٣٠٣.
- ٧- منهم الديلمى في المراسم: ٦١، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٦، و القاضى في المهذب ١: ٨٧، و الشهيد في اللمعه (الروضه البهيه ١): ٢٠٢.

الوقت لموثقه عمار المتقدمه. وفيه قصور سندا و ضعف دلالة، كما تبّه عليه جماعه (1)، قالوا: فإن مقتضاها أنه علم و هو في الصلاة، و هو دالّ على بقاء الوقت، و نحن نقول بموجبه، إذ النزاع إنما هو فيما إذا علم بعد خروجه.

أقول: مع أن ظاهرها بقرينه السياق كون المراد بالاستدبار ما يعم التشريق و التغريب، و قضاء الصلاة معه خلاف الإجماع.

و بالجمله فالاستدلال بها ضعيف، سيّما في مقابله الأدلّه المتقدمه.

كالاستدلال باشتراط الصلاة بالقبلة بالنص و الإجماع، و المشروط منتف عند انتفاء شرطه، فهي إلى غير القبلة فائته، و من فاتته صلاه و جب عليه القضاء إجماعا، نصّا و فتوى، و إنما لم يجب إعادته ما بين المشرق و المغرب و لا قضاء ما صلّى إليهما للاتفاق عليهما نصّا و فتوى، كما مضى.

و بالخبرين: عن رجل صلّى على غير القبلة ثمّ تبين القبلة و قد دخل وقت صلاه أخرى، قال: «يصلّيها قبل أن يصلّى هذه التي قد دخل وقتها، إلا أن يخاف فوت التي دخل فيها» (2).

لمنع الأوّل بمنع الاشتراط بالقبلة، بل بظنها، فلا فوت، للامتنال، و لذا قال الفاضل في النهايه: و الأصل أنه إن كلف بالاجتهاد لم يجب القضاء، و إن كلف بالاستقبال و جب (3). انتهى.

و لا يرد أنه لو كفى الاجتهاد لم تجب الإعادته في الوقت، للخروج بالنص و الإجماع.

ص: ٢٨٣

١- انظر المدارك ٣: ١٥٣، و الذخيره: ٢٢٢.

٢- التهذيب ١٥٠، ١٤٩/٤٦، الاستبصار ١٠٩٩، ١٠٩٨/٢٩٧، الوسائل ٤: ٣١٣، أبواب القبلة ب ٩ ح ٥ بتفاوت يسير.

٣- نهايه الأحكام ١: ٣٩٩.

و لضعف الخبرين و قصورهما سندا و مكافاه لما مضى، بل و دلالة أيضا، لعدم تقيدهما بالاستدبار، بل هما عامان له و للتشريك و التغريب و ما دونهما، و هو خلاف الإجماع.

و تقيدهما بالأول جمعا بينهما و بين الأخبار المتقدمة فرع الشاهد عليه، و ليس، مضافا إلى استلزامه حمل المطلق على الفرد النادر، إذ الاستدبار الحقيقي قلما يتفق، سيما للمجتهد، كما هو بعض أفراد محلّ البحث.

و لا يرد مثله على النصوص السابقة، لعموم بعضها من حيث التعليل بقوله: «فحسبه اجتهاده».

مضافا إلى اعتضادها أجمع بالأصول العامّة، مثل أصاله البراءة، بناء على أن القضاء بفرض جديد، و لا يثبت إلاّ حيثما يصدق الفوت حقيقه، و لا يصدق هنا كذلك، بناء على أن الامتثال يقتضى الإجزاء و معه لا يصدق الفوت قطعا. و مع التنزّل فلا أقل من التردّد فى الصدق و عدمه، و بمجرد لا يخرج عن الأصل القطعى.

و من هنا يصح إلحاق الناسى بالظان فى عدم وجوب القضاء، كما عليه جماعه من أصحابنا كالشيخين (١)، و غيرهما، و كثير من المتأخرين (٢).

و زادوا فألحقوه به فى جميع الأحكام، حتى فى عدم الإعادة و لو صلّى منحرفا إلى ما بين المشرق و المغرب، كما صرّح الماتن هنا (٣).

و هو حسن، لعموم النصوص المتقدمة فى هذه الصورة له (٤)، كعموم

ص: ٢٨٤

١- المفيد فى المقنعه: ٩٧، الطوسى فى النهايه: ٦٤.

٢- كالعلامة فى التبصره: ٢٢، و الشهيدين فى الذكرى: ١٦٦، و الروض: ٢٠٣، و الأردبيلى فى مجمع الفائده ٢: ٧٦.

٣- حيث أفرد الظان بالذكر غير الناسى فى الصورتين الأخيرتين. منه رحمه الله.

٤- راجع ص ٢٧٤.

بعض الصحاح النافيه للقضاء خارج الوقت له أيضا (١)، بل و للجاهل مطلقا.

و لولاه لأشكال الإلحاق كليتا، لاقتضاء الأصل إعادته ما صلى إلى غير القبلة و لو لم يصل إلى حدّ التشريق و التغريب، كما ستعرفه.

خلافًا لآخرين، منهم الماتن في ظاهر عبارته هنا (٢)، فمنعوا عن إلحاقهما مطلقا، عملا- بالأصول، و تنزيلا- للنصوص على الظان، بدعوى اختصاصها به بحكم التبادر و غيره دونهما.

و فيهما نظر، لاختصاص الأصول بمنع الإلحاق في صورته عدم الإعادة في الوقت لا غيرها، بل مقتضاها فيه الإلحاق جدّا، أما صورته عدم القضاء فلما مضى، و أما صورته الإعادة في الوقت- كما إذا صلى مشرقا و مغربا- فبقاء وقت الأمر بالأداء فيجب امتثاله بعد ظهور المخالفه و الخطاء، مضافا إلى فحوى ما دلّ على لزومها على الظان، فهاهنا أولى.

و أما دعوى اختصاص النصوص به فممنوعه في بعضها، لعمومه له و للناسي بل الجاهل أيضا، بترك الاستفصال في مقام جواب السؤال مع قيام الاحتمال، المقتضى للعموم في المقال. لكن الحكم بشموله للجاهل بالحكم- نظرا إلى قطعته ما دلّ على كونه كالعامد- لا يخلو عن إشكال. و الاحتياط فيه لا يترك على حال.

ثمّ إن هذا كله إذا تبين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة كما قدّمناه.

و إذا تبين في أثناءها فكما بعد الفراغ في الصور الثلاث، إلا أنه يستدير إلى القبلة في الصورة الأولى منها (٣) بلا خلاف، بل عليه الإجماع في صريح

ص: ٢٨٥

١- راجع ص ٢٧٦ الرقم ٢.

٢- و منهم: الفاضل الآبي في كشف الرموز ١: ١٣٥، و العلامة في المختلف: ٧٩، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ١٨٠.

٣- و هي الصلاة إلى ما بين المشرق و المغرب. منه رحمه الله.

المدارك و عن ظاهر المعبر (١)،و عن المبسوط و فى غير نفى الخلاف عنه (٢).

و هو الحجّه،مضافا إلى صريح موثقه عمار السابقه (٣)،و فيها الدلاله على الاستيناف فى الصوره الثالثه،و لا خلاف فيها أيضا على الظاهر المحكى عن المبسوط (٤).

و يحتمل شمولها للصوره الثانيه أيضا إن عمّنا الاستدبار فيها للتشريق و التغريب،كما هو ظاهر سياقها،و تقدم الإشاره إليه سابقا (٥).و فيها الحجّه حينئذ على المبسوط فيما حكى عنه:من إلحاقه الصوره الثانيه بالأولى فى لزوم الاستداره إلى قبله نافيا الخلاف عنه (٦).مضافا إلى تطرّق الوهن إلى قوله و نفيه الخلاف بندرته و شدوده،مع عدم صراحه عبارته فى المخالفه،و احتمالها الموافقه لما عليه الجماعه و موثقه.

و إطلاقها فى صوره الاستيناف يقتضى عدم الفرق بين بقاء الوقت بعد القطع و عدمه.

و يشكل فى الثانى،بناء على أن الظاهر أن مراعاة الوقت مقدّمه على مراعاة قبله،و لذا يجب على الجاهل بها الغير المتمكن من الاجتهاد فيها أن يصلّى إلى حيث شاء فى الجملة أو مطلقا،بل مقدمه على جلّ واجبات الصلاه من الشرائط و الأجزاء.

و استشكل فيه الشهيدان أيضا (٧)،بل رجّح الإلحاق بالصوره الأولى ثانيهما

ص: ٢٨٦

١- المدارك ٣:١٥٤،المعتبر ٢:٧٢.

٢- المبسوط ١:٨١،و انظر الحدائق ٦:٤٣٠.

٣- فى ص: ٢٧٤.

٤- انظر المبسوط ١:٨١.

٥- فى ص: ٢٧٧.

٦- المبسوط ١:٨١.

٧- الذكرى: ١٦٦،المسالك ١:٢٣.

و سبطه في المدارك (١)، وغيرهما (٢) و هو الأقوى.

لا يصلّي الفريضة على الراحله اختياراً

و لا يجوز أن يصلّي الفريضة على الراحله اختياراً إجماعاً من العلماء، كما في المعتمر و المنتهى و الذكرى (٣)، لكنّه قال: إجماعاً، و أطلق.

و لا شبهه فيه إذا استلزم فوات الاستقبال، أو غيره من الشرائط و الأجزاء، للأصول المعترضه بالنصوص، منها الصحيح: «لا يصلّي على الدابه الفريضة إلّا مريض يستقبل به القبله» (٤) و نحوه الموثق (٥) و غيره (٦).

و يشكل إذا لم يستلزم الفوات، كالصلاه على الدواب المعقوله بحيث يؤمن عن الاضطراب و الحركه:

من إطلاق الفتوى و النصوص -بل عموم الصحيح منها من حيث الاستثناء- بالمنع.

و من انصرافه بحكم التبادر و الغلبه إلى الصوره الأولى خاصه. و الاستثناء في الصحيح يفيد عموماً في حالات المصلّي لا المركوب، كما هو واضح. و به صرح جماعه (٧) مختارين الجواز في هذه الصوره، وفاقاً للفاضل في النهايه (٨)، و لا يخلو من قوه. خلافاً للأكثر، فاختاروا المنع. و هو أحوط، تحصيلاً للبراءه القطعيه.

و هل الفريضة تشمل كل واجب حتى نحو الصلاه المنذوره، أم تختصّ

ص: ٢٨٧

١- المدارك ٣: ١٥٤.

٢- كالسبزواري في الذخيره: ٢٢٢.

٣- المعتمر ٢: ٧٥، المنتهى ١: ٢٢٢، الذكرى: ١٦٧.

٤- التهذيب ٣/٣٠٨، الوسائل ٤: ٣٢٥ أبواب القبله ب ١٤ ح ١.

٥- التهذيب ٣/٥٩٨، الوسائل ٤: ٣٢٦ أبواب القبله ب ١٤ ح ٧.

٦- التهذيب ٣/٩٥٤، الوسائل ٤: ٣٢٦ أبواب القبله ب ١٤ ح ٤.

٧- منهم الأردبيلي في مجمع الفائده ٢: ٦٤، و صاحب المدارك ٣: ١٤٣، و الحدائق ٦: ٤١٤.

٨- نهايه الأحكام ١: ٤٠٤.

بالصلوات الخمس اليوميه؟ مقتضى الإطلاق الأول، وصرّح به الفاضل في المنتهى و التحرير (١)، وفاقا للمحكى عن المبسوط (٢)، و تبعهما الشهيد في الذكرى. قال: و لا فرق في ذلك بين أن ينذرهما راكبا أو مستقرا على الأرض، لأنها بالنذر أعطيت حكم الواجب (٣).

و تنظر فيه جمع (٤)، قالوا: عملا- بالأصل، و عموم ما دلّ على وجوب الوفاء بالنذر، مضافا إلى الخبر: عن رجل جعل لله تعالى [عليه] أن يصلّى كذا و كذا، هل يجزيه أن يصلّى ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال: «نعم» (٥).

و فيه نظر، لاندفاع الأولين بعموم أدله المنع، فإنه بالنظر إليهما أخصّ فليقدّم.

و الخبر غير معلوم الصحة، و مع ذلك غير صريح الدلالة، بل و لا ظاهره إلا من حيث العموم لحالتي الاختيار و الضروره، و يمكن تخصيصه بالآخره جمعا بين الأدله.

إلا- أن يمنع عموم المانعه منها، باختصاصها- بحكم التبادر و الغلبه، و التعبير بلفظ الفريضه المستعمل كثيرا في النصوص فيما استفيد وجوبه من الكتاب لا السنه- بالصلوات الخمس اليوميه.

و لا يخلو عن قوه. و إن كان الأحوط عموم المنع، تحصيلا للبراءه اليقينيّه،

ص: ٢٨٨

١- المنتهى ٢٢٣: ١، التحرير ٢٩: ١.

٢- المبسوط ٨٠: ١.

٣- الذكرى: ١٦٧.

٤- منهم: صاحب المدارك ١٣٩: ٣، و السبزواري في الذخيره: ٢١٧، و صاحب الحقائق ٤١٠: ٦.

٥- التهذيب ٢٣١/٥٩٦: ٣، الوسائل ٣٢٦: ٤ أبواب القبله ب ١٤ ح ٦. و ما بين المعقوفين من المصدر.

سيما مع مقابله الفريضة بالنافله في بعض النصوص: أصلى في محملى و أنا مريض؟ قال، فقال: «أما النافله فنعم، و أما الفريضة فلا»
(١).

و هو مشعر بعموم الفريضة لكل صلاه واجبه و لو بالسنة، إلا أن الإشعار لا يصلح الاستناد إليه للمنع، مع ضعف السند بالإضمار و الجهالة، و تضمن الذيل الذى لم نذكره عدم جواز الفريضة على الراحله و لو حال الضروره، و لم يقل به أحد من الطائفة، كما عرفته.

و احترز بقوله: اختيارا، عن الصلاه عليها اضطرارا، لجوازها حينئذ إجماعا ظاهرا، و مصرّحا به فى المعتبر و المنتهى و غيرهما (٢).

و النصوص به - مع ذلك، بعد الأصول - مستفيضه جدّا، منها، زياده على المعتبرين السابقين (٣)، الصحاح، منها: يصيبنا المطر و نحن فى محاملنا و الأرض مبتّاه و المطر يؤذى، فهل يجوز لنا يا سيدي أن نصلى فى هذه الحاله فى محاملنا أو على دوابنا الفريضة؟ فوقّع عليه السلام: «يجوز ذلك مع الضروره الشديده» (٤).

و منها: «إن كنت فى أرض مخافه فخشيت لصا أو سبعا فصلّ الفريضة و أنت على دابّتك» (٥).

و فى النصوص الكثيره - و فيها الصحيح و غيره - : «أنه صلى رسول الله صلى الله عليه و آله الفريضة فى المحمل فى يوم و حل و مطر» (٦).

ص: ٢٨٩

١- التهذيب ٣/٣٠٨، الواسئل ٤:٣٢٧ أبواب القبله ب ١٤ ح ١٠.

٢- المعتبر ٢:٧٥، المنتهى ١:٢٢٢، و انظر كشف اللثام ١:١٧٦.

٣- فى ص: ٢٨١.

٤- التهذيب ٣/٢٣١، الواسئل ٤:٣٢٦ أبواب القبله ب ١٤ ح ٥.

٥- الكافي ٣/٤٥٦، الفقيه ٣:٣/٢٩٥، التهذيب ٣:٣٨١/١٧٢، الواسئل ٨:٤٤٢ أبواب صلاه الخوف و المطارده ب ٣ ح ١٠.

٦- الواسئل ٤:٣٢٦-٣٢٧ أبواب القبله ب ١٤ الأحاديث ٥، ٨، ٩.

و كما تجوز على الراحله للضرورة كذا تجوز ماشيا، كما صرح به جماعة (1)، و حكى عن الأصحاب كافه (2)، و يجمعهم صرح في المنتهى (3)، للأصول، و خصوص النصوص الداله عليه بالعموم و الخصوص.

ففي الصحيح: عن الرجل يخاف من سبع أو لص كيف يصلي؟ قال:

«يكبر و يومئ برأسه» (4) و نحوه آخر (5).

و في ثالث: عن الصلاة في السفر و أنا أمشي؟ قال: «نعم يومئ إيماء، و يجعل السجود أخفض من الركوع» (6).

و نحوها غيرها من الصحاح الداله عليه عموما من حيث الشمول للفريضة (7).

و من الداله عليه بالخصوص الرضوى، ففيه -بعد ما ذكر صلاه الراكب الفريضة على ظهر الدابه، و أنه يستقبل القبله بالتكبيره ثم يمضى حيث توجهت دابته، و أنه وقت الركوع و السجود يستقبل القبله و يركع و يسجد، إلى أن قال:-

«و تفعل فيها مثله إذا صليت ماشيا، إلا أنك إذا أردت السجود سجدت على الأرض» (8).

و قريب منه بعض النصوص المرخصه للفريضة على الراحله حال

ص: ٢٩٠

١- منهم المحقق في المعتبر ٢: ٧٧، و العلامه في نهايه الأحكام ١: ٤٠٧، و صاحب المدارك ٣: ١٤١.

٢- انظر الحدائق ٦: ٤١٢.

٣- المنتهى ١: ٢٢٣.

٤- التهذيب ٣: ٣٨٢/١٧٣، الوسائل ٨: ٤٤٢ أبواب صلاه الخوف و المطارده ب ٣ ح ٩.

٥- الكافي ٣: ٦/٤٥٧، التهذيب ٣: ٩١٢/٢٩٩، الوسائل ٨: ٤٣٩ أبواب صلاه الخوف و المطارده ب ٣ ح ١.

٦- الكافي ٣: ٧/٤٤٠، الوسائل ٤: ٣٣٥ أبواب القبله ب ١٦ ح ٤.

٧- الوسائل ٤: ٣٣٤ أبواب القبله ب ١٦.

٨- فقه الرضا (عليه السلام): ١٦٣، المستدرک ٣: ١٨٩ أبواب القبله ب ١٠ ح ٢.

الضرورة من حيث التعليل فيه بقوله عليه السلام: «فإنَّه تعالى أولى بالعدر» (١) وهو كالصريح في العموم.

مضافاً إلى الاعتبار، والأصول، وقوله سبحانه فرجالاً أو ركبناً [١] (٢).

و هل يجب الاستقبال بقدر الإمكان، كما ذكره جماعة (٣)، اقتصاراً في الضرورة المرخصه على قدرها؟.

أم يكفي الاستقبال بتكبيره الإحرام خاصه، كما في ظاهر الصحيح وغيره، معتضدا بإطلاقات الأخبار؟.

وجهان، أحوطهما الأول، بل لعله أظهرهما، لقوّه دليله، و ضعف معارضه من الإطلاق و ظاهر الخبرين، لاحتمال ورودهما مورد الغالب من عدم التمكن من الاستقبال فيما عدا التكبيره للراكب.

و إذا لم يتمكن من الاستقبال مطلقاً حتى في التكبيره سقط قولاً واحداً، للضرورة. كما أنه يجب الاستقبال فيها مع الإمكان قولاً واحداً، وبالإجماع صرح الفاضل في المنتهى هنا و سابقاً (٤)، وغيره هنا (٥).

و هل يجب التأخير إلى ضيق الوقت، أم يجوز مع السعه؟ مقتضى الإطلاقات نصاً و فتوى الثاني، و صريح الرضوى (٦) الأول، و به صرح الماتن في الشرائع في الماشى (٧). و هو أحوط، سيما مع أوفقيته بمقتضى

ص: ٢٩١

١- التهذيب ٢٣٢/٣:٦٠٣، الوسائل ٤:٣٢٥ أبواب القبلة ب ١٤ ح ٢.

٢- البقره: ٢٣٩.

٣- منهم العلامه في المنتهى ١:٢٢٣، و الشهيد الأول في الذكرى: ١٦٨، و صاحب المدارك ٣:١٤١.

٤- المنتهى ١:٢٢٣.

٥- انظر كشف اللثام ١:١٧٦.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ١٤٨.

٧- الشرائع ١:٦٧.

الأصول الداله على اعتبار القبله و سائر الشروط، فيجب تحصيلها و لو بالتأخير من باب المقدمه.

و رخص في النافله سفرا أن تصلى على الراحله حيثما توجهت الراحله و لو إلى غير القبله، إجماعا ظاهرا، و مصرحا به في المعبر و المنتهى و الذكري (١) و غيرها (٢)، و للصحاح المستفيضه و غيرها.

و يستفاد من جمله منها صحيحه عدم الاختصاص بالسفر و جوازها في الحضر، بل و ماشيا أيضا مطلقا، ففي الصحيح في الرجل يصلى النافله و هو على دابته في الأمصار، قال: «لا بأس» (٣). و نحوه آخر (٤).

و فيه: عن صلاه النافله في الحضر على ظهر الدابه إذا خرجت قريبا من أبيات الكوفه أو كنت مستعجلا بالكوفه، فقال: «إن كنت مستعجلا لا تقدر على النزول و تخوّفت فوت ذلك إن تركته و أنت راكب فنع، و إلا فإنّ صلاتك على الأرض أحبّ إليّ» (٥).

و فيه: «و لا - بأس بأن يصلّى الرجل صلاه الليل بالسفر و هو يمشى، و لا - بأس إن فاتته صلاه الليل أن يقضيها بالنهار و هو يمشى، يتوجه إلى القبله و يقرأ، فإذا أراد أن يركع حوّل وجهه إلى القبله و ركع و سجد ثمّ مشى» (٦).

إلى غير ذلك من النصوص.

ص: ٢٩٢

١- المعبر ٢: ٧٥، المنتهى ١: ٢٢٢، الذكري: ١٦٨.

٢- كالخلاف ١: ٢٩٩.

٣- التهذيب ٣: ٥٨٩/٢٢٩، الوسائل ٤: ٣٣٠ أبواب القبله ب ١٥ ح ١٠.

٤- الكافي ٣: ٨/٤٤٠، الفقيه ١: ١٢٩٨/٢٨٥، التهذيب ٣: ٥٩١/٢٣٠، الوسائل ٤: ٣٢٨ أبواب القبله ب ١٥ ح ١.

٥- التهذيب ٣: ٦٠٥/٢٣٢، الوسائل ٤: ٣٣١ أبواب القبله ب ١٥ ح ١٢.

٦- التهذيب ٣: ٥٨٥/٢٢٩، الوسائل ٤: ٣٣٤ أبواب القبله ب ١٦ ح ١.

و هو خيرُه الشيخ في الخلاف (١)، لكن في خصوص الجواز على الراحله في الحضر مدعيا هو عليه، وكذا الفاضل في ظاهر المنتهى في الماشى مطلقا (٢)، إجماع الأصحاب، وتبعهما عامه متأخرى الأصحاب.

و النصوص المتقدمه و إن لم يستفد منها جواز الصلاه ماشيا في الحضر، لكنه مستفاد من إطلاق الإجماع المنقول، مضافا إلى إطلاق الخبرين، في أحدهما: «إن صلّيت و أنت تمشى كبرت ثمّ مشيت ثمّ قرأت، فإذا أردت أن تركع أو مأت بالركوع ثمّ أو مأت بالسجود، و ليس في السفر تطوع» (٣).

و في الثاني: أنه لم يكن يرى بأسا أن يصلّي الماشى و هو يمشى و لكن لا يسوق الإبل (٤).

كذا قيل.

و فيه نظر، بل العمده في التعميم للماشى في الحضر هو الإجماع المنقول، بل المحقق، لعدم قائل بالمنع عن صلاته فيه مع تجويز صلاه الراكب فيه، فكل من صحّحها صحّح صلاه الماشى حضرا، و كل من أبطلها أبطلها، و هو العماني (٥)، و الحلّي في ظاهر كلامه، حيث خصّ صلاه النافله على الراحله بالسفر خاصه (٦).

و لعل مستندهما إمّا الاقتصار فيما خالف الأصل -الذال على لزوم الصلاه إلى القبلة مطلقا و لو نافله من العموم و توقيفيه العباده- على المجمع

ص: ٢٩٣

- ١- الخلاف ١: ٢٩٨.
- ٢- المنتهى ١: ٢٢٢.
- ٣- التهذيب ٣: ٥٨٧/٢٢٩، الوسائل ٤: ٣٣٤، أبواب القبلة ب ١٦ ح ٢.
- ٤- الكافي ٣: ٩/٤٤١، الفقيه ١: ١٣١٨/٢٨٩، التهذيب ٣: ٥٩٢/٢٣٠، الوسائل ٤: ٣٣٥، أبواب القبلة ب ١٦ ح ٥.
- ٥- كما نقله عنه في المختلف: ٧٩.
- ٦- انظر السرائر ١: ٢٠٨.

عليه، وهو في السفر خاصة.

أو ظهور بعض الصحاح المتقدمه المرخصه لها فيه في التقييد به، مؤيدا بجمله من النصوص الوارده في تفسير قوله سبحانه فَأَيُّمَا تُولُّوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ [١] (١) أنه ورد في النوافل في السفر خاصة (٢).

و في الجميع نظر، لضعف النصوص المفسره سندا، بل و دلالة، إذ غايتها بيان ورود الآية فيه خاصه، و هو لا يستلزم عدم المشروعيه في غيره.

و الصحيح غير صريح، بل و لا ظاهر في التقييد إلا بالمفهوم الضعيف بورود القيد فيه مورد الغالب.

و الاقتصار على المتيقن غير لازم حيث يوجد ما يقوم مقامه، و هو النصوص الصحيحه المتقدمه الظاهره في الجواز حضرا على الراحله، و لا قائل بالفرق كما عرفته.

و بها يذب عن النصوص المفسره و الصحيحه المقيدة على تقدير تسليم صحه السند و وضوح الدلالة، فإن هذه النصوص أقوى دلالة منها بلا شبهه، سيما بعد الاعتضاد بالشهره العظيمه و الإجماعات المنقوله.

و هل يتعين هنا الاستقبال بتكبيره الإحرام كما في الصحيح (٣)، و عن الحلبي حاكيا له عن جماعه (٤)؟ أم لا، بل يستحب كما عليه آخرون (٥)، لإطلاق النصوص، و صريح الصحيح الآخر (٦)؟.

ص: ٢٩٤

١- البقره: ١١٥.

٢- الوسائل ٣٣٣، ٣٣٢: ٤ أبواب القبله ب ١٥ الأحاديث ٢٣، ١٩، ١٨.

٣- التهذيب ٢٣٣/٣: ٦٠٦، الوسائل ٣٣١: ٤ أبواب القبله ب ١٥ ح ١٣.

٤- السرائر ٣٣٦: ١.

٥- انظر مجمع الفائده و البرهان ٢: ٦٢، و المدارك ٣: ١٤٨، و الحدائق ٦: ٤٢٨.

٦- التهذيب ٢٢٨/٣: ٥٨١، الوسائل ٣٢٩: ٤ أبواب القبله ب ١٥ ح ٧.

قولان، و لعل الثاني أظهر و إن كان الأوّل أحوط.

و يكفي في الركوع و السجود هنا الإيماء. و ليكن السجود أخفض من الركوع، كما في النصوص (١).

و لا- يجب في الإيماء للسجود وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، للصحيح: «يضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء و يومئ في النافلة إيماء» (٢).

و لو ركع و سجد مع الإمكان كان أولى، للصحيح. و أولى منه أن يصلّي على الأرض مستقرّاً، للصحيح الآخر الماضي كسابقه (٣).

الرابعة في لباس المصلي

مسائل

إشارة

الرابعة:

في بيان ما يجوز الصلاة فيه من لباس المصلي.

اعلم أنه

لا يجوز الصلاة في جلد الميتة و لو دبغ و ما لا يؤكل لحمه

لا يجوز الصلاة في جلد الميتة و لو دبغ إجماعاً على الظاهر، المصرّح به في كثير من العبارات (٤):

و للنصوص المستفيضة التي كادت تكون متواترة، بل قيل: متواترة (٥)، ففي الصحيح: عن جلد الميتة أ يلبس في الصلاة إذا دبغ؟ قال: «لا، و لو دبغ سبعين مرّة» (٦).

و في القريب منه سنداً: في الميتة، قال: «لا تصلّ في شيء منه

ص: ٢٩٥

١- الوسائل ٤:٣٣٥ أبواب القبلة ب ١٦ ح ٣، ٤.

٢- التهذيب ٤:٩٥٢/٣٠٨، الوسائل ٤:٣٢٥ أبواب القبلة ب ١٤ ح ١.

٣- راجع ص ٢٨٨.

٤- كالذكري: ١٤٢، و المدارك ٣:١٥٧، و كشف اللثام ١:١٨٣.

- ٥- قال به المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٨٠، والشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٢.
- ٦- الفقيه ١٦٠/٧٥٠، التهذيب ٢٠٣/٧٩٤: بتفاوت يسير، الوسائل ٣:٥٠١ أبواب النجاسات ب ٦١ ح ١.

و لا شسع « (١) (٢).

و ظاهره عموم المنع لما ليس بساتر أيضا، و به صرح جماعة من أصحابنا (٣)، و يستفاد من أخبار آخر أيضا، منها الموثق و غيره: «لا بأس بتقليد السيف في الصلاة فيه الغراء (٤) و الكيمخت (٥) ما لم يعلم أنه ميتة» (٦).

و في الخبر (٧): كتبت إلى أبي محمد عليه السلام: يجوز للرجل أن يصلّي و معه فاره المسك؟ فكتب: «لا بأس به إذا كان ذكيا» (٨).

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين ذات النفس و غيرها، و به صرح بعض أصحابنا (٩). خلافا لآخرين (١٠)، فقيّدوها بالأولى، لكونها المتبادر من الإطلاق جدّا. و هذا أقوى، و إن كان الأوّل أحوط و أولى (١١).

ص: ٢٩٦

- ١- الشسع - بالكسر - واحد شسوع النعل، و هو ما يدخل بين الإصبعين في النعل العربي ممتد إلى الشراك. مجمع البحرين ٣: ٣٥٢.
- ٢- التهذيب ٢/٣٠٣/٧٩٣، الوسائل ٤: ٣٤٣ أبواب لباس المصلّى ب ١ ح ٢.
- ٣- منهم العلامة في المنتهى ١: ٢٢٥، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٢، و صاحب المدارك ١: ١٦١، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ١٠٨.
- ٤- ما أثبتناه موافق للفقهاء و نسخه الوافي من التهذيب و «ل» و «م»، و هو بالمدّ و القصر: الذي يلصق به الأشياء و يتخذ من أطراف الجلود و السمك (النهاية ٣: ٣٦٤). و في التهذيب المطبوع و الوسائل و «ش» و «ح»: الفراء - بالفاء - جمع الفرو، و هو الذي يلبس من الجلود التي صوفها معها (مجمع البحرين ١: ٣٢٩).
- ٥- الكيمخت - بالفتح - فالتسكون - فسر بجلد الميتة المملوح، و قيل هو الصاغرى المشهور (مجمع البحرين ٢: ٤٤١).
- ٦- الفقيه ١/١٧٢/٨١١، التهذيب ٢/٨٠٠/٢٠٥، الوسائل ٣: ٤٩٣ أبواب النجاسات ب ٥٠ ح ١٢.
- ٧- في «ح» زياده: الصحيح.
- ٨- التهذيب ٢/٣٦٢/١٥٠٠، الوسائل ٤: ٤٣٣ أبواب لباس المصلّى ب ٤١ ح ٢.
- ٩- كالشيخ البهائي في الجبل المتين: ١٨٠، و نقله عن والده أيضا.
- ١٠- منهم صاحب المدارك ٣: ١٦١، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ١٠٨، و صاحب الحدائق ٧: ٥٦.
- ١١- و قد ادعى الفاضل في المنتهى ١: ٢٢٦، إجماعنا على فساد الصلاة في جلد ما لا يؤكل، و عدّ منه القنفذ و اليربوع و الحشرات، و الظاهر أن نحو القنفذ و كثير من الحشرات ليس لها نفس، لكن علل المنع فيه بما يدل على اختصاص المنع فيها بما له نفس سائله. منه رحمه الله.

و ينبغي عليه تقييد غير ذى النفس بنحو السمك ممّا له الجلد الذى هو مورد النص، دون نحو القمل و البق و البرغوث، للقطع بعدم البأس فيها.

ثمّ إن هذا إذا علم كونه ميتة، أو وجد فى يد كافر. أما مع الشك فى التذكية فقد مضى فى أواخر كتاب الطهارة المنع عنه أيضا (١). وفاقا لجماعه (٢).

خلافًا لنادر (٣)، و قد عرفت مستنده، و ضعفه بمعارضته بالمعتبره المستفيضه المعتضده بالشهره و استصحاب بقاء شغل الذمه.

نعم لو أخذ من بلاد الإسلام حكم بذكاته، و كذا لو أخذ من يد مسلم، للنصوص المستفيضه المتقدمه ثمه (٤). و مقتضاها إطلاقا عدم الفرق بين كون المسلم المأخوذ منه ممّن يستحل الميتة بالديغ و عدمه. و به صرح جماعه (٥)، مستندين إلى إطلاق المستفيضه، بل عمومها الناشئ عن ترك الاستفصال فى جملة منها.

خلافًا للتذكرة و التحرير و المنتهى (٦)، فممنع عمّا يؤخذ عن يد مستحلّ الميتة بالديغ مطلقا و إن أخبر بالتذكية، لأصالة العدم.

و فيه - بعد ما عرفت من إطلاق النص أو عمومه - نظر.

و أما الخبران: «كان على بن الحسين عليه السلام رجلا صردا (٧) لا يدفته

ص: ٢٩٧

١- راجع ص: ١٤٦-١٤٧.

٢- منهم الشهيدان فى الدروس: ١-١٥٠ و روض الجنان: ٢١٢.

٣- كصاحبى المدارك ٣: ١٥٨، و الحدائق ٧: ٥٥.

٤- فى ص: ١٤٣-١٤٤.

٥- منهم: صاحب المدارك ٣: ١٥٨، و الفيض فى المفاتيح ١: ١٠٨، و صاحب الحدائق ٧: ٥٣.

٦- التذكرة ١: ٩٤، التحرير ١: ٣٠، المنتهى ١: ٢٢٦.

٧- الصرد بفتح الصاد و كسر الراء المهملة: من يجد البرد سريعا - مجمع البحرين ٣: ٨٥.

فراء الحجاز، فإن دباغها بالقرظ (١)، فكان يبعث إلى العراق فيؤتى من قبلكم بالفراء فيلبسه، فإذا حضرت الصلاة ألقاه و ألقى القميص الذى يليه، و كان يسأل عن ذلك، فيقول: إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغ ذكاته» (٢). كما فى أحدهما.

و فى الثانى: إنى أدخل سوق المسلمين فأشترى منهم الفراء للتجاره، فأقول لصاحبها: أليست ذكاه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على أنها ذكاه؟ فقال: «لا» و لكن لا- بأس أن تبيعها و تقول: قد شرط الذى اشتريتها منه أنها ذكاه» قلت: و ما أفسد ذلك؟ قال: «استحلال أهل العراق للميته، و زعمهم أن دباغ جلد الميتة ذكاته» (٣) الحديث.

فلا يعارضان ما قدّمنا، لضعف سندهما، بل و دلالتهما أيضا، فإنّ غاية ما يستفاد من الأوّل أنه عليه السلام كان ينزع منه فرو العراق حال الصلاة، و من الجائر أن يكون ذلك على جهه الأفضليه. و فى لبسها فى غير حال الصلاة إشعار بعدم كونه ميتة.

و من الثانى المنع عن بيع ما أخبر بذكاته على أنه مذكى، و هو غير دالّ على تحريم استعماله. بل نفى البأس عن بيعه أخيرا يشعر بل يدل على عدم كونه ميتة، لعدم جواز بيعها إجماعا.

و كذا لا- تجوز الصلاة فى جلد ما لا- يؤكل لحمه شرعا مطلقا و لو ذكى و دبغ، و لا- فى صوفه و شعره و وبره بإجماعنا الظاهر، المصرّح به فى كثير

ص: ٢٩٨

١- القرظ بالتحريك: ورق السلم يدبغ به الأديم- مجمع البحرين ٢٨٩: ٤.

٢- الكافى ٣٩٧/٣: ٢، التهذيب ٢٠٣/٧٩٦: ٢، الوسائل ٤٦٢: ٤ أبواب لباس المصلّى ب ٦١ ح ٢.

٣- الكافى ٣٩٨/٣: ٥، التهذيب ٢٠٤/٧٩٨: ٢، الوسائل ٥٠٣: ٣ أبواب النجاسات ب ٦١ ح ٤.

من العبائر، كـالـخلاف و الغنيه و المعتبر و المنتهى و التذكره و نهايه الإحكام، و شرح القواعد للمحقق الثاني، و روض الجنان (١)، و نفى عنه الخلاف فى السرائر (٢)، و ادعاه فى الانتصار فى وبر الثعالب و الأرانب و جلودهما، قال: و إن ذبحت و دبغت (٣).

و النصوص به مع ذلك مستفيضه، و فيها الصحاح و الموثقات و غيرها، منها الصحيح: عن الصلاة فى جلود السباع، فقال: «لا تصل فيها» (٤).

و الموثق المروى بعدّه طرق: عن جلود السباع، فقال: «اركبوها و لا- تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه» (٥) كما فى طريقتين، و فى آخرين: عن لحوم السباع و جلودها، فقال: «أما لحوم السباع فمن الطير و الدواب فإننا نكرهه، و أما الجلود فاركبوا عليها و لا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه» (٦).

و اختصاصها بالسباع غير ضائر بعد عدم قول بالفرق بين الأصحاب، مستندا إلى عموم كثير من النصوص فى الباب، منها الموثق كالصحيح- بل قيل صحيح- «إن الصلاة فى وبر كل شىء حرام أكله فالصلاة فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شىء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى تصلى فى غيره مما أحلّ الله تعالى أكله» ثم قال: «يا زراره، فإن كان ممّا يؤكل

ص: ٢٩٩

-
- ١- الخلاف ٥١١: ١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، المعتبر ٧٨: ٢، المنتهى ٢٢٦: ١، التذكره ٩٤: ١، نهايه الإحكام ٣٧٣: ١، جامع المقاصد ٨٠: ٢، روض الجنان: ٢١٣.
 - ٢- السرائر ٢٦٢: ١.
 - ٣- الانتصار: ٣٨.
 - ٤- الكافى ١٢/٤٠٠، التهذيب ١/٢٠٥، الوسائل ٤: ٣٥٤ أبواب لباس المصلى ب ٦ ح ١.
 - ٥- الكافى ٦/٥٤١، المحاسن: ١٠٦/٦٢٩، الوسائل ٤: ٣٥٣ أبواب لباس المصلى ب ٥ ح ٤ و ذيله.
 - ٦- الفقيه ١/١٦٩، التهذيب ١/٨٠٢، الوسائل ٤: ٣٥٣ أبواب لباس المصلى ب ٥ ح ٣ و ذيله.

لحمه فالصلاه فى وبره و بوله[و شعره]و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح، وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله أو حرم عليك أكله فالصلاه فى كل شىء منه فاسد، ذكاه الذبح أو لم يذكه» (١).

و منها المروى فى الفقيه فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام: «يا على لا تصل فى جلد ما لا يشرب لبنه و لا يؤكل لحمه» (٢).

و المروى عن العلل: «لا تجوز الصلاه فى شعر و وبر ما لا يؤكل لحمه، لأن أكثره مسوخ» (٣).

و المرسل فى التهذيب، المروى عن العلل صحيحا. كان أبو عبد الله عليه السلام يكره الصلاه فى وبر كل شىء لا يؤكل لحمه (٤) و المراد بالكراهه فىهما التحريم، كما يستفاد من تتبع نصوص الباب.

و الخبر: كتبت إليه: يسقط على ثوبى الوبر و الشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقيه و لا ضروره، فكتب: «لا تجوز الصلاه فيه» (٥).

و ظاهره إطلاق المنع و لو كان شعرات ملقاه على الثوب، فضلا عن أن يكون قلنسوه أو تكة مضافا إلى وقوع التصريح بالمنع فىهما على الخصوص فى الصحيح المروى فى الكافى و التهذيب عن على بن مهزيار:

قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبه: عندنا جوارب و تكك تعمل من وبر الأرناب، فهل تجوز الصلاه فيه من غير ضروره و لا تقيه؟ فكتب عليه السلام: «لا تجوز»

ص: ٣٠٠

١- الكافى ١/٣٩٧، التهذيب ٢/٨١٨، الاستبصار ١/١٤٥٤/٣٨٣، الوسائل ٤: ٣٤٥ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ١. و ما بين المعقوفين من المصادر.

٢- الفقيه ٤: ٢٦٥، الوسائل ٤: ٣٤٦ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٦.

٣- علل الشرائع: ١/٣٤٢، الوسائل ٤: ٣٤٧ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٧.

٤- التهذيب ٢/٨٢٠، علل الشرائع: ٢/٣٤٢، الوسائل ٤: ٣٤٦ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٥.

٥- التهذيب ٢/٨١٩، الاستبصار ١/١٤٥٥/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٤٦ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٤.

و نحوه الخبر المروى فى التهذيب و الاستبصار بسند محتمل الصحه فى الأخير (٢).

هذا مضافا إلى إطلاق النصوص بالمنع عن الصلاه فى نحو الوبر و الشعر (٣).

و توهم اختصاصه بالملايس بملاحظه لفظه «فى» المقتضيه لذلك.

مدفوع بعدم جريانه فى الموثق كالصحيح المتقدم (٤)، لدخولها عليهما و على البول و الروث أيضا، و ليست بالنسبه إليهما للظرفيه قطعاً، بل لمطلق الملايسه. و مثله حجّه، سيّما بعد اعتضاده بالشهره بين الطائفه عموماً فى أصل المسأله، و خصوصاً فى نحو التكه، على الظاهر، المصرّح به فى كلام جماعه و منهم صاحب المدارك و الذخير (٥)، بل صرّح الأخير بالشهره على الإطلاق حتى فى نحو الشعرات الملقاه، كخالى العلامه المجلسى فيما حكى عنه (٦).

مع مخالفته العامه، كما صرّح به جماعه (٧)، و اعتضاده بالصحيحين و ما قبلهما من الروايه.

خلافاً للمبسوط و ابن حمزه، فيجوز مع الكراهه (٨)، و حجّتهما غير واضحه عدا ما فى المختلف من وجه اعتبارى ضعيف (٩)، و مكاتبه أخرى

ص: ٣٠١

١- الكافى ٣:٩/٣٩٩، التهذيب ٢:٨٠٦/٢٠٦، الوسائل ٤:٣٥٦ أبواب لباس المصلّى ب ٧ ح ٣.

٢- التهذيب ٢:٨٠٥/٢٠٦، الاستبصار ١:١٤٥٢/٣٨٣، الوسائل ٤:٣٥٦ أبواب لباس المصلّى ب ٧ ح ٥.

٣- الوسائل ٤:٣٤٥ أبواب لباس المصلّى ب ٢.

٤- فى ص: ٢٩٤.

٥- المدارك ٣:١٦٧، الذخير: ٢٣٤.

٦- بحار الأنوار ٨٠:٢٢١.

٧- منهم صاحب الذخير: ٢٣٤، و الحدائق ٧:٧٩.

٨- المبسوط ١:٨٤، ابن حمزه فى الوسيله: ٨٨.

٩- و هو: إنه قد ثبت للتكه و القلنسوه حكم مغاير لحكم الثوب من جواز الصلاه فيهما و إن كانا نجسين أو من حرير محض، فكذا يجوز لو كانا من وبر الأرناب و غيرها. المختلف: ٨٠.

صحيحه: هل يصلّي في قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه، أو تكه حرير محض، أو تكه من وبر الأرنب؟ فكتب: لا تحلّ الصلاة في الحرير المحض، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه» (١).

و فيها- بعد الإغماض من كونها مكاتبه تضعف عن مقاومه الروايه مشافهه و إن قصرت عن الصحه، لانجبارها كما عرفت بالشهره المرّجحه لها على الصحيح، بل الصحاح، مع اعتضاها بالمكاتبات الثلاث التي جمله منها كما عرفت صحيحه لا يعارضها هذه المكاتبه للشهره-: أنها قاصره الدلاله بما ذكره الماتن في المعتر- و حكاه عنه في الذكري ساكتا عليه-: من أن غايتها أنها تضمنت قلنسوه عليها وبر، فلا يلزم جوازها من الوبر (٢).

و ما يقال: من أنها مصرّحه بجواز الصلاة في الوبر المسؤول عنه، و من جمله ما وقع السؤال عنه التكه المعموله من وبر الأرنب، فكيف يدعى أنها تضمنت ما على القلنسوه من الوبر لا غير؟ (٣).

يمكن الجواب عنه: بأن ما ذكره حسن لو عطف قوله: «أو تكه» على قوله: «قلنسوه» مع أنه يحتمل العطف على قوله: «وبر» بعد قوله: «عليها» و لا ترجيح للأول (٤)، بل قرب المرجع يرجح الثاني و إن بعد عن الاعتبار، لكن غايته التوقف في الترجيح (٥).

و لو سلّم ترجيح الأوّل لكان المتعين حملها على التقيه، لكون الجواز مذهب العامه كما صرّح به جماعه (٦)، و يشير إليه كونها مكاتبه.

مع أنها متضمنه لاشترط كون الوبر مذكى في حلّ الصلاة فيه، و هو

ص: ٣٠٢

١- التهذيب ٢٠٧/٨١٠: ٢، الاستبصار ٣٨٣/١٤٥٣: ١، الوسائل ٣٧٧: ٤ أبواب لباس المصلي ب ١٤ ح ٤.

٢- المعتر ٨٣: ٢، الذكري: ١٤٤.

٣- قال به الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٤.

٤- في «ح» زياده: على الثاني.

٥- في «ح» زياده: فتأمل.

٦- راجع ص ٢٩٦ الهامش (٧).

خلاف الإجماع نصياً و فتوى بأى معنى اعتبر التذكية فيها: بمعنى الطهاره أو قبول الحيوان ذى الوبر التذكية، إذ الطهاره غير مشروطه فى نحو التكه التى هى مورد السؤال مما لا يتم فيه الصلاه اتفاقاً. وكذا قبول الحيوان التذكية، لعدم اشتراطها فى الوبر من طاهر العين منه الذى هو مورد البحث فى المسأله إجماعاً.

قيل: ولعل المراد من التذكية فيها كونه مما يؤكل لحمه، ويشير إلى ذلك بعض الأخبار: فى الصلاه فى الفراء، فقال: «لا تصلّ فيها إلا ما كان ذكياً» قال، قلت: أليس الذكى ما ذكى بالحديد؟ فقال: «بلى إذا كان مما يؤكل لحمه» (١).

ولا بأس به - وإن بعد - جمعاً. ولكن الأولى حملها على التقيه، لما مرّ؛ مضافاً إلى مناسبه اشتراط التذكية فيها لما يحكى عن الشافعى وأحمد: من اشتراطهما كون الشعر و نحوه مأخوذاً من الحى، أو بعد التذكية، وأنه إذا أخذ من الميت فهو نجس لا تصح الصلاه فيه (٢).

ومما ذكر ظهر ضعف الاستناد إلى هذه الروايه للحكم بجواز الصلاه فى الشعرات الملقاه خاصه دون التكه، نظراً إلى صحتها و ضعف الروايه السابقه المصرحه بالمنع فيها بالخصوص.

لأن الضعف كما عرفت بما مرّ مجبوراً، والصحيحه قد عرفت وجوه القدح فيها، سيما التقيه.

وأضعف منه الاستناد لذلك بأن فيه الجمع بين الأخبار المانعه بحملها

ص: ٣٠٣

١- الكافى ٣/٣٩٧، التهذيب ٢/٧٩٧، الوسائل ٤:٣٤٥ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٢.

٢- نقله عن الشافعى فى صحيح مسلم بشروح النووى (إرشاد السارى ٢): ٤٣٢، وحكاه عن أحمد فى المغنى و الشرح الكبير ١: ١٠٥.

على الثوب المعمول من ذلك، والمجوز به حملها على الشعرات الملقاه على الثوب (١).

لعدم الشاهد عليه أولاً، وفقد التكافؤ ثانياً، مع تصريح المكاتبه الصحيحه أخيراً - بزعمه - بجواز الصلاة في التكه و المكاتبه الأولى بالمنع من الشعرات الملقاه، وقريب منها الموثقه كالصحيحه المتقدمه (٢) كما عرفته، فكيف يتم له الجمع بما ذكره؟ وقريب منه في الضعف ما ذكره الشيخ: من الجمع بينهما بحمل المجوز على ما يعمل منها ما لا يتم الصلاة فيه وحده كالتكه ونحوها، والمانعه على غيره (٣).

إذ فيه إطراح للمكاتبين المصرحتين بالمنع عن التكه و القلنسوه (٤).

و أضعف من الجميع الاستناد للجواز في الشعر الملقى بالمعتبره الداله على جواز الصلاة في شعر الإنسان و أظفاره كما في الصحيحين (٥)، و بزاقه كما في المروى عن قرب الإسناد (٦).

فإن الظاهر خروج ذلك - كفضلات ما لا - يؤكل لحمه غير ذى النفس مما لا - يمكن التحرز عنه كالقمل و البرغوث و البق و نحوه - عن محل النزاع، كما صرح به جماعه من الأصحاب (٧)، لا اختصاص أدله المنع نصاً و فتوى بحكم التبادر و غيره

ص: ٣٠٤

١- انظر روض الجنان: ٢١٤.

٢- فى ص: ٢٩٣.

٣- كما فى التهذيب ٢٠٧: ٢.

٤- المتقدمين فى ص: ٢٩٤.

٥- الفقيه ١٧٢/١١٢: ١، التهذيب ١٥٢٦/٣٦٧: ٢، الوسائل ٤: ٣٨٢ أبواب لباس المصلى ب ١٨ ح ١، ٢.

٦- قرب الاسناد: ٢٨٢/٨٦، الوسائل ٣: ٤٢٧ أبواب النجاسات ب ١٧ ح ٦.

٧- منهم الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٨٤، و صاحب الحدائق ٧: ٨٤، و انظر روض الجنان: ٢١٤.

بغير ذلك جدًّا، مع لزوم العسر الحرج و الضيق في التجنب عن نحو ذلك قطعاً، و مخالفته لإجماع المسلمين، بل الضروره أيضا.

و يعضد المختار ما سيأتي من الأخبار المانعه عن الصلاه في الخرز المغشوش بوبر الأرناب (1)، فتأمل، و المانعه عن الصلاه في الثياب الملاصقه لوبر الأرناب و الثعالب (2)، بناء على أنّ الظاهر أنّ وجه المنع فيها إنما هو احتمال تساقط الشعرات منهما عليها، و لا يتم إلا بتقدير المنع عن الصلاه معها مطلقاً.

و يجوز استعماله أى كلّ من جلد ما لا يؤكل لحمه و صوفه و شعره و وبره لا في الصلاه مطلقاً و لو أخذ من ميتة إلا إذا كانت نجسه العين أو كان المأخوذ منها جلداً.

و لو كان كل من المذكورات مما يؤكل لحمه شرعاً جاز استعماله في الصلاه و غيرها مطلقاً فيما عدا الجلد، و يشترط التذكيه فيه و إلا- فهو ميتة. بلا- خلاف في الجواز في شيء من ذلك أجده، بل عليه في المتخذ من مأكول اللحم إجماع الإماميه في عبائر جماعه (3).

و النصوص به مع ذلك بعد الأصل مستفيضه، منها الصحيح: «عن لباس الفراء و الفنك و السمور و الثعالب و جميع الجلود، قال: لا بأس» (4).

و في الصحيح: عن لبس فراء السمور و السنجاب و الحواصل و ما أشبهها، و المناطق و الكيمخت و المحشوّ بالقرّ و الخفاف من أصناف الجلود،

ص: ٣٠٥

١- انظر ص: ١٢٣٢.

٢- في ص: ٣٤٢.

٣- منهم الصدوق في أماليه: ٥١٣، ٥١٠، و انظر المعتبر ٢: ٨٣، و المنتهى ١: ٢٣٠، و جامع المقاصد ٢: ٧٧.

٤- التهذيب ٢١١/٨٢٦، الاستبصار ٣٨٥/١٥٦٠، الوسائل ٤: ٣٥٢ أبواب لباس المصلي ب ٥ ح ١.

فقال: «لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب» (١).

و يستفاد منه البأس في الثعالب و لعله للكرامه، و إلا فقد صرّحت الصحيحه السابقه بالجواز، و نحوها غيرها: قلت لأبي جعفر عليه السلام:

الثعالب يصلى فيها؟ قال: لا، و لكن تلبس بعد الصلاه» (٢) إلى غير ذلك من النصوص الآتية.

و فى الصحيح: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة، لأن الصوف ليس فيه روح» (٣).

و فيه: «اللبن و اللبأ (٤) و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء ينفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله و صلّ فيه» (٥).

و فى الموثق كالصحيح السابق: «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح» (٦).

و فى الخبر: عن لباس الفراء و الصلاه فيها، فقال: لا تصلّ فيها إلا ما كان ذكياً» إلى آخر ما مرّ قريبا (٧).

ص: ٣٠٦

- ١- التهذيب ٢: ١٥٣٣/٣٦٩، الوسائل ٤: ٣٥٢ أبواب لباس المصلى ب ٥ ح ٢.
- ٢- الكافي ٣: ١٤/٤٠٠، التهذيب ٢: ٨٢٢/٢١٠، الاستبصار ١: ١٤٥٧/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٥٦ أبواب لباس المصلى ب ٧ ح ٤.
- ٣- التهذيب ٢: ١٥٣٠/٣٦٨، الوسائل ٤: ٤٥٧ أبواب لباس المصلى ب ٥٦ ح ١.
- ٤- اللبأ على فعل بكسر الفاء و فتح العين: أول اللبن فى النتاج. الصحاح ١: ٧٠.
- ٥- الكافي ٦: ٤/٢٥٨، التهذيب ٩: ٣٢١/٧٥، الوسائل ٢٤: ١٨٠ أبواب الأطعمه المحرمه ب ٣٣ ح ٣.
- ٦- تقدم مصدره فى ص: ٢٩٤.
- ٧- فى ص: ٢٩٨.

و فى آخر: إن بلادنا بلاد بارده فما تقول فى لبس هذا الوبر؟ فقال: «اللبس منها ما أكل و ضمن» (١).

و عن تحف العقول فى حديث: «و كل شىء يؤكل لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكى منه و صوفه و شعره و وبره، و إن كان الصوف و الشعر و الوبر و الريش من الميتة و غير الميتة ذكيا فلا بأس بلبس ذلك و الصلاة فيه» (٢) إلى غير ذلك من النصوص. و إطلاقها بل صريح بعضها كما ترى يقتضى جواز استعمال نحو الصوف و الشعر مطلقا و إن أخذ من ميتة جزًا و قرضا أو قلعا و نتفا.

و لا خلاف فيه فى الأول، و هو فى الثانى مشهور بين الأصحاب، على الظاهر، المصرح به فى كلام بعض (٣)، للإطلاق. و هو و إن عمّ صورتى كون القلع مع غسل موضع الاتصال (٤) و عدمه، إلا أنه يجب تقييده بالصحيح المتقدم المتضمن لقوله: «و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله».

و ظاهر أن المأمور بغسله هو موضع الاتصال خاصة، أو المجموع بعد امتزاج بعضها مع بعض - كما هو الغالب - فيلزم غسله أجمع من باب المقدمه.

و علل - زياده عليه - بأن باطن الجلد لا يخلو عن رطوبه، مع أن بعضهم نجس الملقى للميته مطلقا (٥).

خلافًا للمحكى عن ابن حمزه (٦)، و الصيد و الذبائح من النهايه

ص: ٣٠٧.

١- الكافى ٦: ٣/٤٥٠، الوسائل ٤: ٣٤٦ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٣.

٢- تحف العقول: ٢٥٢، الوسائل ٤: ٣٤٧ أبواب لباس المصلى ب ٢ ح ٨.

٣- الحدائق ٨٢: ٥.

٤- فى المختصر المطبوع زياده: نتفا.

٥- انظر نهايه الأحكام ١: ٢٩٢، و روض الجنان: ١٦٨، و المعالم: ٢٧٦. و قد تقدّم البحث فيه فى ص ١٤٣-١٤٤.

٦- الوسيله: ٨٨.

والمهذب (١)، وكتاب المأكل والمشروب من الإصباح (٢)، فقالوا: لا يحل الصوف والشعر والوبر من الميتة إذا كان مقلوعا.

و حمل في السرائر والمعتبر والمنتهى (٣) على أن لا يزال ما يستصحبه ولا يغسل موضع الاتصال.

قيل: وقد يقال: إن ما في باطن الجلد لم يتكون صوفا أو شعرا أو وبراً (٤). وضعفه ظاهر.

و عن الوسيله اشتراط أن لا ينتف من حى أيضا (٥).

و هو مبنى على استصحابها شيئا من الأجزاء، والأجزاء المبانه من الحى كالمبانه من الميت، ولذا اشترط في المنتهى و نهايه الإحكام فى المنتوف منه

ص: ٣٠٨

١- النهايه: ٥٨٥، المهذب ٢: ٤٤١.

٢- الإصباح فى فقه الإماميه، لأبى الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقى النيسابورى، المشتهر بقطب الدين الكيدرى (بالدال المهمله، و كيدر قريه من قرى بيهق) أو الكيدرى (بالذال المعجمه، كما ضبطه السيد على خان فى طراز اللغه) أو الكندرى (بالنون، كما ضبطه الفاضل الهندى فى كشف اللثام). و كان فقيها متبحرا فاضلا أدبيا من أكمل علماء زمانه فى أكثر الفنون، و أقواله فى الفقه مشهوره، منقوله فى المختلف و غايه المراد و المسالك و كشف اللثام و غيرها، و له كتب منها: حدائق الحقائق، فى شرح نهج البلاغه، فرغ منه فى شعبان سنة ٥٧٦، و كفايه البرايا فى معرفه الأنبياء و الأولياء، و مباهج المنهج فى مناهج الحجج، و لبّ الألباب فى الكلام، و الدرر فى دقائق النحو، و كتاب أنوار العقول، و لا يبعد كونه بعينه هو الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام. انظر طراز اللغه (كذر)، أمل الآمل ٢: ٢٢٠، أعيان الشيعة ٨: ٤٥١، روضات الجنّات ٦: ٢٩٥-٣٠٠، فوائد الرضويه: ٤٩٣، رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٤٠-٢٤٨، الكنى و الألقاب ٣: ٦٠، الذريعة ٢: ١١٨. و غير بعيد اتحاده مع قطب الدين محمد بن الحسين بن أبى الحسين القزوينى، الذى ذكره منتجب الدين فى فهرسته: ٤٨٩/١٨٧.

٣- السرائر ٣: ١١١، المعتبر ٢: ٨٤، المنتهى ١: ٢٣١.

٤- كما فى كشف اللثام ١: ١٨٢.

٥- الوسيله: ٨٧.

أيضا الإزالة و الغسل، و ذكر أنه لا بد فيه من استصحاب شيء من مادته (١).

قلت: نعم، و لكن في كون مادته جزء له نظر، بل الظاهر كونه فضله، إلا أن يحس بانفصال شيء من الجلد أو اللحم معه. كيف و لو صح ذلك لم يصح الوضوء غالبا، خصوصا في الأهوية اليابسة، لأنها لا تخلو عن انفصال شيء من الحواجب و اللحى.

يجوز في الخبز الخالص

و يجوز الصلاة في وبر الخبز الخالص من الامتزاج بوبر الأرناب و الثعالب و غيرها مما لا تصح الصلاة فيه، لا مطلق الخلوص. فلو كان ممتزجا بالحريير مثلا بحيث لا يكون الخبز مستهلكا به لم يضر، و به وقع التصريح في بعض الأخبار (٢).

و الأصل فيه -بعد الإجماع، على الظاهر، المصرح به في كثير من العبائر (٣) حد الاستفاضه بل فصاعدا -المعتبره المستفيضه، و فيها الصحاح و الموثق و غيرها (٤).

و كذلك جلده عند الأ-كثر، على الظاهر، المصرح به في كلام بعض (٥)، للصحيح: عن جلود الخبز، فقال: «هو ذا نحن نلبس» فقلت: ذاك الوبر،

ص: ٣٠٩

١- المنتهى ٢٣١:١، نهاية الأحكام ٣٧٤:١.

٢- التهذيب ١٥٢٤/٣٦٧، الاستبصار ١٤٦٨/٣٨٦، الوسائل ٤:٣٧٤ أبواب لباس المصلى ب ١٣ ح ٥.

٣- كالغنية (الجوامع الفقهية): ٥٥٥، و السرائر ١:٢٦١-٢٦٢، و المعتبر ٢:٨٤، و المنتهى ١: ٢٣١، و التذكرة ١:٩٥، و نهاية الأحكام ١:٣٧٤. و الذكري: ١٤٤، و شرح القواعد للمحقق الثاني (جامع المقاصد ٢:٧٨)، و روض الجنان للشهيد الثاني: ٢٠٦، و شرح الشرائع للصيمري، و نفى عنه الخلاف في التنقيح ١:١٧٨، و غيره. منه رحمه الله.

٤- انظر الوسائل ٤: أبواب لباس المصلى ب ٨، ٩.

٥- لم نعثر على من نسب الجواز إلى الأكثر، نعم نقل في مفتاح الكرامة ٢:١٣٣ عن كشف الالتباس للصيمري أنه المشهور.

فقال: «إذا حلَّ وبره حلَّ جلده» (١).

والموثق: عن الصلاة في الخبز، فقال: «صلَّ فيه» (٢).

و فيهما نظر، لعدم تصريح في الأوّل بجواز الصلاة، فيحتمل حلّ اللبس كما يشعر به سياقه.

نعم قوله: «إذا حلَّ وبره» إلى آخره، ربما أشعر بتلازمهما في الحلّ مطلقاً حتى في الصلاة. لكنّه ليس بصريح، بل ولا ظاهر، لقوّه احتمال اختصاص التلازم في حلّ اللبس -المستفاد من السياق- خاصه، فيشكل الخروج بمجرّده عن عموم ما دلّ على المنع عن الصلاة في جلد كل ما لا يؤكل لحمه.

و بنحوه يجاب عن الموثق، وإن صرّح فيه بجواز الصلاة، لإطلاقه أو عمومته من وجه آخر، وهو عدم التصريح فيه بالمراد من الخبز المطلق فيه أ هو الجلد، أو الوبر، أو هما معاً؟ فيحتمل إرادته الوبر منه خاصه، كما هو المتبادر منه حيثما يطلق، سيّما في الأخبار، كما لا يخفى على الناظر فيها بعين الإنصاف.

و أضعف منهما الاستدلال له بالصحيح: عن جلود الخبز، فقال: «ليس بها بأس» (٣).

لعدم التصريح فيه بالصلاة، مع عدم تضمنه ما في الصحيح الأوّل مما يشعر بالتلازم بين حكم الجلد و الوبر على الإطلاق.

ص: ٣١٠

١- الكافي ٦: ٧/٤٥٢، التهذيب ٢: ١٥٤٧/٣٧٢، الوسائل ٤: ٣٦٦ أبواب لباس المصلي ب ١٠ ح ١٤.

٢- التهذيب ٢: ٨٢٩/٢١٢، الوسائل ٤: ٣٦٠ أبواب لباس المصلي ب ٨ ح ٥.

٣- الكافي ٦: ٣/٤٥١، علل الشرائع ١/٣٥٧، الوسائل ٤: ٣٦٢ أبواب لباس المصلي ب ١٠ ح ١.

و من هنا ظهر عدم نص فى الجلد يطمئن إليه فى تخصيص عموم المنع.

و لعله لذا أفتى الفاضل فى التحرير و المنتهى (١) بالمنع، قائلا- إنَّ الرخصه وردت فى وبر الخز لا- فى جلده، فيبقى على المنع المستفاد من العموم، و هو خيره الحلّى نافية الخلاف عنه كما حكى (٢).

و لا- ريب أنه الأ- حوط للعباده، تحصيلًا للبراءه اليقنيه. و إن كان الجواز لا يخلو عن قرب، لقوه الإشعار السابق المعتضد بعموم الموثق المتقدم.

مضافا إلى ظاهر الخبر المنجبر ضعفه بعمل الأ- كثر: ما تقول فى الصلاه فى الخز؟ فقال: «لا- بأس بالصلاه فيه» إلى أن قال عليه السلام: «فإنَّ الله تعالى أحله و جعل ذكاته موته كما أحلَّ الحيتان و جعل ذكاتها موتها» (٣).

و التقريب وروده فى الصلاه مع التصريح فيه بالذكاه، و هى إنما تعتبر فى نحو الجلد لا الوبر مما لا تحلّه الحياه.

لكنه ينافيه الخبر المروى فى الاحتجاج عن مولانا صاحب الزمان عليه السلام أنه سئل: روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنه سئل عن الصلاه فى الخز الذى يغشّ بوبر الأتراب، فوقع عليه السلام: «يجوز» و روى عنه أيضا: «لا يجوز» فأى الخبرين نعمل به؟ فأجاب عليه السلام: «إنما حرم فى هذه الأوبار و الجلود، فأما الأوبار وحدها فكل حلال» (٤).

و كيف كان، فالاحتياط لا يترك، بل عن أمالى الصدوق أن الأولى ترك الصلاه فى الخز من أصله (٥).

ص: ٣١١

١- التحرير ٣٠: ١، المنتهى ٢٣١: ١.

٢- السرائر ٢٦٢: ١.

٣- الكافي ١١/٣٩٩، التهذيب ٢/٨٢٨/٢١١، الوسائل ٤: ٣٥٩ أبواب لباس المصلّى ب ٨ ح ٤.

٤- الاحتجاج: ٤٩٢، الوسائل ٤: ٣٦٦ أبواب لباس المصلّى ب ١٠ ح ١٥.

٥- أمالى الصدوق: ٥١٣.

قيل: و لم يذكر جواز الصلاة فيه الحلبي و لا الصدوق في الهدايه بل اقتصر فيها على روايه، و لا الشيخ في عمل يوم و ليله بل اقتصر فيه على حرمه الصلاة فيما لا يؤكل لحمه من الأرنب و الثعلب و أشباههما، و كذا العلامه في التبصره (١).

و لا- يجوز الصلاة في المغشوش منه بوبر الأرناب و الثعالب على الأظهر الأشهر، بل لا- خلاف فيه يظهر إلا من الصدوق في الفقيه، حيث قال- بعد نقل روايه الجواز (٢)-: هذه رخصه، الآخذ بها مأجور و الرادّ لها مأثوم، و الأصل ما ذكره أبي -رحمه الله- في رسالته إلى: و صلّ في الخزّ ما لم يكن مغشوشا بوبر الأرناب (٣).

و هو شاذ كروايته، مع ضعف سندها، و بشذوذها صرح الشيخ في التهذيين، حاملا- لها على التقية (٤)، مؤذنا بدعوى إجماعنا عليه، كما صرح به في الخلاف في المغشوش بوبر الأرناب (٥)، و كذا ابن زهره فيه و في المغشوش بوبر الثعالب (٦)، كما حكى عنهما (٧)، و به صرح فيهما أيضا في المنتهى، حاكيا نقله عن كثير من أصحابنا (٨)، كالماتن في المعتمد (٩).

ص: ٣١٢

١- قال به الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨١.

٢- الفقيه ١٧٠/٨٠٥، التهذيب ٢١٢/٨٣٤، الاستبصار ٣٨٧/١٤٧١، الوسائل ٤:٣٦٢ أبواب لباس المصلّي ب ٩ ح ٢.

٣- الفقيه ١:١٧١.

٤- التهذيب ٢:٢١٣، الاستبصار ١:٣٨٧.

٥- الخلاف ١:٥١٢.

٦- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.

٧- حكاه عنهما في كشف اللثام ١:١٨١.

٨- المنتهى ١:٢٣١.

٩- المعتمد ٢:٨٤.

و هو الحججه على المنع، مضافا إلى النصوص، منها الخبران: «الصلاه فى الخزّ الخالص ليس به بأس، و أما الذى يخلط فيه [وبر] الأرانب أو غيرها هذا فلا تصلّ فيه» (١).

و منها الرضوى: «و صلّ فى الخزّ إذا لم يكن مغشوشا بوبر الأرانب» (٢).

و قصور السند أو ضعفه مجبور بالعمل، و المخالفه لما عليه العامه العمياء، مضافا إلى عموم أدلّه المنع عمّا لا يؤكل لحمه، خرج منه الخزّ الخالص بالنص و الإجماع المختصين به بحكم التبادر و غيره، فيبقى الباقي تحت العموم مندرجا.

و يستفاد منه -مضافا إلى قوله: «مما يشبه هذا» فى الخبرين - المنع عن الخزّ المغشوش بوبر ما لا - يؤكل لحمه و شعره و صوفه مطلقا، كما استقر به فى التحرير (٣)، و احتاط به فى المنتهى (٤)، و يظهر أيضا من جماعه من أصحابنا (٥).

و فى جواز الصلاه فى فرو السنجاب قولان، أظهرهما الجواز وفاقا للمقنع و الشيخ فى المبسوط و موضع من النهايه و الخلاف (٦)، نافيا عنه فى الأوّل الخلاف، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، كالصدوق فى الأمالى، حيث جعله من دين الإماميه الذى يجب الإقرار به (٧)، و نسبه فى المنتهى إلى أكثر

ص: ٣١٣

١- الكافى ٣: ٢٦/٤٠٣، التهذيب ٢/ ٢١٢/ ٨٣٠ و ٨٣١، الاستبصار ٣/ ١٤٦٩/ ٣٨٧ و ١: ١٤٧٠، الوسائل ٤: ٣٦١ أبواب لباس المصلى ب ٩ ح ١. و ما بين المعقوفين من المصادر.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٧، المستدرک ٣: ٢٠٢ أبواب لباس المصلى ب ٨ ح ١.

٣- التحرير ١: ٣٠.

٤- المنتهى ١: ٢٣١.

٥- انظر جامع المقاصد ٢: ٧٨، و روض الجنان ٢: ٢٠٦، و الحدائق ٧: ٦٠.

٦- المقنع: ٢٤، المبسوط ١: ٨٢، النهايه: ٩٧، الخلاف ١: ٥١١.

٧- أمالى الصدوق: ٥١٠، ٥١٣.

الأصحاب (١)، و في شرح القواعد للمحقق الثاني إلى جمع من كبارهم (٢)، و في الذخيره و غيرها إلى المشهور بين المتأخرين (٣).

و هو كذلك، بل لعلمه عليه عامتهم عدا الفاضل في التحرير و القواعد و فخر الدين في شرحه و الصيمرى (٤)، و ظاهرهم التردد، لاقتصارهم على نقل القولين من غير ترجيح.

و لعله في محله. و إن كان القول بالجواز ليس بذلك البعيد، للإجماع المحكى المعتضد بالشهره العظيمه الظاهره و المحكيه في كلام جماعه، مضافا إلى النصوص المستفيضه:

ففى الصحيح: «صلّ فى الفنك و السنجاب، و أما السمور فلا تصلّ فيه» قلت: و الثعالب يصلى فيها؟ قال: «لا» (٥) الحديث.

و فيه: عن الفراء (٦) و السمور و السنجاب و الثعالب و أشباهه، قال: «لا بأس بالصلاه فيه» (٧).

و فى الخبر: «صلّ فى السنجاب و الحواصل الخوارزميه، و لا تصلّ فى الثعالب و لا السمور» (٨).

ص: ٣١٤

- ١- المنتهى ١: ٢٢٨.
- ٢- جامع المقاصد ٢: ٧٩.
- ٣- الذخيره: ٢٢٦، و انظر الحقائق ٧: ٦٨.
- ٤- التحرير ١: ٣٠، قواعد الأحكام ١: ٢٧، إيضاح الفوائد ١: ٨٣.
- ٥- التهذيب ٢: ٨٢٢/٢١٠، الاستبصار ١: ١٤٥٧/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٣ ح ٥.
- ٦- الفراء: الحمار الوحشى، و الجمع: الفراء، مثل الجبل و الجبال. حياه الحيوان ٢: ١٤٨.
- ٧- التهذيب ٢: ٨٢٥/٢١٠، الاستبصار ١: ١٤٥٩/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٥٠ أبواب لباس المصلى ب ٤ ح ٢.
- ٨- التهذيب ٢: ٨٢٣/٢١٠، الاستبصار ١: ١٤٥٨/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٤٨ أبواب لباس المصلى ب ٣ ح ٤.

و فى آخر: أصلى فى الفنك و السنجاب؟ قال: «نعم» قلت: تصلى فى الثعالب إذا كانت ذكياه؟ قال: «لا تصلّ فيها» (١).

و فى آخرين: عن الصلاه فى السمور و السنجاب و الثعالب، فقال: «لا خير فى ذا كله ما خلا السنجاب، فإنه دابّه لا تأكل اللحم» (٢) كما فى أحدهما، و نحوه الثانى (٣).

و ضعف الأسانيد و التضمن لما لا يقولون به غير ضائر، لانجبار الأؤل بالشهره و الإجماع المحكى، و عدم الخروج عن الحجيه بالثانى، كما قرر فى محله، و إن أوجب الوهن فى مقام التعارض، لانجباره بالكثره و الشهره، و بالصراحه بالاضافه إلى المعارض، إذ ليس إلا العمومات المانعه حتى الموثق كالصحيح (٤) الذى هو الأصل و العمده من أدله المنع.

و دعوى صراحته فى المنع عن السنجاب، لابتناء الجواب العام فيه عليه، لسبق السؤال عنه الذى يصير كالتص فى المسؤول عنه.

غير مفهومه، و إن صرح بها جماعه (٥)، لإمكان تخصيص السنجاب فى الجواب بأن يقال: كل شىء حرام أكله فالصلاه فى وبره مثلا حرام إلا وبر السنجاب الذى سألت عنه، و حيث جاز التخصيص متصلا جاز منفصلا، لعدم الفرق بينهما جدًا.

ص: ٣١٥

١- التهذيب ٢/١١١: ٢٠٧، الاستبصار ٢/٣٨٢: ١٤٥٠، الوسائل ٤: ٣٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٣ ح ٧.

٢- الكافى ٣: ١٦/٤٠١، التهذيب ٢/٨٢١: ٢١٠، الاستبصار ٢/٣٨٤: ١٤٥٦، الوسائل ٤: ٣٤٨ أبواب لباس المصلى ب ٣ ح ٢.

٣- الكافى ٣: ٣/٣٩٧، التهذيب ٢/٧٩٧: ٢٠٣، الوسائل ٤: ٣٤٨ أبواب لباس المصلى ب ٣ ح ٣.

٤- تقدّم فى ص ٢٩٤.

٥- انظر روض الجنان: ٢١٤، و الذخير: ٢٢٦.

و بالجمله: لم أجد من المعارض ما يدل على المنع بالخصوص، بل ما وقفت عليه منه دلالة كله من جهة العموم، وهو لا يعارض الخصوص و إن اشتمل على ما لا يقول به أحد.

نعم، في الرضوى: «و لا يجوز الصلاة في سنجاب و لا سمور و فنك..»

و إياك إياك أن تصلّي في الثعالب» (١). كما عن موضع منه، و عن موضع آخر منه:

«و إن كان عليك غيره من سنجاب أو سمور أو فنك و أردت الصلاة فيه فأنزعه» (٢).

و هو نص في المنع، كما هو خيره المختلف، و عن صريح والد الصدوق، و الشيخ في قوله الآخر، و الحلبي و القاضي (٣)، و ظاهر الإسكافي و الحلبي و المرتضى و ابن زهره (٤)، حيث منعوا عن كل ما لا يؤكل لحمه من دون استثناء ما نحن فيه، و نسبه الشهيدان في الذكري و الروض و المحقق الثاني في شرح القواعد إلى أكثر الأصحاب (٥)، و عن ابن زهره دعوى الإجماع عليه (٦)، و في السرائر: جلد ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلاة فيه بغير خلاف من غير استثناء (٧).

و لذا يشكل الحكم بالجواز في المسألة؛ لنفي الخلاف في كلام الحلبي و دعوى الإجماع في كلام ابن زهره، المعتضدين بالشهره المنقوله في كلام

ص: ٣١٦

-
- ١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٧، المستدرک ٣: ١٩٩ أبواب لباس المصلی ب ٤ ح ٢.
 - ٢- لم نعر عليه في فقه الرضا (عليه السلام) و وجدناه في الفقيه ١: ١٧٠ حاكيا عن رساله والده.
 - ٣- المختلف: ٧٩، نقله فيه عن والد الصدوق، الشيخ في النهاية: ٥٨٧، الحلبي في السرائر ١: ٢٦٢، القاضي في المهذب ١: ٧٤.
 - ٤- حكاه عن ظاهر الإسكافي في المختلف: ٧٩، الحلبي في الكافي: ١٤٠، المرتضى في الانتصار: ١٣، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.
 - ٥- الذكري: ١٤٤، روض الجنان: ٢٠٧، جامع المقاصد ٢: ٧٩.
 - ٦- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.
 - ٧- السرائر ١: ٢٦٢.

هؤلاء الجماعة، و صريح الرضوى المعتضد بعموم الأخبار المانعه، مع خلوصها عن التضمّن لما لا يقول به أحد من الطائفة، و بعدها عن طريقه العامه.

و لكن يمكن الذبّ عن جميع ذلك: فنفي الخلاف و الإجماع بالمعارضه بالمثل، مع كون الثانى مدّعى على المنع عموماً. و لا كذلك معارضه، لدعواه على الجواز فى السنجاب بالخصوص.

و كذا الشهره المحكيه معارضه بمثلهما كما عرفت، مع قوته و أرجحيته عليها بالتحقق و القطع به من غير جهه النقل، دون الشهره المحكيه فى كلام هؤلاء، لعدم تحققها، بل ظهور استناد حكايتهم إلى إطلاق المنع من غير استثناء: فى عبائر جمله من القدماء.

و الرضوى- مع قصور سنده و عدم اشتهاؤه و عدم مكافأته للمستفيضه المتضمنه للصحيح و غيره- مصرّح بعد المنع بورود روايه بالرخصه، مشعراً بأن الأصل المنع و الجواز رخصه، كما هو ظاهر الصدوق و جماعه كالشيخ فى الخلاف و التهذيبين و الديلمى و الجامع (١) كما حكى، فهو أيضاً مؤيد للجواز و لو رخصه، و عموم الأخبار مخّصّه بخصيص الأخبار المرخصه، و هى أقوى دلالة، و بعيدة أيضاً عن مذهب العامه، لتضمن أكثرها المنع عما ظاهرهم الإطباق على الجواز فيه، كما حكاها جماعه (٢)، فالتفصيل لا يوافق مذهبهم بلا شبهه.

و بالجمله: فالجواز لعله لا- يخلو عن قوه، و لكن مع الكراهه كما عن ابن حمزه (٣). و إن كان الأحوط الترك بلا شبهه، تحصيلاً للبراءه اليقينيّه، و خروجاً عن

ص: ٣١٧

١- الصدوق فى المقنع: ٢٤، الخلاف ١: ٥١١، التهذيب ٢: ٢١١، الاستبصار ١: ٣٨٥، الديلمى فى المراسم: ٦٤، الجامع للشرائع: ٦٦.

٢- منهم السبزوارى فى الذخيره: ٢٢٧، و البحرانى فى الحدائق ٧: ٧٧.

٣- الوسيله: ٨٧.

شبهه الخلاف فى المسأله فتوى و أدله.

و فى جواز الصلاه فى الثعالب و الأرناب روايتان كل منهما مستفيضه، و فيها الصحاح و غيرها، و قد تقدم الإشاره إلى جملة من كل منهما (١).

إلا أن أكثرهما و أشهرهما ما دلّ على المنع و استفاض نقل الشهره فى كلام جماعه من الأصحاب، كالمعتبر و المنتهى و الذكري و التنقيح و المدارك (٢)، بل زاد هو كسابقه، فادعى الإجماع بحسب الظاهر كما فى كلام الأخير، أو نفى الخلاف كما فى الأؤل، و المحكى عن الخلاف (٣)، و يشعر به عباره الدروس و البيان (٤)، حيث جعل روايه الجواز مهجوره متروكه، مشعرا بدعوى الإجماع عليه، كما هو ظاهر المحقق الثانى و الشهيد الثانى (٥) و غيرهما (٦)، حيث ادعوا الإجماع على المنع عن كل ما لا يؤكل لحمه من غير استثناء لما نحن فيه أصلا، و بالإجماع هنا صرح فى الانتصار (٧)، و هو حجّه أخرى زياده على ما مضى من الإجماعات المحكيه فى خصوص المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب عن الخلاف و المنتهى و ابن زهره (٨).

و على هذا فلا ريب فى ضعف روايه الجواز و شدوذها فلتطرح، أو تحمل

ص: ٣١٨

١- راجع ص ٢٩٥-٣٠٥.

٢- المعتبر ٢: ٨٦، المنتهى ١: ٢٢٧، الذكري: ١٤٤، التنقيح الرائع ١: ١٨٠، المدارك ٣: ١٧٣.

٣- الخلاف ١: ٥١١.

٤- الدروس ١: ١٥٠، البيان: ١٢٠.

٥- جامع المقاصد ٢: ٨١، روض الجنان: ٢١٣.

٦- كالعلايه فى التذكره ١: ٩٤، و نهايه الأحكام ١: ٣٧٣.

٧- الانتصار: ٣٨.

٨- راجع ص ٣٠٧.

على التقيّه،سيّما وأن أمارتها في صحيحين منها لائحته (١)،لتضمنهما الرخصه في الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود،كما في أحدهما،و فيما ذكر و أشباهه،كما في الثاني،و لا يقول به الأصحاب على الظاهر المصرح به في الذكرى،فإنه قال-بعد نقل إذعان المحقق بهما لوضوح سندهما-قلت:

هذان الخبران مصرّحان بالتقيّه لقوله في الأول:«و أشباهه»و في الثاني:

«في جميع الجلود»و هذا العموم لا يقول به الأصحاب (٢).

و منه يظهر ضعف إذعان المحقق و إن تبعه في المدارك،سيّما مع اعترافهما باتفاق الأصحاب على المنع. (٣).و وضوح السند بمجرد لا يبلغ قوه المعارضه لذلك،سيّما مع موافقته للعامه،و اشتمال المعارض على متّضح السند أيضا كما عرفته.فلا إشكال في المسأله بحمد الله سبحانه.

لا تجوز الصلاه في التحرير المحض

و لا تجوز الصلاه و لا تصح في التحرير المحض أو الممتزج على وجه يستهلك الخليط لقلته للرجال بإجماعنا الظاهر،المصرّح به في كثير من العبائر،كالانتصار و الخلاف و المنتهى و المدارك و الذكرى و غيرها (٤)،لكن فيهما (٥):عندنا،و هو و إن لم يكن صريحا في الإجماع،لكنه ظاهر فيه جدّا.

و هو الحججه،مضافا إلى النهى عن استعماله مطلقا الثابت بإجماع علماء الإسلام على الظاهر،المحكى في ظاهر الانتصار و الخلاف،و صريح المعتبر و المنتهى و التذكرة و الذكرى و شرح القواعد للمحقق الثاني و التحرير و روض

ص:٣١٩

١- راجع ص ٢٩٤-٣٠٩.

٢- الذكرى:١٤٤.

٣- المحقق في المعتبر ٢:٨٤،المدارك ٣:١٦٩.

٤- الانتصار:٢٠٥،الخلاف ١:٥٠٤،المنتهى ١:٢٢٨،المدارك ٣:١٧٣،الذكرى: ١٤٥،و انظر كشف اللثام ١:١٨٥.

٥- أى:في الذكرى و كشف اللثام.

الجنان (١) وغيرها (٢)، وفي الأخير و شرح القواعد للمحقق الثاني: أن به أخبارا متواتره.

و هو كذلك بعد ضم بعضها إلى بعض من طرق العامه و الخاصه (٣). و هي ما بين عامه للنهي عن لبسه مطلقا، و مصرح [مصرحه] بعدم حل الصلاه فيها الظاهر في فساده بنفسه، أو بضميمه اقتضاء النهي في العباده الفساده، كما عليه علماءنا.

و لا فرق في إطلاق النص و الفتوى بين كونه ساترا للعوامه أم لا، و به صرح جماعه و منهم الفاضلان في المعتبر و المنتهى (٤)، و عزاه في الأخير إلى علمائنا بعد أن نسبه -وفاقا للأول- إلى الشيخين و أتباعهما.

و كثير من النص و الفتوى و إن دلّ على المنع مطلقا إلا - أنه مقيد بحاله الاختيار و غير الحرب، إذ يجوز استعماله مطلقا و لو في الصلاه مع الضروره أو في حال الحرب المرخص فيه مطلقا و لو من غير ضروره، بإجماعنا الظاهر، المحكى في كثير من العبائر كالمنتهى و روض الجنان و الذكري (٥) وغيرها (٦)، لكن في الأول حكاة في الضروره خاصه.

و هو الحجّه، مضافا إلى العمومات بأن: الضرورات تبيح المحظورات.

و قولهم عليهم السلام: «كل ما غلب الله تعالى فالله تعالى أولى بالعدر» (٧).

ص: ٣٢٠

-
- ١- الانتصار: ٢٠٥، الخلاف ١: ٥٠٤، المعتبر ٢: ٨٧، المنتهى ١: ٢٢٨، التذكرة ١: ٩٥، الذكري: ١٤٥، جامع المقاصد ٢: ٨٣، التحرير ١: ٣٠، روض الجنان: ٢٠٧.
 - ٢- راجع المدارك ٣: ١٧٣.
 - ٣- انظر الوسائل ٤: ٣٦٧ أبواب لباس المصلي ب ١١، و كنز العمال ١٥: ٣١٨.
 - ٤- المعتبر ٢: ٨٧، المنتهى ١: ٢٢٨.
 - ٥- المنتهى ١: ٢٢٨، روض الجنان: ٢٠٧، الذكري: ١٤٥.
 - ٦- انظر المدارك ٣: ١٧٤، و كشف اللثام ١: ١٨٥.
 - ٧- الوسائل ٨: ٢٥٩-٢٦١ أبواب قضاء الصلوات ب ٣ الأحاديث ١٦، ١٣، ٧، ٨، ٣.

و قوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما أكرهوا عليه و ما لا يطيقون» (١).

و خصوص المستفيضه، و فيها الموثقات و غيرها، منها: «لا يلبس الرجل الحرير و الديباج إلا في الحرب» (٢).

و نحوه آخر، لكن بدل «لا- يلبس» «لا- يصلح للرجل» (٣) و هو و إن أشعر بالكراهه- ككثير من الأخبار المتضمنه للفظها- لكنها محموله على الحرمة بإجماع علماء الإسلام كما عرفته.

و منها: عن لباس الحرير و الديباج، فقال: «أما في الحرب فلا بأس به و إن كان فيه تماثيل» (٤).

و منها المروى عن قرب الإسناد: «أن عليا عليه السلام كان لا يرى بلبس الحرير و الديباج إذا لم يكن فيه التماثيل بأسا» (٥).

و في الفقيه: «لم يطلق النبي صلى الله عليه و آله لبس الحرير إلا لعبد الرحمن بن عوف، و ذلك أنه كان رجلا قملا» (٦).

و احترز بالمحض عن الممتزج بما يصح الصلاة فيه مزجا لا يستهلك فيه الخليل، لجواز لبسه حينئذ و لو في الصلاة إجماعا، على الظاهر، المصرح به

ص: ٣٢١

١- الفقيه ١: ١٣٢/٣٦، الخصال: ٩/٤١٧، الوسائل ٨: ٢٤٩ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٠ ح ٢.

٢- الكافي ٦: ١/٤٥٣، الوسائل ٤: ٣٧٢ أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ٢.

٣- الكافي ٦: ٤/٤٥٣، الوسائل ٤: ٣٧١ أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ١.

٤- التهذيب ٢: ٨١٦/٢٠٨، الاستبصار ١: ١٤٦٦/٣٨٦، الوسائل ٤: ٣٧٢ أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ٣.

٥- قرب الإسناد: ٣/١٠٣، الوسائل ٤: ٣٧٢ أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ٥.

٦- الفقيه ١: ١٦٤/١، ذيل حديث ٧٧٤، الوسائل ٤: ٣٧٢ أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ٤.

فى الخلاف و شرح القواعد للمحقق الثانى (١) و غيرهما (٢).

و المعتبره به مع ذلك مستفيضه جدًا، ففى الصحيح: عن الثوب الملمح بالقز و القطن و القز أكثر من النصف، أ يصلّى فيه؟ «لا بأس» (٣).

و فى المرسل كالموثق: فى الثوب يكون فيه الحرير، فقال: «إن كان فيه خلط فلا بأس» (٤).

و فى الخبر: سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال و للنساء، إلا ما كان من حرير مخلوط بخزّ لحمته أو سداه خزّ أو قطن أو كتان، و إنما يكره المحض للرجال و النساء (٥).

هذا، مضافا إلى الأصل، و اختصاص النصوص المانعه و الإجماعات المحكيه-بحكم التبادر، بل و التقييد بالمحض و المبهم فى جملة منها-به خاصه.

و ظاهر جملة من النصوص المزبوره كفايه مطلق الخليط و لو كان أقل من الحرير، و به صرح جماعة، قالوا: سواء كان الخليط أقل أو أكثر و لو كان عشرا، ما لم يكن مستهلكا بحيث يصدق على الثوب أنه إبريسم محض (٦).

و هو حسن، و فى شرح القواعد للمحقق الثانى-بعد ذكر ذلك و أنه يشترط فى الخليط أن يكون محللا-و على ذلك كله إجماع الأصحاب نقله فى

ص: ٣٢٢

١- الخلاف ١:٥٠٥، جامع المقاصد ٢:٨٣.

٢- انظر المنتهى ١:٢٢٩، و كشف اللثام ١:١٨٥، و مفاتيح الشرائع ١:١١٠.

٣- الكافى ٦:١١/٤٥٥، الوسائل ٤:٣٧٣ أبواب لباس المصلّى ب ١٣ ح ١.

٤- الكافى ٦:١٤/٤٥٥، الوسائل ٤:٣٧٤ أبواب لباس المصلّى ب ١٣ ح ٤.

٥- التهذيب ٢:١٥٢٤/٣٦٧، الاستبصار ١:١٤٦٨/٣٨٦، الوسائل ٤:٣٧٤ أبواب لباس المصلّى ب ١٣ ح ٥.

٦- كما فى المعتبر ٢:٩٠، و جامع المقاصد ٢:٨٣، و الحدائق ٧:٩٣.

و اعلم أن ما تضمنته الروايه الأخيره-من نهى النساء عن لباس الحرير كالرجال-مخالف لإجماع علماء الإسلام، لإطباقهم على الجواز فى غير الصلاة، كما فى المعتبر و المنتهى و شرح القواعد للمحقق الثانى و الذكرى و روض الجنان (٢) و غيرها (٣)، و يعضده الأصل، و اختصاص الأدله المانع-نصيها و فتوى بعد ضم بعضها إلى بعض-بالرجال خاصه، فالروايه شاذه من هذه الجبهه، مع أنها بحسب السند ضعيفه لا تصلح للحجيه، و معارضه بالنصوص المستفيضه بجواز لبسهن الحرير مطلقا، كما فى جمله منها (٤)، أو فى غير الإحرام كما فى بعضها (٥)، أو غير الصلاة أيضا كما فى آخر منها (٦).

و من هنا ظهر أن لا تحريم على الخنثى و الصبيان. قطعا فى الأخير، وفاقا لجماعه (٧)، للأصل، و عدم صدق الرجال عليهم، مع عدم قابليتهم لتوجه المنع إليهم، و توجهه إلى أوليائهم لا دليل عليه، فيندفع بالأصل.

و على الظاهر فى الأول، لما مرّ. و يحتمل المنع فيهم احتياطا، لاحتمال كونهم فى نفس الأمر ذكورا فيتوجه إليهم النهى أيضا.

و هل يجوز للنساء الصلاة فيه من غير ضروره؟ فيه قولان، أظهرهما

ص: ٣٢٣

- ١- جامع المقاصد ٢: ٨٣، المعتبر ٢: ٩٠، المنتهى ١: ٢٢٩.
- ٢- المعتبر ٢: ٨٩، المنتهى ١: ٢٢٨، جامع المقاصد ٢: ٨٤، الذكرى: ١٤٥، روض الجنان: ٢٠٨.
- ٣- راجع الدروس ١: ١٥٠، التحرير ١: ٣٠.
- ٤- الوسائل ٤: ٣٧٩ أبواب لباس المصلى ب ١٦ ح ٢، ٥.
- ٥- الوسائل ٤: ٣٧٩ أبواب لباس المصلى ب ١٦ ح ٣، ٤.
- ٦- الخصال: ١٢/٥٨٥، الوسائل ٤: ٣٨٠ أبواب لباس المصلى ب ١٦ ح ٦.
- ٧- منهم المحقق فى المعتبر ٢: ٩١، العلامه فى المنتهى ١: ٢٢٩، المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢: ٨٧.

الجواز و هو أشهرهما، بل لا خلاف فيه ظاهراً إلا من الصدوق في الفقيه حيث قال بالمنع (١)، و الفاضل في المنتهى حيث توقف بينهما (٢).

و هما شاذان، بل على خلافهما إطباق باقي الأصحاب، كما صرح به في المختلف (٣) و يفهم أيضاً من الشهيدان في الذكرى و روض الجنان (٤) و غيرهما (٥).

و لعلّه كذلك، سيّما بملاحظه حال المسلمين في الأعصار و الأمصار من عدم منعهم النساء عن الصلاة فيه كما لا يمنعونهنّ عن لبسه في غيرها، و هو إجماع قطعي لا يكاد ينكر، و مع ذلك معاضد بالأصل السليم عن المعارض، عدا إطلاق النصوص المانعه عن الصلاة و حلّها فيه بقول مطلق، كالصحيحين في أحدهما: هل يصلّي في قلنسوه حرير محض أو قلنسوه ديباج؟ فكتب:

«لا تحلّ الصلاة في حرير محض» (٦) و نحوه الثاني لكن بزياده السؤال فيه عن الصلاة في تكه حرير (٧).

و الموثق: عن الثوب يكون علمه ديباجاً، قال: «لا يصلّي فيه» (٨).

و نحوه الروايه السابقه (٩) المسوّيه بين الرجل و المرأه في كراهه الحرير

ص: ٣٢٤

١- الفقيه ١: ١٧١.

٢- المنتهى ١: ٢٢٩.

٣- المختلف: ٨٠.

٤- الذكرى: ١٤٥، روض الجنان: ٢٠٨.

٥- راجع كشف اللثام ١: ١٨٥، و التنقيح الرائع ١: ١٨٠.

٦- الكافي ٣: ١٠/٣٩٩، الوسائل ٤: ٣٧٦ أبواب لباس المصلي ب ١٤ ح ١.

٧- التهذيب ٢: ٨١٠/٢٠٧، الاستبصار ١: ١٤٥٣/٣٨٣، الوسائل ٤: ٣٧٧ أبواب لباس المصلي ب ١٤ ح ٤.

٨- التهذيب ٢: ١٥٤٨/٣٧٢، الوسائل ٤: ٣٦٩ أبواب لباس المصلي ب ١١ ح ٨.

٩- في ص: ٣١٧.

لهما، بناء على عدم إمكان حملها على مطلق اللبس لمخالفه النص و الإجماع، كما مر، فينبغي التقييد بحال الصلاة.

و خصوص المروى في الخصال: «يجوز للمرأة لبس الحرير و الديباج في غير صلاه و إحرام، و حرّم ذلك على الرجال إلّا- في الجهاد» (١).

و شيء من ذلك لا يصلح دليلاً لإثبات المنع، لمعارضه الإطلاق- بعد تسليمه- بإطلاق النصوص المتقدمه (٢) المرخصه لهنّ في لبسه الشامله لحال الصلاه و غيرها، بل عموم بعضها لهما، كالمرسل كالموثق بابن بكير المجمع على تصحيح ما يصح عنه: «النساء يلبسن الحرير و الديباج إلّا في الإحرام» (٣) و قضيه الاستثناء جواز لبسهن في الصلاه.

و قريب منه الموثق: «لا ينبغي للمرأة أن تلبس الحرير المحض و هي محرمة، فأما في الحر و البرد فلا بأس» (٤).

و قصور الأسانيد أو ضعفها مجبور بعمل العلماء كآفه كما مضى (٥).

و التعارض بين الإطّلاقين و إن كان من قبيل تعارض العمومين من وجه يمكن تقييد كل منهما بالآخر، إلّا أن تقييد الإطلاق الأوّل بهذا- بأن يراد منه المنع و عدم الحلّ لخصوص الرجال، كما ربما يشعر به سياق الصحيحه الأولى- أولى من العكس، بأن يقيّد الإطلاق الأخير بحلّ اللبس في غير الصلاه، و ذلك لرجحان هذا الإطلاق بالأصل و الشهره العظيمه المحققه و المحكيه في كلام جماعه حد الاستفاضه، بل قد عرفت قوه احتمال كونها إجماعاً.

ص: ٣٢٥

١- الخصال: ١٢/٥٨٥، الوسائل ٤:٣٨٠ أبواب لباس المصلي ب ١٦ ح ٦.

٢- في ص ٣١٨.

٣- الكافي ٦:٨/٤٥٤، الوسائل ٤:٣٧٩ أبواب لباس المصلي ب ١٦ ح ٣.

٤- الكافي ٦:١٢/٤٥٥، الوسائل ٤:٣٨٠ أبواب لباس المصلي ب ١٦ ح ٤.

٥- راجع ص: ٣١٨.

و الروايه السابقه-مع ضعف دلالتها و مخالفه إطلاقها إجماع العلماء-قد عرفت أنها ضعيفه سندا (١)، و كذلك روايه الخصال ضعيف سندا بعدّه من المجاهيل، فلا حجه فيهما من أصلهما و إن اتضح دلالتهما، فكيف تقاومان أدلّه المشهور و تخصّصا منها؟! بل ينبغي طرحهما، أو حملهما على الأفضليه كما عن المبسوط و الجامع و في السرائر (٢)، أو الكراهه كما عن الوسيله و النزّه (٣).

و لا بأس بهما، خروجاً عن الشبهه، و مسامحه في أدلّه السنن و الكراهه.

و في جواز الصلاه في نحو التكه و القلنسوه مما لا تتم فيه من الحرير للرجال تردّد و اختلاف بين الأصحاب:

فبين مانع عنه، كالمفيد و الديلمي و الصدوق و الإسكافي و ابن حمزه (٤)، و غيرهم من القدماء (٥)، و الفاضل في المختلف و القواعد و المنتهى و الشهيد في اللمعه (٦)، و كثير من متأخري المتأخرين (٧).

و مجوّز، كالنهايه و المبسوط و السرائر، و الحلبي، و الفاضلين في المعبر و الإرشاد و التلخيص و التذكره، و الشهيدين في صريح الدروس و روض الجنان

ص: ٣٢٦

١- راجع ص: ٣١٧.

٢- المبسوط ٨٣: ١، الجامع للسرائر: ٦٥، السرائر ٢٦٣: ١.

٣- الوسيله: ٨٧، نزّه الناظر: ٢٤.

٤- المفيد في المقنعه: ١٥٠، الديلمي في المراسم: ٦٤، الصدوق في الفقيه ١٧٢: ١، و حكاه عن الإسكافي في المختلف: ٨٠، ابن حمزه في الوسيله: ٨٨.

٥- كالسيد المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى ٣): ٢٨، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.

٦- المختلف: ٨٠، القواعد ٢٨: ١، المنتهى ٢٢٩: ١، اللمعه (الروضه ١): ٢٠٦.

٧- كصاحبى المدارك ٣: ١٧٩، و الذخيره: ٢٢٧، و الكفايه: ١٦، و خالى المجلسى (في البحار ٢٤١: ٨٠)، و المحدث الكاشانى في المفاتيح ١١٠: ١، و غيرهم، و لعلّه الأقرب. منه رحمه الله.

و ظاهر الروضه و الذكري (١) أو محتملها، و نسبه في الذخيره و غيرها إلى المشهور (٢)، و في المفاتيح و غيره إلى المتأخرين (٣)، و هو كما ترى.

و متردد فيه، كالفاضل في التحرير (٤) و الصيمري، و غيرهما (٥)، و الماتن في الشرائع (٦) و هنا، لكن قال أظهره الجواز مع الكراهه استنادا فيها إلى الشبهه الناشئه من اختلاف الفتوى و الروايه، و في الجواز إلى الأصل، و خصوص الخبر: «كل ما لا تجوز فيه الصلاه وحده فلا بأس بالصلاه فيه، مثل التكه الإبريسم و القلنسوه و الخف و الزنار يكون في السراويل» (٧).

مع سلامتهما عن المعارض، عدا إطلاقات الأدله المانعه عن الصلاه في الحرير أو لبسه مطلقا أو عمومها، و هي تقبل التقييد بالروايه الصريحه.

و يضعف الأصل: بمعارضته بالاحتياط اللازم المراعاة في نحو المسأله من العبادات التوقيفيه.

و الروايه: بضعف سندها، فإن فيه أحمد بن هلال، و هو ضعيف لا يلتفت إلى روايته جدا و إن روى عن ابن أبي عمير كما هنا، فإن ذلك لا يفيد توثيقا و إن أفاد اعتبارا ما عند بعض علماء الرجال (٨) أو جمله منهم، فإن الاعتماد على مثل

ص: ٣٢٧

١- النهايه: ٩٨، المبسوط ٨٤: ١، السرائر ٢٦٣: ١، الحلبي في الكافي: ١٤٠، المعتمر ٢: ٨٩، الإرشاد ٢٤٦: ١، التذكرة ٩٥: ١، الدروس ١٥٠: ١، روض الجنان: ٢٠٧، الروضه البهيه ٢٠٦: ١، الذكري: ١٤٥.

٢- راجع الذخيره: ٢٢٧، و الحدائق ٩٧: ٧، و بحار الأنوار ٢٤١: ٨٠.

٣- المفاتيح ١١٠: ١.

٤- التحرير ٣٠: ١.

٥- راجع نهايه الأحكام ٣٧٦: ١، و المقتصر: ٧١، و منتقى الجمان ٤٧٨: ١.

٦- الشرائع ٦٩: ١.

٧- التهذيب ١٤٧٨/٣٥٧، الوسائل ٣٧٦: ٤ أبواب لباس المصلي ب ١٤ ح ٢.

٨- قال العلامة الحلبي في رجاله (ص ٢٠٢): توقّف ابن الغضائري في حديثه- أي أحمد بن هلال- إلا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخه، و محمد بن أبي عمير من نوادره، و قد سمع هذين الكتابين جل أصحاب الحديث و اعتمدوه فيهما.

ذلك هنا مع إطراح جمله من القدماء و المتأخرين بل المشهور لها بالخصوص مما يوهن التمسك بها لذلك و الخروج بها عن الإطلاقات و العمومات القطعية، مع قوّه دلاله جمله منها صحيحه، من حيث وقوع الجواب فيها بالمنع عن الصلاه فى الحرير المحض بعد أن سئل عنها فى المعمول منه من نحو التكه و القلنسوه (١)، و ذلك كالنصّ إن لم يكن نصّاً، كما ذكره جماعه (٢)، و هى أكثر و أصحّ، فلتكن بالتقديم أرجح.

و لا يقدر كونها مكاتبه، لكونها-على الأصح-حجّه، سيّما مع اتفاق الأصحاب على العمل عليها و لو فى غير المسأله، و مخالفتها العامه، لظهورها فى أن للصلاه فى المنع عن لبسه فيها مدخلية و ليس إلّا من حيث بطلانها به، و هو من خصائص الإماميه كما عرفته، فكيف يمكن تصور حملها على التقيه كما قيل؟! بل حمل الروايه السابقه عليها جماعه، كما ذكره فى الوسائل فقال:

و ذهب جماعه إلى المنع و حملوا الجواز على التقيه، و هو الأحوط (٣).

و لا-ريب أن حمل الروايه عليها أمكن من حمل الصحاح عليها، لبعدها عن طريقتهم فى الغايه دون الروايه، فإنها تنطبق على مذهبههم لو لا- ما يتوهم من مفهومها: من المنع عن الصلاه فيما تتم فيه، المخالف للعامه، إلّا أن الذب عنه ممكن بأن دلالتها على ذلك بالمفهوم الضعيف، فلعلّ العامه زمان صدور الروايه لم يقولوا به.

هذا مع معارضه الروايه بصريح بعض المعتره كالرضوى: «لا- تصلّ فى ديباج و لا فى حرير» إلى أن قال: «و لا فى ثوب إبريسم محض و لا فى تكه

ص: ٣٢٨

١- راجع ص: ٣١٩.

٢- انظر المدارك ٣: ١٧٩، و الذخيره: ٢٢٨.

٣- الوسائل ٤: ٣٧٧.

إبريسم، وإذا كان الثوب سداه إبريسم و لحمته قطن أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلاه فيه» (١).

و يستفاد منه -زيادة على ذلك- إطلاق الحرير على المنسوج من الإبريسم فيشمل نحو القلنسوه، ونحوه في ذلك الصحاح المتقدمه المعبره في السؤال بالقلنسوه من الحرير (٢).

و الإطلاق و إن كان أعم من الحقيقه، إلا أن أمارتها فيه هنا موجوده، لعدم صدق سلب الحرير عن القلنسوه المعموله منه بلا شبهه.

و حيث ثبت شمول الحرير لنحو المعمول منه مما لا تتم فيه الصلاه، ظهر شمول الإطلاقات المانعه عن لبسه مطلقا و في الصلاه له جدًا، فممنع الإطلاقات لا وجه له جدًا، فإذا المنع أقوى.

و هل يجوز الركوب عليه و الافتراش به؟ فيه تردد المروى: نعم ففي الصحيح: عن الفراش الحرير و مثله من الديداج، و المصلّى الحرير و مثله من الديداج، يصلح للرجل النوم عليه و التكأه و الصلاه عليه؟ قال: «يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه» (٣).

و في الخبر: «لا بأس أن يأخذ من ديباج الكعبه فيجعله غلاف مصحف أو يجعله مصلّى يصلّى عليه» (٤).

و هو المعروف بين الأصحاب، كما في المدارك و الذخيره (٥)، مؤذنين

ص: ٣٢٩

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٧، المستدرک ٣: ٢٠٦، أبواب لباس المصلّى ب ١١ ح ١، و ص ٢٠٧ ب ١٣ ح ١.

٢- راجع ص: ٣١٩.

٣- الكافي ٦: ٨/٤٧٧، التهذيب ٢: ١٥٥٣/٣٧٣، قرب الاسناد: ٦٨٧/١٨٥، الوسائل ٤: ٣٧٨ أبواب لباس المصلّى ب ١٥ ح ١.

٤- الفقيه ١: ٨٠٩/١٧٢، الوسائل ٤: ٣٧٨ أبواب لباس المصلّى ب ١٥ ح ٢.

٥- المدارك ٣: ١٧٩، الذخيره: ٢٢٨.

بدعوى الإجماع عليه. و لعله كذلك، و إن أشعرت العبارة بالتردد، كما هو ظاهر الصيمرى و صريح المعتبر (١)، لعدم ثبوت الخلاف بالتردد.

نعم، حكى المنع عن المبسوط و الوسيله (٢)، و نسبه فى المختلف إلى بعض المتأخرين (٣).

و لكنه شاذ غير معروف المستند، عدا عموم بعض النصوص بالمنع، كخبر: «هذان محرمان على ذكور أمتي» (٤).

و هو -على تقدير تسليم سنده و عمومه لما نحن فيه- مخصّص بما مرّ، لكونه خاصًا فليكن مقدّمًا.

و الجمع بينهما بحمل الحرير و الديداج فيه على الممتزج، و إن أمكن، لكنّه مجاز و ما قدّمناه تخصيص فهو عليه مقدّم، كما هو الأشهر الأقوى، و بين وجهه فى الأصول مستقصى، مع كون التخصيص هنا أوفق بالأصل جدًّا.

و لكن الأحوط ترك الصلاه عليه، للرضوى: «و لا تصلّ على شىء من هذه الأشياء إلاّ ما يصلح لبسه» (٥) و أشار بالأشياء إلى نحو الحرير و الذهب و غيرهما.

و ذكر جماعه (٦) أن فى حكم الافتراض التوسّد عليه و الالتحاف به.

و هو حسن، لا للإلحاق بالنص، لكونه قياسًا، بل للأصل، و عدم دليل

ص: ٣٣٠

١- المعتبر ٢: ٨٩.

٢- المبسوط ١: ٨٢، الوسيله: ٨٨، و حكاه عنهما فى كشف اللثام ١: ١٨٦.

٣- المختلف: ٨٠.

٤- عوالى اللثالى ٢: ٧٤/٣٠، المستدرک ٣: ٢٠٩ أبواب لباس المصلّى ب ١٦ ح ١، سنن أبى داود ٤: ٤٠٥٧/٥٠، سنن ابن ماجه ٢: ٣٥٩٧/١١٩٠ و فيهما بتفاوت يسير.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٨، المستدرک ٣: ٢١٨ أبواب لباس المصلّى ب ٢٤ ح ٢ و فيهما: «إلا ما لا يصلح..».

٦- منهم الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٢٣، صاحب المدارك ٣: ١٨٠.

يعتد به إلا على تحريم اللبس لا مطلق الاستعمال، وهو غير صادق في محل البحث.

و زاد شيخنا الشهيد الثاني لذلك جواز التدثر به (١). و منعه سبطه (٢)، زعما منه صدق اللبس عليه.

و فيه نظر. و لو سلم ففي دخوله في إطلاق اللبس الوارد في النصوص نوع شك، فيندفع بالأصل. فتأمل .

و لا- بأس بثوب مكفوف به أى بالحرير، أن يلبس و يصلّى فيه، على الأشهر بين الأصحاب، بل لا- خلاف فيه يظهر إلا من نادر سيذكر، و نسب في الذكرى إلى الأصحاب (٣)، مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و في المدارك: أنه مقطوع به بين المتأخرين (٤)، مشعرا بدعواه، كجملة ممن لم ينقلوا الخلاف فيه مع كون ديدنهم نقله حيث كان.

و استدل عليه الفاضلان في المعبر و المنتهى و المحقق الثاني و الشهيد في الذكرى (٥) بالنبوى العامى أنه صلّى الله عليه و آله: نهى عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع (٦).

و الخبر: كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج، و يكره لباس الحرير (٧) الحديث.

ص: ٣٣١

- ١- المسالك ٢٣: ١.
- ٢- المدارك ١٨٠: ٣.
- ٣- الذكرى: ١٤٥.
- ٤- المدارك ١٨٠: ٣.
- ٥- المعبر ٩٠: ٢، المنتهى ٢٢٩: ١، جامع المقاصد ٨٦: ٢، الذكرى: ١٤٥.
- ٦- درر اللئالى ١١٧: ١، المستدرک ٢٠٩: ٣ أبواب لباس المصلى ب ١٥ ح ١، صحيح مسلم ١٦٤٣/١٥: ٣، سنن أبى داود ٤٢/٤٧، سنن النسائى ٢٠٢: ٨.
- ٧- الكافي ٢٧/٤٠٣، التهذيب ١٥١٠/٣٦٤، الوسائل ٣٧٠: ٤ أبواب لباس المصلى ب ١١ ح ٩.

و فى الاستدلال بهما-لولا الشهره بل الإجماع-نظر،لضعف سندهما، و ضعف دلالة الأخير جدًا،إذ الكراهه أعم منها بالمعنى المصطلح و من الحرمة،مع ظهور السياق فيه و فى كثير من النصوص المعبّره عن حرمة الحرير بلفظ الكراهه،فى إرادته الأخير خاصّه،فالخروج بهما عما دلّ على حرمة لبس الحرير و الصلاه فيه مشكل،لولا الشهره الجابره لضعف السند و الدلاله.

و ربما أيد الجواز بالأصل،و الخبر:«لا بأس بالثوب أن يكون سداه و زرّه و علمه حريرا» (١).

و فيهما نظر،لمعارضه الأوّل بالاحتياط اللازم المراعاة فى العبادات التوقيفيه.

و ضعف الثانى سندا.بل و دلاله كالخبرين السابقين،لعدم إشعار فيهما بجواز الصلاه فيه،و إن أمكن الذبّ عن هذا بكفايه الشمول إطلاقا مع عدم القائل بالفرق أصلا.

لكن فى الموثق:عن الثوب يكون علمه ديباجا،قال:«لا تصلّ فيه» (٢).

و هو بالنسبه إلى المنع عن الصلاه فيه خاص و تلك الأخبار باللبس مطلقه تصلح أن تكون به مقيدّه،و لعله لذا منع عنه القاضى (٣)و المرتضى فى بعض مسائله فيما حكى عنه (٤).و هو أحوط،و إن كان فى تعينه نظر،لقصور الموثق عن المقاومه لما مر.

و أما ما عليه الصدوق:من المنع عن الصلاه فى تكه رأسها من إبريسم (٥)،

ص:٣٣٢

١- الفقيه ١٧١/٨٠٨، التهذيب ٢٠٨/٨١٧، الاستبصار ٣٨٦/١٤٦٧، الوسائل ٣٧٥:٤ أبواب لباس المصلّى ب ١٣ ح ٦.

٢- التهذيب ٣٧٢/١٥٤٨، الوسائل ٣٦٩:٤ أبواب لباس المصلّى ب ١١ ح ٨.

٣- المهذب ٧٥:١.

٤- حكى عنه صاحب المدارك ١٨١:٣.

٥- الفقيه ١٧٢:١.

فلم يَقم عليه دليل صالح إلاّ عموم ما دلّ على المنع عن الصلاة في الحرير.

و هو غير معلوم الشمول لنحو ذلك من خيوط الإبريسم، إما لاقتضاء الظرفيه كونه من الملابس، أو لعدم صدق الحرير عليه لغه و لا عرفاً، لا اختصاصه فيهما بالمنسوج منه لا مطلقاً.

و لو سلّم الصدق عليه حقيقه فغير معلوم كونه من الأفراد المتبادره له عند الإطلاق جدّاً، و عليه فيجب الرجوع إلى مقتضى الأصل. مع كون قوله شاذّاً لم أعرف به قائلًا حتى القاضي و المرتضى، لمنعهما عن الكفّ به خاصه.

و المراد به أن يجعل في رؤوس الأكمام و الذيل و حول الزيق (١).

و قدّر عند جماعه (٢) بما مر في النبوى من الأربع الأصابع، و توقف فيه نادر (٣).

و لا وجه له إلاّ ضعف السند، و قد انجبر بالعمل كما مر. مضافاً إلى لزوم الاقتصار فيما خالف دليل المنع على المتيقن من الرخصه فتوى و روايه، و ليس إلاّ. قدر الأصابع الأربع مطلقاً بل مضمومه [الأصابع]. و لا. ينافيه إطلاق العباره و غيرها من عبائر الجماعه، لورودها مورد الغلبه، و ليس إلاّ الأربع الأصابع مضمومه أو غايتها منفرجه، فالزياده تعديه تحتاج إلى دلاله هي في المقام مفقوده.

و الحق بالكف اللبنة أى الجيب، للنبوى الآخر: كان له صلى الله عليه و آله جبه كسروانيه لها لبنة ديباج و فرجاها مكفوفان بالديباج (٤).

لا تجوز في ثوب مغصوب مع العلم

و لا تجوز الصلاة و لا تصح في ثوب مغصوب مع العلم بالغصبيه،

ص: ٣٣٣

١- زيق القميص - بالكسر - ما أحاط بالعنق منه. القاموس ٣: ٢٥١.

٢- منهم الشهيد الثاني في الروضه ١: ٢٠٦، و المسالك ١: ٢٣، و صاحب المدارك ٣: ١٨٠.

٣- الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢٠٨.

٤- صحيح مسلم ١٠/١٦٤١: ٣.

بلا- خلاف أجده فيما لو كان ساترا إلا- من نادر لا يعبا به (١)، مع دعوى الإجماع على خلافه فى كلام كثير، كالسيدى فى الناصريات و الغنيه، و الفاضل فى ظاهر المنتهى و صريح التحرير و نهايه الإحكام و التذكره، و المحقق الثانى فى شرح القواعد و الشهيدى فى الذكرى و روض الجنان (٢).

و هو الحجه، مضافا إلى الأصول الآتية.

و مقتضى إطلاق العبارة و غيرها من عبار الجماعه- و منهم كثير من نقله الإجماع- عدم الفرق بين كونه ساترا أو غيره، و به صرح جماعه (٣) و منهم الشهيد -رحمه الله- فى جملة من كتبه (٤)، بل زاد فقال: و لا- يجوز الصلاه فى الثوب المغصوب و لو خيطا، فتبطل الصلاه مع علمه بالغصب.

و هو حسن، لما ذكره جماعه (٥): من أن الحركات الواقعة فى الصلاه منهي عنها، لأنها تصرف فى المغصوب، و النهى عن الحركة نهى عن القيام و القعود و الركوع و السجود، و كل منها جزء للصلاه فتفسد؛ لأن النهى فى العباده يقتضى الفساد، فتكون الصلاه باطله لفساد جزئها.

و بأنه مأمور بإبانه المغصوب عنه و رده إلى مالكه، فإذا افتقر إلى فعل كثير كان مضادا للصلاه، و الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده (٦) بالتقريب الآتى

ص: ٣٣٤

- ١- نقله فى الكافى ٦:٩٤ عن الفضل بن شاذان.
- ٢- الناصريات (الجوامع الفقهيه): ١٩٥، الغنيه (الجوامع الفقهيه): ٥٥٥، المنتهى ١:٢٢٩، التحرير ١:٣٠، نهايه الإحكام ١:٣٧٨، التذكره ١:٩٦، جامع المقاصد ٢:٨٧، الذكرى: ١٤٦، روض الجنان: ٢٠٤.
- ٣- منهم العلامة فى نهايه الإحكام ١:٣٧٨، و التحرير ١:٣٠، و الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٢:٧٨، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:١٨٦.
- ٤- انظر البيان: ١٢١، و الدروس ١:١٥١.
- ٥- منهم المحقق فى المعبر ٢:٩٢، و العلامة فى التذكره ١:٩٦، و المنتهى ١:٢٢٩.
- ٦- فى «م» زياده: الخاص.

و أما ما يقال (٢) في الجواب عن الأوّل: بأن النهي إنما يتوجه إلى التصرف في المغصوب من حيث هو تصرف فيه، لا- إلى الحركات من حيث هي حركات الصلاة، فالنهي متعلق بأمر خارج عنها ليس جزءا و لا شرطا، فلا يتطرق إليه الفساد، بخلاف ما لو كان المغصوب ساترا أو مسجدا أو مكانا، لفوات بعض الشروط أو بعض الأجزاء.

و عن الثاني: بمنع اقتضاء الأمر بالشىء النهي عن ضده الخاص، و إنما يقتضى النهي عن ضده العام الذى هو الترك أو الكفّ.

فضعيف، أما الأوّل فلما ذكره بعض الأفاضل: من أنّ الإنسان إذا كان متلبسا بلباس مغصوب فى حال الركوع مثلا فلا خفاء فى أنّ الحركة الركوعية حرکه واحده شخصيه محرّمه، لكونها محرّكه للشىء المغصوب، فيكون تصرفا فى مال الغير محرّما، فلا يصح التعيّد به مع أنه جزء الصلاة، و اعتبار الجهتين غير نافع فى صحه تعلق الوجوب و الحرمة إلا- مع اختلاف المتعلقين لا مطلقا، و بالجملة لا يصح هذا الكلام على رأى أصحابنا القائلين بأن الشىء الواحد الشخصى لا يجوز أن يكون متعلّقا للوجوب و الحرمة معا مطلقا، و إنما يتم على رأى جماعه من العامه المخالفين فى هذه المسأله.. إلى آخر ما ذكره (٣).

و لنعم ما أفاده و إجاده، شكر الله سعيه.

هذا، مع أن اختلاف الجبهه لو أثر للزم صحه الصلاة فيه و لو تعلق بها أو بجزئها أو بشرطها النهي، و لا- يقول به، لما عرفت من تصريحه بالفساد لو كان

ص: ٣٣٥

١- انظر ص ٣٣٢.

٢- روض الجنان: ٢٠٤.

٣- المحقق السبزواري فى الذخير: ٢٢٤.

و دعوى فساد المشروط بتعلق النهى بشرطه مطلقا كما يقتضيه عبارته ممنوعه، بل يختص بذلك بما إذا كان الشرط عباده، فإن تعلق النهى به يستلزم فساده و يترتب عليه فساد مشروطه. و أما إذا لم يكن عباده فلا وجه لذلك فيه، فإن النهى لا يقتضى فساده حتى يترتب عليه فساد المشروط، وإنما يقتضى حرمة، و لا تلازم بينها و بين حرمة المشروط، كما لو أوقع إزاله الخبث المشروطه فى صحه الصلاه بالماء الغصبى، فإن ذلك لا يؤثر فى بطلان مشروطها، و الستر من قبيلها ليست بعباده جذاً، و إلا لما صح صلاه من ستر عورته من دون قصد القربه بناء على اشتراطه فى مطلق العباده، و أنها به تفترق عما ليس بعباده.

و من هنا يظهر ما فى دعوى بعض الأفاضل كون الستر عباده، حيث قال -بعد نقل كلام الماتن فى المعتبر: اعلم أنى لم أقف على نص من أهل البيت بإبطال الصلاه و إنما هو شىء ذهب إليه المشايخ الثلاثة و أتباعهم. و الأقرب أنه إن ستر به العوره أو سجد عليه أو قام فوقه كانت الصلاه باطله، لأن جزء الصلاه يكون منهيا عنه و تبطل الصلاه بفواته. أما لو لم يكن كذلك لم تبطل كلبس خاتم من ذهب (1) - ما صورته:

يعنى جزأها و ما جرى مجرى الجزء من الشرط المقارن، يعنى أنّ النهى إنما يقتضى الفساد إذا تعلق بالعباده، فإذا استتر بالمغصوب صدق أنه استتر استتارا منهيا عنه، فإن الاستتار به عين لبسه و التصرف فيه، فلا يكون استتارا مأمورا به فى الصلاه، فقد صلّى صلاه خاليه عن شرطه الذى هو الاستتار المأمور به، و ليس هذا كالتطهير من الخبث بالمغصوب، فإنه و إن نهى عنه لكن يحصل

ص: ٣٣٦

الطهاره، و شرط الصلاه إنما هو الطهاره لا فعلها لينتفى الشرط إذا نهى عنه..

إلى آخر ما ذكره (١).

و محصل كلامه- كما ترى- في وجه الفرق بين التطهير و الستر كونه عبادته دون سابقه، إذ به تتم الخصوصيه للستر، و قد عرفت ما فيه.

و ليت شعري ما الذى دعاه إلى جعله عبادته؟ و لم أر له أثرا عدا تعلق الأمر بالستر، و أن الأصل فيما تعلق به أوامر الشرع أن تكون عبادته موقوفه على قصد القربه، و هذا بعينه موجود فى إزالة الخبث عن الثوب.

فإن ادعى خروج ذلك بالإجماع على عدم اعتبار قصد القربه فيه.

قلنا له: كذلك الأمر فى محل النزاع، و إلا لما صحَّ صلاه من ستر عورته بمحللٍ إلا بقصد القربه، و هو خلاف الإجماع، بل البديهه.

و من هنا ظهر أنه لا وجه لفساد الصلاه فى المغصوب الساتر للغوره غير ما قدّمنا إليه الإشاره: من كون الحركات الأجزائيه منهيا عنها باعتبار كونها تصرفا فيه، و هذا لا يختلف فيه الحال بين الساتر و غيره. فالقول بالفرق- كما عليه الماتن فى المعتبر و شيخنا فى روض الجنان و سبطه فى المدارك و قواه فى الذكري (٢)- ضعيف، سيما مع إطلاق جمله من الإجماعات المحكيه المؤيده بالدليلين المتقدم إليهما الإشاره (٣)، لضعف ما يرد عليهما:

أما الأول: فلما مر.

و أما الثانى: فلأن الأمر بالشىء و إن كان لا يقتضى النهى عن ضده الخاص لفظا و لا معنى- كما هو الأشهر الأقوى- إلا أنه يستلزم عدم اجتماع أمر آخر معه يضاؤه لو كان مضيقا و الآخر موسعا كما فيما نحن فيه، فإن الأمر

ص: ٣٣٧

١- الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٨٦.

٢- المعتبر ٢: ٩٢، روض الجنان: ٢٠٤، المدارك ٣: ١٨٢، الذكري: ١٤٦.

٣- فى ص: ٣٢٩.

بالإبانه فورى إجماعا و الفرض سعه وقت الصلاه، و إلاّ- فهي مقدمه على جميع الواجبات، و حيث استلزم عدم الاجتماع بقى الصلاه بلا أمر، و هو عين معنى الفساد، إذ الصحه فى العباده عباره عن موافقه الأمر، و حيث لا أمر فلا موافقه، فجاء الفساد من هذه الجهه لا استلزام الأمر بالشىء النهى عن ضده (١) و إن أوهمه ما سبق فى الدليل من العباره، لكن المراد ما عرفت، و إنما وقع التعبير بذلك مسامحه.

و بهذا الوجه يصح المنع عن الصلاه و بطلانها فى خاتم الذهب و الثوب المموّه به @ (إذا استلزم نزعهما ما ينافى الصلاه، لتحريم لبسه و وجوب نزعه إجماعا، فتوى و نصاب، و به صرح الفاضل فى المنتهى و التحرير و التذكره، و الشهيد فى الدروس و البيان و الذكري و عن الصدوق و الإسكافى (٢)، و نسب إلى الأكثر (٣).

و لعله كذلك، بل لا- خلاف فيه مطلقا يظهر إلا من الماتن فى المعتبر، فى خصوص الخاتم كما مر (٤)، و توقف فيه خاصه فى الذكري بعد أن حكم ببطلان الصلاه فى الثوب المموّه منه (٥) @ (٦). و يظهر من المنتهى التردد فيه و فى المنطقه أيضا، لكن اختار المنع فى الأوّل قال: لأن النهى فى العباده يدل على الفساد (٧).

ص: ٣٣٨

-
- ١- فى «م» زياده: الخاص.
 - ٢- المنتهى ١:٢٣٠، التحرير ١:٣٠، التذكره ١:٩٥، الدروس ١:١٥٠، البيان: ١٢١، الذكري: ١٤٦، الصدوق فى العلل: ٣٤٨ باب ٥٧، و حكاه عن الإسكافى فى المختلف: ٨٠.
 - ٣- الحدائق ١٠١:٧.
 - ٤- فى ص ٣٣١، و انظر المعتبر ٩٢:٢.
 - ٥- الذكري: ١٤٦.
 - ٦- ما بين القوسين ليست فى «ح».
 - ٧- المنتهى ١:٢٣٠.

و فيه نظر، لمنع توجه النهى هنا إلى العبادة، بل إلى اللبس خاصة، وهو ليس جزءاً من العبادة، فالأولى الاستدلال عليه بما قدمنا إليه الإشارة، لكنه فى الجملة، و يتم بعدم القائل بالفرق بين الطائفه.

مضافا إلى النصوص المستفيضة: فى الموثق المروى فى الكافى و التهذيب و العلل: «لا يلبس الرجل الذهب و لا يصلّى فيه، لأنه من لباس أهل الجنة» (١).

و فى الرضوى: «و لا تصلّى فى جلد الميتة و لا فى خاتم الذهب» (٢) الخبر.

و فى المروى عن الخصال: «يجوز للمرأة لبس الديباج» إلى أن قال:

«و يجوز أن تتختم بالذهب و تصلّى فيه، و حرّم ذلك على الرجال» (٣).

و فى آخر: «جعل الله تعالى حليه أهل الجنة، فحرم على الرجال لبسه و الصلاة فيه» (٤).

و قصور الأسانيد منجبر بالفتاوى، و بالقاعده. و لكن مقتضاها بطلان الصلاة فى الملبوس منه خاصه، كالخاتم و الثوب المموّه به و كذا المنطقه، لصدق اللبس عليها عاده، دون ما يستصحبه المصلّى من نحو الدنانير مما لا يصدق اللبس عليه عاده، إذ لا نهى فيه عموما و لا خصوصا، بل ظاهر جملة من النصوص جواز شدّ السنّ الثّيبه بالذهب مطلقا من دون تقييد له بغير حال الصلاة (٥)، مع أن الظاهر من حال الشدّ دوامه و لو حال الصلاة.

ص: ٣٣٩

١- لم نعتز عليه فى الكافى و هو موجود فى التهذيب ١٥٤٨/٣٧٢، ٢: ٢، علل الشرائع: ١/٣٤٨، الوسائل ٤: ٤١٣ أبواب لباس المصلّى ب ٣٠ ح ٤.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٧، المستدرک ٣: ٢١٨ أبواب لباس المصلّى ب ٢٤ ح ٢.

٣- الخصال: ١٢/٥٨٥، الوسائل ٤: ٣٨٠ أبواب لباس المصلّى ب ١٦ ح ٤.

٤- التهذيب ٢: ٨٩٤/٢٢٧، الوسائل ٤: ٤١٤ أبواب لباس المصلّى ب ٣٠ ح ٥.

٥- الوسائل ٤: ٤١٦ أبواب لباس المصلّى ب ٣١.

فالظاهر عدم البأس به، وإن كان الأحوط تركه ما لم يخف ضياعه، أو تدعوه ضروره أخرى إلى استصحابه فلا بأس به، بل ينبغي القطع بجوازه حينئذ ولو كان مثل خاتم أو ثوب ممّوه، فإن الضرورات تبيح المحظورات.

و احترز بالعلم بالغصبيه عن صورته الجهل بها، لصحة الصلاه هنا قطعاً، إذ لا نهى معه إجماعاً، والفساد إنما ينشأ من جهته لا من حيث كون الثوب مغصوباً، إذ لا دليل عليه جدّاً.

و منه يظهر وجه الصحة لو صلّى فيه ناسياً للغصبيه، و به صرّح جماعه (١)، مؤيدين له بعموم رفع النسيان عن الأئمّه (٢)، و فيه مناقشه .

خلافاً للفاضل في القواعد و المختلف (٣)، فيعيد مطلقاً كما في الأول، أو في الوقت خاصه كما في الثاني. و ربما فصل بين العالم بالغصب عند اللبس الناسى له عند الصلاه بالإعادته، و الناسى له عند اللبس خاصه فالعدم (٤).

و لم أجد لشيء من هذه الأقوال دلالة عدا و جوه اعتباريه هي - مع معارضتها بعضاً مع بعض - لا تصلح حجّه في مقابله الأصل المعتضد بما قدّمناه من الحجّه.

و في إلحاق الجاهل بالحكم مطلقاً بالعامد و جهان، بل قولان، أحدهما:

نعم، وفاقاً للتحرير و المنتهى (٥)، قال: لأن التكليف لا يتوقف على العلم به، و إلا لزم الدور، و عليه الشهيد في الدروس و الذكرى و المحقق الثاني في شرح

ص: ٣٤٠

١- منهم العلامة في المنتهى ١:٢٣٠، و الشهيد الأول في البيان: ١٢١ و المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٨٧.

٢- الفقيه ١:١٣٢/٣٦، الخصال ٩/٤١٧، الوسائل ٨:٢٤٩ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٣٠ ح ٢.

٣- القواعد ١:٢٧، المختلف: ٨٢.

٤- كشف اللثام ١:١٨٦.

٥- التحرير ١:٣٠، المنتهى ١:٢٢٩.

و ظاهر الأصحاب فيما أعلم-و به صرّح بعض (٢)-إلحاق ناسى حكم الغصبيه بجاهله فى وجوب الإعادة.و لا يخلو عن إشكال إن لم يكن إجماع.

و كذا لا تجوز الصلاة و لا تصح فيما يستر ظهر القدم، ما لم يكن له ساق بحيث يغطّى المفصل الذى بين الساق و القدم و شيئاً من الساق، كالشمشك (٣)-بضم الأوّلين أو ضم الأول و كسر تاليه، على الاختلاف فى الضبط-و النعل السندى و شبههما، كما عليه الماتن هنا و فى الشرائع و الفاضل فى الإرشاد و القواعد و الشهيد فى الدروس و غيره (٤)، بل نسبوه إلى النهايه و المقنعه و القاضى و الديلمى و غيرهم من القدماء (٥)، بل ادعى شيخنا فى الروضه و روض الجنان كونه مشهوراً (٦).

و فيه نظر، فإن المحكى عن الشيخين و أضرابهما إنما هو المنع عن الصلاة فى النعل السندى و الشمشك خاصه، و هو أخصّ من المدعى، فقد لا يكون لسترهما ظهر القدم كما ظنه الفاضلان و غيرهما، بل لورود خبر بهما ، كما صرّح به ابن حمزه فى الوسيله (٧)، و لعله الحجّج لهم دون ما قرّره الفاضلان

ص: ٣٤١

١- الدروس ١:١٥١، الذكري: ١٤٦، جامع المقاصد ٢: ٨٧.

٢- البيان: ١٥١، روض الجنان: ٢٠٥.

٣- الشمشك بضم الشين و كسر الميم. و قيل: إنّه المشايه البغداديه، و ليس فيه نص من أهل اللغه. مجمع البحرين ٥: ٢٧٧.

٤- الشرائع ١: ٦٩، الإرشاد ١: ٢٤٧، القواعد ١: ٢٨، الدروس ١: ١٥١، الذكري: ١٤٦، اللعه (الروضه ١): ٢٠٧، البيان: ١٥١.

٥- النهايه: ٩٨، المقنعه: ١٥٣، القاضى فى المهذب ١: ٧٥، الديلمى فى المراسم: ٦٥، و انظر السرائر ١: ٢٦٣.

٦- الروضه ١: ٢٠٧، روض الجنان: ٢١٤.

٧- الوسيله: ٨٨. قال: «و روى أن الصلاة محظوره فى النعل السنديّ و الشمشك». و انظر الوسائل ٤: ٤٢٨ أبواب لباس المصلى ب

من حجج ضعيفه غير صالحه للحججه أصلاً، حتى على إثبات الكراهه، فكيف تثبت بها الحرمة؟ ولذا أعرض عن القول بها المتأخرون أو أكثرهم كما في المدارك و الذخيره و غيرهما (١)، و لكن قالوا بالكراهه، وفاقا للمبسوط و الإصباح و الوسيله (٢) في الشمشك و النعل السندی خاصه، و للتحريير و ظاهر المنتهى (٣) في كل ما يستر ظهر القدم، كما في عنوان العباره.

لا- لما مر من الحجج الضعيفه، بل تفصيلاً عن شبهه الخلاف الناشئه من اختلاف الفتوى و الروايه مسامحه في أدله السنن و الكراهه. و المراد بالروايه ما وقع الإشاره إليه في الوسيله، لكنها- كما عرفت- غير عامه لكل ما يستر ظهر القدم، بل في خصوص ما مرّ من الأمرين.

و في الاحتجاج و عن كتاب الغيبه لشيخ الطائفه فيما ورد من التوقيع عن مولانا صاحب الزمان عليه و على آبائه السلام إلى الحميرى فيما كتب إليه يسأله: هل يجوز للرجل أن يصلى و في رجليه بطييط و لا- يغطى الكعبيين أم لا- يجوز؟ فوقع عليه السلام: «جائز» (٤).

و البطييط كما في القاموس: رأس الخف بلا ساق (٥)، كأنه سمي به تشبيهاً له بالبط.

قيل: و فيه تأييد القول بالمنع.

و فيه نظر، بل هو لتأييد القول الآخر أظهر، كما صرح به بعض من

ص: ٣٤٢

١- المدارك ٣: ١٨٤، الذخيره: ٢٣٥، و انظر كفايه الأحكام: ١٦، و الحقائق ٧: ١٦٠.

٢- المبسوط ١: ٨٣، و حكاه عن الإصباح في كشف اللثام ١: ١٩١، الوسيله: ٨٨.

٣- التحريير ١: ٣٠، المنتهى ١: ٢٣٠.

٤- الاحتجاج: ٤٨٤، كتاب الغيبه: ٢٣٤، الوسائل ٤: ٤٢٧ أبواب لباس المصلى ب ٣٨ ح ٤.

٥- القاموس المحيط ٢: ٣٦٣.

تأخر (١).

و كيف كان، فالأحوط الترك مطلقاً، سيما فيما ورد به المنع في خصوص النص، وإن كان من المرسل، لكفايته في الاحتياط. بل لولا الشهره المتأخره المحققه و المحكيه و رجوع الشيخ في المبسوط عن القول بالحرمه (٢) لكان القول بها للروايه لا يخلو عن قوه و لو كانت مرسله، لقوه احتمال انجبارها بالشهره القديمه على ما حكاه شيخنا في كتابيه المتقدم إليهما الإشاره (٣).

و احترز بقوله: ما لم يكن.. إلى آخره، عما لو كان له ساق يغطى و لو شيئا من الساق كالخف و الجرموق (٤)، فإنه يجوز الصلاه فيه إجماعا على الظاهر، المصرح به في التحرير و التذكره و غيرهما (٥).

و هو الحجه، مضافا إلى الأصل، و الإطلاقات السليمه هنا عن المعارض و لو على الكراهه بالكليه.

يستحب في النعل العربيه و يكره في الثياب السود

و يستحب الصلاه في النعل العربيه عند علمائنا أجمع، كما صرح به جماعه (٦) حد الاستفاضه، مؤذنين بدعوى الإجماع عليه.

و هو الحجه، مضافا إلى الصحاح المستفيضه المرغبه إليه أمرا، كالصحيح: «إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهره، فإن ذلك من السنه» (٧).

ص: ٣٤٣

١- كصاحب الحدائق ١٦١: ٧.

٢- المبسوط ٨٣: ١.

٣- في ص: ٣٣٦.

٤- الجرموق كعصفور: الذي يلبس فوق الخف. القاموس المحيط ٢٢٤: ٣.

٥- التحرير ١: ٣٠، التذكره ٩٨: ١، و انظر نهايه الأحكام ٣٨٩: ١، و كشف اللثام ١٩١: ١.

٦- كالفاضلين في المعتمد ٩٣: ٢، و المنتهى ٢٣٠: ١، و المحقق الثاني في شرح القواعد (جامع المقاصد ١٠٧: ٢)، و صاحب الذخير: ٢٣٥، و غيرهم من المتأخرين (كالشهيد الثاني في الروض: ٢١٤). منه رحمه الله.

٧- الفقيه ١٥٧٣/٣٥٨: ١، الوسائل ٤: ٤٢٤ أبواب لباس المصلى ب ٣٧ ح ١.

و نحوه آخر، إلا أن فيه بدل «إن ذلك من السنه»: «يقال ذلك من السنه» (١).

و فعلا من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كما في الصحاح (٢).

و في الخبر: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «أفضل موضع القدمين في الصلاة النعلان» (٣).

و مقتضى هذه الروايات استحباب الصلاة في النعل مطلقا. و ربما كان الوجه في حملها على العربيه أنها هي المتعارفه في ذلك الزمان، كما صرح به جماعه من الأصحاب، لكن قالوا: و لعل الإطلاق أولى (٤).

و لعل وجهه - مع الاعتراف بصحة الحمل - كفايه الاحتمال في المستحبات من باب التسامح (و الاحتياط) (٥) فاندفع عنهم الاعتراض: بأنه محل تأمل، لما ذكره، لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف و ليس هنا عموم لغوى ينفع (٦).

و يكره الصلاة في الثياب السود عدا العمامه و الخفّ و الكساء، لإطلاق المستفيضه بکراهه لبسها عدا المستثنيات الثلاثه (٧)، مع تصريح جمله من النصوص بکراهه الصلاة في خصوص القلنسوه، معلله بأنها لباس أهل النار (٨)، و التعليل عام لا - يخص المورد، كما يستفاد من النصوص، ففى الخبر:

ص: ٣٤٤

١- التهذيب ٩١٩/٢٣٣، الوسائل ٤:٤٢٥ أبواب لباس المصلی ب ٣٧ ح ٥.

٢- الوسائل ٤:٤٢٤ أبواب لباس المصلی ب ٣٧.

٣- الكافي ٣:١٣/٤٨٩، الوسائل ٤:٤٢٦ أبواب لباس المصلی ب ٣٧ ح ٩.

٤- منهم صاحب المدارك ٣:١٨٥، و انظر البحار ٨٠:٢٧٥.

٥- ليست في «ل».

٦- حاشیه المدارك للبهبهانی (المدارك بالطبع الحجری: ١٤٠).

٧- الوسائل ٤:٣٨٢ أبواب لباس المصلی ب ١٩.

٨- الكافي ٣:٣٠/٤٠٣، الفقيه ١:٧٦٥/١٦٢، التهذيب ٢:٨٣٦/٢١٣، علل الشرائع: ١/٣٤٦، الوسائل ٤:٣٨٦ أبواب لباس المصلی ب ٢٠

ح ١،٣.

«كنت عند أبي عبد الله عليه السلام بالحيره، فأتاه رسول أبي العباس الخليفة يدعوه، فدعا بممطر (١) أحد وجهيه أسود و الآخر أبيض فلبسه، ثم قال: «أما إنى ألبسه و أنا أعلم أنه لباس أهل النار» (٢).

مضافا إلى عموم المرسل: «لا تصل في ثوب أسود، فأما الخفّ و الكساء و العمامه فلا بأس» (٣).

فلا إشكال في كل من حكمى المستثنى و المستثنى منه، إلا في استثناء الكساء، لعدم وقوعه في العبارة و نحوها من عبارات كثير من الجماعة كالحلى في السرائر و الماتن في (الشرائع) (٤) و الفاضل في الإرشاد و القواعد (٥) و كذا المفيد و الديلمى و ابن حمزه فيما حكى عنهم (٦)، بل قيل (٧): إنهم لم يستثنوا غير العمامه.

و بالجملة أكثر الأصحاب على عدم استثناء الكساء، بل قيل (٨): كلهم لم يستثنوه إلا ابن سعيد في الجامع (٩).

و فيه نظر، فقد استثناء جماعه ممن تأخر (١٠) تبعا للمستفيضه، و لا يخلو عن قوه و إن كان عدم الاستثناء أيضا لا بأس به، مسامحه في أدله الكراهه بناء على

ص: ٣٤٥

- ١- الممطر و الممطره بكسرهما ثوب صوف يتوقى به من المطر. القاموس المحيط ١٤٠: ٢.
- ٢- الكافي ٢/٤٤٩، الفقيه ١٦٣/٧٧٠، علل الشرائع: ٤/٣٤٧، الوسائل ٤: ٣٨٤، أبواب لباس المصلى ب ١٩ ح ٧.
- ٣- الكافي ٣/٢٤٠، الوسائل ٣: ٣٨٧، أبواب لباس المصلى ب ٢٠ ح ٢.
- ٤- في «م»: المعتمر (٢: ٩٤).
- ٥- السرائر ١: ٢٦٨، الشرائع ١: ٧٠، الإرشاد ١: ٢٤٦، القواعد ١: ٢٨.
- ٦- المفيد في المقنعه: ١٥٠، الديلمى في المراسم: ٦٣، ابن حمزه في الوسيله: ٨٧.
- ٧- كشف اللثام ١: ١٩١.
- ٨- كشف اللثام ١: ١٩١.
- ٩- الجامع للشرائع: ٦٥.
- ١٠- منهم: الشهيد الأول في البيان: ١٢٢، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢: ١٠٧، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢٠٨.

حصول الشبهه، لعدم استثناء الأكثر و اقتصارهم على ما فى العبارة، و منهم الفاضل فى المنتهى مدعى عليه إجماع الإماميه (١)، مع عموم بعض النصوص (٢) ككلام الصدوق (٣) بکراهه مطلق السود، خرج المجمع على استثنائه و يبقى الباقى.

و ظاهر العبارة - كغيرها من عبار الجماعه - اختصاص الكراهه بالسود و عدم كراهه غيرها، مع أن فى الموثق: «يكره الصلاه فى الثوب المصبوغ المشبع المقدم» (٤).

و فى الخبر: «يكره الصلاه فى المشبع بالعصفر و المضرّج (٥) بالزعفران» (٦).

و بهما أفتى الفضلان فى المعبر و التحرير و المنتهى (٧)، و غيرهما (٨).

بل عن الشيخ و جماعه - و منهم الحلّى و الإسكافى - كراهيه الصلاه فى الثياب المفدّمه بلون من الألوان (٩)، و لعل مستندهم الموثق المتقدم، بناء على تفسير المفدّم بالخائر المشبع بقول مطلق من دون تقييد بالحمرة.

ص: ٣٤٦

-
- ١- المنتهى ٢:٣٢٢.
 - ٢- الوسائل ٣:٣٨٣، ٣:٣٨٥، أبواب لباس المصلّى ب ١٩ ح ٥٨.
 - ٣- المقنع: ٢٤.
 - ٤- الكافى ٣:٢٢/٤٠٢، التهذيب ٢:١٥٤٩/٣٧٣، الوسائل ٤:٤٦٠، أبواب لباس المصلّى ب ٥٩ ح ٢. ثوب مفدّم - ساكنه الفاء -: إذا كان مصبوغا بحمرة مشبعاً. الصحاح ٥:٢٠٠١.
 - ٥- العصفر: نبت معروف يصبغ به. مجمع البحرين ٣:٤٠٨. ثوب مضرّج: مصبوغ بالحمرة أو الصفرة. لسان العرب ٢:٣١٣.
 - ٦- التهذيب ٢:١٥٥٠/٣٧٣، الوسائل ٤:٤٦١، أبواب لباس المصلّى ب ٥٩ ح ٣.
 - ٧- المعبر ٢:٩٤، التحرير ١:٣٠، المنتهى ١:٢٣٢.
 - ٨- كالشهيدي فى الذكرى: ١٤٧، و حكى أيضا عن موجز ابن فهد فى مفتاح الكرامه ٢:١٨٣.
 - ٩- الشيخ فى المبسوط ١:٩٥، الحلّى فى السرائر ١:٢٦٣، و نقله عن الإسكافى فى المختلف: ٨٠.

و أما على التفسير الآخر المقيد بها فلا- يعم كل لون، بل يخص المشيع بالحرمة خاصه، و لذا اقتصر الفاضلان على كراهيته للموثقه، و كراهه المصريح بالزعفران و المعصفر أيضا لما بعدها. و التعميم أولى بالمسامحه فى نحو محل البحث، كما مر.

تكره الصلاه فى الثوب الذى يكون تحت وبر الأرانب و الثعالب أو فوقه

و كذا تكره الصلاه فى الثوب الذى يكون تحت وبر الأرانب و الثعالب أو فوقه وفاقا للأكثر، بل لا خلاف فيه يظهر إلا من الشيخ فى النهايه و الصدوق، فقالا بالحرمة (١). و الأول قد رجح عنها إلى الكراهه فى المبسوط (٢)، فانحصر المانع فى الثانى، و هو شاذ على الظاهر، المصرح به فيما يحكى من كلام الماتن (٣)، مشعرا بدعوى الإجماع على الجواز. فإن تمّ، و إلا فالمنع لا يخلو عن قوه، لورود النهى عنه فى المعتبره المستفيضه.

ففى الصحيح: قلت لأبى جعفر عليه السلام: الثعالب يصلّى فيها؟ قال: «لا، و لكن تلبس بعد الصلاه» قلت: أصلى فى الثوب الذى يليه؟ قال:

«لا» (٤).

و فيه: عن رجل سأل الماضى عليه السلام عن الصلاه فى جلود الثعالب، فنهى عن الصلاه فيها، و فى الثوب الذى يليه، فلم أدر أى الثوبين، الذى يلصق بالوبر أو الذى يلصق بالجلد؟ فوقّ عليه السلام بنخطه: «الثوب الذى يلصق بالجلد» (٥) الحديث.

ص: ٣٤٧

١- النهايه: ٩٨، الصدوق فى المقنع: ٢٤.

٢- المبسوط ٨٣: ١.

٣- المعتبر ٨٢: ٢.

٤- الكافى ١٤/٤٠٠، التهذيب ٢/٨٢٢/٢١٠، الاستبصار ١/١٤٥٧/٣٨٤، الوسائل ٤: ٣٥٦ أبواب لباس المصلّى ب ٧ ح ٤.

٥- الكافى ٨/٣٩٩، التهذيب ٢/٨٠٨/٢٠٦، الاستبصار ١/١٤٤٦/٣٨١ و فيهما: عن رجل سأل الرضا (عليه السلام)، الوسائل ٤: ٣٥٧

أبواب لباس المصلّى ب ٧ ح ٨.

و فى الرضوى: «و إياك أن تصلى فى الثعالب و لا فى ثوب تحته جلد ثعالب» (١).

و قريـب منها المروى فى الاحتجاج عن مولانا صاحب الزمان عليه السلام أنه كتب إليه الحميرى: قد سأل بعض العلماء عن معنى قول الصادق عليه السلام: «لا تصلّ فى الثعلب و لا فى الأرنب و لا فى الثوب الذى يليه» فقال عليه السلام: «إنما عنى الجلود دون غيرها» (٢).

و هى مع استفاضتها أكثرها معتبره السند بالصحة و القوه، فلا- وجه لحمل النهى فيها على الكراهه، عدا ما يتخيل من عدم وجه للمنع عدا تخيل نجاسه الجلود الملاقيه بالرطوبه، و هو خلاف الأظهر الأشهر: من قبولها التذكيه فحينئذ لا وجه للمنع بالمزّه، فينبغى الحمل على الكراهه.

و فيه نظر، لاحتمال التعبد، أو كونه باعتبار ما يسقط عليه من الوبر و يتناثر عليه فى وقت لبسه له، تحت الوبر كان أو فوقه، كذا قيل (٣).

و فيه نظر، لظهور سياق الروايات بعد ضمّ بعضها إلى بعض فى كون المنع متوجّها إلى الثوب الذى يلي الجلد لا الوبر، بل صرح بعضها بعدم المنع فى الملاصق للوبر، فظهر أن المنع ليس لما ذكر من تناثر الشعر، بل من حيث الملاصقه للجلد، و لا وجه للمنع حينئذ غير ما ذكره، و يتوجه حينئذ حمل المنع فيها على الكراهه كما قرره، بناء على بعد احتمال تعبدية المنع، فلا يخرج بمجردة عن الأصل المعتضد بالشهره، بل الإجماع المنقول كما عرفته.

و لكن المسأله بعد مشكله، لعدم ظهور نقل الإجماع من لفظ الشذوذ

ص: ٣٤٨

١- فقه الرضا (عليه السلام): ١٥٧، المستدرک ٣: ٢٠١ أبواب لباس المصلى ب ٧ ح ١.

٢- الاحتجاج: ٤٩٢، الوسائل ٤: ٣٥٨ أبواب لباس المصلى ب ٧ ح ١٢.

٣- قال به صاحب الحدائق ٧: ٨٢.

بحيث يطمئن به، والشهره و الاعتماد عليها لعلّه لا يخلو عن إشكال، بناء على ظهور كلمه جمله منهم بانحصار مستند المنع فى الصحيحه الثانيه و مع ذلك أجابوا عنها بأنها مرسله.

و هما كما ترى، لتعدد روايات المنع و استفاضتها، و عدم إرسال فيما أجابوا به عنه، و إن كان فيه: عن رجل، إذ هو ليس راويا، بل الراوى له هو الراوى عنه، و ليس روايته عنه بطريق الإرسال بحيث يسند الخبر إليه، بل أخبر الراوى الثقه عنه بأنه سأل الماضى، فكأنه المخبر عن السؤال و الجواب، فتأمل جدًا.

مع أنّ فى ذيل الخبر ما يعرب عن مشافهه الثقه له و سؤاله عن ذلك فأجابه بالمنع أيضا، حيث قال: و ذكر على بن مهزيار- و هو الراوى عن الرجل- أنه سأل عن هذه المسأله، فقال: «لا تصلّ فى الذى فوقه و لا فى الذى تحته».

فالخبر على أىّ تقدير مسند، لكن اختلف الجوابان فيه ففى الأوّل:

خص المنع بالذى يلصق الجلد، و فى الثانى: عمّم له و لما يلصق الوبر، و هو الأوفق لما ذكره: من تعميم المنع كراهه أو تحريما.

و بالجمله: المسأله محل إشكال، و لا ريب أنّ التنزه عنه أفضل إن لم نقل بكونه المتعيّن.

تكره فى ثوب واحد للرجل

و كذا تكره فى ثوب واحد رقيق لم يحك ما تحته من العوره للرجل خاصه، بلا- خلاف أجده، و النصوص به مع ذلك مستفيضه، ففى الصحيح: يصلّى الرجل فى قميص واحد؟ فقال: «إذا كان كثيفا فلا بأس» (١).

و فى آخر بعد السؤال عن نحو ذلك: «إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس» (٢).

ص: ٣٤٩

١- الكافى ٣: ٢/٣٩٤، التهذيب ٢: ٨٥٥/٢١٧، الوسائل ٤: ٣٨٧ أبواب لباس المصلى ب ٢١ ح ١.

٢- الكافى ٣: ١/٣٩٣، التهذيب ٢: ٨٥٢/٢١٦، الوسائل ٤: ٣٩٠ أبواب لباس المصلى ب ٢٢ ح ٢.

و مقتضاها- ككلام أكثر الأصحاب، بل عامتهم كما يفهم من الذكرى و روض الجنان (١)- عدم الكراهه فى الثوب الواحد إذا كان كثيفا، و هو أيضا ظاهر جملة من الصحاح، منها: «لا بأس أن يصلى أحدكم فى الثوب الواحد و أزراره محلولة، إن دين محمد صلى الله عليه و آله حنيف» (٢). و نحوه غيره (٣).

خلافًا لبعض أصحابنا، كما حكاها فى المنتهى (٤) و لعله الماتن هنا، حيث لم يقيد كراهه الثوب الواحد بما إذا كان رقيقا كما عليه باقى أصحابنا مؤذنا بكراهه الصلاة فيه للرجل مطلقا.

و تبعه الشهيد فى الذكرى (٥)، قال: لعموم خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ [١] (٦) و دلالة الأخبار على أن الله تعالى أحق أن يتزين له (٧)، و الاتفاق على أن الإمام يكره له ترك الرداء، و ما روى عنه عليه السلام من قوله صلى الله عليه و آله: «إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما» (٨).

قال: و الظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق، و يريد به أيضا على البدن، و إلا فالعمامة مستحبه مطلقا و كذا السراويل، و قد روى تعدد الصلاة الواحده بالتعمم و التسرول (٩).

ص: ٣٥٠

-
- ١- الذكرى: ١٤٦، روض الجنان: ٢٠٩.
 - ٢- الكافى ٣: ٨/٣٩٥، الفقيه ١: ٨٢٣/١٧٤، التهذيب ٢: ١٤٧٧/٣٥٧، الاستبصار ١: ١٤٩٢/٣٩٢، الوسائل ٤: ٣٩٣، أبواب لباس المصلى ب ٢٣ ح ١.
 - ٣- التهذيب ٢: ٨٥٠/٢١٦، الوسائل ٤: ٣٩٣، أبواب لباس المصلى ب ٢٣ ح ١.
 - ٤- لم نعره عليه فى المنتهى.
 - ٥- الذكرى: ١٤٦.
 - ٦- الأعراف: ٣١.
 - ٧- سنن البيهقى ٢: ٢٣٦.
 - ٨- سنن أبى داود ١: ٦٣٥/١٧٢، سنن البيهقى ٢: ٢٣٦.
 - ٩- مكارم الأخلاق: ١١٩، الذكرى: ١٤٧، الوسائل ٤: ٤٦٤، أبواب لباس المصلى ب ٦٤ ح ١، ٢، ٣.

و فى جمىع ما ذكره نظر، فإن غايته -عدا كراهيه ترك الإمام الرداء- الدلالة على استحباب التعدد، و هو غير كراهيه الوحده، إلا أن يريد بها ترك الأولى، و لعله غير المتنازع فيه.

نعم فى قرب الإسناد للحميرى، عن عبد الله بن الحسن، عن جده، عن على بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام: عن الرجل هل يصلح له أن يصلى فى سروال واحد و هو يصيب ثوبا؟ قال: «لا يصلح» (١).

و احترزنا بعدم الحكايه لما تحته عما لو حكى ما تحته فإنه لم يجر قولاً واحداً إذا كان لبشره العوره و لونها حاكياً، للزوم سترها كما يأتى (٢) إجماعاً. و كذا لو حكى حجمها و خلقتها على الأحوط، بل قيل بتعيينه (٣)، لروايه قاصره السند ضعيفه الدلاله (٤).

و لذا اختار الأكثر الإجزاء هنا. و لعله الأقوى، للأصل، و صدق الستر عرفاً، مع إطلاق ما مرّ: من النص الصحيح بعدم البأس بالصلاه فى الثوب الواحد إذا كان كثيفاً، إذ قد لا يفيد إلا ستر البشره دون الحجم.

مضافاً إلى التأييد بأخبار: «أنّ النوره ستره» (٥) و أنّ جسد المرأه عوره، و لو وجب ستر الحجم و جب فيه. و إن كان فى الاستدلال بهما نظر .

ص: ٣٥١

١- قرب الإسناد: ٧١٧/١٩١، الوسائل ٤:٤٥٣ أبواب لباس المصلى ب ٥٣ ح ٧.

٢- فى ص: ٣٦٩.

٣- جامع المقاصد ٢:٩٥.

٤- و هى مرفوعه أحمد عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا تصلّ فيما شفّ أو صف يعنى الثوب المصقل». الوسائل ٤:٣٨٨ أبواب لباس المصلى ب ٢١ ح ٤. و ذكر هذه الروايه الشهيد فى الذكري: ١٤٦، ثمّ قال: معنى شفّ: لاحت منه البشره، و وصف -بواوين- حكى الحجم، و فى خط الشيخ أبى جعفر فى التهذيب: أو صف بواو واحده، و المعروف بواوين، من الوصف.

٥- الوسائل ٢:٥٣ أبواب آداب الحمام ب ١٨.

و يكره أن يتزر فوق القميص على المشهور، للصحيح الصريح فيه المروى في الكافي: «لا ينبغي أن تتوشح بإزار فوق القميص و أنت تصلّي، و لا تتزر بإزار فوق القميص إذا أنت صلّيت، فإنه من زيّ الجاهليه» (١).

خلافًا للفاضلين في المعتبر و المنتهى (٢) و كثير ممن تبعهما (٣)، فلا يكره، للصحيحين النافيين للبأس عنه، فعلا في أحدهما (٤)، و قولاً في الآخر (٥).

و فيه نظر، بل حمل نفى البأس فيهما على نفى التحريم طريق الجمع، سيّما مع اشتها الكراهه و جواز المسامحه في أدلتها كما عرفت غير مره.

و ما تضمنته الصحيحه من كراهه التوشح فوق القميص قد أفتى بها جماعه (٦)، و النصوص بها مع ذلك مستفيضه، و هي ما بين ناهيه عنه ب«لا» كما في بعضها، و ب«لا يجوز» كما في آخره، و ب«يكره» في جمله منها (٧). و حملت على الكراهه الاصطلاحيه جمعا بينها و بين الحسن: هل يصلّي الرجل و عليه إزار يتوشح به فوق القميص؟ فكتب: «نعم» (٨).

و قيل: لا يكره (٩)، و لا وجه له.

ص: ٣٥٢

١- الكافي ٣/٣٩٥، الوسائل ٤:٣٩٥ أبواب لباس المصلّي ب ٢٤ ح ١.

٢- المعتبر ٢:٩٦، المنتهى ١:٢٣٣.

٣- كصاحب المدارك ٣:٢٠٣، و السبزواري في الذخيره: ٢٢٩، و المجلسي في البحار ٨٠: ٢٠٥-٢٠٧.

٤- التهذيب ٢/٢١٥، الاستبصار ١:١٤٧٦/٣٨٨، الوسائل ٤:٣٩٧ أبواب لباس المصلّي ب ٢٤ ح ٦.

٥- التهذيب ٢/٢١٤، الاستبصار ١:١٤٧٥/٣٨٨، الوسائل ٤:٣٩٧ أبواب لباس المصلّي ب ٢٤ ح ٥.

٦- منهم المحقق في المعتبر ٢:٩٦، و صاحب المدارك ٣:٢٠٤، و صاحب الحدائق ٧:١٢٠.

٧- الوسائل ٤:٣٩٥ أبواب لباس المصلّي ب ٢٤.

٨- التهذيب ٢/٢١٥، الاستبصار ١:١٤٧٧/٣٨٨، الوسائل ٤:٣٩٧ أبواب لباس المصلّي ب ٢٤ ح ٧.

٩- نفى عنه البعد في المدارك ٣:٢٠٤.

و اختلف أهل اللغة فى معنى التوشح، ففى القاموس: توشح الرجل بثوبه و سيفه إذا تقلد بهما (١).

و فى المصباح المنير: توشح به أن يدخله تحت إبطه الأيمن و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم (٢)، و نحوه عن المغرب (٣).

و فى مجمع البحرين: و فيه «كان يتوشح بثوبه» أى يتغشى به، و الأصل فى ذلك كله من الوشاح ككتاب، و هو شىء ينسج من أديم عريضا و يرصع بالجواهر و يوضع شبه قلاده تلبسها النساء، يقال: توشح الرجل بثوبه أو بإزاره، و هو أن يدخله تحت إبطه الأيمن و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم، و كما يتوشح الرجل بحمائل سيفه، فتقع الحمائل على عاتقه اليسرى و يكون اليمنى مكشوفة (٤).

و كلماتهم و إن كانت مختلفة فى ذلك إلاّ أنّ ظاهرها الاتفاق على أنه غير الأتزار فوق القميص، فلا وجه للاستدلال بأخبار كراهه التوشح على كراهته.

لكن فى بعض النصوص إشعار باتحادهما، كالخبر: فى الذى يتوشح و يلبس قميصه فوق الإزار، قال: «هذا عمل قوم لوط» قلت: فإنه يتوشح فوق القميص، قال: «هذا من التجبر» (٥).

و لكنه معارض بظاهر الصحيحه الأولى (٦)، حيث عطف الأتزار فوق

ص: ٣٥٣

١- القاموس المحيط ١: ٢٦٤.

٢- المصباح المنير: ٦٦١.

٣- المغرب ٢: ٢٥٠.

٤- مجمع البحرين ٢: ٤٢٣.

٥- الفقيه ١/١٦٨، التهذيب ٢/٣٧١، الوسائل ٤: ٣٩٦ أبواب لباس المصلى ب ٢٤ ح ٤.

٦- المتقدمه فى ص: ٣٤٧.

القميص على التوشح فوقه، مؤذنه بتغايرهما. ومع ذلك الخبر ضعيف السند متضمن صدره لما لم يقل به أحد، وهو كراهه جعل المثزر تحت القميص، بل نفى الخلاف عن عدم كراهته في المنتهى (١) مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، كما حكى عن صريح المعتبر (٢).

و أن يشتمل الصماء إجماعاً، كما في التحرير و المنتهى و الذكرى و شرح القواعد للمحقق الثاني و روض الجنان و المدارك (٣)، و في غيرها نفى الخلاف فيه بين علمائنا (٤)، للصحيح: «إياك و التحاف الصماء» قلت: و ما التحاف الصماء؟ قال: «أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد» (٥).

و به فسر في معانى الأخبار و النهايه و المبسوط و الوسيله (٦)، و فيها أنه فعل اليهود، و تبعهم المتأخرون، و نسبه في الروضه و روض الجنان إلى المشهور (٧)، مشعرا بوقوع الخلاف فيه، و لم أجده بيننا (٨)، و لعله لأهل اللغة

ص: ٣٥٤

-
- ١- المنتهى ٢:٣٣٣.
 - ٢- المعتبر ٩٦:٢.
 - ٣- التحرير ٣١:١، المنتهى ٢:٣٣٣، الذكرى: ١٤٧، جامع المقاصد ١٠٨:٢، روض الجنان: ٢٠٩، المدارك ٢٠٤:٣.
 - ٤- انظر الذخير: ٢٢٩، و الحدائق ١٢٣:٧.
 - ٥- الكافي ٤:٣٩٤، الفقيه ١٦٨/٧٩٢:١، التهذيب ٢١٤/٨٤١:٢، الاستبصار ١: ١٤٧٤/٣٨٨، معانى الأخبار: ٣٢/٣٩٠، الوسائل ٤:٣٩٩ أبواب لباس المصلى ب ٢٥ ح ١.
 - ٦- معانى الأخبار: ٣٢/٣٩٠، النهايه: ٩٧، المبسوط ٨٣:١، الوسيله: ٨٧.
 - ٧- الروضه ٢٠٨:١، روض الجنان: ٢٠٩.
 - ٨- نعم حكاه الحلبي (السرائر ١:٢٦١) من المرتضى، حيث قال: و يكره السدل في الصلاه كما يفعله اليهود، و هو أن يتلفف بالإزار و لا يرفعه على كتفيه، و هذا تفسير أهل اللغة في اشتمال الصماء، و هو اختيار السيد المرتضى. منه رحمه الله.

و فقهاء العامه، و لا عبره بمقاتلتهم فى مقابله الروايه الصحيحه الصريحه، المعتضده بالشهره الظاهره و المحكيه، و خصوص المروى فى معانى الأخبار:

أنه صلى الله عليه و آله نهى عن لبستين: اشتمال الصماء، و أن يلتحف (١) الرجل بثوب ليس بين فرجه و بين السماء شىء قال، و قال الصادق عليه السلام: «التحاف الصماء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت إبطيه (٢)، ثم يجعل طرفيه على منكب واحد» (٣).

لكن ظاهره كون المراد إدخال أحد طرفى الثوب من تحت أحد الجانبين و الطرف الآخر من تحت الجناح الآخر ثم جعلهما على منكب واحد. و هذا و إن أمكن إرادته من الصحيحه بأن يراد من الجناح الجنس، إلا أنه خلاف الظاهر المتبادر منها، و هو كون المراد إدخال طرفى الثوب معا من تحت جناح واحد سواء كان الأيمن أو الأيسر ثم وضعه على منكب واحد، و يتبادر هذا المعنى من الصحيحه صرح المحقق الثانى فى شرح القواعد و غيره (٤)، و لكن التنزه عن كلا المعنيين المحتملين لعله أحوط.

و أن يصلّى فى عمامه لا حنك لها باتفاق علمائنا، كما فى المعتبر و المنتهى (٥)، و هو الحجه.

مضافا إلى خصوص النبوى المروى عن الغوالى و غيره، و فيه: «من صلى مقتعطا (٦) فأصابه داء لا دواء له فلا يلومنّ إلا نفسه» (٧).

ص: ٣٥٥

١- فى المصدر: يحتبى.

٢- فى المصدر و «ش» و «م»: إبطه.

٣- معانى الأخبار: ٢٨٢، ٢٨١، الوسائل ٤: ٤٠٠ أبواب لباس المصلى ب ٢٥ ح ٥، ٦.

٤- جامع المقاصد ٢: ١٠٨، و انظر الحدائق ٧: ١٢٥.

٥- المعتبر ٢: ٩٧، المنتهى ١: ٢٣٣.

٦- قعط عمامته و اقتعطها: أدارها على رأسه و لم يتلخ بها.. لسان العرب ٧: ٣٨٤.

٧- عوالى اللثالى ٢: ٦/٢١٤، المستدرک ٣: ٢١٥ أبواب لباس المصلى ب ٢١ ذيل حديث ٢.

و إطلاق النصوص بکراهه التعمم من دون تحنک، ففي المرسل كالصحيح: «من تعمّم و لم يتحنک فأصابه داء لا- دواء له فلا يلو منّ إلا نفسه» (١).

و نحوه غيره من كثير من النصوص (٢)، مبدلاً في بعضها «لم يتحنک» ب: «لم يدر العمامه تحت حنکه» و في آخرين: «الفرق بيننا و بين المشركين في العمائم الالتحاء بالعمائم» كما في أحدهما، و نحوه الثاني بأدنى تفاوت في الألفاظ لا يخلّ بالمقصود.

و لما كان التحنک و التلحی في اللغة و العرف إداره العمامه أي جزء منها تحت الحنک فالظاهر أنه لا تتأدى السنه بالتحنک بغيرها، وفاقاً للشهيد الثاني و سبطه و غيرهما (٣).

خلافاً للمحقق الثاني، فاحتمل تأدى السنه به أيضاً، لكن متردداً بعد أن حكاه عن الشهيد في الذکرى (٤)، و تبعهما في الاحتمال بعض الفضلاء (٥)، و لم أعرف له وجهاً.

ثمّ إن ظاهر النصوص و الفتاوى- و لا سيّما الحاكم منهما بکراهه ترك التحنک في الصلاه- استحباب دوامه و عدم الاكتفاء به عند التعمم خاصه، و عليه فيشكل الجمع بين ما دلّ على استحبابه مطلقاً مما مضى من النص و الفتوى، و بين النصوص المستفيضة الدالّه على استحباب إسدال طرف

ص: ٣٥٦

-
- ١- الكافي ١/٤٦٠، التهذيب ٢/٨٤٦، الوسائل ٤:٤٠١ أبواب لباس المصلى ب ٢٦ ح ١.
 - ٢- الوسائل ٤:٤٠١ أبواب لباس المصلى ب ٢٦ ح ١٠، ٥، ٨، ١٠.
 - ٣- الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٠، المدارك ٣:٢٠٧، و انظر المسالك ١:٢٤، و كشف اللثام ١:١٩٢.
 - ٤- المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:١١٠، الذکرى: ١٤٠.
 - ٥- الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٩٢.

العمامة على الصدر أو القفاء (١)، و لذا اضطرب كلام جملة من الفضلاء في الجمع بينهما:

فبين من جمع بينهما تاره بحمل الأوله على إرادته التحنك حين التعمم و الأخيره على الإسدال بعده (٢)، و اخرى بتخصيص السدل بحال الحرب و نحوه مما يراد فيه الترفع و الاختيال و التحنك بما يراد فيه التخشع و السكينة (٣).

و بين من جمع بإرجاع أخبار التحنك إلى الإسدال بضرب من التوجيه، بل ادعى اتحادهما معنى لغه (٤). و هو مشكل جدًا.

و يحتمل الجمع بوجه آخر، و هو تخصيص استحباب السدل بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالأئمة عليهم السلام، و استحباب التحنك بنا.

و لا- بعد فيه إلا- من حيث عموم أخبار التحنك، و إلا فأخبار الإسدال لا عموم فيها، فإنّ منها: «اعتَمَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فسدلها من بين يديه و من خلفه، و اعتَمَّ جبرئيل عليه السلام فسدلها من بين يديه و من خلفه» (٥).

و منها: «عمم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام، فسدلها من بين يديه و قصيرها من خلفه قدر أربع أصابع، ثمَّ قال: أدبر، فأدبر، ثمَّ قال:

أقبل، فأقبل، ثمَّ قال: هكذا تيجان الملائكة» (٦).

إلى غير ذلك من النصوص الكثيره الظاهر اختصاص موردها بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالأئمة عليهم السلام، فلا غرو إن جمعنا بينها و بين

ص: ٣٥٧

١- الوسائل ٥:٥٥ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠.

٢- كما في الحدائق ٧:١٣٥.

٣- كما في كشف اللثام ١:١٩٢.

٤- كما في البحار ٨٠:١٩٩.

٥- الكافي ٦:٢/٤٦٠، الوسائل ٥:٥٥ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠ ح ١.

٦- الكافي ٦:٤/٤٦١، الوسائل ٥:٥٥ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠ ح ٣.

النصوص الماضيه بذلك، وقيدنا إطلاقاتها بمن عداهم عليهم السلام، بل لعله أظهر وجوه الجمع هنا.

و يحتمل آخر ضعيفا، وهو التخيير بينهما، و يكون المقصود من استحبابهما كراهه الاقتعاط المقابل لهما.

و اعلم أنّ جمعا من الأصحاب حكوا المنع هنا-الظاهر في التحريم- عن الصدوق (١)، و لم أقف على تصريحه به. نعم، في الفقيه: سمعت مشايخنا يقولون لا تجوز الصلاة في طابقيته، و لا يجوز للمتعمّم أن يصلّي إلّا و هو متحنّك (٢).

و هو ظاهر في اتفاق مشايخه على ذلك، فيبعد مخالفته لهم، بل الظاهر موافقته لهم، و لعله لذا نسبوه إليه، أو وجدوا التصريح منه به في محل آخر.

و كيف كان، فالمنع تحريما- كما هو ظاهرهم- ضعيف جدا، للأصل، مع عدم دليل صالح على ما ذكره، فإن غاية النصوص- حتى النبوي الوارد في الصلاة (٣)- إفاده الكراهه لا- التحريم، فإثباته مشكل، سيّما مع إطباق المتأخرين و اختيارهم خلافه، مع دعوى جملة منهم الإجماع عليه كما عرفته (٤).

و يحتمل إرادته المشايخ من «لا يجوز» الكراهه، لاستعماله كثيرا فيها في الأخبار و كلام قدماء الطائفة.

و أن يؤمّ بغير رداء على المشهور، على الظاهر، المصرح به في

ص: ٣٥٨

١- حكاه عنه العلامة في المختلف: ٨٣، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٠، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ١١٠: ٢.

٢- الفقيه ١٧٢: ١.

٣- راجع ص: ٣٥٠.

٤- في ص: ٣٥٠.

المدارك وغيره (١)، بل عليه الاتفاق في الذكرى (٢)، وهو الحجج.

مضافا إلى الصحيح: عن رجل أم قوما في قميص ليس عليه رداء، فقال: «لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامه يرتدى بها» (٣).

و أخصيته من المدعى -بدلالته على كراهه الإمامه من دون رداء في القميص وحده لا- مطلقا-مجبوره بعدم القول بالفرق بين جمهور أصحابنا، وإن توهمه شاذ من متأخري متأخرينا (٤)، مع أن المقام مقام كراهه يتسامح في دليله بما لا- يتسامح في غيره، فيكتفى في إثباتها بفتوى فقيه واحد، فما ظنك بفتاوى جمهور أصحابنا؟! و أما قول أبي جعفر عليه السلام لَمَّا أم أصحابه في قميص بغير رداء:

«إن قميصي كثيف، فهو يجزى أن لا يكون علي إزار ولا رداء» (٥).

فليس فيه تأييد لما توهمه الشاذ المتقدم: من اختصاص الكراهه بمورد الصحيحه، لاحتمال الإجزاء في هذه الروايه الاكتفاء بأقل الواجب من ستر العوره، لا الإجزاء عن الاستحباب، وإلا لنافى إطلاق الصحيحه المتقدمه، بل عمومها الناشئ عن ترك الاستفصال عن القميص هل هو كثيف أم رقيق؟ فحكمه حينئذ ب«لا ينبغي» يعم صورتين.

مع أن الروايه السابقه على التقدير الثاني قد نفت استحباب الرداء في الصوره الاولى، وهذا الشاذ لا يقول به، فكيف يجعل قوله عليه السلام في هذه

ص: ٣٥٩

١- المدارك ٣:٢٠٨، وانظر الحدائق الناضره ٧:١٣٥.

٢- الذكرى: ١٤٧.

٣- الكافي ٣:٣/٣٩٤، التهذيب ٢:١٥٢١/٣٦٦، الوسائل ٤:٤٥٢ أبواب لباس المصلي ب ٥٣ ح ١.

٤- الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٩٢.

٥- التهذيب ٢:١١١٣/٢٨٠، الوسائل ٤:٣٩١ أبواب لباس المصلي ب ٢٢ ح ٧.

الروايه مؤيدا؟! وإن هو إلا غفله واضحه.

و ظاهر الشهيدين و غيرهما (١) استحباب الرداء لمطلق المصلى و لو لم يكن إماما، للصحاح الدال بعضها على أنّ أدنى ما يجزيك أن تصلى فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخطاف (٢)، و الباقي على استحباب ستر المنكبين لمن يصلى فى إزار أو سراويل (٣).

و لا ذكر للرداء فى الروايه الاولى، و البواقى خارجه عما نحن فيه جدّا، فلا وجه للاستدلال بها لما ذكره أصلا.

و لا بأس بالقول باستحباب ما فيها، و فى الخبر: «عن الرجل هل يصلح له أن يصلى فى قميص واحد أو قباء واحد؟ قال: ليطرح على ظهره شيئا» (٤).

و عن الرجل هل يصلح له أن يؤم فى ممطر وحده أو جبّه وحدها؟ قال:

«إذا كان تحته قميص فلا بأس» (٥).

و عن الرجل يؤم فى قباء و قميص، قال: «إذا كان ثوبين فلا بأس» (٦).

و المعتبر فى الرداء ما يصدق عليه الاسم عرفا، قيل: و يقوم التكه و نحوها مقامه مع الضروره (٧). و لم أقف على ما دلّ على إقامتها مقامه، حيث يكون هو المعتبر، كما فى أصل البحث.

نعم، النصوص المتقدمه فى المصلّى فى الإزار و السراويل (٨) دلّت على

ص: ٣٦٠

١- الدروس: ١٤٧، الروضه ٢٠٩: ١، و انظر البحار ١٩٠: ٨٠.

٢- الفقيه ٧٨٣/١٦٦، الوسائل ٤: ٤٥٣ أبواب لباس المصلّى ب ٥٣ ح ٦.

٣- انظر الوسائل ٤: ٤٥٢ أبواب لباس المصلّى ب ٥٣ ح ٤، ٣.

٤- مسائل على بن جعفر: ٥٧/١١٨، الوسائل ٤: ٣٩٢ أبواب لباس المصلّى ب ٢٢ ح ١١.

٥- مسائل على بن جعفر: ٥٨/١١٨، الوسائل ٤: ٣٩٢ أبواب لباس المصلّى ب ٢٢ ح ١٢.

٦- مسائل على بن جعفر: ٦٢/١١٩، الوسائل ٤: ٣٩٢ أبواب لباس المصلّى ب ٢٢ ح ١٣.

٧- كما قال به صاحب المدارك ٣: ٢١٠.

٨- راجع الرقم (٣) من نفس الصفحه.

استحباب نحو التكه له، ولكنه غير قيامه مقام الرداء حيث يكون مستحبًا.

و أن يصحب معه حديدًا ظاهرًا على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر، و في الخلاف الإجماع عليه في الجملة (١).

و هو الحجة، لا- النصوص المستفيضه و إن كان فيها الموثق و غيره (٢)، لأن ظاهرها التحريم مطلقًا، كما عن المقنع مستثنيًا منه السلاح (٣)، و النهايه و المهذب مستثنيين ما إذا كان مستورا (٤)، لأنها شاذة لا يوافق إطلاقها شيئًا من الأقوال المزبوره، فلتكن مطرحه، و يكون المستند في الكراهه هو الشبهه الناشئه من الفتوى بالحرمه، مع احتمال الاستناد إليها لإثباتها بعد تقييدها بما إذا كان بارزًا، جمعًا بينها و بين ما دلّ على نفى البأس عن الصلاة فيه، إما مطلقًا كما في المروى في الاحتجاج للطبرسى عن الحميرى: أنه كتب إلى الناحيه المقدسه يسأله عليه السلام عن الرجل يصلّى و في كفه أو سراويله سكين أو مفتاح حديد، هل يجوز ذلك؟ فوقع عليه السلام: «جائز» (٥).

أو إذا كان مستورا، كما في المروى في الكافي مرسلًا، قال: و روى:

«إذا كان المفتاح في غلاف فلا بأس» (٦).

و في التهذيب: و قد قدمنا في روايه عمار أنّ الحديد إذا كان في غلافه فلا بأس بالصلاه فيه (٧).

لكن تعليل المنع في جملة من المستفيضه بكونه من لباس أهل النار كما

ص: ٣٦١

١- الخلاف ٥٠٧:١-٥٠٨.

٢- الوسائل ٤:٤١٧ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢.

٣- المقنع: ٢٥.

٤- النهايه: ٩٩، المهذب ٧٥:١.

٥- الاحتجاج: ٤٨٤، الوسائل ٤:٤٢٠ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢ ح ١١.

٦- الكافي ٣:٣٥/٤٠٤، الوسائل ٤:٤١٨ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢ ح ٣.

٧- التهذيب ٢:٢٢٧.

فى بعضها (١)، أو الجن و الشياطين كما فى آخر منها (٢)، أو أنه نجس ممسوخ كما فى غيرهما (٣)، ربما يشعر بالعموم- كما عليه المقنع (٤)- لكن من دون استثناء السلاح. لكن لا بعد فى التقييد بعد وجود ما يدل عليه صريحا (٥)، سيما مع كونه- و لو فى الجملة- متفقا عليه. هذا.

و ربما يستشعر من التعليل الكراهه، قال الماتن فى المعتبر: و قد بينا أنّ الحديد ليس بنجس بإجماع الطوائف، فإذا ورد التنجيس حملناه على كراهيه استصحابه، فإن النجاسه تطلق على ما يستحب أن يجتنب و يسقط الكراهه مع ستره و قوفا فى الكراهه على موضع الوفاق (٤).

و هو حسن، إلا ما يستشعر منه من لزوم الاقتصار فى الكراهه على محل الوفاق، فإنّ فيه نظرا، لما عرفت مرارا: من جواز التسامح فيها و الاكتفاء فى إثباتها بقول فقيه واحد، فضلا عن إطلاق روايات بالمنع، كما فيما نحن فيه، فإطلاق الكراهه لا بعد فيه، لو لا الاتفاق على الظاهر ممن عدا المقنع على عدمها إذا كان مستورا.

و أن يصلّى فى ثوب يتهم صاحبه بعدم التوقى من النجاسه، أو بمساورته له و هو نجس، بلا خلاف أجده إلا من المبسوط، فممنع عن الصلاه فى ثوب عمله كافر أو أخذ ممن يستحلّ شيئا من النجاسات أو المسكرات،

ص: ٣٤٢

-
- ١- الفقيه ١٦٤/٧٧٣، التهذيب ٣٧٢/١٥٤٨:٢، علل الشرائع: ١/٣٤٨، الوسائل ٤: ٤١٨ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢ ح ٥.
 - ٢- التهذيب ٢٢٧/٨٩٤:٢، الوسائل ٤: ٤١٩ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢ ح ٦.
 - ٣- الكافي ١٣/٤٠٠، التهذيب ٢٢٧/٨٩٤:٢، الوسائل ٤: ٤١٩ أبواب لباس المصلّى ب ٣٢ ح ٦.
 - ٤- راجع ص: ٣٥٦.
 - ٥- انظر الوسائل ٤: ٤٥٨ أبواب لباس المصلّى ب ٥٧.
 - ٦- المعتبر ٢: ٩٨.

معللاً- بأن الكافر نجس (١). و تبعه الحلّي للتعليل، قائلا: إن إجماع أصحابنا منعقد على أن أسار جميع الكفار نجسه بلا خلاف بينهم (٢). و هو خيره الإسكافي (٣) لكن مع اضطراب لكلامه فيه.

و ما ذكروه من المنع حسن مع العلم بالمباشره برطوبه، كما يفهم من تعليلهما، بناء على أن نجاسه الكفار عيّنّه لا تؤثر في الملاقى إلا بالمباشره له برطوبه قطعاً لا مطلقاً، ولعله لذا لم ينقل الخلاف هنا كثير من الأصحاب، معربين عن عدم خلاف فيه.

و محل نظر مع عدم العلم بذلك، بل يجوز الصلاه حينئذ مطلقاً و لو كان حصول النجاسه بالمباشره رطباً مظنوناً، بناء على الأقوى من اشتراط العلم أو ما يقوم مقامه شرعاً- إن قلنا به- في الحكم بالنجاسه، و أن مع عدمهما فالأقوى الطهاره، لعموم قولهم عليهم السلام: «كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قذر» (٤).

و خصوص الصحاح في مفروض المسأله، منها: إني أعير الذمي ثوبي و أنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير، فيردّه عليّ، فأغسله قبل أن أصليّ فيه؟ فقال عليه السلام: «صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرته إياه و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصليّ فيه حتى تستيقن أنه نجسه» (٥).

ص: ٣٦٣

- ١- المبسوط ٨٤: ١.
- ٢- السرائر ٢٦٩: ١.
- ٣- كما نقله عنه في المختلف: ٨٢.
- ٤- راجع الوسائل ٣: ٤٦٦، أبواب النجاسات ب ٣٧، المستدرک ٥٨٢: ٢، أبواب النجاسات ب ٣٠.
- ٥- التهذيب ٢: ١٤٩٥/٣٦١، الاستبصار ١: ١٤٩٧/٣٩٢، الوسائل ٣: ٥٢١، أبواب النجاسات ب ٧٤ ح ١.

و منها: عن الثياب السابريه يعملها المجوس و هم أخباث و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها و لا أغسلها و أصلى فيها؟ قال:

«نعم» (١) الحديث.

و منها: عن الصلاه فى ثوب المجوس، قال: «يرشّ بالماء» (٢). إلى غير ذلك من الأخبار.

نعم، فى الصحيح: عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزّي (٣) و يشرب الخمر فيردّه، أ يصلّى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلّى فيه حتى يغسله» (٤).

و هو و إن دلّ على المنع إلّا- أنه قاصر عن المقاومه لما مرّ جدّا من وجوه شتى، فليحمل على الكراهه جمعاً. و لأجله قالوا بها، مضافاً إلى الشبهه الناشئه من القول بالمنع، و لخصوص الصحيح: فى الرجل يصلّى فى إزار المرأه و فى ثوبها و يعتّم بخمارها قال: «نعم إذا كانت مأمونه» (٥) و أقلّ النفى المفهوم منه الكراهه.

و ليس فيه- كالعباره و نحوها كما ترى- بيان المأموميه عن أى شىء، فىشمل عن كلّ محذور و لو غير النجاسه من نحو الغصب، و استصحاب فضلات ما لا يؤكل لحمه، كما عليه جماعه و منهم الشهيدان (٦)، قال ثانيهما:

ص: ٣٦٤

- ١- التهذيب ١٤٩٧/٣٦٢، الوسائل ٣:٥١٨ أبواب النجاسات ب ٧٣ ح ١.
- ٢- التهذيب ١٤٩٨/٣٦٢، الوسائل ٣:٥١٩ أبواب النجاسات ب ٧٣ ح ٣.
- ٣- الجزّي: ضرب من السمك عديم الفلس، و يقال له: الجزّيّ بالثاء المثلثه. مجمع البحرين ٣:٢٤٤.
- ٤- التهذيب ١٤٩٤/٣٦١، الاستبصار ١:١٤٩٨/٣٩٣، الوسائل ٣:٥٢١ أبواب النجاسات ب ٧٤ ح ٢.
- ٥- الكافي ١٩/٤٠٢، الفقيه ١:٧٨١/١٦٦، التهذيب ٢:١٥١١/٣٦٤، الوسائل ٤:٤٤٧ أبواب لباس المصلّى ب ٤٩ ح ١.
- ٦- الذكري: ١٤٨، روض الجنان: ٢١٢.

و يتبه عليه كراهه معامله الظالم و أخذ عطائه.

و ظاهر كثير من العبارات تقييد نحو العباره بمن لا يتوقى النجاسه خاصه، و الأول أقرب بالاحتياط، و أنسب بحال الكراهه، كما مرّ غير مرّه.

و أن يصلّى في قباء بل مطلق الثوب الذى يكون عليه تماثيل، أو خاتم فيه صوره بلا خلاف فى المرجوحه على الظاهر، المصرّح به فى كلام بعض الأجله (١)، بل عليه الإجماع فى شرح القواعد للمحقق الثانى (٢)، و هو الحجه.

مضافا إلى المعتبره المعبرّ بعضها عنها بلفظ الكراهه، كالصحيحين المتضمن أحدهما لقوله: كره أن يصلّى و عليه ثوب فيه تماثيل (٣) و ثانيهما لقوله: فكره ما فيه التماثيل بعد أن سئل عن الصلاه فى الثوب المعلم (٤).

و آخر منها ب«لا» و«لا يجوز» كالموثق: عن الثوب يكون فى علمه مثال طير أو غير ذلك، أ يصلّى فيه؟ قال: «لا» و عن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير أو غير ذلك، قال: «لا يجوز الصلاه فيه» (٥).

و ظاهره و إن أفاد التحريم- كما عليه الشيخ فى النهايه و المبسوط فى الثوب و الخاتم (٦)، و القاضى فى المهذب و الصدوق فى المقنع فى الأخير خاصه (٧)- إلا أنه محمول على الكراهه، لا للأصل و ضعف الموثق مع تصريح

ص: ٣٦٥

١- الذخيره: ٢٣١، و انظر البحار ٢٤٣: ٨٠.

٢- جامع المقاصد ١١٤: ٢.

٣- الكافى ١٧/٤٠١، الوسائل ٤: ٤٣٧، أبواب لباس المصلّى ب ٤٥ ح ٢.

٤- الفقيه ١٧٢/١١٠، عيون الأخبار ١٧/٤٤، الوسائل ٤: ٤٣٧، أبواب لباس المصلّى ب ٤٥ ح ٤.

٥- التهذيب ٣٧٢/١٥٤٨، الوسائل ٤: ٤٤٠، أبواب لباس المصلّى ب ٤٥ ح ١٥.

٦- النهايه: ٩٩، المبسوط ١: ٨٤.

٧- المهذب ١: ٧٥، المقنع: ٢٥.

الصحيحين بالكراهه، لأعميتها في الأخبار من المعنى المصطلح عليه الآن و من الحرمة، و حجّيه الموثق فلا يعارضه الأصل.

بل للجمع بينه و بين ما نصّ على الجواز من الأخبار، كالمروى في قرب الإسناد عن علي بن جعفر: أنه سأل أخاه عليه السلام عن الخاتم يكون فيه نقش سبع أو طير أ يصلّي فيه؟ قال: «لا بأس» (١).

و قصور السند مجبور بالشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً، بل هي من المتأخرين إجماع في الحقيقة. مع أنّ في المنتهى احتمال حمل «لا- يجوز» في كلام الشيخ على الكراهه (٢)، لشيوخ استعماله فيها في عبارته، بل مطلق القدماء و الأخبار كما لا يخفى، و عليه فلا خلاف.

و اختصاصه بالخاتم مجبور بعدم القائل بالفرق، إذ كل من جوّز الصلاة فيه جوّز في الثوب أيضاً، و إن لم يكن بحسب المنع كذلك (٣). مع ظهور الموثقه المانع- كفتوى الأصحاب كافه- في كون المنع إنما هو من حيث المثال خاصه، لا- الثوبه مع الصوره، و لذا ورد كراهه الصلاة في الدراهم السود التي فيها التماثيل، كما في الصحيح: «ما أشتهى أن يصلّي و معه هذه الدراهم التي فيها التماثيل» (٤) و نحوه غيره (٥)، و في البسط التي فيها المثال و نحو ذلك (٦).

و بتتبع جميع ذلك يظهر كون وجه المنع ما ذكرناه، و عليه فتدل هذه الصحيحه الوارده في الدراهم على الكراهه و الجواز في مطلق ما فيه المثال و لو

ص: ٣٦٦

١- قرب الإسناد: ٨٢٧/٢١١، الوسائل ٤:٤٤٢ أبواب لباس المصلّي ب ٤٥ ح ٢٣.

٢- المنتهى ١:٢٣٤.

٣- فإن الصدوق و القاضي منعا عن الخاتم دون الثوب. منه رحمه الله.

٤- الفقيه ١:٧٧٩/١٦٦، الوسائل ٤:٤٣٧ أبواب لباس المصلّي ب ٤٥ ح ٣.

٥- الخصال: ٦٢٧ (حديث الأربعمائه)، الوسائل ٤:٤٣٨ أبواب لباس المصلّي ب ٤٥ ح ٥.

٦- الوسائل ٤: أبواب لباس المصلّي ب ٤٥ الأحاديث ١٤، ١١، ٧، ٥.

كان الثوب و الخاتم، لظهور لفظ: «ما أشتهى» فيها، مضافا إلى الصحيح الصريح في الجواز لكن فيما إذا كانت الدراهم مواراه، و فيه: عن الدراهم السود فيها التماثيل أ يصلّى الرجل و هى معه؟ فقال: «لا بأس إذا كانت مواراه» (١).

و هل المثال و الصورة يعمّان ما كان منهما للحيوان و غيره، أم يختصّان بالأوّل؟ ظاهر الأكثر-على الظاهر، المصرح به فى كلام جمع (٢)-الأوّل، بل نسبه فى المختلف إلى باقى الأصحاب من عدا الحلّى، و اختاره للإطلاق (٣).

و فيه نظر، لاختصاصه-بحكم التبادر، و شهاده جملة من النصوص، و بها اعترف جملة من الفحول (٤)-بالأوّل، مع أن عن المغرب اختصاص التمثال بصور أولى الأرواح و عموم الصور حقيقه، قال: و أمّا تمثال شجر فمجاز (٥) و عن المصباح المنير فى تفسير قوله: و فى ثوبه تماثيل، أى صور حيوانات مصوّره (٦).

و كلامهما-سيما الأوّل-ظاهر فى اختصاص التمثال بصور الحيوان حقيقه، و كون إطلاقه على غيرها مجازا، نعم كلام الأوّل ظاهر فى عموم الصور، و لكنه غير ضائر بعد اختصاص مورد النصوص المانعه مطلقا بالتمثال

ص: ٣٦٧

-
- ١- الكافى ٢٠/٤٠٢، التهذيب ٢: ١٥٠٨/٣٦٤، الوسائل ٤: ٤٣٩ أبواب لباس المصلّى ب ٤٥ ح ٨.
 - ٢- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢: ١١٤، و الشهيد الثانى فى المسالك ١: ٢٤، و صاحب الحدائق ٧: ١٤٩.
 - ٣- المختلف: ٨١، و انظر السرائر ١: ٢٦٣.
 - ٤- منهم: الشهيد فى الذكرى: ١٤٧، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢: ١١٤، و صاحب الحدائق ٧: ١٥٦.
 - ٥- المغرب ٢: ١٧٧.
 - ٦- المصباح المنير: ٥٦٤.

دون الصور، و لعله لذا اختار الحلّى التخصيص بالحيوان، و قوّاه جماعه من المحققين (١)، مضافا إلى الأصل.

و هو حسن لو لا اشتهاار إطلاق الكراهه، و شبهه دعوى الاتفاق عليه فى المختلف (٢)، مع المسامحه فى أدلتها، كما سبق غير مره.

و ترتفع الكراهه بتغيير الصوره و الضروره، كما صرّح به جماعه (٣)، للصحيح (٤) فى الأول، و فحوى ما دلّ على سقوط التكليف الحتمى فى الثانى (٥)، مضافا إلى الموثّق: عن لباس الحرير و الديقاج، فقال: «أما فى الحرب فلا بأس و إن كان فيه تماثل» (٦). و قريب منه ظواهر جملة من النصوص (٧).

يكره للمرأة أن تصلى فى خلخال له صوت، أو متنقبه و يكره للرجال اللثام

و يكره للمرأة أن تصلى فى خلخال له صوت، أو متنقبه على وجهها و كذا يكره للرجال اللثام.

بلا خلاف إلا من القاضى فى الأول فحرّمه (٨). و لا دلاله للصحيح (٩).

ص: ٣٤٨

١- كالمجلسى فى بحار الأنوار ٢٤٦: ٨٠، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١٩٣: ١.

٢- المختلف: ٨١.

٣- منهم الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢١٢، و صاحب المدارك ٢١٤: ٣، و السبزوارى فى الذخيره: ٢٣٢.

٤- التهذيب ٣٦٣/ ١٥٠٣، الوسائل ٤٠٤: ٤٠٤، أبواب لباس المصلى ب ٤٥ ح ١٣.

٥- مثل قولهم عليهم السلام: «ليس شىء مما حرّم الله إلا و قد أحلّه لمن اضطرّ إليه». الوسائل ٤٨٢: ٥، أبواب القيام ب ١ ح ٦، ٧.

٦- التهذيب ٢٠٨/ ٨١٦، الاستبصار ٣٨٦/ ١٤٦٦، الوسائل ٣٧٢: ٤، أبواب لباس المصلى ب ١٢ ح ٣.

٧- الوسائل ٣٧١: ٤، أبواب لباس المصلى ب ١٢.

٨- المهذب ٧٥: ١.

٩- الكافى ٣٣/ ٤٠٤، الفقيه ١/ ٤٥٥، ذيل حديث ٧٧٥، قرب الإسناد: ٨٨١/ ٢٢٦، الوسائل ٤٦٣: ٤، أبواب لباس المصلى ب ٦٢ ح ١.

عليه، لتضمّنه: «لا يصلح» الظاهر في الكراهه، أو الأعمّ منها و من الحرمة، فتدفع بالأصل، مع عمومه لحال الصلاة و غيرها، و لا يقول به. فتأمل (١).

و من الشيخين في المقنعه و المبسوط و النهايه فيما عداه، فأطلقا المنع عن اللثام و النقاب حتى يكشف عن الفم و موضع السجود (٢).

و هو حسن إن أرادا المنع إذا منعا عن القراءة و غيرها من الواجبات، و إلاّ - فمحل نظر. بل ظاهر المعتبره المستفيضه - و منها الصحيحان (٣) و الموثقان (٤) - نفى البأس عنهما على الإطلاق، إلاّ أن في أحد الموثقين التصريح بأفضليته عدمهما، و لعلّه لذا حكموا بالكراهه، و فيه نظر. و يحتمل كون الوجه فيها الخروج عن شبهه إطلاق القول بالمنع.

و يحتمل اختصاصه بصوره ما إذا منع القراءة مثلا، و المنع حينئذ متّفق عليه ظاهرا، و إن اختلفوا في انسحابه فيما إذا منع سماعها دونها، فقليل:

نعم (٥). و هو الأظهر، و عليه الفاضلان و غيرهما (٦)، لما في بعض المعتبره «لا يحسب لك من القراءة و الدعاء إلاّ ما أسمعت نفسك» (٧) مؤيدا بالصحيح

ص: ٣٦٩

١- وجهه ما قيل من ظهور سياق الصحيح في الاختصاص بحال الصلاة. منه رحمه الله.

٢- المقنعه: ١٥٢، المبسوط ٨٣: ١، النهايه: ٩٨.

٣- الأول: الفقيه ١٧٣/١٨١، الوسائل ٤: ٤٢٣ أبواب لباس المصلى ب ٣٥ ح ٢. الثاني: الكافي ٣: ١٥/٣١٥، الفقيه ١: ١٧٣/١٧٣ ذيل الحديث ٨١٨، التهذيب ٢: ٩٠٣/٢٢٩، الاستبصار ١: ١٥١٩/٣٩٨، الوسائل ٤: ٤٢٣ أبواب لباس المصلى ب ٣٥ ح ٣.

٤- الأول: التهذيب ٢: ٩٠١/٢٢٩، الاستبصار ١: ١٥١٧/٣٩٧، الوسائل ٤: ٤٢٣ أبواب لباس المصلى ب ٣٥ ح ٥. الثاني: التهذيب ٢: ٩٠٤/٢٣٠، الوسائل ٤: ٤٢٤ أبواب لباس المصلى ب ٣٥ ح ٦.

٥- قال به الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٠.

٦- المحقق في المعتبر ٢: ٩٩، العلامة في المنتهى ١: ٢٣٤، و التذكرة ١: ٩٨، و انظر التهذيب ٢: ٢٢٩، و المدارك ٣: ٢٠٨.

٧- الكافي ٣: ٦/٣١٣ بتفاوت يسير، التهذيب ٢: ٣٦٣/٩٧، الاستبصار ١: ١١٩٤/٣٢٠، الوسائل ٦: ٩٦ أبواب القراءة في الصلاة ب ٣٣ ح ١.

النافى للبأس عن اللثام إذا سمع الهمهمه (١).

و فى الخلاف الإجماع على كراهه اللثام، قال: بل ينبغى أن يكشف عن جبهته موضع السجود (٢).

وقيل: يكره الصلاه فى قباء مشدود إلا فى حال الحرب قال فى التهذيب- بعد ذكر عباره المقنعه المتضمنه للفظه «لا يجوز» الظاهره فى التحريم- ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه، و سمعناه من الشيوخ مذاكره، و لم أعرف خبرا مسندا (٣).

و ظاهره التردد كالماتن هنا، و الفاضل فى التحرير و المنتهى، و الشهيدين فى روض الجنان و الروضه و الذكرى (٤)، و غيرهم من متأخرى أصحابنا، حيث اقتصرنا على نقل الكراهه عن الشيخين و المرتضى كما فى جمله من العبارات (٥)، أو مع زياده كثير من الأصحاب كما فى غيرها (٦)، أو عن المشهور كما فى الروضه و المدارك و الذخيره و غيرها (٧).

و هو حسن إن لم نتسامح فى أدله الكراهه، و إلا- فالكراهه أولى، و لذا صرح الماتن بها فى الشرائع و الفاضل فى الإرشاد و القواعد و الشهيد فى اللعه

ص: ٣٧٠

-
- ١- راجع الرقم ص: ٣٦٤، الرقم (٤) الصحيح الثانى.
 - ٢- الخلاف ١: ٥٠٨.
 - ٣- التهذيب ٢: ٢٣٢.
 - ٤- التحرير ١: ٣١، المنتهى ١: ٢٣٥، روض الجنان: ٢١٠، الروضه ١: ٢٠٩، الذكرى: ١٤٨.
 - ٥- كالمعتبر ١: ٩٩، و المنتهى ١: ٢٣٥، و التحرير ١: ٣١.
 - ٦- كروض الجنان: ٢١٠، و جامع المقاصد ٢: ١٠٩.
 - ٧- الروضه ١: ٢٠٩، المدارك ٣: ٢٠٨، الذخيره: ٢٣٠، و انظر البيان: ١٢٣، و بحار الأنوار ٨٠: ٢٠٧.

و الدروس (١)، مع أن ظاهر المقنعه و صريح الوسيله التحريم (٢)، كما عن ظاهر المبسوط و النهايه (٣)، فتقوى الكراهه بالاحتياط فى العباده، و إن كان ظاهر الجماعه- عدا الفاضل فى المختلف (٤)- أنهم فهموا من العبارات المانع الكراهه، حيث لم ينقلوا عنهم الحرمة، بل صرحوا بنقل الكراهه.

و ذكر الشهيد فى الذكرى- بعد نقل الكراهه عنهم و ذكر كلام التهذيب- أنه روت العامه أن النبى صلى الله عليه و آله قال: «لا يصلّى أحدكم و هو متحزّم» (٥) و هو كناية عن شدّ الوسط، و كراهه فى المبسوط (٦).

و اعترضه كثير منهم شيخنا الشهيد الثانى، فقال: و ظاهر استدراكه لذكر الحديث جعله دليلا على كراهه القباء المشدود، و هو بعيد (٧).

و فيه نظر، فإن ظاهر الاستدراك و إن أوهم ذلك، إلا أن نسبته بعد ذلك و فى البيان (٨) كراهه شدّ الوسط- الذى جعل الروايه كناية عنه- إلى المبسوط خاصه دون الجماعه ظاهره فى المغايره بينه و بين القباء المشدود، و لذا جعلهما مكروهين- مؤذنا بتغايرهما- فى الدروس، فقال: و يكره فى قباء مشدود فى غير

ص: ٣٧١

١- الشرائع ١:٧٠، الإرشاد ١:٢٤٧، القواعد ١:٢٨، اللمعه (الروضه البهيه ١): ٢٠٩، الدروس ١:١٤٨.

٢- المقنعه: ١٥٢، الوسيله: ٨٨.

٣- المبسوط ١:٨٣، النهايه: ٩٨.

٤- المختلف: ٨٢.

٥- لم نعر عليه فيما بأيدينا من كتب العامه، نعم فى مسند أحمد ٢:٤٥٨: «لا يصلّى الرجل إلا و هو محترم»، و فى سنن البيهقى ٢:٢٤٠، و نهايه ابن الأثير ١:٤٧٩: نهى أن يصلّى الرجل حتى يحترم.

٦- الذكرى: ١٤٨.

٧- روض الجنان: ٢١١.

٨- البيان: ١٢٣.

أقول: و ما عزاه إلى المبسوط هو خيرته أيضا في الخلاف، قال: و يكره أن يصلّى و هو مشدود الوسط، و لم يكره ذلك أحد من الفقهاء، دليلنا إجماع الفرقه، و طريقه الاحتياط (٢).

و هو ظاهر شيخنا أيضا في الروضه، فقال: و يمكن الاكتفاء في دليل الكراهه بمثل هذه الروايه (٣)، مشيرا بها إلى ما في الذكرى من الروايه النبويه.

و هو حسن.

قيل: و بكراهته يمكن أن يستدل على كراهيه القباء المشدود بالفحوى، لأن كراهه الصلاه مع التحزّم الذى ليس فيه إلا قليل شدّد تستلزم كراهيتها في القباء المشدود الذى هو أكثر شدّا بطريق أولى. إلاّ أن يقال: إن الفقهاء لم يفتوا بكراهه التحزّم، و القياس بطريق أولى حجّه إذا كان الحكم في المقيس عليه مقبولا (٤).

و فيه نظر، لعدم وضوح الأولويه بعد احتمال كون القباء له مدخلية في الكراهه، كما هو ظاهر الجماعه، و ليس كل متحزم عليه من نحو القميص و الرداء و غيرهما قباء، بل هو ثوب خاص، و عن نظام الغريب: أنه قميص ضيق الكمين مفرج المقدم و المؤخر (٥).

ثمّ دعوى عدم مصير الفقهاء إلى كراهه الصلاه مع التحزّم قد عرفت ما فيها، لكونها مذهب الشيخ في جملة من كتبه، مدّعا في بعضها إجماعنا (٦).

ص: ٣٧٢

١- الدروس: ١٤٨: ١.

٢- الخلاف ٥٠٩: ١.

٣- الروضه ٢١٠: ١.

٤- حاشيه المدارك للبهاني (المدارك بالطبع الحجرى: ١٤٣).

٥- حكى عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام ١٩٢: ١.

٦- لم نعثر في كتب الشيخ على ما نسب إليه من كراهه شدّد الوسط، إلاّ ما في الخلاف من ادّعاء الإجماع على ذلك، كما مرّ في ص ٣٦٦. و المناسب إلى الشيخ هو الشهيد في البيان: ١٢٣.

نعم، لا يمكن أن يكون الأولويه سندا لجميع الفقهاء، بل لمن قال بکراهه الأصل من الفقهاء.

و في الذخيره: أن الشيخ أورد في زيادات التهذيب خبرين دالين على كراهيه حلّ الأزرار في الصلاة (١)، فيمكن تخصيص كراهيه الشدّ بما عدا الأزرار، أو تخصّص كراهيه حلّ الأزرار بما إذا كان واسع الجيب (٢).

و لعلّه فهم من القباء المشدود ما يعمّ المشدود بالأزرار، و لذا فهم التعارض بين الخبرين، و ما ذكره من كراهه الصلاة في القباء المشدود.

و فيه نظر، لعدم صدق الشدّ على الزرّ بالإزار، و عليه فلا- تعارض بين الحكمين ليحتاج في الجمع بينهما إلى ما ذكره من أحد التخصيصين.

و هنا

مسائل ثلاث

إشارة

مسائل ثلاث :

الأولى ما يصح فيه الصلاة يشترط فيه الطهارة

الأولى: ما يصح فيه الصلاة يشترط فيه الطهارة من النجاسة على تفصيل تقدم ذكره في كتابها، من أرادته فليراجعه ثمه (٣).

و أن يكون مملوكا للمصلّي عينا و منفعه، أو منفعه خاصّه أو مأذونا فيه للصلاة فيه، أو مطلقا بحيث يشملها، كالإذن صريحا، أو فحوى، أو بشاهد الحال إذا أفاد علما بالرضا المباح معه التصرف في مال الغير المنهى عنه من دونه شرعا، فلا يجوز الصلاة في الثوب المغصوب كما مضى بيانه مفصّلا (٤).

ص: ٣٧٣

١- التهذيب ٣٦٩/١٥٣٥، ١٤٧٦/٣٥٧، ١٣٣٤/٣٢٦، الوسائل ٤:٣٩٤ أبواب لباس المصلّي ب ٢٣ ح ٥، ٣.

٢- الذخيره: ٢٣٠.

٣- راجع ص: ٩٠.

٤- راجع ص: ٣٢٨.

الثانيه: يجب ستر العوره في الصلاه مطلقا، وفي غيرها إذا كان هناك ناظر محترم، بإجماع العلماء كافة، كما حكاه جماعه حد الاستفاضه (١)، و النصوص به مع ذلك مستفيضه، بل متواتره، منها: «عوره المؤمن على المؤمن حرام» (٢).

و هو شرط في الصلاه عند علمائنا و أكثر العامه، كما صرح به جماعه حد الاستفاضه (٣)، و هو ظاهر جملة من المستفيضه الآتية في صلاه العراه منفردين و جماعه (٤)، حيث أسقطت معظم الأركان من الركوع و السجود و القيام بفقد الساتر، و لو لا كونه شرطا للصحه لما ثبت ذلك.

و هل شرطيته ثابتة مع المكنه على الإطلاق، أو مقيدته بالعمد؟ الأصح الثاني، وفاقا للأكثر على الظاهر، المصرح به في كلام بعض (٥)، للأصل، و عدم دليل على الشرطيه على الإطلاق، و خصوص الصحيح: عن الرجل يصلّي و فرجه خارج لا يعلم به، هل عليه الإعادة؟ قال: «لا إعادة عليه و قد تمت صلاته» (٦).

خلافًا للإسكافي، فيعيد في الوقت (٧). و لا دليل عليه، مع أن الشرطيه إن ثبتت على الإطلاق و جب الإعادة مع تركه على الإطلاق.

ص: ٣٧٤

- ١- منهم: المحقق في الاعتبار ٢:٩٩، و العلامة في التحرير ١:٣١، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٩٢، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨٦.
- ٢- انظر الوسائل ٢:٣٧ أبواب آداب الحمام ب ٨.
- ٣- منهم: المحقق في الاعتبار ٢:٩٩، و العلامة في المنتهى ١:٢٣٥، و التذكرة ١:٩٢.
- ٤- راجع ص: ٣٨٦-٣٩٠.
- ٥- كالمحدّث البحراني في الحقائق ٧:٥.
- ٦- التهذيب ٢:٨٥١/٢١٦، الوسائل ٤:٤٠٤ أبواب لباس المصلي ب ٢٧ ح ١.
- ٧- كما حكاه عنه في المختلف: ٨٣.

و للشهيد قول آخر (١) لا أعرف وجهه، و إن استحسنه في المدارك بعد اختياره المختار (٢)، و هو الفرق بين نسيان الستر ابتداء فيشترط، و عروض التكشّف في الأثناء فلا.

و يجب الستر بعد العلم بعدمه في الأثناء قولاً واحداً.

و يجزى للرجل ستر قبله و دبره على الأشهر الأقوى، بل عليه عامه متأخرى أصحابنا، بل و متقدميهم أيضاً، كما يفهم من الأصحاب، حيث لم ينقلوا الخلاف إلاّ - عمن يأتي، مؤذنين بندورهما و شذوذهما، كما صرح به الشهيدان في روض الجنان و الذكري (٣)، و في الخلاف و الغنيه أن عليه إجماع الفرقه (٤)، و في السرائر أن عليه إجماع فقهاء أهل البيت (٥)، و هو الحجه.

مضافاً إلى الأصل، و ظواهر النصوص المستفيضة، منها: «العوره عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأليتين، فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره» (٦).

و منها: عن الرجل بفخذه أو أليته الجرح، هل يصلح للمرأة أن تنظر إليه و تداويه؟ قال: «إذا لم يكن عوره فلا بأس» (٧).

و منها: «الفخذ ليس من العوره» (٨).

ص: ٣٧٥

١- انظر الذكري: ١٤١، و البيان: ١٢٥.

٢- المدارك ٣: ١٩١.

٣- روض الجنان: ٢١٥، الذكري: ١٣٩.

٤- الخلاف ١: ٢٩٣، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.

٥- السرائر ١: ٢٦٠.

٦- الكافي ٥٠١/٢٦، التهذيب ٣٧٤/١١٥١، الوسائل ٣٤: ٢ أبواب آداب الحمام ب ٤ ح ٢.

٧- مسائل علي بن جعفر: ٢٦٩/١٦٦، الوسائل ٢٣٣: ٢٠ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ١٣٠ ح ٤.

٨- الفقيه ٦٧/٢٥٣، الوسائل ٣٤: ٢ أبواب آداب الحمام ب ٤ ح ٤.

و فى آخر: «أن الركبـه لىست من العوره» (١).

و قـصور الأسناد و الدلالـه فى بعضـها مجبور بالشهره، و عدم قائل بالفرق بين الطائفـه.

و ستر ما بين السرـه و الركبـه أفضل كما هو المشهور، بل فى الخلاف الإجماع عليه (٢).

و أوجه القاضى (٣)، و لعله للخبر المروى فى قرب الإسناد للحميرى:

«إذا زوج الرجل أمتـه فلا ينظر إلى عورتها، و العوره ما بين السرـه و الركبـه» (٤).

و فىـه مع عدم وضوح السند، و عدم المقاومه لما مرّـ ظهوره فى عوره الأمه لاـ الرجل، أو العوره المطلقه على بعد، فهو على التقديرين مخالف للإجماع فتوى و نـصا.

على أن المرأه مطلقا جميع جسدها عوره إلا الوجه و ما شابهه مما سيأتى إليه الإشاره (٥).

و تقييده بالرجل بعيد عن سياقه، و لو سلّم فلا يبعد حمـله على التقيه، فإن القول بذلك نسبه فى المنتهى إلى مالك و الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين، و أصحاب الرأى و أكثر الفقهاء (٦)، و يعضده أن الراوى حسين بن علوان و هو عامى.

و فى الخبر: أن أبا جعفر عليه السلام أتزر بإزار و غطى ركبـته و سرّته، ثمّ

ص: ٣٧٤

١- لم نعر عليه فى كتب الحديث، و رواه بهذا المتن فى المذكرى: ١٣٩ عن محمد بن حكيم، و لكن ما روى عنه فى التهذيب

١: ١١٥٠/٣٧٤ هكذا: «إن الفخذ لىست من العوره». انظر الوسائل ٢: ٣٤ أبواب آداب الحمام ب ٤ ح ١.

٢- الخلاف ١: ٣٩٤.

٣- المهذب ١: ٨٣.

٤- قرب الإسناد: ١٠٣/٣٤٥، الوسائل ٢١: ١٤٨ أبواب نكاح العيب ب ٤٤ ح ٧.

٥- فى ص ٣٧٣.

٦- المنتهى ١: ٢٣٤.

أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجا من الإزار، ثم قال: «أخرج عني» ثم طلى هو ما تحته بيده، ثم قال: «هكذا فافعل» (١).

و فيه دلالة على استحباب ستر الركبة أيضا، كما عن ابن حمزه (٢).

و إنما حمل على الفضيله لما مرّ من الأدله؛ مضافا إلى أنه روى في مثل هذه الحكاياه التي تضمنها: أنه عليه السلام كان يطلى عانته و ما يليها، ثم يلفّ إزاره على طرف إحليله و يدعو قيم الحمام فيطلى سائر بدنه (٣).

و ربما يحكى عن الحلبي أنه جعل العوره من السرّه إلى نصف الساق (٤).

و فيه نظر، فإن المحكى عنه في المختلف موافقته للقاضي، إلا أنه قال:

و لا يمكن ذلك إلا بساير من السرّه إلى نصف الساق ليصح سترها في حال الركوع و السجود (٥).

و هو - كما ترى - ظاهر في موافقته القاضي. و إيجابه الستر إلى نصف الساق لا ينافيه، لظهور عبارته في أنه من باب المقدمه لا من حيث كون الركبه فما دونها من العوره، و لعله لذا ادعى الفاضلان الإجماع على أن الركبه ليست من العوره في المعتبر و المنتهى و التحرير و التذكرة (٦)، فلا وجه لتلك الحكاياه.

و المراد بالقبيل هو: القضيب و البيضتان دون العانته، و بالدبر: نفس المخرج دون الأليلين - بفتح الهمزة و الياء بغير تاء، كما قيل (٧)، تشبيه الأليه بالفتح أيضا - كما صرح به جماعه (٨)، من غير خلاف بينهم أجده إلا من الفاضل في

ص: ٣٧٧

١- الكافي ٥٠١/٢٢:٦، الوسائل ٦٧:٢ أبواب آداب الحمام ب ٣١ ح ١.

٢- الوسيطه: ٨٩.

٣- الكافي ٧/٤٩٧:٦، الفقيه ١/٢٥٠/٦٥، الوسائل ٦٨:٢ أبواب آداب الحمام ب ٣١ ح ٢.

٤- حكاه عنه الشهيد في الذكرى: ١٤٠.

٥- المختلف: ٨٣، و انظر الكافي في الفقه: ١٣٩.

٦- المعتبر ١٠٠:٢، المنتهى ٢٣٦:١، التحرير ٣١:١، التذكرة ٩٢:١.

٧- مجمع البحرين ٢٩:١.

٨- منهم ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٦٥، و الشهيد الأول في الذكرى: ١٣٩، و السبزواري في الكفايه: ١٦.

التحرير، فظاھرہ التردد فی جعل البیضتین من القبل (١)، و هو شاذٌ یردّه أول المستفیضه (٢)، مع شھاده العرف بأنھما من العورہ.

و ستر جسده كله مع الرداء أو ما يقوم مقامه مما يجعل علی الكتفین أكمل كما مر فی النصوص فی بحث كراهه الإمامه من غیر رداء (٣).

و لا تصلی الحره إلا فی درع و خمار ساتره بهما جمیع جسدها عدا الوجه و الكفین بلا خلاف فی كل من حکمی المستثنى منه و المستثنى إلا- من الإسكافی فی الأول، فلم یوجب علیها إلا ستر سوأتیها القبل و الدبر كالرجل (٤). و هو شاذٌ مخالف لإجماع العلماء علی كون جمیع جسدها عورہ من غیر استثناء، كما فی المنتهى (٥)، أو مع استثناء الوجه خاصه كما عن المعتمر و التذکره (٦)، أو مع الكفین و القدمین، كما فی الذکری، قال: اقتصارا علی المتفق علیه فیما بین جمیع العلماء (٧).

و حیث ثبت كونها بجمیعها أو ما عدا المستثنى عورہ و جب علیها سترها، لإجماع العلماء علی وجوب ستر العورہ مطلقا، كما مضى، مع النصوص الداله علی ذلك أيضا (٨).

هذا مضافا إلى الصحاح المستفیضه و غیرها من المعتمره، ففی الصحیح: عن أدنی ما تصلی فیہ المرأه، قال: «درع و ملحفه تنشرها علی رأسها و تجلل بها» (٩).

ص: ٣٧٨

- ١- التحرير ١:٣١.
- ٢- تقدّمت فی ص: ٣٧٠.
- ٣- راجع ص: ٣٥٤.
- ٤- كما حکاه عنه فی المختلف: ٨٣.
- ٥- المنتهى ١:٢٣٦.
- ٦- المعتمر ٢:١٠١، التذکره ١:٩٢.
- ٧- الذکری: ١٣٩.
- ٨- راجع ص: ٣٦٩.
- ٩- التهذیب ٢/٢١٧، الاستبصار ١:١٤٧٨/٣٨٨، الوسائل ٤:٤٠٧ أبواب لباس المصلی ب ٢٨ ح ٩.

وفيه: «المرأة تصلّى في الدرع و المقنعه إذا كان كثيفا» يعنى ستيرا (١).

بل يستفاد من جمله منها الأمر بملحفه تضمّمها عليها زياده على الدرع و الخمار، كما فى الصحيح (٢)، و نحوه الموثق: «تصلّى المرأه فى ثلاثه أثواب:

إزار و درع و خمار، و لا يضرّها بأن تقنّع بالخمار، فإن لم تجد فثوبين تترز بأحدهما و تقنّع بالآخر» (٣) الخبر.

و حملة الشيخ على الفضل أو على كون الدرع و الخمار لا يواريان شيئا (٤).

و لا بأس به، جمعا بينهما و بين الصحيحين الظاهرين فى كفايه الخمار و الدرع إذا كان ستيرا (٥)، و نحوه غيرهما، كالخبر: عن المرأه تصلّى فى درع و ملحفه ليس عليها إزار و لا - مقنعه، قال: «لا - بأس إذا التفتّ بها، و إن لم تكن تكفيها عرضا جعلتها طولا» (٦).

و من (٧) صريح الاقتصاد و ظاهر الجمل و العقود و الغنيه (٨) - فيما حكى - فى استثناء الكفين، فأوجبوا سترهما، و لعلّه للمعتبرين السابقين الدالّين على

ص: ٣٧٩

-
- ١- الفقيه ١٠٨١/٢٤٣، الوسائل ٤:٤٠٥ أبواب لباس المصلّى ب ٢٨ ح ٣.
 - ٢- التهذيب ٢/١٨٦، الاستبصار ١:١٤٨٤/٣٩٠، الوسائل ٤:٤٠٧ أبواب لباس المصلّى ب ٢٨ ح ١١.
 - ٣- الكافي ٣:١١/٣٩٥، التهذيب ٢:٨٥٦/٢١٧، الاستبصار ١:١٤٨٠/٣٨٩، الوسائل ٤:٤٠٦ أبواب لباس المصلّى ب ٢٨ ح ٨.
 - ٤- كما فى التهذيب ٢:٢١٩.
 - ٥- الأول: المتقدم فى نفس الصفحه الرقم (١). الثانى: الكافي ٣:٢/٣٩٤، التهذيب ٢:٨٥٥/٢١٧، الوسائل ٤:٤٠٦ أبواب لباس المصلّى ب ٢٨ ح ٧.
 - ٦- الفقيه ١٠٨٤/٢٤٤، الوسائل ٤:٤٠٥ أبواب لباس المصلّى ب ٢٨ ح ٥.
 - ٧- عطف على قوله: الإسكافى، فى ص ٣٧٣.
 - ٨- الاقتصاد: ٢٥٨، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧٦، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥.

لزوم ملحفه تضمّنها عليها زياده على الثوبين، و ضمّنها عليها يستلزم سترهما.

و قد عرفت ما فيهما، مضافا إلى الإجماع المحكى في المختلف و المنتهى و شرح القواعد للمحقق الثاني و الذكري (1) على عدم وجوب سترهما، بل ظاهر الأخيرين كونه مجمعا عليه بين العلماء إلا نادرا من العامه العمياء.

فإيجاب سترهما ضعيف، سيما مع مخالفته الأصل، و عدم معلوميه كونهما عوره ليجب سترهما، لعدم دليل عليه إلا الإجماع المحكى في المنتهى و غيره (2) على كونها جمله عوره، و هو عام مخصّص بما مرّ من الإجماع المحكى فيها أيضا على عدم وجوب سترهما.

مع ما عرفت من الذكري من جعل العوره فيها ما عدا المستثنيات خاصّه، مؤذنا بعدم كونها عوره، كما صرّح به الفاضل في المختلف و غيره (3)، بل هو المشهور فتوى و روايه لكن في الوجه و الكفين خاصه، حيث جوّزوا النظر إليهما للأجنبي في الجملة أو مطلقا، كما سيأتى بيانه في كتاب النكاح مفضّلا إن شاء الله تعالى، و لذا لا يتأتى لنا القطع بكون المرأه بجملتها عوره من جهه الإجماع، لمكان الخلاف.

نعم، في جمله من النصوص العاميه و الخاصيه ما يدل عليه (4)، لكنها بحسب السند قاصره. و دعوى جبرها بفتوى العلماء غير ممكنه على سبيل الكليه، بل هي جابره في الجملة.

و أضعف منه ما يستفاد من إطلاق الكتب الثلاثه بعد الاقتصاد (5): من

ص: ٣٨٠

١- المختلف: ٨٣، المنتهى ١: ٢٣٦، جامع المقاصد ٢: ٩٦، الذكري: ١٣٩.

٢- المنتهى ١: ٢٣٦، و انظر جامع المقاصد ٢: ٩٦.

٣- المختلف: ٨٣، و انظر المعتمد ٢: ١٠١، و جامع المقاصد ٢: ٩٦، و البحار ١٧٩: ٨٠.

٤- سنن الترمذى ٣١٩/١١٨٣: ٢، و انظر الوسائل ٢٠: ٦٦، أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٢٤ ح ٤، ٦، و ص ٢٣٤ ب ١٣١ من تلك الأبواب ح ١.

٥- راجع ص: ٣٧٤، و الكتب التي بعد الاقتصاد ليست ثلاثه، بل اثنان و هما: الجمل و العقود، و الغنيه.

لزوم ستر الوجه أيضا، لمخالفته-زياده على ما مرّ-لإجماع العلماء، كما عن المعتمر و الذكري و المختلف و التذكرة و غيرها (١)، من دون أن يستثنوا أحدا، و لعله لبعد دخول الوجه في إطلاق تلك الكتب. بل في السرائر حكى استثناء الثلاثة عن الجمل و العقود و الخلاف (٢)، و عبارته الأخير غير صريحه إلا في استثناء الوجه خاصه، مدّعيًا الإجماع عليه، نعم روى نحو الصحيحين السابقين السدالين على كفايه الدرع و الخمار (٣) و أفتى به صريحا، و هما لا- يستران الكفّين و لا- القدمين، كما صرح به الأصحاب، مستدّين بهما لذلك على استثناء القدمين أيضا، هذا.

و ما مر من الأدلّه في كراهه النقاب للمرأة (٤) أقوى حجه على استثناء الوجه، بل يستفاد منها كونه على الفضيله.

و في استثناء القدمين تردّد و اختلاف بين الأصحاب:

فبين غير مستثن كالإقتصاد و الكتب التي بعده (٥)، صريحا في الأوّل، و ظاهرا فيها، و ربما نسب إلى الحلبي أيضا، و فيه نظر، بل ظاهر كلامه بالدلاله على الاستثناء أظهر (٦).

و مستند هذا القول ما مرّ من المعتمرين (٧)، مضافا إلى الاحتياط في العباده،

ص: ٣٨١

١- المعتمر ٢: ١٠١، الذكري: ١٣٩، المختلف: ٨٣، التذكرة ١: ٩٢، و انظر جامع المقاصد ٢: ٩٦، و روض الجنان: ٢١٧.

٢- السرائر ١: ٢٦٠، و هو في الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٧٦، و الخلاف ١: ٣٩٣.

٣- راجع ص: ٣٧١-٣٧٣.

٤- في ص: ٣٦٢.

٥- راجع ص: ٣٧٤، و ص ٣٧٥ الهامش (٥).

٦- الكافي في الفقه: ١٣٩. و عبارته هكذا: أقلّ ما يجزى الحرّه البالغه درع سابغ إلى القدمين و خمار.

٧- راجع ص ٣٧٤.

و كون جسدها عوره، و خصوص الصحيح: عن المرأه ليس لها إلا ملحفه واحده كيف تصلى؟ قال: «تلتفّ فيها و تغطّي رأسها و تصلى، فإن خرجت رجلها و ليست تقدر على غير ذلك فلا بأس» (١).

و بين من استثنى و جعل أشبهه الجواز أى جواز الصلاه من غير سترهما، و هم عامّه متأخري أصحابنا، وفاقا للمبسوط و الحلى (٢)، و ادعى جماعه عليه الشهره و الأكثرية المطلقة إلى حدّ الاستفاضه (٣).

لنصوص المكتفيه بالدرع [و الخمار] بالتقريب الذى عرفته (٤)، مع ضعف ما قابلها من الأدله المتقدمه بما عرفته، عدا الاحتياط و الروايه الأخيره.

و يمكن الجواب عنهما بعدم إفاده الأول سوى الاستحباب، كما هو ظاهر الأصحاب، سيّما مع ظهور ما مرّ من النصوص فى عدم لزوم سترهما، و بالجمله فيعارض بالأصل، و النصوص المزبوره المعتضده بالشهره العظيمه التى هى من المتأخرين إجماع فى الحقيقه.

و الروايه و إن كانت صحيحه لكنها غير صريحه فى المخالفه، بل و لا- ظاهره، لأن المفهوم منها البأس، و هو أعم من المنع و الكراهه، و لا شبهه فيها، مع احتمال الرجل فيها ما فوق القدم أو مجموعهما. و على تقدير الظهور فى المنع و القدم خاصّه يمكن حملها على الاستحباب، جمعا بينها و بين النصوص المكتفيه بالدرع [و الخمار] الظاهره فى عدم لزوم سترهما بالتقريب المتقدم.

و ما يقال عليه: من أن ذلك يتم لو علم من ثياب النساء فى وقت خروج

ص: ٣٨٢

١- الفقيه ١٠٨٣/٢٤٤، الوسائل ٤:٤٠٥ أبواب لباس المصلى ب ٢٨ ح ٢.

٢- المبسوط ١:٨٧، الحلى فى السرائر ١:٢٦٠.

٣- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢:٩٦، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢١٧، و العلامه المجلسى فى البحار ١٧٩: ٨٠، و صاحب الحدائق ٧: ٧.

٤- راجع ص: ٣٧٤.

هذه الأخبار كانت على ما يدعون من عدم سترها الكفين و القدمين، و لم لا يجوز أن دروعهن كانت مفضيه إلى ستر أيديهن و أقدامهن، كما هو مشاهد الآن في نساء أعراب الحجاز، بل أكثر بلدان العرب.

فيمكن دفعه بأن ما ذكر من الاحتمال و إن كان ممكنا إلا أن ورود الروايات عليه بعيد جدًا، و لذا لم يحتمله أحد من الأصحاب فيها، بل استدّلوا بها من دون تزلزل أصلا مع أنهم أكثر اطلاعا و علما بثياب نساء العرب في زمانهم و زمان صدور الروايات جدًا.

و الذي نشاهد من نساء العرب في زماننا هذا عدم ستر دروعهن لأقدامهن أصلا و لو كانت واسعة ذيلا، بل لو زاد السعه إلى جرّ الأذيال على الأرض لم تستر الأقدام بجميعها، بل يبدو منها شيء و لو رؤوسها، سيما حاله المشى.

و منه يظهر الجواب و لو سلم ورود تلك الروايات على ذلك الاحتمال، لأنها تدل حينئذ أيضا على عدم لزوم ستر جزء من القدمين، و لا قائل بالفرق في البين، فتأمل جدًا .

هذا، مع أن ورود الروايات على ذلك الاحتمال يستلزم الدلالة على لزوم ستر جميع الكفين و القدمين، و هو كمال الستر الواجب إجماعا، مع أنّ في بعض الصحاح المتقدمه (1) كون القميص و الدرع أدنى ما تستر به المرأة عورتها، و لا يخفى التنافي بينهما.

و لو سلم عدم المنافاه قلنا: يكفي في ردّ هذا الاحتمال-زياده على ما مرّ-دلاله النصوص (2) الآتية في بحث النكاح-تفسيرا ل: «ما ظهر منها» في الآيه الشريفه و لا يُبْدِينَ زِيَبَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا [1] (3) بأنه الوجه و الكفان، و زيد

ص: ٣٨٣

١- في ص: ٣٧٤.

٢- انظر الوسائل ٢٠٠:٢٠٠ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ١٠٩.

٣- النور: ٣١.

فى بعضها القدمان أيضا، و ظاهر الكلينى القول به (١)، و إن لم أقف على من عداه قائلًا به -على خلافه، و هو كون الوجه و الكفّين و القدمين من مواضع الزينه الظاهره، و لم يتم ذلك إلا على تقدير كون دروعهن يومئذ غير ساتره للمواضع المزبوره.

و بالجمله: فما عليه المتأخرون كافه فى غايه القوه، سيما مع إمكان إثباته بوجه آخر، و هو عدم القائل بالفرق بين الكفّين و القدمين منعا و جوازا - كما يستفاد من تتبع الفتاوى - عدا الماتن، حيث فرّق بينهما، فحكم بالاستثناء فى الأولين قطعا، و فى الأخيرين متردداً، و لكن أثر هذا التردد هين بعد التصريح بعده بالجواز كما عليه الأصحاب. و حيث ثبت عدم القول بالفرق توجه إلحاق القدمين بالكفّين فى الاستثناء، لثبوتها فيها بما قدّمناه من الإجماعات المحكيه حدّ الاستفاضه، فثبت الاستثناء فى القدمين أيضا لما عرفت من عدم القائل بالفرق أصلا.

ثمّ إن ظاهر العبارة -كثير، و صريح جماعه (٢) - عدم الفرق فى القدمين بين ظاهرهما و باطنهما. و لعلّ الأقوى، للأصل، و عدم دليل على وجوب ستر باطنهما عدا: دعوى كون القدمين عوره، خرج الظاهر بظواهر النصوص المكتفيه بالدرع و الخمار (٣) و كونه مجمعا عليه بين القائلين بالجواز، و يبقى الباطن داخلا، لكونه مستورا بالأرض حاله القيام، و بالدرع حاله الجلوس و السجود، و إنما ينكشف عن الدرع الظاهر فى حاله الاولى، فلا يمكن إدخاله فى ظاهر النصوص المزبوره جدّا.

ص: ٣٨٤

١- الكافي ٥: ٥٢١.

٢- منهم الشهيد الأول فى الدروس ١: ١٤٧، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٢: ٩٧، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢١٧.

٣- المتقدمه فى ص: ٣٧٤.

كما لا يمكن دعوى الوفاق من القائلين بالجواز عليه أيضا، لمكان الخلاف و مصير جمّ غفير إلى وجوب ستر الباطن لذلك.

و قد عرفت ما فيها.

مع إمكان المناقشه فى دعوى عدم دخوله فى النصوص المخرجه للظاهر، بناء على انكشاف الباطن عن الدرع الذى ينكشف عنه الظاهر حاله المشى جدّا، و لعلّه لذا جعل القدمان بقول مطلق من مواضع الزينه الظاهره فى بعض الروايات (١).

و لكن الأحوط ستره، بل ستر الظاهر، بل الكفّين أيضا، مع تفاوت مراتبه شدّه و ضعفا.

و أما ستر الشعر و العنق فظنى كونه مجمعا عليه، و إن تأمّل فيه نادر (٢)، لشذوذّه، و مخالفته لإطلاق النصوص و الفتاوى بكون بدن المرأه جملتها عوره، و قد مرّ دعوى جماعه الإجماع عليه من العلماء كافه من غير استثناء لهما بالمره و إن استثنوا غيرهما كما عرفته (٣). و المراد من البدن ما يعتمّ الشعر، لتصريحهم بلزوم نحو الخمار الساتر للشعر جدّا، و لو كان مرادهم بالجسد ما يقابل الشعر لما كان لأمرهم بلزوم الخمار وجه، لستر الشعر جلد الرأس جدّا، فكان فيه غنى عن الخمار الساتر قطعاً.

و مع ذلك النصوص مستفيضه - كادت تبلغ التواتر، بل لعلّها متواتره - بلزوم سترهما عن الأجنبي، بل فى الصلاه أيضا، كما مرّ فى أخبار الخمار (٤)، فإن خمر نساء العرب اللواتى هنّ موردها تسترهما قطعاً، و ليس الأمر بسترهما

ص: ٣٨٥

١- الكافى ٥/٢/٥٢١، الوسائل ٢٠:٢٠١ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ١٠٩ ح ٢.

٢- انظر المدارك ٣:١٨٩، و الكفايه: ١٦.

٣- راجع ص: ٣٧٣.

٤- فى ص: ٣٧٤.

عن الأجنبي إلا لكونهما من العوره المأمور بسترها في الصلاة بإجماع العلماء كافه، كما عرفت نقله من جماعه حد الاستفاضه.

مضافا إلى التأييد ببعض المعتمده: «صلت فاطمه عليها السلام في درع و خمار، و ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها و أذنيها» (١). بل ربما استدل به على ذلك.

و أما الاستدلال به على عدم لزوم ستر العنق (٢) فضعيف في الغايه، لقصور السند، و عدم المقاومه لما مرّ من الأدله، مع احتمال ضعف في الدلاله بوروده مورد الضروره، بل قيل: بأنها ظاهره (٣)، و لا يخلو عن مناقشه.

بل يمكن أن يقال: إن المراد بقوله: «ليس عليها أكثر» إلى آخره، بيان عدم وجوب نحو الإيزار زياده عن الخمار و الدرع، و إلا لالتفت بها صلوات الله عليها، و ليس فيه أنه ما كان على رأسها من الخمار إلا قدر قليل تستر به الشعر الذي فوق الأذنين خاصه، بل ظاهر قوله: «وارت شعرها» كون خمارها عليها السلام كالخمر المتعارفه أو دونها بحيث يستر الشعر المنسدل على الكتفين و العنق غالبا، و ليس فيه أنها عليها السلام جمعت الشعر كله تحت ذلك الخمار، و حينئذ يكون الخمار المزبور ساترا للعنق أيضا، لاستلزام ستر الشعر المنسدل عليه ستره قطعاً، فتأمل جدّاً.

و الأئمّه و الصبيّه غير البالغه تجتزيان بستر الجسد خاصه، و لا يجب عليهما ستر الرأس إجماعاً من العلماء كافه إلا الحسن البصرى، كما

ص: ٣٨٦

١- الفقيه ١٦٧/٧٨٥، الوسائل ٤:٤٠٥ أبواب لباس المصلى ب ٢٨ ح ١ و فيهما: و خمارها على رأسها.

٢- كما في المدارك ٣:١٩٠.

٣- كما في الحدائق ٧:١٤.

حكاة الشيخ في الخلاف و الفاضلان و الشهيدان و المحقق الثاني (١).

و الصحاح به مع ذلك مستفيضه، مضافا إلى غيرها من المعبره (٢)، لكن أكثرها مختصه بالأمه.

و أما الصبيّه فقد استدل على عدم الوجوب في حقها جماعه (٣) بأنه تكليف و ليست من أهله.

و بالموثق: «لا بأس بالمرأه المسلمه الحرّه أن تصلّي و هي مكشوفه الرأس» (٤) بحمله على الصغيره.

و فيهما نظر، لضعف الأوّل بابتناؤه على كون المراد بالوجوب الشرعي لا الشرطي، و يحتمل الثاني و هي من أهله، و يكون حال الستر في حقها كاشتراط الوضوء و غيره في صلاتها.

و الثاني: بظهوره في البالغه، كما يحكى القول بمضمونه عن الإسكافي (٥)؛ نظرا إلى تضمنه لفظ المرأه التي لا تطلق حقيقه إلا على البالغه.

و حمله على الصغيره و إن أمكن -جمعا بينه و بين الأدله المتقدمه على وجوب ستر الرأس على الحره البالغه، لرجحانها عليه من وجوه عديده، و بها يضعف مذهب الإسكافي -إلا أن الجمع غير منحصر في ذلك، لاحتماله الحمل على

ص: ٣٨٧

١- الخلاف ١:٣٩٦، المحقق في المعبر ٢:١٠٣، العلامه في المنتهى ١:٢٣٧، الشهيد الأول في الذكري: ١٤٠، الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٧، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٩٨.

٢- الوسائل ٤:٤٠٩ أبواب لباس المصلي ب ٢٩.

٣- منهم: الشيخ في التهذيب ٢:٢١٨، و المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٩٨، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨٨.

٤- التهذيب ٢:٨٥٧/٢١٨، الاستبصار ١:١٤٨١/٣٨٩، الوسائل ٤:٤١٠ أبواب لباس المصلي ب ٢٩ ح ٥.

٥- نقله عنه في المختلف: ٨٣.

الضرورة، أو التخلّي عن الإزار والملحفه. أو على أن المراد أنه لا بأس بها أن تكون بين يدي المصلي مكشوفه الرأس و يكون صيغته «تصلي» خطابا لا غيبه.

و الأ-جود الاستدلال عليه بالأصل، و عدم دليل على اشتراط الستر في حقها، لظهور ما دلّ على اشتراط الستر في ستر ما هو عوره خاصه، و كون رأس الصبيبه قبل البلوغ عوره غير معلوم من الشريعه.

هذا، مضافا إلى الإجماع المحكيه (١)، و في الخبر: «على الجاريه إذا حاضت الصيام و الخمار، إلا أن تكون مملوكه فإنه ليس عليه خمار إلا أن تحب أن تختمر، و عليها الصيام» (٢).

و لا فرق في الأمه بين المملوكه، و المدبره، و المكاتبه المشروطه، و المطلقه التي لم تؤد شيئا من المكاتبه، و أمّ الولد مطلقا و لو كان ولدها حيا و سيدها باقيا، كما يقتضيه إطلاق العبارة و غيرها و أكثر النصوص، و به صرح جماعه، و منهم الشيخ في الخلاف، لكن في أمّ الولد خاصه، مدّعا عليه إجماع الإماميه (٣)، و هو الحجج بعد الإطلاقات.

مضافا إلى الصحيح: «ليس على الأمه قناع في الصلاه، و لا على المدبره، و لا على المكاتبه إذا اشترط عليها قناع في الصلاه، و هي مملوكه حتى تؤد جميع مكاتبته» إلى أن قال: و سألته عن الأمه إذا ولدت عليها الخمار؟ قال: «لو كان عليها لكان عليها إذا حاضت، و ليس عليها التتّع في الصلاه» (٤).

و أما الصحيح: الأمه تغطّي رأسها؟ فقال: «لا، و لا على أمّ الولد أن

ص: ٣٨٨

١- المتقدمه في ص: ٣٨١.

٢- التهذيب ٤: ٨٥١/٢٨١، الوسائل ٤: ٤٠٩ أبواب لباس المصلي ب ٢٩ ح ٣.

٣- الخلاف ١: ٣٩٧.

٤- الفقيه ١٠٨٦، ١٠٨٥/٢٤٤، ١: ١٠٨٥، علل الشرائع: ٣/٣٤٦، الوسائل ٤: ٤١١ أبواب لباس المصلي ب ٢٩ ح ٧.

تغطّي رأسها إذا لم يكن لها ولد» (١).

فمع قصوره عنه المقاومه لما سبق من وجوه، دلالاته بعموم المفهوم القابل للتخصيص بما بعد وفاه المولى مع كون ولدها حيا. و
يحتمل مع ذلك الحمل على التقيّه، فقد حكاه في الخلاف عن مالك و أحمد (٢).

و يلحق العنق بالرأس هنا في عدم وجوب الستر، كما صرّح به جماعه (٣)، لأنه الظاهر من نفى وجوب الخمار عليهن، قيل: و لعسر
ستره من دون الرأس (٤).

أقول: و يدلّ عليه صريح الخبر المروى في قرب الإسناد: عن الأمه هل يصلح لها أن تصلّي في قميص واحد؟ قال: «لا بأس» (٥).

و ستر الرأس مع ذلك أفضل كما عليه الفاضلان هنا و في المعتبر و التحرير و المنتهى، و حكى عن صريح ابنى زهره و حمزه و
الجامع و شرح الكتاب و التذكرة و ظاهر المهذب و المراسم (٦). قيل: لأنه أنسب بالخفر و الحياء، و هو مطلوب من الإماء
كالحرائر (٧).

ص: ٣٨٩

١- التهذيب ٢/١٨٥٩، الاستبصار ٣٩٠/١٤٨٣، الوسائل ٤:٤١٠ أبواب لباس المصلى ب ٢٩ ح ٤.

٢- الخلاف ١:٣٩٨.

٣- منهم: المحقق الثاني في جامع المقاصد ٢:٩٨، و صاحب المدارك ٣:١٩٩، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨٨، و
صاحب الحدائق ٧:١٩.

٤- قال به صاحب المدارك ٣:١٩٩، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨٨.

٥- قرب الإسناد: ٨٧٦/٢٢٤، الوسائل ٤:٤١٢ أبواب لباس المصلى ب ٢٩ ح ١٠.

٦- المعتبر ٢:١٠٣، التحرير ١:٣١، المنتهى ١:٢٣٧، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٥٥، ابن حمزه في الوسيله: ٨٩، الجامع
للشرائع: ٦٥، شرح الكتاب، هو أحد شروح النافع، و لا نعلم أىّ شرح أراد منه، التذكرة ١:٩٣، المهذب ١:٨٤، المراسم: ٦٤.

٧- كما قال به الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:١٨٨.

ولا- بأس به على القول بالمسامحة في السنن و أدلتها، ويشكل على غيره، لقصور التعليل عن إفاده الحكم الشرعي على هذا التقدير، مع عدم نص فيه (١) كما اعترف به الفاضلان في المعبر و المنتهى و التحرير و غيرهما (٢). ولذا اختار جماعه العدم (٣)، بل و في الدروس روى استحبابه و أشار بها إلى ما رواه في الذكرى (٤)، و روى عن المحاسن و العلل للصدوق-رحمه الله- أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام: في المملوكه تقنّع رأسها إذا صلّت؟ قال: «لا، قد كان أبي عليه السلام إذا رأى الخادمه تصلّي مقنّعه ضربها لتعرف الحرة من المملوكه» (٥).

أقول: و ظاهره التحريم كما هو ظاهر الصدوق (٦). و لكنه ضعيف، لضعف السند بالجهالة، مع احتمال الحمل على التقيه كما يشعر به نسبه ضربهن إلى أبيه عليه السلام، و يعضده نقل ذلك عن عمر أنه ضرب أمه لآل أنس رآها مقنّعه و قال: اكشفي و لا تشبّهي بالحرائر (٧).

و منه يظهر ضعف القول باستحباب الكشف أيضا، لظهور الخبر في الوجوب مع عدم قابليته للحمل على الندب بطريق الجمع، لمكان الضرب الذي لا يفعل بتارك المستحب، فلم يبق محمل له غير التقيه، كما يستفاد مما

ص: ٣٩٠

١- في «ح» زياده: بخصوصه.

٢- المعبر ٢: ١٠٣، المنتهى ١: ٢٣٧، التحرير ١: ٣١، و انظر المدارك ٣: ١٩٩، و كشف اللثام ١: ١٨٨.

٣- كالشهيد الثاني في روض الجنان: ٢١٧، و صاحب المدارك ٣: ١٩٩، و انظر الذكرى: ١٤٠.

٤- الدروس ١: ١٤٧، الذكرى: ١٤٠، الوسائل ٤: ٤١٢ أبواب لباس المصلى ب ٢٩ ح ١١.

٥- المحاسن: ٤٥/٣١٨، علل الشرائع: ٢/٣٤٥، الوسائل ٤: ٤١١ أبواب لباس المصلى ب ٢٩ ح ٩.

٦- علل الشرائع: ٣٤٥ ب ٥٤.

٧- انظر المغنى و الشرح الكبير ١: ٦٧٤.

مضافا إلى المروى في الذكرى: عن الأمه تفتن رأسها؟ فقال: «إن شاءت فعلت و إن شاءت لم تفعل، سمعت أبي يقول: كَنّ يضربن فيقال لهن: لا تشبهن بالحرائر» (١).

و ظاهره التسويه كباقي النصوص النافيه لوجوب التفتن عنهن. و يمكن حملها على التسويه في الأجزاء، فلا ينافي فضيله الستر، كما هو المشهور بين الطائفة.

الثالثه يجوز الاستتار في الصلاة بكل ما يستر به العوره

الثالثه: يجوز الاستتار في الصلاة بكل ما يستر به العوره كالحشيش و ورق الشجر و الطين بلا خلاف فيه بيننا في الجملة، و إن اختلف في جواز الستر بالحشيش و ما بعده مطلقا، كما في ظاهر العبارة و غيرها، أو بشرط فقد الثوب و إلا فتعين. و لا دليل على شيء منهما يعتد به، و لا ريب أن الثاني أحوط، و أحوط منه عدم الستر بالطين إلا مع فقد سابقه، بل قيل بتعيينه (٢).

و لو لم يجد المصلّي ساترا مطلقا لم يسقط عنه الصلاة إجماعا كما في المنتهى و الذكرى و غيرهما (٣)، بل صلى عاريا قائما موميا للركوع و السجود، جاعلا الإيماء فيه أخفض منه في الأول.

و قوله إذا أمن المطلع -يعنى الناظر المحترم- شرط لقوله: قائما، بدلاله قوله و مع وجوده أى المطلع يصلّي جالسا موميا للركوع و السجود على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر إلا من ندر (٤).

للمرسل كالصحيح: في الرجل يخرج عريانا فتدركه الصلاة، قال:

ص: ٣٩١

١- تقدّم مصدره في ص ٣٨٥ الهامش (٤).

٢- قرّبه الشهيد في الذكرى: ١٤١.

٣- المنتهى ٢٣٨: ١، الذكرى: ١٤١، و انظر المدارك ١٩٤: ٣.

٤- انظر المدارك ١٩٥: ٣.

«يصلّي عربانا قائما إن لم يره أحد، فإن رآه أحد صلّى جالسا» (١). ونحوه غيره (٢).

و به يجمع بين النصوص الأمره بالقيام مطلقا، كالصحيح: «و إن لم يصب شيئا يستر به عورته أو مأ و هو قائم» (٣).

و الصحيح: «و إن كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلّد السيف و يصلّى قائما» (٤).

و الأمره بالجلوس كذلك كالصحيح: «يصلّى إيماء، و إن كانت امرأه جعلت يدها على فرجها، و إن كان رجلا وضع يده على سواته، ثمّ يجلسان فيومئذ إيماء، و لا يركعان و لا يسجدان فيبدو ما خلفهما، تكون صلاتهما إيماء برؤوسهما» (٥).

و الصحيح: عن قوم صلّوا جماعه و هم عراه قال: «يتقدّمهم الإمام بركبتيه و يصلّى بهم جلوسا و هو جالس» (٦) و نحوه الموثق (٧).

بحمل الأوّله على صوره الأمن من المطلع و الأخيره على غيرها، مع ظهور الأخيرين منها فيه جدّا.

خلافًا للمرتضى، فأطلق الأمر بالجلوس فى المصباح و الجمل، كالصدوق فى الفقيه و المقنع، و الشيخين فى المقنعه و التهذيب فيما حكى

ص: ٣٩٢

١- التهذيب ١٥١٦/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٥٠ ح ٣.

٢- الفقيه ١٧٩٣/١٦٨، الوسائل ٤:٤٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٥٠ ح ٥.

٣- التهذيب ١٥١٥/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٤٨ أبواب لباس المصلى ب ٥٠ ح ١.

٤- الفقيه ١٧٨٢/١٦٦، التهذيب ١٥١٩/٣٦٦، الوسائل ٤:٤٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٥٠ ح ٤.

٥- الكافي ١٦/٣٩٦، التهذيب ١٥١٢/٣٦٤، الوسائل ٤:٤٤٩ أبواب لباس المصلى ب ٥٠ ح ٦.

٦- التهذيب ١٥١٣/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٥٠ أبواب لباس المصلى ب ٥١ ح ١.

٧- التهذيب ١٥١٤/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٥١ أبواب لباس المصلى ب ٥١ ح ٢.

عنهم (١)، أخذًا بالأخبار الأخيره.

و فيه ما عرفته، مضافا إلى مخالفته الأصول الداله على وجوب القيام، السليمه عن المعارض فى صوره الأمن من المطلع.

و للحلّى، فعكس (٢)، و أخذ بالأخبار الأوّله، و الأصول المزبوره.

و فى الأخبار: ما عرفته، و فى الأصول: إنها معارضه فى صوره عدم الأمن من المطلع بما دلّ من الأصول الأخر على لزوم الستر عن الناظر المحترم، و بعد التعارض لا- بدّ من الترجيح، و هو مع الأخيره، للشهره المرجّحه، مضافا إلى الأخبار الأخيره و الروايه المفصّله. مع أنه شاذّ لم ينقل خلافه جماعه، بل ادّعى فى الخلاف على خلافه- و هو لزوم الجلوس مع عدم الأمن من الناظر- إجماع الإماميه (٣).

و للمعتبر و بعض من تأخر (٤)، مخيرا بين الأمرين، لتعارض الأخبار من الطرفين، و عدم مرجّح لأحد المتعارضين، مع ضعف المفصّله.

و فيه نظر، لانجبار الضعف بما مرّ، مضافا إلى عمل الأكثر، مع أنها مرويه فى المحاسن بطريق صحيح (٥)، و إن قيل فيه أيضا شائبه الإرسال (٦).

و اعلم: أن النصوص الأمره بالإيماء للركوع و السجود فى كل من حالتى القيام و الجلوس زياده على ما مرّ كثيره، مع التصريح فى جملة منها بكونه

ص: ٣٩٣

١- حكاه عن المصباح فى المعتبر ١٠٤:٢، جمل العلم و العمل «رسائل السيد المرتضى ٣: ٤٩، الفقيه ٢٩٦:١، المقنع

٣٦، المقنعه: ٢١٦، التهذيب ١٧٨:٣، و حكاه عن الجميع فى كشف اللثام ١٨٩:١.

٢- السرائر ٢٦٠:١.

٣- الخلاف ٤٠٠:١.

٤- المعتبر ١٠٥:٢، و انظر المدارك ١٩٥:٣.

٥- المحاسن: ١٣٥/٣٧٢، الوسائل ٤:٤٥٠ أبواب لباس المصلّى ب ٥٠ ح ٧.

٦- كشف اللثام ١٨٩:١.

بالرأس، وجعله للسجود أخفض منه للركوع (١)، و به صرح أكثر الأصحاب من غير خلاف يعرف، إلا من ابن زهره، فنص على أن الإيماء إذا صلى جالسا، فإن صلى قائما ركع و سجد (٢).

و نحوه عن الفاضل في النهايه، لكن مترددا في الأخيره مستقربا الإيماء فيه أيضا (٣).

قيل: و وجه فرقهما بين الحالتين الأمن حال القيام (٤)، فلا وجه لترك الركوع و السجود، بخلاف حاله الجلوس لعدم الأمن فيها. و فيه - بعد تسليمه - أنه اجتهاد في مقابله النص المعبر.

و الديلمى، فلم يذكره أصلا (٥). و كذا الشيخ و ابن حمزه و القاضي، فلم يذكره أيضا إلا في صلاه العراه جماعه، فأوجبوا الإيماء على الإمام خاصه (٦)، قيل: و عليه الإصباح و الجامع (٧).

للموثق: «يتقدّمهم إمامهم يجلس و يجلسون خلفه، فيومئ بالركوع و السجود، و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم» (٨). و رجّحه الفاضلان في المعبر و المنتهى، و الشهيد في الدروس (٩)، لقوّه الموثق. قال في المنتهى: لا يقال: إنه قد ثبت أن العارى مع وجود غيره يصلى

ص: ٣٩٤

- ١- الوسائل ٤:٤٤٨ أبواب لباس المصلى ب ٥٠.
- ٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٦١.
- ٣- نهايه الأحكام ١:٣٦٨.
- ٤- كشف اللثام ١:١٩٠.
- ٥- المراسم: ٧٧، ٨٧.
- ٦- الشيخ في النهايه: ١٣٠، ابن حمزه في الوسيله: ١٠٧، القاضي في المهذب ١:١١٦.
- ٧- حكى عنهما في كشف اللثام ١:١٩٠، و انظر الجامع للشرائع: ٩١.
- ٨- التهذيب ٢:١٥١٤/٣٦٥، الوسائل ٤:٤٥١ أبواب لباس المصلى ب ٥١ ح ٢.
- ٩- المعبر ٢:١٠٧، المنتهى ١:٢٤٠، الدروس: ١:١٤٩.

بالإيماء، لأننا نقول: إنما ثبت ذلك فيما إذا خاف من المَطَّلَع، وهو مفقود هاهنا، إذ كل واحد منهم مع سمت صاحبه لا يمكنه أن ينظر إلى عورته حالتي الركوع و السجود.

و في الذكرى: أن الظاهر اختصاص الحكم بأمنهم المَطَّلَع، وإلا فالإيماء لا غير، و إطلاع بعضهم على بعض غير ضائر، لأنهم في حيز التستر باعتبار التضام و استواء الصفِّ، قال: و لكن يشكل بأن المَطَّلَع هنا إن صدق وجب الإيماء و إلا- وجب القيام. و يجاب: بأن التلاصق في الجلوس أسقط اعتبار القيام (1)، فكأنَّ المَطَّلَع موجود حاله القيام و غير معتدَّ به حال الجلوس (2).

و أوجب المفيد و المرتضى و الحلبي (3) الإيماء على الجميع، كما يقتضيه إطلاق العبارة و كثير، بل ادعى الأخير عليه الإجماع، لعموم أدلته و كثرتها، و منها الصحيحه الاولى من الأخبار الأخيرة (4)، فإنها ظاهره في المنع عن الركوع و السجود مطلقا، و إن اختص ظاهر موردها بصلاه المنفرد، لعموم التعليل فيها بقوله: «فيبدو ما خلفهما» و هو ظاهر في أن علّه المنع إنما هو بدو الخلف، و لا- يختلف فيه الحال في الجماعه و الانفراد، و هي أصح من الموثقه (5)، معتضده بإطلاق غيرها أيضا، مع إطلاق كثير من الفتاوى و صريح جملة منها، فالعمل بها أقوى.

قال في الذكرى- معترضا على الموثقه-: إنه يلزم من العمل بها أحد

ص: ٣٩٥

١- في المصدر: الأطلاع.

٢- الذكرى: ١٤٢.

٣- المفيد في المقنعه: ٢١٦، المرتضى في جمل العلم و العمل «رسائل السيد المرتضى ٣»: ٤٩، الحلبي في السرائر ١: ٢٦٠.

٤- المتقدمه في ص: ٣٨٧.

٥- المتقدمه في ص: ٣٨٩.

الأمرين، إما اختصاص المأمومين بعدم الإيماء مع الأمن، أو عمومهم لكل عار آمن، ولا سبيل إلى الثاني، والأول بعيد (١).

قلت: مع احتمال ركوعهم و سجودهم بوجههم فيها ركوعهم و سجودهم على الوجه الذى لهم، و هو الإيماء، و لذا نقل عن نهایه الأحكام أنها متأوله (٢).

و فى التحرير و المختلف و التذکره (٣) التردد، و لا وجه له لما عرفته.

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى جواز الصلاة عاريا و لو أول الوقت مطلقا، كما عليه الأكثر.

خلافًا لجماعه، فأوجبوا التأخير، إما مطلقا، كما عليه جملة منهم (٤)، أو بشرط رجاء حصول الساتر و إلا فيجوز التقديم (٥).

و هو أحوط، بل لا يترك مهما أمكن، ففى الخبر المروى عن قرب الإسناد: «من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلّى حتى يخاف ذهاب الوقت يبتغى ثيابا، فإن لم يجد صلّى عاريا جالسا يومئ إيماء، و يجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن كانوا جماعه تباعدوا فى المجالس ثم صلّوا كذلك فرادى» (٦).

و ضعف السند و الدلالة مجبور بموافقه الأصل و القاعده الدالّين على اشتراط الستر فى الصلاة بقول مطلق، فيجب تأخيرها لتحصيله و لو من باب المقدمه.

ص: ٣٩٦

١- الذكري: ١٤٢.

٢- نهایه الأحكام ٣٧١: ١.

٣- التحرير ٣٢: ١، المختلف: ٨٤، انظر التذکره ٩٤: ١.

٤- كالسيد المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى ٣): ٤٩، و الدیلمى فى المراسم: ٧٦.

٥- كما ذهب إليه المحقق فى المعتبر ١٠٨: ٢، و العلامه فى المنتهى ٢٣٩: ١، و استحسنة فى المدارك ١٩٦: ٣.

٦- قرب الإسناد: ٥١١/١٤٢، الوسائل ٤٥١: ٤، أبواب لباس المصلّى ب ٥٢ ح ١.

و كذا لا يقدح تضمّنه لما لا يقول به أحد: من تعيّن الصلاه فرادى، مع أن استحباب الجماعة لهم أيضا متفق عليه ظاهرا، إلا من الصدوق في الفقيه في باب صلاه الخوف و المطارده، فأفتى بمضمون الروايه (١)، و بالإجماع صرح في الذكرى (٢).

فإنّ خروج جزء الحديث عن الحجية لا يوجب خروجه عنها طرّا، و إن هو حيثئذ إلا كالعامّ المخصّص حجه في الباقي. مع عدم صراحته في المنع عن الجماعة بعد احتمال اختصاصه بما إذا لم يريدوها، أو إذا لم يكن لهم من يصلح أن يكون إماما

ص: ٣٩٧

١- الفقيه ٢٩٦: ١.

٢- الذكرى: ١٤٢.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

